

٢٥ ش الشيخ ریحان



الطبعة الأولى
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

تنبيه

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأي طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة المؤلف والناشر على هذا كتابة ومقدمًا.

اسم الكتاب	: ٢٥ ش الشيخ ربحان
اسم المؤلف	: محمد صلاح الزهار
الغلاف	: عمرو الحو
التصحيح اللغوي	: خالد رجب عواد
الطبعة	: الأولى
رقم الإيداع	: ٢٠١٧ / ٢٧٩٩٦
الترقيم الدولي	: ٩٧٨-٩٧٧-٧٨٦-١٣٧-٣

٨ عمارات الواحة - قطعة ١٠ - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٠١١١٠٣٧١٦٤٠

ghorabpublishing@hotmail.com

٢٥ ش الشيخ ریحان

محمد صالح الزهار

دار إحياء التراث العربی

إهداء

إلى روح الراحل العظيم الكاتب الصحفي الكبير موسى صبري،
أهدي هذا الكتاب، تقديرًا وعرفانًا بالفضل لواحد من أبرز رموز
الزمن الجميل.

في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، اعترضتُ طريقه لدى مغادرته
مكتبه بأخبار اليوم، كنتُ متشوقًا وحالماً بالعمل في مهنة الصحافة، لم
أحمل إليه كارت توصية، ولم يحدثه أحد بشأني!

قال: أنا لا أعيّن بالواسطة، المعيار الوحيد هو الكفاءة.

قلت: وهذا ما أطلبه.

.....

وقد كان.

قبل أن تقرأ

بين دفتي هذا الكتاب حواديت متفرقة، في السياسة والصحافة والأمن والحياة. حواديت تحوي وقائع حقيقية، أبطالها يحتلون مناصب مرموقة ويديرون مصالح مهمة، يمارسون أعمالهم بجدية شديدة. لكن بين تلك الأروقة تُولد كثير من المواقف المثيرة للسخرية، وتُنسج تلال من الحواديت المثيرة.

حواديت بعضها بلا مقدمات، بعضها مكتمل، والبعض الآخر بلا نهايات. بينها حواديت جادة وأخرى ساخرة، حواديت مسلية وأخرى ثقيلة الوقائع والتفاصيل!

الحواديت المدونة في السطور التالية التقطتها عينٌ صحفية باحثة وراء الأحداث، واختارها عقلٌ ناقد يسعى ويحلم بأن تتحول الأوضاع حوله إلى الأفضل. ودونها قلم حريص علي رواية ما قد يفيد.

أخيرًا وليس آخرًا، في كل الحوادث ستكون المعاني الخفية بين
السطور، أوضح من الكلام المكتوب!

والله الموفق والمستعان

محمد صلاح الزهار

المعادي - القاهرة يناير - ٢٠١٨

حبيب العادلي . وزير المصادفة

ينفرد حبيب العادلي بأنه الوحيد بين أقرانه السابقين، وربما اللاحقين، الذي جلس على مقعده الوزاري لأكثر من ثلاث عشرة عامًا، وهي المدة الأطول على الإطلاق التي يقضيها وزير داخلية في السلطة منذ قيام ثورة يوليو وربما قبلها!

سيذكر عنه التاريخ أنه خرج من منصبه إلى السجن، ورغم تبرئته من تهمة قتل متظاهري ثورة يناير ٢٠١١، فقد أُدين بقضية فساد واستيلاء على المال العام.

كان من المقرر أن يُحال حبيب العادلي إلى المعاش في بدايات عام ١٩٩٣ حينما كان يشغل منصب نائب مدير مباحث أمن الدولة بعدما رأى المجلس الأعلى للشرطة خلو سجله من السمات التي تؤهله لتولي

المناصب القيادية بجهاز الشرطة، ولكن في اللحظات الأخيرة- وحفاظاً على صورة جهاز مباحث أمن الدولة- تم التوصل لحل وسط وتقرر تعيينه مساعداً للوزير لمنطقة القناة وسيناء على أن يحال للتقاعد في أقرب حركة شرطة، بحيث لا يخرج من جهاز مباحث أمن الدولة للمعاش.

ولكن الأمور مضت عكس ذلك تمامًا، فقد تم ترقية حبيب العادلي بعد ذلك ليشغل عدة مناصب مرموقة كانت بالتتابع مدير أمن القاهرة، ثم مدير مباحث أمن الدولة، ثم وزيراً للداخلية، وشاءت الظروف أنه في كل مرة يتم تصعيد العادلي فيها كان يتم اختياره بالمصادفة، وحلاً لمشكلة!

في أواخر النصف الثاني من شهر أكتوبر من عام ١٩٩٥ وبينما كانت تجري الاستعدادات لإجراء انتخابات مجلس الشعب، وفي اليوم الأول لتقديم أوراق الترشيح فوجئ كبار قيادات الحزب الوطني برفت اللواء منصور العيسوي مدير أمن القاهرة - الذي تولى منصب وزير الداخلية عقب أحداث يناير ٢٠١١- رفض كل الضغوط والمحاولات لإصدار توجيهاته بحجز رمزي الهلال والجمل المرشحي الحزب الوطني كما هي العادة في الدوائر الانتخابية كافة بمختلف المحافظات على مستوى الجمهورية، وشدد العيسوي على رفض أي محاولة لإقحام الأمن في العملية الانتخابية بأي وسيلة من الوسائل.

قرر كبار قيادات الحزب الوطني التخلّص من اللواء منصور العيسوي بأي ثمن وبأقصى سرعة، وهو ما تحقّق في اليوم التالي لبدء تلقي طلبات الترشيح، فقد صدر قرار وزير الداخلية حسن الألفي بنقل اللواء منصور العيسوي ليشغل منصب مساعد الوزير للمنطقة المركزية وتعيين حبيب العادلي مديرًا لأمن القاهرة بدلًا منه، ومضت أمور العملية الانتخابية كما أرادت قيادات الحزب الوطني!

جاء اختيار العادلي بترشيح من عدد من القيادات المقربين من اللواء حسن الألفي لتجهيزه ليشغل منصب مدير مباحث أمن الدولة بدلًا من اللواء أحمد العادلي رئيس مباحث أمن الدولة الذي كانت قد بدأت خلافاته مع الألفي والمقربين منه تتسع وتزايد، وبالفعل لم يمضِ وجود حبيب العادلي على مقعد مدير أمن القاهرة أكثر من شهرين، ونُقل بعدها في بدايات عام ١٩٩٦ مساعدًا للوزير للمنطقة المركزية، ثم أصبح مديرًا لمباحث أمن الدولة بعدما حصل الألفي على موافقة مبارك على الإطاحة بأحمد العادلي.

ورغم فشل حبيب العادلي في تلافي وقوع العديد من الحوادث الدموية التي شهدتها مصر خلال مدة رئاسته لجهاز مباحث أمن الدولة، فقد تمّ تصعيده لمنصب وزير الداخلية في أعقاب وقوع حادثة الأقصر الدموية، على الرغم من أنه كان من المفترض أن يكون ضمن من يجب مساءلتهم من قيادات الشرطة بتهمة التقصير في

القيام بواجباتهم - أو على الأقل إقالتهم لفشلهم في تلافي وقع تلك الحادثة.

تم اختيار حبيب العادلي لمنصب وزير الداخلية بترشيح الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء "ثأراً" من اللواء حسن الألفي الذي تأججت بينهما خلافات عميقة دامت أشهرًا ظل خلالها الجنزوري يحلم باللحظة التي يُبعدُ حسن الألفي عن منصبه.

المثير أن العادلي انحاز للجنزوري منذ اللحظة الأولى في مواجهة وزير الداخلية، استجاب على الفور لطلب التعاون من المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء وأقوى الوزراء في حكومة الجنزوري قوة وسيطرة على مجريات الأمور داخل مجلس الوزراء والمسيطر في ذات الوقت على كمال الجنزوري.

وبدت الشكوك تتزايد في صدر الألفي تجاه العادلي، وبخاصة خلال أزمة جريدة الشعب مع الألفي الذي بات متيقنًا أن الكثير من المستندات التي كانت تنشرها الجريدة ضد الألفي تُسرب من داخل جهاز أمن الدولة!

وفي صباح يوم ١٧ نوفمبر ١٩٩٧ وقعت حادثة الأقصر الدموية التي راح ضحيتها ٦١ قتيلاً بينهم ثلاثة من المصريين، بادر الألفي

بالسفر إلى مدينة الأقصر لمتابعة المستجدات والتطورات في مكان الحادثة، في الوقت ذاته بدأت في القاهرة مساعي الجنزوري للانقضاء على حسن الألفي، ودعا إلى اجتماع طارئ لمجلس الوزراء دون حضور وزير الداخلية- لوجوده في الأقصر، دعا الجنزوري حبيب العادلي لحضور الاجتماع، وصدر عن الاجتماع بيان مثير أذاعه التلفزيون في مقدمة نشرة التاسعة مساء- التي كان يدرك جميع المسؤولين - وبالأخص المقربون - أنها النشرة الوحيدة التي يتابعها مبارك علي شاشة التلفزيون المصري - حمل البيان وزارة الداخلية مسؤولية الحادث، وأشار إلى أن تحقيقًا موسعًا سوف يُجرى لبيان أسباب القصور التي أدت إلى وقوع الحادثة، وقد جاء حضور العادلي لجلسة مجلس الوزراء على الرغم من أنه لم يكن عضوًا فيه، وعلى الرغم من كونه رئيسًا لجهاز مباحث أمن الدولة يأتي في مقدمة القيادات الأمنية المسؤولين عن التقصير في تلافي وقوع الحادثة.

يومها أدلى العادلي بتصريح غريب قال فيه إن مباحث أمن الدولة تنبأت بوقوع الحادثة وأنها أخطرت وزير الداخلية بهذه المعلومات، ولكن الوزير لم يبادر باتخاذ الإجراءات اللازمة!

وسلم العادلي لرئيس مجلس الوزراء صورة من مذكرة صادرة مباحث أمن الدولة تتضمن توقعات بحدوث هجمات إرهابية.

ورغم أن المذكرة لم تكن تتضمن أي معلومات محددة سوى التوقع بحدوث هجمات إرهابية تستهدف مناطق سياحية وأثرية ودور عبادة

ومواكب عدد من المسؤولين، إلا أن الجنزوري ومبارك تعاملوا مع
المذكرة باعتبارها "صك" البراءة لمباحث أمن الدولة ورئيسه على الرغم
من أن جهاز أمن الدولة إضافة إلى أن جمع المعلومات عن الأنشطة
الإجرامية أحد مهامه فإن المهمة الأبرز هي اتخاذ كل الإجراءات
لإجهاض أي مخططات تستهدف الأمن والاستقرار!

في اليوم التالي قام مبارك بزيارة مكان الحادثة، وهناك التقى الألفي
وعنّفه وأمر بإقالته وعيّن حبيب العادلي بدلاً منه.. المثير وحتى اليوم
ورغم مصرع جميع أفراد الخلية الإرهابية التي نفذت حادثة الأقصر إلا
أن مباحث أمن الدولة فشلت في كشف شخصياتهم ومعرفة من وراء
تنفيذ حادثة الأقصر.

حول حبيب العادلي جهاز الشرطة بكامله وبخاصة جهاز مباحث
أمن الدولة إلى مرفق تابع للحزب الوطني، وكان يأتمر بأمر قياداته في
كل شيء.. في تزوير الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية.. في إدارة
مرافق الدولة كافة وترشيح كبار الموظفين وتعيينه في كل المجالات، أما
التنكيل بالخصوم السياسيين والاقتصاديين لكبار قيادات الحزب
الوطني ولجنة السياسات فكانت هي المهمة الأبرز التي كان حبيب
العادلي وكبار رجاله، وبخاصة في بعض إدارات قطاع مباحث أمن
الدولة، يتطوعون بها ويعرضون خدماتهم لتنفيذها حتى قبل أن يطلب
منهم!

وكانت قصة استهداف رجل الأعمال حسام أبو الفتوح واحدة من أبرز القصص التي شارك في إدارتها جهاز مباحث أمن الدولة بالتعاون مع كثير من أجهزة الدولة مجاملة لبعض الرموز القريبة من دوائر الحكم.

فُتحت أبواب "جهنم" على حسام أبو الفتوح، تقرّر فرض الحراسة على أمواله وممتلكاته وعلى أموال وممتلكات زوجته وأولاده القُصّر والبالغين، استيفاء لقرض كان قد حصل عليه من بنك القاهرة، وتعرّض في السداد، ولم يقتصر استهداف أبو الفتوح على الإجراءات القانونية، بل تم التشهير به بكل السبل والوسائل، فكان أن تم تسريب "سي دي" يحوي لقاء جنسياً بين أبو الفتوح وبين إحدى الراقصات - قيل بعدها إنها زوجته - وكانت الـ "سي دي" تُباع على الأرصفة بثلاثة جنيهات!

تسريب هذه الـ "سي دي" تم بعد أن هاجم ضباط مباحث أمن الدولة "فيلا" كانت مستأجرة لأحد العاملين الأجانب لدى أبو الفتوح بمنطقة المعادي، وأعلن بعدها أنه تم ضبط كميات من زجاجات الخمور غير مسددة الجمارك وعدة قطع من الأسلحة غير المرخصة، إضافة إلى العديد من أجهزة "التنصت".

إثر هذه القصة زاد قرب اللواء صلاح سلامة رئيس جهاز مباحث أمن الدولة في ذلك الوقت من دائرة الكبار، وكوفئ بعدها بعدة أشهر بصدور قرار جمهوري بمد خدمته بجهاز الشرطة بعد بلوغه سن

الستين، وكان هذا الإجراء هو الأول من نوعه في تاريخ وزارة الداخلية، ثم كوفئ أخرى باختياره محافظاً لكفر الشيخ رغمًا عن حبيب العادلي الذي كانت العلاقة بينهما - في هذه المرحلة - قد تحولت من الصداقة الودودة إلى العداوة الكاملة، وهو ما يعيدنا إلى استكمال رواية بعض ملامح قصة العادلي في وزارة الداخلية.

كان صلاح سلامة رفيق جانب كبير من رحلة حبيب العادلي بمباحث أمن الدولة بفرع الجيزة وبقسم الشؤون العربية وكان سلامة صاحب القدرات الذهنية والمهنية الأكبر مقارنة بصديقه العادلي الذي ما إن جلس على مقعد وزير الداخلية بادر بتعين سلامة نائباً لرئيس جهاز مباحث أمن الدولة، بحكم أنه كان مستشاره الأقرب ومخزن أسرارهِ في كل شيء!

وفي أعقاب وقوع محاولة الاغتيال التي تعرض لها مبارك بمدينة بورسعيد تفتق ذهن العادلي وسلامة عن فكرة جهنمية تربك مبارك وتلهيه عن التفكير في الإطاحة بالعادلي جراء التقصير الأمني الذي أدى إلى عدم تلافي وقوع محاولة الاغتيال!

قرر سلامة والعادلي التخلص في ذات الليلة من مجموعة من الشباب يقودهم شاب اسمه فريد كدواني كان منسوباً إليهم ارتكاب العديد من الحوادث الإرهابية بالصعيد، وبدا الأمر وكأن حادثة مصرع أولئك الشباب تمت في إطار ملاحقة التنظيم الإرهابي الذي استهدف

حياة مبارك، على الرغم من أن شخصًا واحدًا فقط هو الذي خطط ونفذ محاولة اغتيال مبارك، وثبت أنه لم يكن مرتبطًا أو منتميًا لأي تنظيم إرهابي.

ولكي يتم حبك القصة بادر العادلي بإصدار قرار بنقل اللواء هاني العزبي رئيس جهاز مباحث الدولة آنذاك، كما قرر تعيين اللواء صلاح سلامة بدلًا منه، وطلبت إدارة الإعلام والعلاقات بوزارة الداخلية من الصحف القومية الإشارة إلى أن نقل اللواء العزبي جاء نتيجة التقصير في مواجهة حادثة محاولة الاغتيال على الرغم من المعلومات الموثقة أشارت في حينه إلى أن منفذ محاولة الاغتيال لم يكن له أي انتماءات أو توجهات سياسية أو دينية.

ولكن شهر العسل لم يدم طويلًا بين العادلي وسلامة، ففي أواخر شهر نوفمبر عام ٢٠١١ هاجم مجهولون مقر البنك الأهلي بمدينة المراغة بمحافظة سوهاج وقتلوا ١٣ وأصابوا ٢٠ من المواطنين وموظفي البنك واستولوا على ما يقرب من ١.٥ مليون جنيه ولاذوا بالفرار.

حينها أدلى صلاح سلامة بتصريح صحفي للأهرام قال فيه إن مباحث أمن الدولة سبق أن حذرت وتنبأت بوقوع حادثة بنك المراغة، اتبع صلاح سلامة ذات الطريقة التي أتتها العادلي عقب وقوع حادثة الأقصر في مواجهة وزير الداخلية السابق حسن الألفي.

كان سلامة يظنُّ أن السُّبل يمكن أن تمضي به إلى مقعد وزير الداخلية كما حدث مع العادي في أعقاب الإطاحة بحسن الألفي، ولكن مبارك لم يتفعل في أعقاب حادثة بنك المراغة، كما انفعل في أعقاب حادثة الأقصر، وانشقت العلاقة بين الصديقين إلى غير رجعة، وظل سلامة المسنود من أعلى المستويات الحاكمة قابلاً على قمة جهاز أمن الدولة رغماً عن حبيب العادي، إلى أن تم اختياره محافظاً لكفر الشيخ في شهر يوليو عام ٢٠٠٤.

وعلى مدى ما يقرب من عام ونصف هي مدة حدوث الخلافات بين العادي وسلامة تعرض جهاز مباحث أمن الدولة للكثير من الهجمات والهجمات المضادة من العادي وسلامة على حد سواء، وقام كل منهما باستهداف رجال الآخر أو من تصورهم كل منهما كذلك، تم تفرغ جهاز مباحث أمن الدولة من الكثير من ضباطه البارزين الذين فشلوا في إجراء الموازنات بين وزير الداخلية ورئيس جهاز أمن الدولة.

عندما تسلم صلاح سلامة مهامه محافظاً لكفر الشيخ أطاح العادي بالقيادات الشرطية كبار الموظفين كافة الذين توجهوا لتهنئته، ولم ينح مفتش أمن الدولة بكفر الشيخ من المذبحة، بعدما علم العادي أنه - أي مفتش أمن الدولة - توجه إلى مكتب المحافظ الجديد، الذي كان قبل

ساعات قليلة رئيسه المباشر بجهاز أمن الدولة، لتقديم التهئة له بتولي المنصب الجديد.

وظل العادي متأهبا ودن كلل أو ملل للحظة التي يوجه الضربة القاضية لصالح سلامة، وحانت الفرصة في صيف سنة ٢٠٠٧، حينما خرج أهالي البرلس وقطعوا الطريق الدولي احتجاجا على انقطاع مياه الشرب، ذهب إليهم المحافظ صلاح سلامة لتهديتهم وترضيتهم ولكنه لم ينجح فطلب استدعاء قوات أمن كفر الشيخ لمعاونته في السيطرة على الموقف، ولكن العادي الذي كان لا يزال متربصا بصديقه القديم أمر بعدم توجه القوات وترك المحافظ بمفرده الذي أفلت بصعوبة بالغة من الأهالي الذين كادوا يفتكون به.

نجح العادي في توجيه الضربة التي أطاحت بسلامة بعيدا عن منصب المحافظ حيث تم إقالته بعد هذه الواقعة بأسابيع قليلة، وضمن العادي كذلك تبديد طموحات سلامة في تولي منصب وزير الداخلية خصوصا بعدما ترددت شائعات باختياره في أعقاب حوادث الإرهاب في سيناء.

ويبقى حبيب العادي هو وزير الداخلية الثاني في تاريخ مصر الذي يخرج من الوزارة إلى السجن مباشرة، منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، فقد سبقه إلى ذات المصير شعراوي جمعة الذي أقاله الرئيس السادات يوم

١٣ مايو عام ١٩٧١، ثم أمر بإلقاء القبض عليه في اليوم التالي فيما أطلق
السادات عليه، في حينه، وصف ثورة التصحيح.

في الساعة الثالثة تقريباً من بعد ظهر يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ "يوم
جمعة الغضب" وفي أعقاب السقوط الأمني المريب الذي شهدته أرجاء
البلاد في ذلك اليوم، وبينما كان مبارك وحبيب العادلي يتحادثان هاتفياً
للمرة الثالثة والأخيرة، زادت حدة النبرة التي كان يتحدث بها مبارك
وبلغ انفعاله مداه إلى الدرجة التي أمطر فيها العادلي بوابل من السباب
والشتائم، بعدما اكتشف أن جميع وعود العادلي بالسيطرة الأمنية ذهبت
أدراج الرياح، وتقرر بعدها الاستعانة بالجيش لمحاولة استعادة الأمن في
شتى ربوع البلاد، ولكن حدث ما حدث إلى أن أجبر مبارك على ترك
السلطة ومعه وزرائه، وأركان حكمه كافة، وعلى رأسهم وفي مقدمتهم
حبيب العادلي وزير الداخلية، الذي تم اقتياده إلى السجن بعد سقوط
نظام مبارك بقرارات من النيابة على ذمة العديد من الاتهامات في قضايا
مختلفة.

في يوم السادس من سبتمبر عام ١٩٩٩، وفي أعقاب محاولة
الاغتيال الفاشلة التي استهدفت حياة الرئيس السابق لدى زيارته لمدينة
بورسعيد، وصل ركب السيارات الذي كان يقل مبارك وحراسته
الخاصة إلى مقر محافظة بورسعيد حيث المؤتمر الشعبي الذي كان مقرراً

أن يستهل به الرئيس السابق أولى جولاته الانتخابية للفترة الرئاسية الرابعة، هُرع كبار رجال الدولة الذين كانوا في انتظار وصول مبارك إلى استقباله أمام مدخل مبنى المحافظة ليفاجؤوا بالإصابة التي ألمت بكتفه اليسرى جراء محاولة المعتدي قتله "بمطواة قرن غزال"، انهمك كمال الشاذلي وعدد من الوزراء في محاولة إسعاف مبارك وتدير "جاكت وقميص" له بعدما سالت الدماء على ملابسه جراء الإصابة التي ألّمت به.

يومها أصرّ مبارك على عقد المؤتمر الشعبي وفق ما هو مقرر، وبعد أن أطمأن الجميع على الحالة الصحية للرئيس السابق خرج جمال مبارك من القاعة وخلفه عدد من الوزراء وكبار رجال الدولة متوجهين إلى حيث يجلس حبيب العادلي حيث تم منعه من دخول القاعة التي أدخل إليها مبارك، ووجه جمال مبارك سيلاً من الشتائم والشباب لحبيب العادلي، وسانده كثير من الوزراء كان أكثرهم الراحل كمال الشاذلي، أكثر من هذا فقد أمر جمال مبارك العادلي أن يغادر المكان فوراً وهو ما استجاب له العادلي وغادر المكان دون أن ينطق بكلمة واحدة!

خلال ولاية العادلي تعرضت الشرطة لأكبر عملية تجريف منظمة من أبرز كفاءاتها على مدى تاريخها بعدما ابتدع العادلي بدعة مد الخدمة للقيادات الأمنية الموالية له بعد بلوغ سن التقاعد، وفي ذات الوقت كان يتخلص أولاً بأول من القيادات البارزة المخلصة، ما أدى إلى إصابة

جهاز الشرطة بالترهل وفقد أبنائه الولاء والانتماء والطموح في الترقى وبلوغ المناصب القيادية.

في بداية ولاية العادلي لمهامه كانت العلاقة بين الشرطة والشعب حالة نموذجية بعد توحد جهود الجميع في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وعندما غادر العادلي مقر الوزارة لآخر مرة داخل سيارة مدرعة، كان جهاز الشرطة قد اختفى من الشوارع والميادين خشية ثورة الشعب التي رغم أنها قامت لأسباب عديدة فإن المآسي التي ارتكبتها الشرطة بحقه كانت هي السبب الأهم لخروج شباب ثورة يناير وأيدهم الشعب كله.

نص ونص..!

في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عام ٢٠٠٥، تأهل مرشحا جماعة الإخوان المسلمين لمرحلة الإعادة على مقعدي دائرة مصر الجديدة ومدينة نصر في مواجهة مرشحي الحزب الوطني الديمقراطي، وكانت مرشحة جماعة الإخوان لمقعد الفئات سيدة محجة تُدعى الدكتورة مكارم الديري.

وفي مرحلة الإعادة أسفرت عمليات فرز الأصوات عن حصول مرشحي الإخوان على أعلى الأصوات، وقبل إعلان فوزهما توترت الأجواء بشدة، وبدأت الاتصالات الهاتفية تنهال على العديد من الموجودين داخل لجنة فرز الأصوات، وطالت حالة التوتر ضابط أمن الدولة الذي كان يتابع عملية فرز الأصوات!

فدائرة مصر الجديدة ومدينة نصر، هي الدائرة التي يصوت فيها مبارك وزوجته وولده، فكيف يكون النائبان الممثلان لها في البرلمان من الإخوان المسلمين؟!!

في الوقت ذاته بدأت جماعة الإخوان ممارسة الضغوط كعادتها، فصدرت التعليمات من قواعد الجماعة، وتجمع أكثر من أربعة آلاف من أنصار الإخوان خارج مقر لجنة فرز الأصوات بالجامعة العمالية بمدينة نصر، وتظاهروا مطالبين بإعلان فوز مرشحي الإخوان.

وبعد أخذ وردٍ على أعلى المستويات في الجهات المسؤولة، أجرى ضابط أمن الدولة المتابع لعمليات الفرز داخل اللجنة، اتصالاً هاتفياً بالقيادي الإخواني الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، الذي هرول فجراً لمقر لجنة الفرز!

باغته ضابط أمن الدولة قائلاً: ينفع يا دكتور عبد المنعم.. الدائرة اللي بيصوت فيها رئيس الجمهورية وزوجته يبقى فيها نائبين إخوان؟ فرد أبو الفتوح بثقة: طبعاً لأ.

فسأله الضابط: طب والحل؟

رد أبو الفتوح: خلاص خدوا كرسي وإدونا كرسي؟

فرد الضابط: اختار يا دكتور عبد المنعم.

فقال أبو الفتوح: ناخذ مكارم الديري والحزب الوطني ياخذ الكرسي الثاني.

فرد الضابط موبخاً أبو الفتوح بعبارات حادة وقال: انته علوز نائبة
دايرة سوزان مبارك تبقي إخوانية محجبة!

فرد أبو الفتوح باستسلام: خلاص الي تشوفوه!

وتم اختيار الإخواني عصام مختار نائباً عن الدائرة لمقعد العمال،
والحاج مصطفى السلاب حزب وطني نائباً لمقعد الفئات!

ما حدث في دائرة مدينة نصر خلال انتخابات برلمان ٢٠٠٥، كان
جزءاً من صفقة أو تفاهمات جرت بين الإخوان ونظام مبارك، وقد
تواترت أنباء هذه الصفقة في أكثر من مناسبة، ولكن الدكتور محمد
حبيب النائب الأول السابق لمرشد جماعة الإخوان المسلمون وأحد
شهود وأطراف التفاهمات التي جرت بين رموز من جماعة الإخوان
المسلمين وجهاز مباحث أمن الدولة قبيل إجراء الانتخابات .. شهادة
الدكتور حبيب وردت بجريدة الشروق المصرية العدد الصادر صباح
يوم ١٦ فبراير ٢٠١٥ .. وإلى نص الشهادة:

قال حبيب: لا شك أن الضغوط التي مارسها إدارة الرئيس
الأمريكي جورج بوش الابن على الأنظمة والحكومات العربية، ومنها
النظام المصري، خاصة عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ أدت إلى السماح بحالة
من الحراك السياسي داخل مجتمعات هذه الدول .. وقد ظهر ذلك
واضحاً في نشوء كثير من حركات الاحتجاج السياسي التي انتشرت في
مصر آنذاك.

كان من أبرز مظاهر الضغوط الأمريكية على مصر مشروع الشرق الأوسط الكبير (إقامة الحكم الصالح، بناء المجتمع المعرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية)، والذي شاركت في تنفيذه ومحاولة فرضه على الدول العربية مجموعة الدول الثماني، والتي كانت تدفع في اتجاه سيطرة الثقافة والعلمانية الغربية وإحلالها محل الثقافة والحضارة الإسلامية .. ولعلنا نذكر تلك المحاضرة التي ألقتها كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة والتي ذكرت فيها كيف أخطأت الحكومات الأمريكية المتعاقبة في تأييدها ودعمها للنظم الديكتاتورية في الدول العربية على مدى ستين عامًا!

أضاف حبيب: كان من تجليات السماح والرضا الذي أظهرته السلطة تجاه المعارضة، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، اختفاء لفظ المحظورة الذي كان يلحق بها من وسائل الإعلام، ونشر حوار المرشد العام للإخوان (مهدي عاكف) في صحيفة الأهرام، وحوار آخر مع نائبه الأول (حبيب) في صحيفة الجمهورية.

واتساقاً مع هذا الرضا، تصور الإخوان وهم مقبلون على انتخابات مجلس الشعب أن الفرصة سانحة لترشيح أكبر عدد ممكن من الأفراد، في حدود ١٨٠ - ٢٠٠ لكن هذا العدد كان يفوق احتمال السلطة في هضمه واستيعابه .. إذ معنى أن يترشح ١٨٠ شخصاً من الإخوان، أن يكون الناجحون في حدود ٥٤ إلى ٧٢ شخصاً، في حالة ما إذا اعتبرنا نسبة النجاح ٣٠ إلى ٤٠ ٪. فكيف إذا كانت النسبة أكبر من ذلك؟

وبناء عليه استشعرت السلطة خطورة ما هي مقبلة عليه، وأن مسألة الرضا التي قبلتها قسراً ربما تؤدي إلى نتيجة ليست في حسابها.. على هذا الأساس قام جهاز مباحث أمن الدولة بالاتصال – عن طريق أحد الوسطاء – بالأستاذ محمد مهدي عاكف المرشد العام للإخوان آنذاك، حيث جمعه لقاء باللواء حسن عبد الرحمن رئيس الجهاز، في مكتبه بمبنى مباحث أمن الدولة بمدينة نصر.. في هذا اللقاء تم الاتفاق على ضرورة أن يكون هناك تفاهم حول الانتخابات، وأن يتولي وخيرت الشاطر مناقشة التفاصيل مع ممثلي الجهاز.

في اللقاء الأول حضر ثلاثتنا (أنا والشاطر ومحمد مرسى)، وكان بمكتب اللواء محمد حنفي المسئول عن نشاط الإخوان على مستوى مصر، كما حضر اللقاء الراحل اللواء أحمد رأفت الذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس الجهاز.

البداية كانت من اللواء رأفت الذي أكد أن النظام حريص على إجراء الانتخابات هذه المرة بديمقراطية (!) وبناء عليه، يمكننا الاتفاق على فوز عدد معين من مرشحي الإخوان، وليكن ضعف العدد الذي نجح في انتخابات ٢٠٠٠، أي ٣٤ نائباً.

رد الدكتور مرسى (ضحكاً): وهل هذه ديمقراطية؟!

قال اللواء حنفي: لا تخف، سوف تكون من الفائزين إن شاء الله

(ملحوظة: تم إسقاط الدكتور مرسى في المرحلة الثالثة من الانتخابات).

تدخلت - والكلام لا يزال علي لسان الدكتور محمد حبيب -
وقلت: دعونا من الحديث عن العدد المقترح للفائزين، وليكن حديثنا
عن عدد المرشحين .. نحن ننتوي ترشيح ٢٠٠ مرشح، ومن الممكن أن
ينزل هذا العدد إلى ١٨٠، على اعتبار أننا سوف ننسق مع الأحزاب،
وإحنا ونصيينا.

قال اللواء أحمد رأفت (محاولاً إغراءنا): نرفع العدد إلى ٤٠ بدلاً
من ٣٤.

قلنا: واضح أننا بهذا الأسلوب لن نتفق.

رد الرجل قائلاً: إذن ليكن ٤٢ وهذا رقم معقول.

قلنا: ما لهذا جئنا.. ولما لم يجد مناصاً من قبول مقترحنا.

قال اللواء رأفت: لكن العدد الذي طرحتموه كبير.

هنا تدخل اللواء حنفي، وقال: خاصة إن لدينا معلومات تفيد بأن
هناك ما لا يقل عن ٣٠٠ مرشح احتياطي.

قلنا: الاحتياطي كان عادة مرتبطاً بمسألة اعتقال المرشحين
الأصليين كما كان يحدث دائماً، وعموماً هذا العدد مبالغ فيه جداً جداً،
وسوف نحاول الاتصال بالمحافظات لنرى ما لديهم، لكن لا تنسيا
أنكما اتصلتما بنا متأخرين، وتواصل المرشحين مع الناخبين بدأ مبكراً.

بعد المناقشة والأخذ والرد طويلاً، قلنا سوف نبذل جهدنا في
التقليل من عدد المرشحين وقد نصل بالعدد إلى حوالي ١٦٠ مرشحاً،

وليس أقل من ذلك، أما تحديد عدد معين للفوز من المرشحين فهي مرفوضة من الأساس.

(فهل كانت نيتهم مبيتة أن يتدخلوا بشكل ما أو آخر إذا جاءت النتيجة على غير ما يتوقعون؟ ربا، الله أعلم).

بعد ذلك، قمنا جميعنا إلى مكتب اللواء حسن عبد الرحمن رئيس الجهاز حتى يسمع منا ويتأكد مما توصلنا إليه، كي يبلغ من وراءه.

صحيح أن الفوز بعدد كبير من المقاعد يمثل هدفاً لدى كل المتنافسين، أحزاباً وأفراداً.. ومن المؤكد أنه يمثل عندنا نحن الإخوان هدفاً، وهدفاً أصيلاً.. لكننا كنا نرنو بأبصارنا لما هو أهم من ذلك في تلك المرحلة، وهو إخراج الجماهير يوم التصويت بأعداد كثيفة ووصولها إلى لجان أو صناديق الاقتراع دون أي عوائق من قبل الأجهزة الأمنية كما كان يحدث في الانتخابات السابقة، وهو ما جعل الجماهير تجنح إلى العزلة والسلبية وعدم الخروج في هذا اليوم.. إن الجماهير حين تلمس بحسّها ووعيها ذكائها الاجتماعي أن العلاقة بين السلطة والإخوان ليس فيها ما يُشير إلى توتر أو احتقان، فإنها تُقبل دون تردد على المساهمة والدعم والتأييد لمن ترى فيهم أهلاً لتمثيلها والنيابة عنها.. ومن ثم سوف تخرج إلى لجان الاقتراع وهي آمنة مطمئنة، وهو ما كنا نستهدفه.. وقد وضع هذا من تصرف السلطة في مرحلة الإعداد للانتخابات وبداية الحملات الانتخابية، فلم تحدث اعتقالات للإخوان، ولم تمزق لافتاتهم أو تصادر مطبوعاتهم، ولم تمنع مؤتمراتهم... إلخ.

ويواصل الدكتور حبيب شهادته ويقول: أحطنا مكتب الإرشاد علمًا بتفاصيل اللقاء، فأقر بما تم، ولم تكن له توصيات تذكر.. على هذا بدأنا الاتصال بمسؤولي الإخوان في المحافظات بشكل مبدئي، كي يوافونا بما لديهم من معلومات حول المرشحين في دوائرهم.

اللقاء الثاني في مباحث أمن الدولة حضره من جانبنا كاتب هذه السطور والمهندس خيرت الشاطر، ومن جانبهم نفس الشخصيتين، اللواءان أحمد رأفت ومحمد حنفي.. كان اللقاء في مكتب الأخير..

في هذا اللقاء فاجأنا ممثلًا الجهاز بطلب بدا بالنسبة لنا غريبًا، وهو ضرورة سحب مرشحين من دائرتي باب الشعرية والمنيل بالقاهرة، حيث ترشح في الأولى أيمن نور وفي الثانية مجدي أحمد حسين.. كان واضحًا أن النظام لا يريد لهذين المرشحين أن يدخل مجلس الشعب، ومن ثم فسوف يتم تزوير هاتين الدائرتين بأي وسيلة، ولو أدى ذلك إلى الدخول في معركة تكسير عظام (هكذا)!

ثمة طلب ثانٍ عرضاه، وهو إخلاء دائرة منوف أو السادات (على ما أذكر) للمرشح أحمد عز، لأنه لن يسمح لأحد من الإخوان بمنافسته فيها.. قمنا بسحب مرشحين في دائرة باب الشعرية، وكان المهندس أحمد جمعة رحمه الله.. أما بخصوص المنيل، فقد كان مجدي أحمد حسين هو مرشحنا وقد أخلينا له هذه الدائرة بعد أن كان الدكتور عبد الحميد الغزالي رحمه الله مرشحًا فيها، وقد اتصل بي ليُعاتبني في ذلك، فرجوته أن يغفر لنا ما حدث، وما كنا لنفعله إلا من أجل الرابطة التي كانت

بيننا وحزب العمل أيام انتخابات ٨٧ .. وقد شكّا مجدي أحمد حسين من تراخي الإخوان في دعمه وتأييده أثناء الحملة الانتخابية، رغم أننا لم نأمر أو نوصي بذلك.

وبشأن دائرة منوف، قمنا بسحب مرشحنا وكان المهندس إبراهيم حجاج، الذي استجاب من فوره، رغم حساسية موقفه.. لكنه اتصل بي بعد الانتخابات ليبلغني أن قرار سحبه كان موفقاً، حيث وقى أهالي الدائرة من «مذبحة» (هكذا)!

بدأت سخونة الحملات الدعائية الانتخابية في الارتفاع إلى درجة غير مسبوقة.. لم يتوقع أحد هذه الأعداد الضخمة في المسيرات والمؤتمرات التي أقامها الإخوان، والتي كانت تصل في بعض الأحيان إلى مائة ألف، خاصة في المدن الكبرى كالإسكندرية مثلاً.. بدا واضحاً لكل ذي عينين مدى التفاف الجماهير حول الإخوان، الأمر الذي جعل السلطة تعبر عن عدم ارتياحها وتوجسها، بل مخاوفها.. وقد ظهر ذلك في برنامج «حالة حوار» وهجومه على الإخوان، وعودة لفظ المحظورة في وسائل الإعلام من جديد.. وقد لاحظت ذلك شخصياً وأسرتُ به إلى بعض إخواني وأن ثمة رياحاً أو نذر شرّ تلوح في الأفق، ومن ثم علينا أن نأخذ حذرنا.

فهم ذلك واستوعبه الأخ خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد الذي عاون في التحذير من مغبة الانسياق وراء حالة الرضا الظاهرية.. قمنا بالاتصال بمسؤولي المكاتب واللجان الانتخابية في المحافظات،

وتكلمنا معهم في ضرورة تخفيض عدد المرشحين، من ١٨٠ إلى ١٤٠، أي بنسبة ٢٢٪ تقريباً، فنحن نواجه سلطة قمعية باطشة وقد بدأت تكشر عن أنيابها.

كان رأيي أيضاً وما زال هو أن وجود ثلاثين نائباً في المجلس يستوي مع ستين أو سبعين أو حتى تسعين نائباً، طالما أنه دون التأثير في القرار.. ففي ظل مجلس تشريعي خاضع من خلال أغلبية مزيفة لتغول السلطة التنفيذية المستبدة، لا يمكن لأي معارضة مهما يعلّ صراخها أن يكون لآرائها أو اقتراحاتها، مهما يكن صوابها أو وجاهتها، أي استجابة.. إضافة إلى ذلك أن عدد ثلاثين نائباً على كفاءة عالية وأداء متميز يستطيعون أن يقوموا بعمل مائة من النواب ليسوا على المستوى المأمول.

ثمة أمر آخر على قدر كبير من الأهمية، حاولنا إيضاحه للإخوان، وهو أننا يجب أن نخلي بعض الدوائر للأحزاب والقوى السياسية، خاصة إذا كان لديها مرشحون على مستوى جيد، ويمكن أن يؤدوا نفس الدور أو قريباً منه.. ذلك سوف يكون له أثر طيب على الصلة بين الإخوان وبين الأحزاب والقوى السياسية من ناحية، وسوف يقلل من استفزاز أو عداوة السلطة للإخوان من ناحية أخرى.. إن من المرفوض شكلاً وموضوعاً ألا يحرص الإخوان على التنسيق مع الأحزاب والقوى السياسية في هذه القضية بالذات، ثم يتساءلون بعد ذلك: لماذا لا تقف معهم الأحزاب والقوى السياسية حين يضيق عليهم؟!

هناك من الإخوان من تفهم الوضع وقام عن رضا بتخفيض العدد عنده، فبدلاً من أن يكون ٩ مرشحين يصير ٦ أو ٧، وهكذا.. وهناك من الإخوان من لم يستوعب الفكرة ورفضها، بل منهم من قال: نحن نعمل ونتحرك طالما كانت هناك سعة، وينكمش عملنا إذا ضيق علينا! قلتُ مُعَقَّبًا: وإذا كان عملنا وحركتنا سببًا في التضيق علينا؟ أليس ذلك أدعى إلى أن نتدبر أمرنا؟!

من الإخوان من تفهموا الفكرة، لكنهم لم يستطيعوا التجاوب معها لظروف خارجة عن إرادتهم، فقد بدأت الدعاية الانتخابية عندهم في الدوائر مبكرًا وأخذت العائلات من مرشحيهم عهدًا ومواريث غليظة، يصعب بل يستحيل معها الانسحاب.. وقد تفهمنا من جانبنا ذلك.

كنا نتمنى أن ينخفض عدد المرشحين إلى ١٢٠ أو ١٣٠ أو حتى ١٤٠ مرشحًا، لكننا لم نستطع، وكل ما توصلنا إليه هو ١٦١ مرشحًا.. وكان توقعنا أن يفوز منهم ٥٥ أو ٦٠ مرشحًا، غير أن أقدار الله جاءت بما لم يكن في التصور أو الحسبان.

كما سبق أن ذكرنا، كان من الصعب أن تتقدم الجبهة الوطنية للتغيير لخوض انتخابات مجلس الشعب عبر قائمة واحدة، لكن ذلك لم يمنع من محاولة التنسيق بين مكونات الجبهة.. وقد تم اختيار الدكتور السيد البدوي سكرتير عام حزب الوفد آنذاك لرئاسة لجنة التنسيق.

كان في تصورنا أن يتم التنسيق على ٣ مستويات.. المستوى الأول، وهو إذا كان هناك مرشح متميز من أي فصيل ومعه مرشحون آخرون

من فصائل أخرى في دائرة ما، فيجب أن تخلي له هذه الدائرة وتقف خلفه كل فصائل المعارضة.. المستوى الثاني، وهو إذا كان هناك مرشحان أو أكثر متساويين في الكفاءة والكتل التصويتية لفصيلين أو أكثر، فها هنا يجب التنازل لواحد منهما على أن تكرم الفصائل الأخرى في دوائر أخرى.. المستوى الثالث، وهو إذا كان هناك مرشح واحد فقط لفصيل في دائرة ما، فيجب أن تتكتل كل فصائل المعارضة وراءه.

من جانبنا نحن الإخوان، يوجد لدينا عرف ثابت ومستقر وهو أننا لا نرشح أحدا من إخواننا في الدوائر التي بها مرشحون من قيادات المعارضة أو من بعض رموز السلطة.

ومن الدوائر التي أثارت جدلاً ما زالت آثاره باقية حتى اليوم، هي دائرة كفر شكر والتي كان يترشح فيها لعقود السيد خالد محيي الدين الرئيس السابق لحزب التجمع.. وكنا لا ننافس الرجل عليها، وكانت النية منعقدة على ذلك في هذه الانتخابات.. والذي حدث أن إخوان القليوبية علموا أن السيد الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار آنذاك، وابن أخ خالد محيي الدين، ترشح في دائرة كفر شكر بديلاً عن عمه الذي كان في حالة صحية حرجة.. وإزاء هذا المتغير قرر الإخوان هناك أن يرشحوا أخاهم تيمور عبد الغني أمام الوزير محمود محيي الدين.. والتقى الأخ تيمور بعض عائلات كفر شكر ووجد منهم ترحيباً شديداً، حيث أخذوا عليه موثقاً ألا ينسحب من الترشيح مهما تكن الأسباب.. وفوجئنا بالسيد محمود محيي الدين ينسحب من

الترشيح لصالح عمه.. اتصل بي بعدها هاتفياً الدكتور السيد البدوي ليبلغني طلب حزب التجمع أن نخلي الدائرة للسيد خالد محيي الدين.. فقلت: إن السيد حسين عبد الرازق كان قد اتصل بي وطلب إخلاء دائرتي أجا ومزغونة (على ما أذكر) لمرشحي الحزب، فأجبت لما طلب، ولم يشر بكلمة تخص دائرة كفر شكر.. رد الدكتور السيد البدوي قائلاً: إن حزب التجمع يعتبر مسألة السيد خالد محيي الدين منتهية ولا تحتاج لتأكيد أو تذكير.. فقلت: سوف أحاول مع إخوان القليوبية.. واتصلت بهم فعلاً وأخبروني بالقصة كاملة، وما كان من عائلات كفر شكر مع أخيهم تيمور.. ثم أضافوا معلومة جديدة وهي أن أنصار السيد خالد محيي الدين يحولون بين الإخوان كدعوة وبين أهالي كفر شكر لزمّن طويل، وهذه هي المرة الأولى التي يستطيعون فيها إيجاد موطنٍ لقدم، وإذا حدث انسحاب فلن يتمكنوا من دخولها مرة أخرى.

هذه هي قصة الإخوان مع السيد خالد محيي الدين في انتخابات ٢٠٠٥ والظروف التي أحاطت بها.. وكما هو واضح، فإن المسألة لا علاقة لها بموقف حزب التجمع منا ولا بموقفنا من حزب التجمع أو بالسيد خالد محيي الدين نفسه، ولو أن الرجل ترشح من البداية لكان للأحداث سبيل آخر.

لقد تقدم الإخوان بـ ١٦١ مرشحاً في انتخابات ٢٠٠٥، وكانت أغلب التوقعات تدور حول الفوز بـ ٥٥ إلى ٦٠ مقعداً.. ربما كانت هناك توقعات أعلى (٦٥-٧٠ مقعداً)، أو أقل (٣٥-٤٥ مقعداً)،

والاختلاف هنا ناشئ عن التباين في تقدير كل فئة لنسبة التزوير المتوقعة أو التي ستتم في هذه الانتخابات.. وذلك يخضع بطبيعة الحال لعدة عوامل، منها: الإرادة السياسية للنظام الحاكم، الإشراف القضائي، الإقبال الجماهيري على صناديق الاقتراع، نظام المراقبة، التنسيق بين فصائل المعارضة.. إلخ.

غير أن الظروف التي سبقت انتخابات ٢٠٠٥ كانت مختلفة عما سبق من انتخابات.. فبالإضافة إلى ما ذكرت في بداية حديثي، كان هناك عزم وإرادة وتصميم من السادة القضاة على القيام بواجبهم وتحمل مسؤولياتهم في الإشراف على هذه الانتخابات، بشرف ورجولة، وكسندة للعدل وصمام أمان لأمن واستقرار الدولة والمجتمع.. لقد كان السادة القضاة يعلمون عن يقين أن هذه المهمة الكبرى سوف تكلفهم كثيرًا من العنت، وسوف تعرضهم لغضب السلطة القمعية والباطشة، إلا أنهم كانوا على هذا المستوى من السمو والعلو والإيمان والثبات والصمود والتحدي والمقاومة.

في المرحلة الأولى من الانتخابات، وقعت المفاجأة، حيث فاز الإخوان بـ ٣٤ مقعدًا.. نعم حدث تزوير في بعض الدوائر، لكن الأمور كانت هادئة إلى حدٍّ ما.

وفي المرحلة الثانية وقعت مفاجأة أخرى، لكن من العيار الثقيل، وهي فوز الإخوان بـ ٤٢ مقعدًا.. كانت الأجواء هادئة في الجولة الأولى، إلا أن الجولة الثانية شهدت توترًا واحتقانًا، حيث بدأت حملة واسعة من الاعتقالات بين صفوف الإخوان.

في المرحلة الثالثة تبدلت الأجواء تمامًا، وكان واضحًا منذ اللحظة الأولى أن السلطة المصرية على الدخول في معركة تكسير عظام مع الإخوان، حيث ألقت سلطات الأمن القبض على نحو ١٧ من الإخوان المسلمين، ليس هذا فقط ولكن تم الدفع بأعداد هائلة من المجرمين والبلطجية والمسجلين خطر، الذين يحملون السيوف والسنج والمطاوي والشوم والعصي، للدخول في معارك مع المواطنين وأنصار مرشحي الإخوان المسلمين.. والنتيجة: ١٤ قتيلاً و٨ جريح ومصاب، كما تم حصار لجان الاقتراع بحشود كثيفة من جنود الأمن المركزي لمنع الناهيين من الوصول إلى اللجان.

وكما كان متوقعًا، جاءت نتيجة المرحلة الثالثة متواضعة للغاية، فقد حصل الإخوان فيها على ١٢ مقعدًا فقط.

لقد أعلن السيد أحمد نظيف رئيس وزراء مصر أن الحكومة قامت بتزوير ٤٠ مقعدًا كانت تخص الإخوان المسلمين.. ومن ثم يمكن اعتبار ما حصل عليه الإخوان في الحقيقة في هذه الانتخابات هو ١٢٨ مقعدًا، وليس ٨٨.. ومعنى هذا أن النسبة التي حققها الإخوان هي حوالي ٧٥٪ من جملة مرشحيه الـ ١٦١.. هذا في الوقت الذي حصل فيه حزب السلطة على ١٤٥ مقعدًا فقط، أي ما نسبته حوالي ٣٣٪ فقط من جملة مرشحيه الـ ٤٤٤.. ولولا أعضاء الحزب الذين ترشحوا وفازوا كمستقلين بعيدًا عنه ثم انضموا إليه بعد ذلك في عملية مفضوحة، لما حصل الحزب على الأغلبية.

لقد أفرغت النتيجة التي حققها الإخوان السلطة ومَن وراءها، خاصة أن الأحزاب التقليدية لم تحصل إلا على بضعة مقاعد قليلة.. ولا شك أن هذا هو السبب وراء حالة الاستقطاب الحادة بين الإخوان والسلطة.

وعند هذا الحد تنتهي شهادة الدكتور محمد حبيب النائب الأول لمرشد جماعة الإخوان عن التفاهات التي جرت مع الدولة والجماعة قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥.

الحادث أن تفاهات أخرى، لم يرد ما يؤكد لها، جرت بين الإخوان وبين عدد من رموز الحزب الحاكم، امثال الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب، الذي لم يتقدم الإخوان بمنافس له على مقعد الفئات في دائرة السيدة زينب، واكتفوا فقط بالدفع بمرشح على مقعد العمال بالدائرة، وكان لافتاً أن مرشح الإخوان على مقعد العمال فاز بالمقعد بأكثر من ستة آلاف صوت بينما نجح الدكتور فتحي سرور بما لم يجاوز ثلاثة آلاف صوت.

ثمة تفاهات وربما تحسبات من الإخوان في العديد من الدوائر التي كان يمثلها رموز الحزب الوطني والحكم وأبرزهم الدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية والقيادي بالحزب الوطني والذي كان مثل دائرة الزيتون في أكثر من دورة برلمانية.. لم يتقدم المرشح بمرشح منافس أمامه.. وفي دوائر أخرى كرر الإخوان ذات الأمر.

من وحي الاستفتاء!

عشية إجراء الاستفتاء على ترشح حسني مبارك لولاية رئاسية جديدة عام ١٩٩٩ وخلال حوار تلفزيوني قال المحاور مفيد فوزي للرئيس مبارك: سيادة الرئيس .. اسمح لي سيادتك، لديّ صديق يعد من النخبة المثقفة، وبينما كنا نتحاور علم أنني سوف آتي لإجراء لقاء تلفزيوني مع سيادتك بمناسبة الاستعداد لإجراء الاستفتاء المنتظر لاختيار سيادتك رئيسًا للبلاد لفترة رئاسية جديدة، قال صديقي إنه من المؤيدين لإعادة انتخاب سيادتك فترة رئاسية جديد، أضاف أن البشائر في صالح سيادتك.

وأضاف مفيد فوزي وفهمت من كلام صديقي أنه لن يتوجه إلى مقر لجنته الانتخابية للإدلاء بصوته في الاستفتاء، باعتبار أن سيادتك لديك تأييد جماهيري واسع والنتيجة سوف تكون في صالحك .. وطلب مفيد فوزي من مبارك التعليق على ما قاله ذلك الصديق.

قال مبارك بجدية: الحقيقة أنا أرى أن هذه سلبية، أنا أطلب من الناس أن تخرج لصناديق الانتخاب مش مهم تقول أه أو تقول لا .. المهم تخرج وتشارك وتبقى إيجابية.

وأُجريَ الاستفتاء، وفاز الرئيس مبارك رئيسًا للبلاد لفترة رئاسية رابعة، بنسبة كبيرة من الأصوات.

وعلى ما يبدو أن ما قاله مبارك، في حوارهِ التلفزيوني، دفع وزير الداخلية حبيب العادلي وقيادات الداخلية إلى الاعتقاد أن مبارك يريد أن تبدو عملية الاستفتاء أكثر ديمقراطية، واعتقدوا أنه ربما يتقبل فكرة أن تكون نسبة الموافقين هذه المرة مختلفة عن النسبة المعتادة في الاستفتاءات السابقة كافة وهي ٩٩.٩٩٩ ٪، وبعد أن تدبروا الأمر قرروا أن يجعلوا النتيجة العامة للاستفتاء كالتالي:

- عدد المشاركين في الاستفتاء بلغ نحو ١٨ مليون ناخب.

- ٩٣ ٪ من المشاركين في التصويت قالوا نعم لترشيح مبارك لفترة رئاسية جديدة.

- مليون ومائة ألف غير موافقين.

- عدد الأصوات الباطلة: نصف مليون صوت.

بعدما فرغ حبيب العادلي من إعلان نتيجة الاستفتاء أمام عدسات التلفزيون ووسائل الإعلام فوجئ باستدعاء عاجل من الرئاسة للقاء مبارك.

كان مبارك قد تلقى تقريراً من جهة أمنية أخرى تؤكد أن حجم الإقبال على لجان الاستفتاء لم يتجاوز مليوني ناخب، هم جملة من استطاع الحزب الوطني والمحافظين، حشدتهم من بين العاملين بالدولة والقطاع العام واحتسبوا لهم اليوم يوم عمل وصرفوا لكل واحد منهم مبلغ عشرين جنيهاً بدل غذاء!

التقرير أزعج مبارك بشدة، فكان يعني أن أكثر من نصف من خرجوا إلى لجان التصويت رافضين له ونسبة الربع منهم أبطلوا أصواتهم بما يعني أنهم إما رافضون لترشيح مبارك لفترة رئاسية جديدة، وإما تعمدوا إبطال أصواتهم احتجاجاً، وكشف التقرير أن عدد من وافق على اختيار مبارك لفترة رئاسية لم يتعد الـ ٤ آلاف ناخب. باغت مبارك العادلي، بمجرد أن رآه وجهاً لوجه، وقال مستنكراً: شوفت نتيجة الاستفتاء؟

أخذ العادلي يقلب في ملف كان يحمله وقال: أيوه يافندم أدي نسخة من النتيجة وفيه نسخة تانية بعتناها على مكتب سيادتك. قاطعه مبارك قائلاً: لا أنا أصدق النتيجة دي .. ولوح بتقرير الجهة الأمنية الذي كان يمسك به، واسترسل مبارك أنا عاوز أعرف الي رافضين ترشيحي دول من أنهي محافظات ومين وراهم ودا الي أنا عاوزك تعرفوا بسرعة!

وأسقط في يدي حبيب العادلي .. فالمهمة التي كلفه بها مبارك كانت صعبة، وربما مستحيلة، خاصة وأن نظام التصويت في عملية الاستفتاء

كان يتيح إنشاء لجان إضافية، بمراكز التصويت كافة على مستوى الجمهورية، كان يطلق عليها لجان الوافدين، كان يسمح فيها بالتصويت بالبطاقة الشخصية فقط، ودون اشتراط حمل البطاقة الانتخابية ذات اللون الوردي التي تفيد بتسجيل الراغب في الإدلاء بصوته بجداول الناخبين، وكان شائعاً ومعروفاً - آنذاك - أن تجاوزات عديدة كانت تحدث في عمليات التصويت بهذه اللجان، ومن ثم لم يكن ممكناً إعداد الحصر الوافي لأعداد الناخبين المشاركين في الاستفتاء على ترشيح مبارك لفترة رئاسية رابعة، موضحاً به حصر واقعي بعدد الموافقين والرافضين، وحسب المحافظات كما طلب الرئيس!

وعلى ما يبدو أن مبارك أدرك صعوبة تنفيذ ما وجه به، فلم يسأل وزير داخلية مرة أخرى عن الموضوع.

يشار إلى أن الاستفتاء الذي أجري على ترشح مبارك لفترة رئاسية رابعة، كان هو الأخير في سلسلة الاستفتاءات المماثلة التي كانت تُجرى لشغل منصب الرئاسة بعد قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢، بادر بعدها مبارك في عام ٢٠٠٥ بإجراء تعديل دستوري استحدث نظاماً جديداً يتيح التنافس بين أكثر من شخص على شغل منصب الرئاسة، بدلاً من نظام الاستفتاء الذي كان يجري على شخص واحد كان يتم ترشيحه من البرلمان لشغل منصب الرئاسة .. ولكن ومع النظام الجديد ظلت لجان الوافدين ملحقة بلجان التصويت كافة على مستوى الجمهورية، وهو ما تم إلغاؤها بعد يناير ٢٠١١.

الألفي . . إقالة على الهواء مباشرة

يوم الثامن عشر من نوفمبر عام ١٩٩٧ أمام ساحة معبد حتشبسوت بالبر الغربي لمدينة الأقصر، في اليوم التالي لوقوع حادثة الأقصر الإرهابي الذي سقط خلاله أكثر من ستين قتيلًا، من بينهم ثلاثة من المصريين وثمانية وخمسين من السياح اليابانيين والسويسريين، تلك الحادثة التي اتسم أسلوب تنفيذها ببشاعة غير مسبوقة في تنفيذ الحوادث الإرهابية التي شهدتها مصر منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

يومها كان مبارك مستغفراً ومنفعلاً بشكل غير طبيعي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي أراه عن قرب، حيث لم يكن يفصل بيني وبينه سوى أمتار قليلة، لاحظت أنه كان محتقناً بشدة، وكان وجهه يميل إلى الحمرة.

يومها أقال مبارك وزير الداخلية اللواء حسن الألفي على الهواء مباشرة أمام كاميرات التلفزيون، بعد أن حقق في الحادثة بنفسه وتعمد أن يكشف كذب الرواية التي رواها مساعد أول وزير الداخلية لمنطقة جنوب الصعيد اللواء رضا عبد العزيز لكيفية وقوع الحادثة!

فقد شاء قدر اللواء عبد العزيز أن يجد نفسه وجهًا لوجه فجأة أمام رئيس الجمهورية، الذي قام، بشكل غير متوقع، بتغيير خط السير المعد له لزيارة مكان الحادث، حاول اللواء عبد العزيز تجميل وجه أجهزة الأمن، في حديثه مع رئيس الجمهورية ولكن دون جدوى!

كان مقررًا أن تتوقف مجموعة السيارات التي تقل مبارك أمام المدخل الرئيس لمعبد حتشبسوت ليقوم بجولته داخل المكان الذي شهد وقوع تلك المجزرة البشعة، كان ضباط وجنود الحرس الجمهوري والوحدات المكلفون بالتأمين قد وصلوا المكان مبكرًا واتخذوا أماكنهم، وجاء كبار رجال الدولة إلى المكان واصطفوا أمام مدخل المعبد، كي يكونوا في استقبال الرئيس، وكانوا بترتيب وصولهم زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية وكمال الجنزوري رئيس الوزراء وصفوت الشريف وزير الإعلام وإسماعيل سلام وزير الصحة وفاروق حسني وزير الثقافة وطلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء، وعمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة.

كان بين الموجودين اللواء حسن الألفي وزير الداخلية، الذي كان مهمومًا، وكانت تبدو على وجهه ملامح الإرهاق الشديد، وكان

موجودًا بالمكان أيضًا فريق من مندوبي ومراسلي الصحف ووكالات الأنباء المحلية والعربية، وكنت بينهم ممثلًا لجريدة الأخبار القاهرية.

في تلك اللحظات بدت من بعيد طلائع مجموعة السيارات التي تقل رئيس الجمهورية، وأسهم في ظهورها بوضوح للجميع، أن المنطقة كلها مكشوفة وخالية من أي بنايات، وكان المعبد يوجد في مكان مرتفع، بينما كانت بداية الطريق المؤدي لمعبد حتشبسوت، الذي تسلكه السيارات المقلدة لمبارك، في مستوى أقل انخفاضًا بشكل واضح، ويتدرج في الارتفاع بشكل ملحوظ، وكان الطريق يمتد لعدة كيلومترات ومتعرج بشكل كبير، ومن هنا تابع الجميع مجموعة السيارات التي تقل الرئيس بوضوح على مدي قدومها نحو معبد حتشبسوت.

وفجأة توقف ركاب السيارات المقلدة لمبارك، قبيل مدخل معبد حتشبسوت بحوالي ثلاثمائة متر، ونزل مبارك من السيارة التي كانت تقله وتبين أنه كان يقود السيارة بنفسه، واختار التوقف أمام مجموعة من البازارات الموجودة في محيط المعبد وكانت تبيع التحف والأنتيكات للسياح، وتصادف أن البازارات كافة كانت مغلقة الأبواب بعد النزوح الجماعي للسياح من المنطقة التي شهدت وقوع الحادثة البشعة.

هرول أحد ضباط الحراسة المرافقين لمبارك إلى حيث يقف كبار رجال الدولة وأبلغهم بأن الرئيس بدأ جولته بالمكان من أمام مجموعة البازارات، وطلب منهم الانتقال سريعًا إلى حيث يوجد الرئيس،

استجاب جميع المسؤولين لطلب ضابط الحراسة، فيما عدا وزير الداخلية اللواء حسن الألفي، الذي عنف الضابط بشدة متهمًا إياه بالتقصير في عدم معرفة خط سير زيارة الرئيس بدقة، كان الألفي يريد أن يكون في مقدمة مستقبلي الرئيس عند وصوله المكان، فما كان من الضابط إلا أن اعتذر عدة مرات للوزير، الذي انضمَّ إلى تبع كبار رجال الدولة الذين ركضوا بأقصى سرعة صوب المكان الذي يوجد به الرئيس.

في تلك اللحظات سارع الصحفيون الذي كانوا موجودين - وكنت بينهم - بالجري بأقصى سرعة ولم نتوقف إلا أمام مبارك الذي كان قد بدأ حوارًا مثيرًا مع مساعد وزير الداخلية لمنطقة جنوب الصعيد اللواء رضا عبد العزيز، فقد تصادف أن الرئيس يعرف اللواء عبد العزيز معرفة شخصية منذ أن كان مفتشًا لمباحث أمن الدولة بمطار القاهرة، ومن بعدها عمل مديرًا لأمن مطار القاهرة، ثم مديرًا لأمن القاهرة، وقُبيل وقوع حادثة الأقصر بعدة أشهر تم ترقية اللواء عبد العزيز إلى منصب مساعد أول وزير الداخلية لمنطقة جنوب الصعيد.

عندما نزل مبارك من السيارة التي كان يقودها بنفسه لمح اللواء عبد العزيز - وكان هو أكبر مسئول - في المكان، فقد كان مسئولو الدولة كافةً بعيدين عن المكان و ينتظرون مبارك عند المدخل الرئيسي لمعبده حتشبسوت.

أدى اللواء عبد العزيز التحية العسكرية للرئيس، لم يعبأ مبارك برد التحية واضطر لمصافحة اللواء عبد العزيز الذي مَدَّ يده لمصافحته!

باغت مبارك اللواء عبد العزيز قائلاً: هو إيه اللي حصل يا رضا؟ قال اللواء رضا: أبداً يا فندم، همه جم من هنا، وأشار بيده إلى التل الموجود خلف معبد حتشبسوت.

كان اللواء عبد العزيز يريد أن يوحي لمبارك أن الهجوم الإرهابي على معبد جاء من الخلف، بما يعني أنه مباغت لرجال الشرطة.

وحاول اللواء عبد العزيز استكمال روايته، ولكن مبارك قاطعه مُحدِّثاً الموجودين في المكان وقال: استني يا رضا.. حد فيكوا كان موجود وشاف اللي بيقول عليه رضا؟

رد أحد الموجودين وقال: أنا يا فندم مسئول الإسعاف، وجيت في المكان هنا بعد سبع دقائق من الهجوم.

رد مبارك بسرعة: لأ.. أنا مش عاوز أسمع اللي جه بعد سبع دقائق، أنا بأسأل عن اللي كانوا موجودين ساعة الهجوم.

فوجئ الجميع بصوت ينطلق من خارج الدائرة المحيطة بمبارك قال صاحب الصوت: أنا يا باشا.. أنا موجود هنا مالاول، وشوفت كل حاجة.

نظر الجميع ناحية صاحب الصوت وتبين أنه رجل تجاوز السبعين من العمر، وكان مفترشاً الأرض وتبدو عليه آثار تقدم العمر، وكرر ما قال: يا باشا أنا كنت هنا من الأول وشوفت كل حاجة.

نظر مبارك لحراسه، وقال: هاتوه.

لحظات سريعة مرت، كان الرجل بعدها يقف أمام مبارك بين يدي الحراس.

وضع مبارك يده على كتف الرجل وقال: شوفت إيه؟

قال الرجل: يا باشا.. هم جم من هنا مطرح ما سيادتك واقف وكانوا راكبين عربية بيجو سبعة راكب، وضربوا نار على عم محمد الصول بتاع شرطة السياحة، وعلى عم محمد بتاع مصلحة الآثار، وموتوهم، وبعدين جريوا ناحية المعبد، ودخلوا جوه موتوا السياح!

فنظر مبارك إلى اللواء عبد العزيز مرة أخرى - دون أن يعلق - وقال: وبعدين يا رضا حصل إيه؟

واصل اللواء عبد العزيز كلامه، وكان بادياً عليه أنه يحاول التخلص من حالة الارتباك التي ألت به، قال: وبعدين يا فندم الجناة خرجوا من المعبد، وطلعوا من هنا - وأشار رضا عبد العزيز إلى التل الموجود خلف معبد حتشبسوت - وكانوا عاوزين يروحوا وادي الملكات، عشان يكملوا مخططهم بقتل مجموعة أخرى من السياح.

قاطع مبارك اللواء عبد العزيز وقال: فين بتاع الإسعاف.

فقال مندوب الإسعاف: أيوه يا فندم.. أنا هنا سيادتك.

فقال له مبارك: ها شوفت إيه؟

قال مندوب الإسعاف: لأ سيادتكم.. همه ما طلغوش ورا المعبد زي الباشا ما يقول.. همه جم هنا - وأشار بيده إلى مكان انتظار حافلات السياح - وأضاف: كان الأتوبيس الي كان مع الفوج السياحي مستنيهم لما يخلصوا زيارتهم، وكان السواق قاعد في الأتوبيس، فهمه سيادتكم طلغوا الأتوبيس، وهدوا السواق بالرشاشات الي كانت معاهم، وطلبوا منه انوا ياخذهم بالأتوبيس يوديم وادي الملكات، والسواق كان عارف انوا فيه فوج سياحي هناك، فمشي بيهم عكس الطريق، فواحد منهم حس إن السواق ماشي غلط بالأتوبيس، فضربوا بالنار، والسواق عمل نفسوا مات، فهموا سابوا الأتوبيس ونزلوا مشيوا على رجليهم!

وهنا قاطع مبارك مندوب الإسعاف ونظر من جديد ناحية اللواء رضا عبد العزيز مساعد أول وزير الداخلية، وقال: وبعدين يا رضا.. حصل إيه؟

واضطر اللواء عبد العزيز إلى استكمال روايته للحادثة، على الرغم من أنه بات متأكدًا أن مبارك لا يصدق كلمة واحدة مما يقول وقال: وبعدين يا فندم.. لما نزلوا من الأتوبيس ومشيوا على رجليهم، قابلهم ضابط شرطة ومعاه مجموعة من العساكر، تعامل معاهم.

وهنا قاطعه مبارك: الضابط الي بتقول عليه ده.. قابلهم فين؟

أشار اللواء رضا عبد العزيز بيده تجاه الطريق الرابط بين مدينة الأقصر ومعبد حتشبسوت، وهو ذات الطريق الذي سلكه مبارك للوصول للمكان.

فانفعل مبارك بشدة وقال لرضا عبد العزيز مستنكراً: يعني انتـه عاوز تقول إن أقرب قوة للشرطة، في المكان كانت عند أول الطريق ده، وأشار مبارك بكلتي يديه واستكمل كلامه قائلاً: يعني كل المكان ده مفيهوش شرطة خالص.

(كانت المسافة كبيرة بالفعل بين مكان وقوف مبارك وبين المكان الذي أشار إليه اللواء رضا عبد العزيز).

فقال رضا عبد العزيز مُحاولاً استكمال هدفه في تجميل صورة الشرطة.. قال: أصل يا فندم لما فصلوا شرطة السياحة عن الآثار اتوزعت القوات بين الآثار والسياحة.

لم يدع مبارك اللواء عبد العزيز يكمل كلمته وقال: طبعا قسمتها عشان تاخدوا فلوس من هنا وفلوس من هنا!

واستدار مبارك حول نفسه ليجد اللواء حسن الألفي في مواجهته، فقال له مستنكراً: آمال فين الاستراتيجيات والخطط الأمنية اللي كنا بنسمع عنها، ورفع يديه مشيراً للمكان، واستكمل كلامه: كل المكان ده مفيهوش قوات شرطة، وانتـه قاعد في القاهرة بس، طب خليك بـقه قاعد في القاهرة!

وهنا أيقن الجميع أن هناك وزيراً جديداً للداخلية، وهو ما حدث في ذات اليوم بعد ساعات قليلة، حيث كلف مبارك اللواء حبيب العادلي بوزارة الداخلية خلفاً للواء حسن الألفي.

أسدل الستار على فترة تولي اللواء حسن الألفي لمهام وزارة الداخلية بصورة درامية ساخنة، فقد أُقيل الرجل من منصبه يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٩٧ وعلى الهواء مباشرة أمام كاميرات التلفزيون ومندوبي وكالات الأنباء العربية والعالمية، بعد محاكمة سريعة له ولجهاز الأمن أجراها الرئيس مبارك رئيس الجمهورية بنفسه أمام ساحة معبد حتشبوت بالبر الغربي بمدينة الأقصر.

اليوم الأخير للواء حسن الألفي على مقعد وزير الداخلية بدأ عاصفًا، فقد أيقظ الرجل من نومه مبكرًا على الخبر السيئ، مجموعة إرهابية نفذت هجومًا إرهابيًا ضد رواد معبد حتشبوت بالبر الغربي بمدينة الأقصر.. واختلفت المعلومات التي وردت لوزير الداخلية عن عدد ضحايا الحادثة من القتلى والمصابين، في البداية ورد إخطار بأن الحادثة أسفرت عن وقوع قتيل واحد وثلاثة مصابين، ثم توالى الأنباء بأن القتلى ثلاثة بينما المصابون أكثر من خمسين، ثم كان الخبر اليقين المفزع لقد راح ضحية الحادث ٦١ شخصًا بينهم ٥٨ من السياح الأجانب من السويسريين واليابانيين، والثلاثة الباقين كانوا من المصريين.

لم يجد اللواء حسن الألفي وزير الداخلية بُدًا من أن يتوجه بنفسه إلى مكان الحادث وبأقصى سرعة.

أجرى من منزله عددًا من الاتصالات المهمة، أبرزها كانت من أجل تدبير طائرة خاصة تنقله من القاهرة إلى مدينة الأقصر، وسرعان

ما غادر الوزير منزله إلى ساحة أرض مطار ألماتي الذي شاءت الظروف أنه كان لا يبعد عن منزله سوى عدة دقائق، وقد أدت العجلة التي ألت بالوزير إلا أنه استقلَّ الطائرة بمفرده لم يرافقه على متنها سوى مجموعة الحراسة الخاصة به، فلم يكن الوقت يسمح بانتظار قدوم كبار مساعديه ومعاونيه من قيادات الوزارة.

في مدينة الأقصر وجد اللواء حسن الألفي وزير الداخلية نفسه أمام كارثة أمنية ومأساة إنسانية في ذات الوقت.

وعلى الرغم من أن التصنيف الفني لنتائج الحادثة من الناحية الأمنية كانت تُحسب لجهاز الأمن بعد أن نجحت أفراد قوة من الشرطة، هُرعت إلى مكان الحادثة بعد تنفيذها، في قتل أفراد المجموعة الإرهابية كافة التي نفذت الهجوم الإرهابي إلا أن النتائج والآثار العامة للحادث كانت سلبية وبصورة غير مسبقة، فقد كان عدد الضحايا كبيرًا جدًا وبصورة مخيفة.

وبعد أن اطَّلع اللواء حسن الألفي وزير الداخلية على أبعاد الموقف كافة بعد وصوله إلى مدينة الأقصر، بادر بتكليف جهاز التفتيش والرقابة بوزارة الداخلية بإجراء تحقيق عاجل لحصر المسؤوليات وتحديد مواطن القصور الأمني التي أتاحت وقوع الحادثة بهذه الصورة المفزعة.

ومع منتصف يوم السابع عشر من نوفمبر سنة ١٩٩٧ كانت أنباء الحادثة وآثارها السلبية تتصدر النشرات ومواجز الأنباء كافة في جميع

المحطات التلفزيونية والإذاعية في شتى أنحاء العالم، بعد أن طيرت وكالات الأنباء تفاصيل الحادث وتداعياته.

في الوقت نفسه انتفض الجهاز التنفيذي برئاسة الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء، وسارع بعقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء شارك فيها جميع الوزراء فيما عدا اللواء حسن الألفي وزير الداخلية الذي حال وجوده بمدينة الأقصر دون مشاركته في هذه الجلسة الطارئة لمجلس الوزراء، وقد شارك في هذه الجلسة ممثلًا لوزارة الداخلية أحد أبرز قياداتها، اللواء حبيب العادلي مساعد أول وزير الداخلية ورئيس جهاز مباحث أمن الدولة.

وقد تصدرت القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء نشرات الأنباء في راديو القاهرة وتلفزيونها، وكان أبرز هذه القرارات هو إجراء تحقيق شامل في كيفية وقوع الحادث بهذه الصورة.

وكان إعلان قرارات مجلس الوزراء بهذه الصورة ينبئ بأن الوقع السيئ لحادثة الأقصر سوف تكون له تداعيات تعيد صياغة الهيكل الإداري والتنفيذي لوزارة الداخلية بالكامل وتكوينه، بما فيه شخص وزير الداخلية الذي يُمثل قمة هذا الهيكل، وهو ما حدث بعد زيارة الرئيس لمكان الحادثة.

تولّى اللواء حسن الألفي مهام وزارة الداخلية يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٩٣، وكانت الفترة التي تولى فيها مهام الوزارة تعد من أكثر الفترات الأمنية الحرجة في تاريخ مصر المعاصر، بدأت منذ نهايات عام ١٩٩٠

وبالتحديد يوم ١٢ أكتوبر يوم أن نجح المتطرفون في اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق لدى مروره من أمام فندق سميراميس.

كان المتطرفون يستهدفون قتل اللواء عبد الحليم موسى، ولكن تصادف أن تشابهَ رَكْبَ الدكتور رفعت المحجوب مع ركاب اللواء عبد الحليم موسى، وتصادف كذلك مرور المحجوب قبيل دقائق قليلة من ذات المسار الذي يسلكه وزير الداخلية في طريق توجهه من منزله بمنطقة الدقي لمقر الوزارة، وكان مُعلنًا وعبر وسائل الإعلام، أن اللواء عبد الحليم موسى سيتوجه لمقر وزارة الداخلية لإعلان نتائج الاستفتاء علي حل البرلمان، الذي أجرى في اليوم السابق للحادثة.

رغم هذا الخطأ، غير المقصود من الجناة، فإن الحادثة كانت من بين أخطر الحوادث التي شهدتها مصر في تلك الفترة التي شهدت بدايات نشاط دموي عنيف نفذته الجماعات المتطرفة واستمر سنوات عدة.

سبق هذا المسلسل الإرهابي متغير جديد كان له أثر سلبي كبير على الأمور الأمنية في مصر وعلى الرغم من أن هذا المتغير وقع على بعد آلاف الأميال من حدودنا، فقد كان ذا أثر داعم بشدة لتلك الجماعات، حينها تم كان القضاء على الحكومة الشيوعية في أفغانستان واكتمل انسحاب القوات الروسية من الأراضي الأفغانية كافة، ليس هذا فحسب فقد سقط الاتحاد السوفييتي الدولة العظمى التي كانت تنازع الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة والهيمنة على العالم.

وهو ما اعتبر في ذلك الوقت انتصارًا للمجاهدين الأفغان، بعد كفاح دام لأكثر من عشر سنوات ضد الاحتلال الروسي لأفغانستان.

خلال رحلة كفاح أولئك المجاهدين تلقوا الدعم المتنوع من كثير من الدول والحكومات كل حسب قدرته وتوجهه، فأمدتهم المخابرات الأمريكية بملايين الدولارات وبالأسلحة والذخائر وساعدت عبر خبراءها الأمنيين في تدريب أولئك المجاهدين، على تصنيع واستخدام المتفجرات والعبوات الناسفة، وأمدتهم كذلك بصواريخ "ستينجر" التي كان يستخدمها المجاهدون في إسقاط المقاتلات والمروحيات الروسية.

لم يكن الأمريكيان حينئذ يهدفون إلى حماية الإسلام وتحرير بلد مسلم! ولكن الهم الأول للمخابرات الأمريكية كان دق الأسافين في نعش الاتحاد السوفييتي الذي كان يمثل القوة الثانية في العالم، وإن شئنا الدقة كان يعدُّ القوة الأولى مكرر في العالم التي كانت تنازع الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة والقوة.

في ذات الوقت تلقى المجاهدون الأفغان دعمًا ماليًا كبيرًا من العديد من الدول الإسلامية وعلى رأسها غالبية دول الخليج العربي البترولية وكانت تدفع بلا حدود - ولكن في السر - لنصرة دولة مسلمة في مواجهة عدوان شيوعي لا يؤمن بالله!

أيضًا استقبل المجاهدون الأفغان آلافًا مؤلفة من المجاهدين العرب من مصر والأردن وسوريا والمغرب وتونس والجزائر وسلطنة

عمان والسعودية والسودان ذهبوا إلى نُصرة الإسلام وأطلق على هؤلاء
حيثُتد "الأفغان العرب" وهو اسم تردد كثيراً كما تابعنا ورأينا خلال
الفترة التالية لنهاية الحرب الأفغانية.

المثير أن المجاهدين المصريين الذين انضموا إلى الجهاد القدس في
أفغانستان سافروا في النصف الأول من الثمانينيات بمباركة الأجهزة
الأمنية المصرية ودعمها، وعقب صدور الأحكام في قضية الجهاد وبراءة
نحو ٢ متهمين.

كانت رحلة أولئك المجاهدون تتوجه إلى اليمن، حيث كان يتم
إلحاقهم بمعسكرات تدريب على أراضيها، لتلقي تدريبات القتال
الأساسية، وكان يتم استبدال جوازات سفر أخرى بأسماء وجنسيات
مختلفة بجوازات سفرهم التي يحملونها، وبعدها كان يتم تسفيرهم إلى
أفغانستان للمشاركة في الحرب العظمى ضد الشيوعية وبجانب
المجاهدين الأفغان لنصرة الإسلام.

تصاعدت مسيرة العمل الإرهابي في مصر.. ففي بدايات عام
١٩٩٢، ومن قرية "صنبو" بمركز ديروط بمحافظة أسيوط، بدأت
أولى محاولات تنفيذ المخطط الإرهابي لزعة الأمن والاستقرار في
مصر، استهداف الأقباط ومحاولة الإيحاء للعالم عامة وللغرب خاصة،
أن الأقباط كأقلية في مصر في حاجة إلى حماية، ومن ثم يحدث تدخل
خارجي من أي نوع، كوسيلة للضغط على النظام القائم في البلاد لحماية
تلك الأقلية، هكذا كانت توجهات وأهداف المخطط!

استغلت الجماعة الإرهابية نزاعاً - يحدث كثير في أنحاء البلاد وربوعها كافة، ويحدث كذلك بين مسلم ومسلم أو بين مسيحي ومسيحي، ومن ثم يمكن أن يحدث بين مسلم وقبطي - النزاع كان على ملكية أحد المنازل في قرية "صنبو" بمركز ديروط بأسسوط، وكان طرفا النزاع أحدهما مسلم والآخر قبطي تم تسوية الأمر فيما بينهما، ولكن الجماعات المتطرفة، أدلت بدلوها في الأمر، واتخذت من الخلاف ذريعة لارتكاب حادثة بشعة استهدفت خلاله ١٣ قبطياً، وعلى الرغم من فداحة الحادث، وما كان من الممكن أن يسببه من أزمة بين الأقباط والمسلمين، فإن العقلاء من الجانبين كانوا يدركون أنها محاولة لهُزِ صورة الأمن في مصر أمام العالم، وساهم في ترسيخ هذا الشعور، مصرع أحد المسلمين مع الأقباط الثلاث عشرة، حاول التصدي للهجوم الإرهابي الذي كان يستهدف قتل قبطي تصادف أنه كان يعمل أجيراً لديه في أرضه الزراعية، فشاء القدر أن يختلط دماؤهما لتخمد نيران فتنة كان يمكن أن تنشب!

وتصاعد النشاط الإرهابي - بعد ذلك بعد أن بدأت خطط التمويل تأتي مع عناصر أتمت مهمتها في أفغانستان، وتوجه التخريب إلى النشاط السياحي، ثم توجه إلى رجال الشرطة بوصفهم رمزاً للسلطة، ثم باتت العبوات الناسفة تتفجر كل يوم وفي وسط القاهرة، وفي أشهر ميادينها، وكان الهدف إحداث القلاقل والاهتزاز الأمني، الذي يدفع إلى الثورة الشعبية حسبما تخيل المتطرفون ومن وراءهم، ومن ثم يمكن لهم إقامة الحكومة الإسلامية المزعومة!

اشتعال الخلافات الحادة بين اللواءين محمد عبد الحليم موسى
وزير الداخلية، وحسن الألفي محافظ أسيوط وتناثرت أنبأؤها بين
مختلف الأوساط، كانت علامة بارزة خلال السنوات (١٩٩٠ -
١٩٩٣)!

ولا يمكن أن يُشار إلى تلك الفترة دونما تعرض لتلك الخلافات
المثيرة والغريبة، فقد كانت حدة هذه الخلافات تتصاعد شيئاً فشيئاً،
ومتزامنة مع تصاعد حدة المواجهات بين أجهزة الأمن وأعضاء
الجماعات الإرهابية في أسيوط!

وبلغ الأمر إلى حدوث تراشق عنيف بين وزير الداخلية حيث كان
يجلس على مقعد الوزارة بوسط القاهرة، ومحافظ أسيوط، حيث كان
يقيم ويمارس مسؤولياته من مدينة أسيوط!

تبادل الرجلان الاتهامات وإلقاء المسؤولية على الآخر بأنه وراء
اشتعال أحداث الإرهاب في ذلك الوقت!

فقد اتهم وزير الداخلية عبد الحليم موسى حسن الألفي محافظ
أسيوط، بأنه يفتح مكتبه لأبرز عناصر الإرهاب ويتبادل الحوارات
معه، بينما وجه الألفي اتهاماً لأجهزة الأمن وعلى رأسها عبد الحليم
موسى وزير الداخلية بأنها وراء اشتعال الأحداث واتساع رقعتها!

الحقيقة أن هذه الخلافات المثيرة كان لها مسببات مثيرة!

فقد شاء قدر الرجلين أن يتبادلا مواقع المسؤولية مرتين متتاليتين،
خلال تلك الفترة، فاللواء عبد الحليم موسى ترك منصب محافظ

أسيوط، ليتولى مسئولية وزارة الداخلية، وخلفه اللواء حسن الألفي - الذي كان محافظاً لسوهاج - ليتولى منصب محافظ أسيوط، وعندما تقرر إعفاء اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية، تم تكليف اللواء حسن الألفي بدلاً منه!

ومن هنا كان المناخ مهيباً لتوسيع هوة الخلاف بين الرجلين، بمعاونة جادة من بعض معاوني الرجلين!

عندما جاء اللواء حسن الألفي إلى أسيوط محافظاً لها، كانت الأمور الأمنية هادئة، في شتى ربوع المحافظة، ولم يكن هناك ما يسيئ إلى العلاقة التي كانت حميمة بينه وبين اللواء عبد الحليم موسى، فكلاهما كان لواء بالشرطة، وكلاهما كان قيادة من القيادات البارزة بوزارة الداخلية، وكل منهما أدى دوره باقتدار في خدمة الأمن، مما فتح لهما باب الانطلاق من العمل في مؤسسة الأمن، إلى آفاق العمل السياسي، حيث تم اختيارهما محافظين، وهو اختيار يحمل بين ثناياه - وبلا شك - تقديرًا وتكريماً لهما ولتاريخهما في خدمة الأمن والبلاد.

وامتداداً لهذه العلاقة - التي كانت ممتازة - بين الرجلين، وعقب مرور شهور قليلة، من ولاية الألفي لأسيوط، دعا سلفه عبد الحليم موسى الذي أصبح وزيراً للداخلية لزيارة المدينة التي كان محافظاً لها، وكان الاستقبال الذي أعد لعبد الحليم موسى في أسيوط، أشبه باستقبال الفاتحين، وساهم في اشتعال درجة حرارة الاستقبال - إلى جانب حسن استقبال الألفي - كم كبير من العلاقات الإنسانية

والاجتماعية التي كونها عبد الحليم موسى، عندما كان محافظاً لأسيوط، فقد كان عبد الحليم موسى - ليس في أسيوط فحسب - ولكن في كل المواقع التي تولاها مجاملاً ساعياً إلى كسب ودّ المتعاملين معه ومحبتهم، سواء داخل الجهاز الذي يعمل به أو يقوده، أو المترددين من خارج الجهاز.

وسرعان من انتهى شهر العسل بين الرجلين، ومن سخرية الأقدار، أن سوء العلاقة بينهما، قد تزايد لأسباب خارجة عن إرادتهما.

استهل حسن الألفي مهمته محافظاً لأسيوط بأسلوب غير معتاد لإدارة الأمور، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بينه، وبين أمين الحزب الوطني، والذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الشعب المحلي للمحافظة في ذات الوقت، وكان هذا الأسلوب يختلف تماماً عن الأسلوب الذي كان ينهجه عبد الحليم موسى.

لم يكن الألفي مجاملاً أو على الأقل مستعداً للمجاملة، أو مراعاة خاطر أمين الحزب الوطني، واصطدم الرجلان منذ اليوم الأول لتولي الألفي منصب المحافظ، فقد أراد أمين الحزب الوطني أن تكون علاقته بالمحافظ الجديد وثيقة متميزة، كما كانت مع المحافظ السابق، وهو ما لم يتجاوب مع المحافظ الجديد.

فذات يوم وفي بدايات عمله محافظاً لأسيوط فوجئ حسن الألفي بأمين الحزب الوطني يدخل عليه مكتبه مباشرة دون المرور على السكرتير الخاص، فاحتدّ وطلب إلى أمين الحزب ألا يقتحم المكتب

بهذه الصورة فيما بعد، ونبهه إلى ضرورة أن يقوم بالمرور على السكرتارية الخاصة به أولاً للحصول على الإذن باللقاء!

في تلك الظروف تصادف أن زار أسيوط عدد من الوزراء جاؤوا من القاهرة لافتتاح عدد من المشروعات الخدمية التي أقامتها الدولة، فوجئ الألفي بأمين الحزب الوطني موجوداً في مقدمة مسئولى المحافظة مستقبلي الضيوف!

احتد الألفي ونهر أمين الحزب مرة أخرى، وطلب إليه أن يتواري ليصبح ضيفاً من الضيوف، وعلى المنصة الرئيسية التي أعدت لجلوس الوزراء الضيوف، فوجئ الألفي بوجود مقعد خاص بأمين الحزب الوطني، استدعى الألفي مسئولى مكتبه، فقالوا إن أمين الحزب دَرَجَ على أن يكون له مقعد دائم بين مقاعد قيادات المحافظة في أي مناسبة، رفض الألفي وجود مقعد لأمين الحزب على المنصة الرئيسية، وطلب أن يكون المقعد بين المقاعد المخصصة للمدعوين، وليس بين مقاعد الداعين!

وكان دافع الألفي لإصدار هذه التعليمات أن تلك المشروعات الخدمية التي يجري الاحتفال بافتتاحها، أقامتها الدولة لمواطنيها في أسيوط، ولم يقدمها أمين الحزب الوطني أو يشارك فيها، وقال الألفي إنه إذا وافق على بقاء مقعد لأمين الحزب الوطني بين مقاعد الوزراء فلا بد إذن من دعوة أمناء باقي الأحزاب الأخرى للجلوس بين الوزراء، أضاف أن أمين الحزب الوطني له الحق - كل الحق - في اعتلاء المنصة

الرئيسية لأي احتفال، إذا ما كان الحزب الوطني هو الداعي لهذا الاحتفال أيًا كان!

وتزايدت حدة الموقف، فقد رفض الألفي وبإصرار الاستجابة لأي توصيات أو استثناءات كان يطلبها أمين الحزب، سواء له أو لأناس كان يصنفهم بأنهم من أعضاء الحزب أو مسانديه، كان الألفي يعلن وبصراحة أنه لن يتجاوب أو يستجيب لاستثناءات أو تيسيرات أو خلافه!

كان يؤكد أن الجميع أمام القانون سواء، ومن له الحق في الحصول على خدمة أو منحة، سوف يحصل عليها، ودوننا نظر إلى هوية صاحبها السياسية أو الحزبية.

قاد أمين الحزب الوطني حملة شعواء ضد حسن الألفي محافظ أسيوط، وضم إلى صفة في تصعيد الحملة، جميع أعضاء المجالس النيابية والشعبية ممثلي أسيوط، فيما عدا عضوًا واحدًا فقط!، لم ينضم لهذه الحملة، كان يرى أن المحافظ على حق.

قلب الألفي "المائدة" في مواجهة خصومه، بقيادة أمين الحزب الوطني في أسيوط، فقد بادر بتنفيذ أول تجربة من نوعها في العمل السياسي والتنفيذي، ففي مواجهة الحملة ضده، أعلن الألفي أنه لن يسعى إلى مصالح أمين الحزب الوطني ومعه أعضاء المجالس الشعبية والنيابية، وقال إن هؤلاء هم ممثلو الشعب الأسيوطي ونوابه، وإزاء ذلك فسوف ألجأ للشعب نفسه، أستمع إلى شكاوى أفرادهم وطلباتهم،

وأسعى إلى حلّها، وحدد يوم الإثنين من كل أسبوع للقاء المواطنين، كان الألفي ومعه مسؤولي الأجهزة الخدمية والتنفيذية كافة يجلسون عند البوابة الرئيسية لمبنى محافظة أسيوط، يلتقون بأصحاب الشكاوى، كان يستمع إلى صاحب الشكوى بنفسه، ويطلب إلى المختص الذي يتبعه موضوع الشكوى وضع الحل الفوري لها.

وسرعان ما انتشرت أنباء الحكاية في الأوساط الشعبية بأسيوط كافة، وأصبح اليوم المفتوح للمحافظ مقصدًا لآلاف المواطنين من مختلف الفئات، وحققت التجربة نتائج باهرة، وتراجعت معها الكثير من مشكلات الجماهير، حيث ارتفعت معدلات أداء الخدمات.

وأسقط في يد الجبهة الأخرى التي كان يتزعمها أمين عام الحزب الوطني الديمقراطي بأسيوط، فما كان منه إلا أن قام بتصعيد الخلاف مع محافظ أسيوط إلى منطقة أبعد من نطاق وحدود المحافظة، أعد أمين الحزب مذكرة وقع عليها، ومعه جميع أعضاء المجالس النيابية والشعبية بأسيوط، فيما عدا البرلماني الوحيد لم يوقع المذكرة، ولم يختلف بل ساند اللواء الألفي.

هاجم رموز الحزب الوطني في المذكرة محافظ أسيوط اللواء حسن الألفي واتهموه بأنه يسيء للحزب ورجاله، ولا يتعاون معهم، مما يؤدي إلى تهديد القواعد الجماهيرية التي تنتمي للحزب، التي تحتاج إلى التسهيلات والاستثناءات!

وصلت المذكرة إلى أعلى المستويات القيادية في الحزب الحاكم، وتلقاها الرئيس مبارك للبث فيها، وكان الاعتقاد السائد في أروقة الحزب الوطني أن مبارك سوف يطيح بالمحافظ الذي لا يستجيب لقيادات الحزب الوطني!

وجاء تصرف مبارك مغايرًا تمامًا لكل التوقعات، وقرر دعم المحافظ بطل قوة، وقال في لقاء مع عدد من كبار قيادات الحزب الوطني جلساته الخاصة: ما دام اتفق كل هؤلاء الأعضاء - أمين الحزب وجميع أعضاء الهيئة البرلمانية للمحافظة إلا واحد فقط! - على شكوى المحافظ، فلا بد أن هذا الاتهام اتهام كيدي وظالم!

ووجه مبارك بمداوة الأمر وأمر بإجبار رموز الحزب في أسيوط على سحب الشكوى ضد اللواء حسن الألفي.

وفي إحدى الليالي التي كان يعقد خلالها النادي السياسي للحزب الوطني بالقاهرة، عقدت جلسة للمصالحة بين محافظ أسيوط، وأعضاء الهيئة البرلمانية للمحافظة بزعامة أمين الحزب الوطني هناك، وانتهى اللقاء بأن قام أفراد كلا الطرفين بالعناق والقبلات وبدأ أنهم تصالحوا!

على هامش تطور هذه الأزمة، كانت المحاولات تتوالى لبث بذور الخلاف على صعيد آخر بين محافظ أسيوط حسن الألفي وعبد الحليم موسى وزير الداخلية، وبدأت بنقل بعض الوقائع لعبد الحليم موسى عن القرارات التي كان يصدرها اللواء حسن الألفي، وكانت الروايات

تنقل وتصور الأمور بأن الهدف من قرارات المحافظ هو الضرب في قراراته هو - أي عبد الحليم موسى - التي كان قد أصدرها عندما كان محافظاً للإقليم!

وأصبح مكتب وزير الداخلية مقرّاً دائماً لأمين الحزب الوطني الديمقراطي في أسيوط، وشيئاً فشيئاً وبفضل هوة إحداث الوقعة اتسعت الهوة بين حسن الألفي وعبد الحليم موسى، وتضاعفت حدتها.

وذاث يوم، حيث وقع حادثة إرهابية كبيرة، راح ضحيتها عدد من الأبرياء من رجال الشرطة والمواطنين - وكان وراء الحادثة أمير الجماعة الإرهابية بأسيوط، وكان يُدعى جمال هريدي، وهذا الأمير كان يعمل مفتشاً للتموين بمديرية التموين بأسيوط، وصدر قرار من عبد الحليم موسى عندما كان محافظاً لأسيوط بوقفه عن العمل، ولكن حسن الألفي أصدر قراراً بإعادته إلى العمل، وتصادف أنه نفذ ذلك العمل الإرهابي في ذات اليوم الذي صدر القرار بإعادته إلى العمل، ومن هنا تعامل عبد الحليم موسى مع ما كان يصله من تحليلات وآراء من أسيوط - بأن الألفي يخالفه ويسيء إليه - على أنها حقائق، والمثير أن جمال هريدي هذا، أعدّ فيما بعد لأكبر حادثة إرهابية، راح ضحيتها ١٤ من المسلمين والأقباط، فيما عرف بحادث "صنبو" بمركز ديروط!

ومثلت هذه الحادثة الشرارة التي انطلقت بعدها حدة النشاط الإرهابي تتصاعد في أسيوط، ومن ثم في مصر في تلك الفترة، إلى أن شاءت الأقدار، وأصبح محافظ أسيوط اللواء حسن الألفي وزيراً للداخلية!

الواد هرب يا سيادة الرئيس!

في أحد أيام شهر سبتمبر عام ١٩٩٦ رفع فاروق حسني وزير الثقافة سماعة التليفون، وطلب الرقم الساخن الذي يربطه برئيس الجمهورية حسنى مبارك مباشرة.

الوزير: مساء الخير يافندم.

مبارك: مساء النور.. أهلاً يا فاروق، إيه الأخبار؟

الوزير: كلوا تمام يا سيادة الرئيس.. والله أنا عندي خبر حلو لسيادتك.

مبارك: قول يا فاروق.. خير.

الوزير: يافندم إحنا توصلنا لاكتشاف أثري في أسوان، وده اكتشاف مهم جداً، وهايبقى ليه صدى عالمي كبير أوي.

مبارك: كويس أوي، خلاص بكره أروح أشوفوا عالطبيعة،
ونعمل مؤتمر صحفي عالمي نعلن فيه الاكتشاف.
تلعثم فاروق حسني وتوقف عن الكلام، فظنَّ مبارك لحظةً أن
الاتصال قد انقطع وظل يردد: ألوه.. ألوه.
رد فاروق حسني بعد أن أستجمع شتات نفسه: أيوه يافندم مع
سيادتك.

فرد مبارك: إيه الي حصل؟

الوزير: لا يافندم مفيش حاجة، أنا مع سيادتك.
مبارك: أنا كنت بأقول.. أجيلك بكره الصبح في مكان الاكتشاف
الأثري، واتفقده أدام وسائل الإعلام، طالما إنوا اكتشاف كبير.
رد فاروق حسني: صح يافندم لازم نعمل دعاية كبيرة عن
الاكتشاف الأثري ده، بس أنا بأستاذن سيادتك، إني أروح أشوف
الاكتشاف الأول وبعدين نرتب زيارة سيادتك.

فقال مبارك: والله معقول.. طب اسمع، خد أحمد حلمي معاك
الصبح (يقصد اللواء أحمد حلمي مدير أمن الرئاسة)، إطلعوا بالطيارة
الصغيرة، وبعد ما توصلوا وترتبوا الأمور كلها هناك، كلمني أخد
الطيارة الكبيرة وأجيلكوا على طول.

فاروق حسني: تمام يافندم.. خلاص أول ما أوصل وأظبط كل
حاجة، هاكلّم سيادتك.

كان الحرس الخاص بمقر وزارة الثقافة بالزمالك، قد فوجئوا بأحد الأشخاص يتقدم من البوابة الرئيسية للوزارة، ويخبرهم أنه يريد مقابلة فاروق حسني وزير الثقافة شخصياً لأمر مهم، ورفض الكشف عن سبب طلبه بمقابلة الوزير.

تم إبلاغ الوزير، فأمر حراس المبنى بإدخال ذلك الشخص لمقابلته، صافح الوزير الشاب الراغب في مقابلته، ودعاه للجلوس أمامه، وبادره الوزير: ماذا تريد؟

رد الشاب: أنا عاوز أبلغ سيادتك عن اكتشاف أثري كبير جداً في أسوان، بس عاوز من سيادتك مكافأة مالية كبيرة، لأن الاكتشاف كبير جداً، زي ما قولت لسيادتك.

قال الوزير: هو إيه الاكتشاف الأول؟

رد الشاب: مدينة أثرية كاملة تحت الأرض في قريتنا في أسوان، كنت بأبني بيت صغير على حته أرض بتاعة أبويا، وبدأنا نحفر الأرض عشان نعمل الأساسات، فلقيت الاكتشاف الي بأقول لسيادتك عليه، فوقفت الحفر وقولت أجي أقول لسيادتك وأخذ المكافأة القانونية.

فقال الوزير: أنا بأضمنلك المكافأة الي انتة عازوها بس يكون كلامك مضبوط.

رد الشاب بكل ثقة: اطمئن يافندم، اكتشاف كبير جداً، وبأقول لسيادتك في أرض عيلتنا.

أمر فاروق حسني بعد انتهاء مقابلته مع الشاب بأن يتم استضافته بإحدى الغرف المحجوزة على الدوام لضيوف وزارة الثقافة بفندق شيراتون الجزيرة، ووجه أيضًا بأن يتم توصيل الشاب إلى الفندق بإحدى السيارات المخصصة لتنقلات الوزير، وأمر أيضًا بأن تتولى الوزارة نفقات الإقامة والإعاشة كاملة.

أجرى فاروق حسني اتصالاً هاتفيًا باللواء جمال صالح مساعد وزير الداخلية مدير شرطة السياحة والآثار، وأخبره بقصة الشاب الذي جاءه للإبلاغ عن الكنز الأثري.

استأذن مدير شرطة السياحة من الوزير أن يرسل عددًا من ضباط مباحث السياحة والآثار لمناقشة الشاب، حيث يقيم في الفندق للتأكد من شخصيته وهويته والتأكد من الاكتشاف الذي يقول إنه توصل إليه. وافق الوزير، ولكنه أكد للواء جمال صالح مدير شرطة السياحة والآثار بأن يقوم بنفسه بمناقشة الشاب، وهو ما حدث!

عاد مدير شرطة السياحة والآثار إلى مكتبه، وتحدث إلى الوزير هاتفياً، ليخبره أنه وضباط المباحث يتشككون في الرواية التي يرويها الشاب، وطلب مدير شرطة السياحة والآثار من الوزير أن يمنحهم مهلة يومًا واحدًا، حتى يتمكن ضباط المباحث من إجراء تحريات شاملة حول الشاب وروايته وأهله والمنطقة التي توجد بها المدينة الأثرية.

الوزير رفض بشدة منح أي مهلة لمدير شرطة السياحة، وقال: مهلة إيه يا جمال بك، ده أنا رايح الصبح بطيارة الرئاسة، والرئيس هاجيلنا عشان يعمل مؤتمر صحفي عالمي من مكان الاكتشاف.

فرد اللواء جمال صالح بحماسة أكبر وقال: يا معالي الوزير دخول الرئاسة في الموضوع يخلينا ناخذ وقتنا أكثر في التحريات، ما دام سيادة الرئيس خد خبر ما ينفعش الموضوع يمشي كده!

انفعل فاروق حسني بشدة، وقال: إنتوا كل الناس حرامية عندكوا.. أنا رايح بكره الصبح يعني رايح بكره الصبح، وهاكلم سيادة الرئيس أول ما أوصل، وسيادتوا ها يحصلني!

لم يجد مدير شرطة السياحة أمامه سوى الإذعان لرغبة الوزير، واستدرك قائلاً: خلاص يافندم.. ما دام سيادتك رايح.. أجي مع سيادتك ومعانا مدير المباحث ومجموعة من الضباط.

رد فاروق حسني بحسم: لا.. أنت خليك قاعد هنا.. ويمكن تبعت معاي اتنين من الضباط كفاية أوي!

في مطار أسوان هبطت الطائرة التي تقل الوزير والشاب وعدداً قليلاً من الضباط، استقلوا عدد من السيارات، انطلقت بهم حتى وصلوا إلى وسط مدينة أسوان، حسبما طلب الشاب، الذي كان يرافق الوزير في سيارة واحدة.

وفجأة طلب الشاب توقف جميع السيارات وقال لوزير الثقافة: يا فندم.. لازم كل العربيات تقف هنا، لأن المنطقة الي فيها بيتنا شوارعها ضيقة والأهالي عارفيني كويس، وما ينفعش أدخل معاكوا، سيادتك سييني أنا أدخل لوحدي، وبعد شوية سيادتك تيجي ومع سيادتك الباقيين.

وقال للوزير: بيتنا قريب جداً من هنا، وأشار الشاب بيده للوزير سيادتك هاتستني هنا ١٠ دقائق كده ولا حاجة، وبعدين تيجي عند بيتنا، سيادتك هاتخش الشارع الي هناك ده وبعدين سيادتك تمشي على طول لحد آخر الشارع وبعدين تروح داخل شمال، وتروح داخل في أول يمين يقابلك هاتلاقي بيتنا أدام سيادتك!

وبالفعل انتظر الوزير ومرافقوه عشر دقائق كاملة، ثم بدؤوا في التحرك حسب الوصفة التي أدلى بها الشاب للوزير، وكانت مفاجأة قاسية، فقد تبين الوزير ومن معه أن الشارع الذي وصفه الشاب لم يكن إلا منفذ يؤدي إلى منطقة خلاء ليس بها أي بنايات أو شوارع!

وبعد فترة من البحث فشلت محاولات تعقب الشاب كافة، فأجرى الوزير اتصالاً من المكان برئيس الجمهورية، وأبلغ بفشل الاكتشاف وحمل ضباط مباحث السياحة والآثار المسؤولية وراء هرب الشاب، فما كان من رئيس الجمهورية إلا أن أجرى اتصالاً هاتفياً بوزير الداخلية اللواء حسن الألفي وعنفه بشدة، وطلب منه مجازاة مدير شرطة السياحة والآثار، فأمر وزير الداخلية بتعيين اللواء محمد الشامى

مدير أمن الشرقية مديرًا جديدًا لشرطة السياحة والآثار، وأمر
بنقل مدير شرطة السياحة والآثار اللواء جمال صالح مديرًا لأمن
السويس.

المهم.. بذل ضباط مباحث السياحة والآثار جهودًا جبارة إلى أن
تمكنوا من ضبط الشاب، واعترف بالنصب على وزير الثقافة، وبرر
فعلته بأنه كان يرغب في الحصول على مبلغ مالي كبير، وقال إنه كان
يعمل طبّاخًا ضمن طاقم إحدى المراكب السياحية التي كان يملكها
وزير الثقافة وكانت تعمل في السياحة النيلية بين الأقصر وأسوان، وقال
إنه رأى الوزير عدة مرات خلال الزيارات التي كان يقوم بها للمركب
"سنوحي ٢" المملوكة للوزير!

أرملة السادات .. ومبارك وسمير رجب ومصطفى بكري!

وتماسكت السيدة جيهان السادات بشدة وتمكنت بصعوبة بالغة من السيطرة على مشاعر الغضب الشديد التي كانت تسيطر عليها، وأمسكت دموعها بصعوبة وقالت قبل أن تضع سماعة التليفون: أكيد لا يرضيك أبدًا أن تتعرض أرملة الرئيس السادات في وجودك وفي عهدك لإساءة هذا القدر! وأغلقت السماعة.

محدثها كان الرئيس الأسبق حسني مبارك، الذي انفعَلَ بشدة وطلب إلى معاونيه توصيله بعدد من كبار المسؤولين في الدولة على التوالي.

وبدأ صدور سيل منهمر من القرارات العنيفة القاسية، فقد أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبس الصحفي أحمد فكري الذي وجهت له عدة اتهامات منها تزوير مستند رسمي واستخدامه.

في ذات الوقت أصدر السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار الدستوريين أمراً بإنهاء التعاقد الموقع مع الصحفي مصطفى بكري لتولي رئاسة تحرير جريدة الأحرار، التي يصدرها الحزب، إثر هذا القرار تترس مصطفى بكري داخل مقر جريدة حزب الأحرار، الكائن بالمقر الرئيس للحزب بميدان الحداثق في مواجهة قصر القبة مباشرة، مستعيناً بعدد كبير من أنصاره ومؤيديه!

في تلك الفترة، منتصف تسعينيات القرن الماضي، كانت العلاقة قد توطدت بشكل لافت بين الصحفي مصطفى بكري ورجل الدولة القوي وزير الإعلام صفوت الشريف وكانت أمارات وأسباب نشوب هذه العلاقة تتردد في الأروقة الصحفية والسياسية، خاصة أنها نشأت في أعقاب خناقة صحفية سياسية حامية الوطيس، بين الصحفي المقرب من الرئيس مبارك، وربما الأقرب، سمير رجب رئيس مجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر ورئيس تحرير جريدة الجمهورية!

نشبت المعركة بين رجب وبكري، عندما كان الأخير يتولى رئاسة تحرير الجريدة، في بدايات تسعينيات القرن الماضي، التي كانت تصدر

عن حزب مصر الفتاة، وكانت الجريدة يتم طبعها بمطابع دار التحرير للطبع والنشر (جريدة الجمهورية).

وفي أحد أعداد الجريدة، نشرت بصفحتها الأولى قصة صحفية مثيرة، حملت عنوان "حرامي البويه"، ومرفق مع القصة صورة لخطاب مكتوب بخط اليد، موجه لأمن مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر بالسماح بخروج كميات طويلة من صنفائح البويات والدهانات والأدوات الخاصة بالنقاشية، وينتهي الخطاب بعبارة تفيد بأن هذه المواد سترسل لاستخدامها في إنهاء التشطيطات الخاصة بالفيللا الجديدة للسيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة، الذي لم يكن سوى الكاتب الصحفي سمير رجب!

ثارت ثورة سمير رجب، بعد نشر صورة خطاب أمن دار التحرير عن البويات، رغم أن جريدة الحزب التي نشرت الخطاب، وكان يرأس تحريرها الصحفي مصطفى بكري، كان توزيعها محدود جداً وانتشارها كان محدوداً أيضاً!

وبين عشية وضحاها، تم تفكيك حزب مصر الفتاة التي كانت تصدر الجريدة عنه، وصدرت قرارات بتجميد نشاط الحزب، بعد نشوب صراعات، لم تكن مبررة، بين قيادات الحزب، وفي الوقت ذاته تم وقف إصدار الجريدة وإقالة الصحفي مصطفى بكري من منصب رئاسة تحرير الجريدة، التي لم تعد موجودة بالأساس بعد سحب ترخيص صدورها وطبعها وإلغائه، بتجميد الحزب الذي كانت تصدر عنه!

وعقب ذلك تواصلت معركة شرسة بين سمير رجب وبين الصحفي مصطفى بكري، ونجح رجب في إقصاء مصطفى بكري بعد عدة أشهر من وظيفة مراسل راديو مونت كارلو في القاهرة، وبدأ أن سمير رجب لن يترك بكري أن يهناً بأي وظيفة تدر عليه دخلاً يتعيش منه، خاصة في مجال الإعلام.

حينها كان مصطفى بكري صحفياً بدار الهلال، ولم يكن بقوة سمير رجب وقدراته واتصالاته، فقام في حدود إمكاناته بإعداد كتاب حمل غلافه صورة سمير رجب، ضمنه بكري عدة وقائع قال إنها موثقة، وتفضح بعض ممارسات وسلوكيات سمير رجب، حسبما رأى بكري.

قيل وتردد آنذاك، ان تلك الخصومة والأصداء الواسعة التي نتجت عنها، كانت سبباً في مبادرة صفوت شريف الرجل القوي في نظام الحكم، بإنشاء علاقة مع بكري، ورأى كثيرون، في حينه، ان الشريف لم يكن مرتاحاً لقرب سمير رجب من الرئيس، وقدرته على النفاذ للرئيس مباشرة دون المرور على الشريف أو استئذانه، وتكرر عشرات المرات وربما أكثر في ذلك الوقت، حصول رجب على تصريحات خاصة من الرئيس مبارك، ونشرها بتوسع في صحف دار التحرير وفي مقدمتها بالطبع جريدة الجمهورية، وبات معلوماً للكافة أن رجب بات هو الصحفي الأقرب للرئيس مبارك، الذي لم يُخفِ إعجابه بسمير رجب وقدراته التي تتيح له كتابة اكثر من مقال يومياً،

بحد وصف مبارك نفسه، الذي كان يرد على رؤساء تحرير الصحف القومية، الذين شعروا بالغيرة بعدما تجاوزهم جميعاً سمير رجب في الاقتراب من الرئيس.

كان الرئيس مبارك قد تم ابلاغه من السكرتارية الملحقه بمكتبه أن السيدة جيهان السادات، على التليفون وتطلب التحدث إليه في أمر خطير جداً.

وجه مبارك بتحويل الاتصال فوراً.

لم تستهل السيدة جيهان المكالمه بالمجاملات المعتادة، كانت محددة وواضحة، بل حادة، ورغم ان المكالمه في مجملها كانت للاستغاثة بالرئيس فإن الكلمات التي استخدمتها السيدة جيهان السادات، كانت تحوي أكثر من الاستغاثة، ما دعا الرئيس بعد أن تلقى المكالمه من أرملة الرئيس السادات، إلى التوجيه باتخاذ اقسي الإجراءات الكفيلة ببرد كرامة السيدة جيهان وكيانها، وأسرة الرئيس الراحل أنور السادات.

كان الصحفي أحمد فكري قد أعدَّ تحقيقاً صحفياً بجريدة الأحرار، وضع له عنواناً فهم منه ان السيدة جيهان السادات أنجبت طفلاً ونشر شهادة ميلاد رسميه مدوناً بها اسم السيدة جيهان في خانة الأم. واسم الصحفي أحمد فكري في خانة الأب!

وقال الصحفي إنه أراد بإعداد هذا التحقيق الصحفي ونشره، التنبيه إلى خطورة ظاهرة تزوير المستندات الرسمية، وقال إنه تمكن من

استخراج شهادة ميلاد معتمدة بمعلومات كاذبة، وقام بنشرها للتأكيد على خطورة الأمر.

على الجانب الآخر، نفى مصطفى بكري رئيس تحرير صحيفة الأحرار معرفته بالتحقيق الصحفي أو علمه بمحتواه، وقال إنه تم النشر التحقيق بالجريدة خلال وجوده بمهمة خارج القاهرة.

حيال عناد مصطفى بكري وتحصنه وعشرات من مؤيديه وأنصاره بمقر الجريدة بميدان حدائق القبة، ورفضه الإذعان لقرار فصله من رئاسة تحرير الجريدة وإخلاء مقر الجريدة، وحيال التوجيهات المشددة التي وجه بها الرئيس مبارك، وبعد أن تداولت كل الأجهزة المعنية بالأزمة الموقف، وتقرر الدفع بمجموعات كبيرة من قوات الأمن المركزي باتجاه مقر جريدة وحزب الأحرار، لمحاصرته وإخلائه بالقوة من مصطفى بكري ومؤيديه، وبدأ في الأفق أن الأمور ستتصاعد بشكل مثير!

وبينما كانت كل أطراف الأزمة، مصطفى بكري ومؤيدوه من جانب وباقي أجهزة الدولة من جانب آخر، بادر اللواء رؤوف المناوي مساعد وزير الداخلية والمتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية، بالتدخل وبشكل عفوي.

أجرى المناوي اتصالاً هاتفياً بـ مصطفى بكري، بينما كان متحصناً داخل مقر الجريدة، وقال بجرأة شديدة: يا مصطفى أنا باكلمك

وعارف أن الدنيا كلها سامعاني، يقصد أجهزة الدولة كافة، وبأقولك كلمة واحدة اخرج حالا من المكان واسحب كل المؤيدين لك، أنا باكلمك وعارف إن القرار اتخذ بتنفيذ التوجيه بإخلاء مقر الجريدة والحزب بأي ثمن وبأي قدر من الخسائر.

وقاطع اللواء المناوي بكري عندما حاول ان يبرر صحة موقفه وعدم مسئوليته عن نشر التحقيق سبب الأزمة .. قال اللواء المناوي بحسم: سيبك من أي كلام، اخرج الآن، انتة ومؤيديك، ليس أمامك سوى خمس دقائق فقط، للإخلاء ومغادرة المكان بأقصى سرعة.

أضاف المناوي: سيب المقر حالاً وتعالى مكتبي في وزارة الداخلية، واتكلم معاي في أي حاجة انتة عاوزها .. المهم اترك المكان الآن!

وأذعن بكري لنصيحة اللواء رؤوف المناوي، وغادر المكان بصحبة مؤيديه، وتوجه بعدها لمقر وزارة الداخلية للقاء اللواء المناوي، لتبدأ بعد ذلك وقائع قصة أخرى للسماح لبكري بإصدار جريدة خاصة به اسمها جريدة الأسبوع.

السيدة نفيسة

يوم إجراء انتخابات مجلس الشعب في أواخر عام ١٩٩٠، كنت ضمن فريق من الصحفيين المرافقين لوزير الداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى خلال جولته لتفقد عمليات التصويت في عدد من لجان الانتخاب في القاهرة والجيزة والقليوبية (إقليم القاهرة الكبرى).

مرت الجولة في القاهرة والجيزة، حيث تفقد الوزير لحتتي تصويت في شارع نوبار وميدان سيمون بوليفار، وعقد مؤتمرًا صحفيًا بحديقة قسم شرطة الدقي بالجيزة.

وغادرنا المكان، قاصدين - بحسب برنامج الجولة - مقر اللجنة الانتخابية المنعقدة داخل قسم شرطة شبرا الخيمة أول.. كان الباص الذي يقل الصحفيين ومصورى الصحف والتلفزيون المصري (حينها لم يكن هناك فضائيات)، كان الباص يسير في المقدمة وكان يسبق سيارة

وزير الداخلية، كان الهدف هو إتاحة الفرصة للصحفيين والمصورين الوصول قبل الوزير بوقت كافٍ لتيسير التقاط صور وصوله ونشاطه خلال الجولة.

وفجأة.. وقبل وصولنا للمكان ببضعة كيلومترات قليلة، حيث كنا نسير بالقرب من مستشفى معهد ناصر على كورنيش النيل بالقرب من منطقة روض الفرج، فوجئنا بسائق الباص يغير اتجاه السير ليعود في اتجاه وسط القاهرة، وفشلت كل محاولات الصحفيين لبيان السبب!

اخترقنا طريق الكورنيش حتى اقتربنا من ميدان عبد المنعم رياض، حينها قلت لنفسى، ربما وقع حادث عنف أو ما شابه، استدعى عودة وزير الداخلية لمقر الوزارة للمتابعة أو لقاء مساعديه، ولكن سرعان ما تبددت ظنوني، فقد تجاوز الباص وسيارات الوزير من خلفه الشارع المؤدى لمبنى وزارة الداخلية، قلت لنفسى ربما يتوجه الوزير إلى مقر رئاسة مجلس الوزراء للقاء رئيس الوزراء، وتبددت هذه الظنون أيضًا، فقد اخترق الموكب شارع كورنيش النيل إلى أن انحرف السائق يسارًا بمحاذاة سور مجرى العيون (بمنطقة مصر القديمة)، ثم انحرف يسارًا من آخر الشارع وواصل سيره إلى أن توقف أمام مسجد السيدة نفيسة رضي الله عنها.

حينها وصل الوزير المكان ونزل من سيارته أمام الباب الرئيسي للمسجد وكنا قد سبقناه بلحظات في الوصول، وتصادف أي كنت بجوار الوزير، الذي انحنى ليخلع حذاءه قبل دخوله إلى المسجد.. هنا سمعنا صوتًا ينبعث من خلفنا موجهًا كلامه للوزير: خد.. خد..

استدار الوزير تجاه مصدر الصوت، وكان لرجل تجاوز السبعين من العمر أو يزيد وكان جالساً على أرضية مدخل المسجد وكان رقيق الحال ويرتدي جلباباً متواضعاً، هُرع الوزير تجاه الرجل وانحنى ليقرب منه في جلسته وقال: خير يا حاج تحت أمرك؟

قال الرجل بكل ثبات وثقة: أنا كنت جاي للست (يقصد السيدة نفيسة)، كنت جاي للست عشان تحبيك، إنما طالما انت جيت تعالى بقي. ومدَّ الرجل يده داخل جيب جلبابه وأخرج ورقة وسلمها الوزير، الذي سارع بفتحها ليقراها، وفوجئ الوزير - وأنا أتابع عن قُرب - إن الورقة كانت تحوي طلباً موجهاً له شخصياً.. استهلها الرجل بعبارة "بسم الله الرحمن الرحيم، السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية.. إلخ" ..

وكانت الورقة في باقي تفاصيلها تحوي التماساً من الرجل الكهل لوزير الداخلية لمعاونته في إيجاد فرصة عمل لابنه الحاصل على دبلوم المدارس التجارية، فما كان من الوزير بعد أن أنهى قراءة الورقة إلا أن قام بتقبيل يد الرجل، وظل يكرر: حاضر حاضر.. تحت أمرك يا حاج، ربنا يعمل اللي فيه الخير.

وحاول أحد المرافقين للوزير أن يأخذ الورقة ولكن الوزير رفض ووضعها في جيبه.

ودخلنا إلى باحة المسجد وأدينا ركعتي تحية للمسجد، فالوقت لم يكن أوأناً لأي صلاة.

وبينما كنا نغادر المكان وكنت ما أزال مستغرباً مما حدث.. اقتربت
من الوزير وسألته: هو سيادتك الراجل ده - أقصد الكهل - كان
عارف إن سيادتك هاتيحي هنا دلوقتي.
رد الوزير بابتسامة عريضة: والله ولا أنا عارف إني كنت هاجي
هنا!

قلت وقد زاد استغرابي: أمال إيه يافندم.
رد الوزير وقد زادت ابتسامته وقال: أصل انتة ما تعرفش يابو
صلاح.. السيدة نفيسة دي ست جامدة أوي!

الحقيقة أن اللواء محمد عبد الحليم موسى، كان من وزراء الداخلية
المعروف عنهم الارتباط بالأولياء، وكان لديه إيمان واسع بقدرات
كرامات أولئك الأولياء وأطلق عليه لقب "شيخ العرب"، وكان بحكم
نشأته الريفية كان معروفاً بالتزامه الديني وبحرصه على أداء الصلوات
المفروضة في مواعيدها، وبحكم قربي منه فترة طويلة، كنت أعلم أنه
يحرص يومياً على أداء أوراد خاصة بشكل يومي (مجموعات من
الأدعية والتسابيح)، أكثر من هذا كان يحتفظ بجيب الجاكت الأيسر
الذي يرتديه مجموعة من الأوراق المدون بها آيات قرآنية وأدعية
وتسابيح، وسألته ذات يوم عن هذه الأوراق، فقال ضاحكاً.. عارف
الأحجة، قلت: أسمع عنها.

قال: اعتبرها حجاب!

وعندما تم تصعيده من محافظ أسيوط ليتولّى منصب وزير الداخلية، يوم الثاني عشر من يناير عام ١٩٩٠، اصطحب شاباً معاقاً ذهنيّاً من أسيوط، كان اسمه الشيخ سيد، إدراكاً منه أن الشيخ سيد راجل مبروك ومكشوف عنه الحجاب، وأنه أي الشيخ سيد بشّره أنه رأى رؤيا في المنام أنه سوف يصبح وزيراً للداخلية، وهو ما حدث، ما دهاه لاصطحاب الشيخ سيد من أسيوط وظل مقيماً بالقاهرة طوال فترة توليه منصب وزير الداخلية، وكان الشيخ سيد هو الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يدخل إلى مكتب الوزير دون استئذان في أى لحظة، وكم من المرات اقتحم الشيخ سيد صالة الاجتماعات الملحقة بمكتب الوزير خلال ترأسه، اجتماعات للقيادات الأمنية.

وكان لافتاً أن كثيراً من القيادات الأمنية كانت تفرط في مجاملة الشيخ سيد والاهتمام به، وتقديم الهدايا والملابس له أملاً في التقرب للوزير ونيل ثقته، وظل الشيخ سيد صاحب حظوة إلى أن تم إقالة اللواء محمد عبد الحليم موسى من منصبه.

في تمام الساعة إلا الربع من صباح يوم الأحد ١٨ أبريل ١٩٩٣ صحا اللواء عبد الحليم موسى من نومه على صوت جرس التليفون الذي يربط بينه وبين مكتب الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء.

رفع اللواء موسى السماعة المتحدث كان مدير مكتب رئيس الوزراء على التليفون.

آلوه.

صباح الخير يا سيادة الوزير، السيد رئيس الوزراء هيكلم سيادتك.

صباح النور ماشي!

مرت لحظات - لم يسمع خلالها وزير الداخلية صوت رئيس الوزراء - لحظات أخرى مرت، وعاد المتحدث يقول:

لا مؤاخذه يافندم دولة رئيس الوزراء، مع سيادته تليفون ثاني، ثواني وهيكلم سيادتك خلي سيادتك معاي على الخط.

قال موسى (باستسلام): حاضر!

سأل الوزير نفسه - ترى ما الذي حدث - ماذا يريد رئيس الوزراء في هذا الوقت المبكر؟ واسترسل محدثاً نفسه لقد كنت معه في مكتبه حتى الرابعة صباحاً، وجلسنا معاً قرابة الساعة عقب انتهاء اجتماع مجلس الوزراء!

استبعد وزير الداخلية أن يكون سبب المكالمة وقوع إحدى الحوادث الإرهابية، التي زادت حديثها في تلك الأيام، فقد كانت طبائع الأمور أن يبادر وزير الداخلية بالاتصال برئيس الوزراء لإبلاغه بوقوع أي حادثة وليس العكس!

قطع سبحات الوزير مع نفسه، صوت نفس المتحدث: لا مؤاخذه
يا فندم، خلي سيادتك معاي، دولة الرئيس لسة بيتكلم في التلفون.

سكت الوزير ولم يرد!

خلال تلك اللحظات التي قضاها اللواء موسى منتظرًا على سماعه
التلفون، حتى يتسنى له الرد على رئيس الوزراء، كان د. عاطف
صديقي مشغولًا بالفعل، بأكثر من مكالمة تلفونية.

أنهى رئيس الوزراء مكالماته التلفونية الأخرى، ليلتقط السماعه
الأخرى، ليتحدث مع اللواء عبد الحليم موسى.

صباح الخير يا محمد بيه.

أهلاً، يا فندم صباح النور، خير يا فندم تحت أمر سيادتك.

قالها موسى باضطراب شديد، فقد كان الاتصال التلفوني المبكر
من د. صديقي أمراً مثيراً للارتباب.

ردَّ رئيس الوزراء "بهدوء": اطمئن يا محمد بيه، خير، مفيش
حاجة، بس.

وسكت رئيس الوزراء عن الكلام، فعاجله اللواء عبد الحليم
موسى قائلاً، بس إيه يا فندم، فيه إيه يا فندم، سيادتك، قلقنتني.

رد رئيس الوزراء وكأنه قد استجمع كل قواه: أصل سيادة
الرئيس.

وتوقفت الكلمات مرة أخرى في حلق د. صدقي، فانتفض اللواء عبد الحليم موسى بشدة، وقال بلهفة أكثر شدة: سيادة الرئيس ماله، سيادته بخير.

فقال رئيس الوزراء بثقة وحزم: سيادة الرئيس بخير والحمد لله، بس سيادته ليه وجهة نظر في الأداء الأمني للشرطة، وشايف إنه محتاج لتطوير ودعم خلال الفترة المقبلة.

ردّ وزير الداخلية مقاطعاً رئيس الوزراء: ومالوا يافندم، نشوف توجيهات سيادته وننفذها.

شعر رئيس الوزراء أن الرسالة التي يريد توصيلها لوزير الداخلية لم تصل، فسكت برهة قليلة من الوقت، عاد بعدها ليقول لوزير الداخلية ولكن بنبرة صوت أقل: أصل سيادة الرئيس، شايف إن التطوير يحتاج لدماء جديدة، تكمل المسيرة.

وسكت رئيس الوزراء مرة أخرى، آملاً في أن تكون الرسالة قد وصلت هذه المرة واضحة لوزير الداخلية، وهو ما حدث بالفعل.

فقد أدرك اللواء عبد الحليم موسى مغزى الاتصال العاجل من رئيس مجلس الوزراء، وقال وقد انخفضت نبرة صوته هو الآخر: ومالو يافندم، تحت أمر سيادة الرئيس وتحت أمر سيادتك.

وفي محاولة من رئيس الوزراء لتطبيب خاطر اللواء موسى سارع قائلاً: سيادة الرئيس، بلغني أوصل لسيادتك شكره الخاص، وأنا برضه

بأبلغ سيادتك شكري الخاص بالنيابة عن نفسي، وبالأصالة عن مجلس الوزراء كله، لجهود سيادتك خلال الفترة الي فاتت.

رد اللواء موسى "باقتضاب": العفو يافندم، وأرجو سيادتك تبليغ تقديري لسيادة الرئيس، وأنا دايماً تحت الأمر.

لم يدع رئيس الوزراء الفرصة تفوته فيها هو قد تجاوز حالة الحرج الذي كانت تسيطر عليه في بداية المكالمة فقد أثر أن يخبر اللواء موسى بأن عليه أن يذهب فوراً لمكتبه، ليجمع أوراقه ومتعلقاته الخاصة حتى يصبح المكتب مستعداً لاستقبال وزير الداخلية الجديد.

لم يشأ رئيس الوزراء أن يكون مباشراً قال: أنا رايح مقر الرئاسة حالاً لحضور مراسم حلف اليمين، وهابلغ سيادة الرئيس شكر وتقدير سيادتك.

وهنا - أيضاً - أدرك اللواء عبد الحليم موسى ما يقصد رئيس الوزراء، ولم يشأ هو الآخر أن يكون مباشراً، فقد عزم بينه وبين نفسه، أن يسارع بالتوجه إلى مكتبه فوراً، ولكنه قال لرئيس الوزراء منهياً المكالمة، بعد أن أدرك أنها يجب أن تنتهي: تحت أمر سيادتك، أي تعليمات ثانية.

فقال رئيس الوزراء: لا، العفو يا محمد بيه، مع السلامة.

ورد عبد الحليم موسى: الله يسلم سيادتك.

وأغلق عبد الحليم موسى سماعة التليفون، وقال محدثاً نفسه
بانفعال: ما أنا كنت عارف أنه هيجي اليوم الي أبقي فيه الوزير
السابق، يعني هوه أنا كنت ماضي عقد!
وأسرع اللواء عبد الحليم موسى، متوجّهاً إلى مكتبه بوزارة
الداخلية لآخر مرة.

في أثناء وجود اللواء عبد الحليم موسى داخل السيارة خلال
المسافة بين منزله بالزمالك، ومبنى وزارة الداخلية بوسط القاهرة،
طافت بخياله، تلك اللحظة التي كان يتهياً فيها لأداء صلاة العشاء
مساء يوم الخميس ١١ يناير ١٩٩٠ بعد أن فرغ لتوه من الوضوء، ولم
يجف بعد المياه التي كانت تبلل وجهه وذراعيه وقدميه، رنّ جرس
التليفون المربوط على القاهرة خلال وجوده بمقر إقامته بمحافظ
أسيوط حيث كان يتولى منصب محافظ الإقليم، المتحدث في تلك المرة
أيضاً كان الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء.

مساء الخير يا محمد بيه.

مساء النور يافندم، أهلاً دكتور عاطف، أهلاً يافندم.

مبروك يا سيدي، إنت مش كنت عاوز تنهي حياتك الوظيفية
بجهاز الشرطة.

لم يدع رئيس الوزراء اللواء موسى يسأل، أضاف مبتهجًا، سيادة الرئيس قرر أن سيادتكم ترجع الشرطة، ولكن وزيرًا للدخالية.

رد عبد الحليم موسى "مُتهللاً": يافندم الحمد لله شكرًا، شكرًا لسيادة الرئيس، وشكرًا لسيادتكم، أنا تحت الأمر.

قال عاطف صدقي: شوف بقية يا محمد بيه، سيادتكم مطلوب بكرة قبل صلاة الجمعة في استراحة الرئاسة بالإسماعيلية عشان تحلف اليمين، وأنا عارف أن سيادتكم ما بتحش تركب العريية في الرحلات الطويلة، وهتيجي بالقطر، وعشان كده أنا هابعت عريية تستنى سيادتكم في محطة مصر الساعة سبعة الصبح، ونتقابل سوى الساعة ثمانية في مطار ألماتة، ناخذ الطائرة ونروح الإسماعيلية عشان نقابل سيادة الرئيس ونقول لسيادتكم مبروك رسمي.

رد عبد الحليم موسى (بسعادة): حاضر يافندم، تحت أمرك.

في رحلة العودة بالطائرة من الإسماعيلية بعد أن أدى اللواء عبد الحليم موسى اليمين الدستورية، وكانت الطائرة تستعد للهبوط بمطار ألماتة.

لاحظ د. عاطف صدقي رئيس الوزراء أن اللواء عبد الحليم موسى شارد الذهن، سارحًا مع أفكاره، فربت على كتفه بهدوء وود، وقال: إيه يا محمد بيه، إيه اللي شاغللك، أنت يا سيدي مش كنت عاوز تنهي حياتك الوظيفية في جهاز الشرطة، وأهو ربنا سبحانه وتعالى

استجاب لسيادتك، والحمد لله، وقال رئيس الوزراء: إيه يا محمد بيه، أنت مش مبسوط ولا إيه.

فقال عبد الحليم موسى وهو لا يزال سارحاً مع نفسه: لا يافندم مبسوط والحمد لله.

وسكت اللواء موسى برهة، ثم واصل حديثه موجهًا كلامه لرئيس الوزراء قائلاً: تعرف يافندم، أنا بافكر فيه إيه دلوقت.

فقال رئيس الوزراء بفضول: إيه؟

قال عبد الحليم موسى: بافكر في اليوم، اللي هاسيب فيه الوزارة.

وهنا صحا اللواء عبد الحليم موسى من سرحاته على صوت ضابط الحراسة المرافق له وهو يقول: اتفضل يافندم بعد أن قام الضابط بفتح باب السيارة، فقد كانت السيارة قد وصلت إلى مبنى الوزارة، وتوقفت أمام المبنى الذي يوجد به مكتب الوزير.

هبط اللواء موسى من السيارة، وترجّل بضع خطوات، حتى وصل إلى المصعد، وفي الدور السادس هبط من المصعد متوجّهاً إلى مكتبه.

لم يكن يوجد في تلك الساعة المبكرة من الصباح بمبنى وزارة الداخلية أي من ضباط مكتب الوزير، ولا أي من مساعدي الوزير أو قيادات الوزارة، فقد كانت الساعة لم تتجاوز الثامنة والنصف صباحاً.

الوحيد الذي كان موجودًا هو الضابط النوبتجي المكلف بتلقي الاتصالات في مكتب الوزير.

دخل اللواء عبد الحليم موسى إلى غرفة مكتبه، وبدأ في جمع أوراقه الخاصة، والحاجيات الشخصية الخاصة به.

لحظات سريعة مرت، توافد بعدها على مقر الوزارة ضباط مكتب الوزير ومدير مكتبه وكبار قيادات الوزارة، فقد انتشر خبر وصول اللواء عبد الحليم موسى بسرعة البرق بعد أن أبلغ ضابط أمن الوزارة وضابط الاتصالات بمكتب الوزير - غالبية قيادات الوزارة في منازلهم - بوصول الوزير إلى مكتبه، الذي لم يكن قد بلغ أحد بوزارة الداخلية نبأ إقالته بعد.

آثار الوصول المبكر اللواء موسى لمبنى الوزارة العديد من الاستفسارات، فقد كان معروفًا ومألوفًا أنه لا يحضر للوزارة قبيل الحادية عشرة ظهرًا بأي حال من الأحوال، وكثيرًا ما كان يحضر بعدها اللهم إذا كان هناك سبب معلوم لجميع القيادات يدعو الوزير للحضور مبكرًا، ومن ثم يحضرون مبكرًا إلى مكاتبهم انتظارًا لقدمه.

فقد اعتاد اللواء موسى أن يظل في مكتبه يوميًا إلى ساعة متأخرة من الليل، وكثيرًا ما كان يغادر مكتبه بعد أذان الفجر، أو قبله بقليل، حيث كان يتوجه في غالب الأحيان إلى مسجد السيدة نفيسة لأداء صلاة الفجر في موعدها، ثم يتوجه إلى منزله.

ذلك السكون، الذي خيم على أرجاء مبنى وزارة الداخلية كافة، سادت فترة جاوزت الساعتين، لتتزايد معها حالة من الترقب الشديد بين جميع قيادات وزارة الداخلية، ليس داخل مبنى الوزارة فقط ولكن في جميع المرافق والجهات التابعة للوزارة في جميع أرجاء القطر، فقد انتشر خبر الوصول الغريب للوزير بين جميع مديري الأمن والمصالح والإدارات المركزية والجغرافية التابعة للوزارة.

زاد من حدة الترقب أن الوزير ظلَّ في مكتبه طوال هذه الفترة ولم يطلب لقاء أيٍّ من مساعديه، كما لم يطلب إجراء أي اتصالات، كما اعتاد عندما يكون في مكتبه، إلى أن أزاح راديو القاهرة غموض الموقف. أعلن راديو القاهرة النبأ التالي:

"أصدر الرئيس محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية قرارًا جمهوريًا بتعيين اللواء حسن محمد الألفي وزيرًا للداخلية، وقد أدى الوزير الجديد اليمين الدستورية صباح اليوم أمام السيد الرئيس، شهد حلف اليمين الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء والدكتور زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وقد التقى الرئيس عقب حلف اليمين بوزير الداخلية الجديد، حيث أصدر السيد الرئيس توجيهاته اللواء الألفي بضرورة إجراء دراسة شاملة لتطوير أداء جهاز الشرطة".

استدعى اللواء عبد الحليم موسى مدير مكتبه، وطلب إليه أن يأمر بعض العاملين بالمكتب بنقل أوراق اللواء موسى وحاجياته الشخصية إلى السيارة، واستغرقت العملية بعض الوقت.

في تلك اللحظات كان اللواء حسن الألفي وزير الداخلية الجديد، ينتظر في مكتب د. عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء حين مغادرة اللواء عبد الحليم موسى مكتب وزير الداخلية، حتى يتسنى له الحضور لتسلم مهام عمله، وأجرى ضباط الحراسة بمبنى رئاسة الوزراء، عدة اتصالات بضباط الحراسة بمبنى وزارة الداخلية للتأكد من مغادرة اللواء موسى مبنى الوزارة.

وفي الثانية عشرة ظهرًا تقريبًا، كان اللواء موسى قد انتهى من جمع متعلقاته كافة، وهمَّ بمغادرة مكتبه، وفي فناء مبنى الوزارة كان جميع قيادات وزارة الداخلية، "مساعدو أول ومساعدو الوزير"، قد تجمعوا، واصطفوا لتحيته ووداعه وهو يغادر مبنى وزارة الداخلية للمرة الأخيرة، واستقل اللواء عبد الحليم موسى السيارة الـ "بي . إم . دبليو" ذات اللون الفضي الميتالك المخصصة لوزير الداخلية، وتبعها سيارة بيجو "ستيشن" زرقاء اللون تحمل متعلقاته الشخصية، وغادر الوزارة، متوجهاً إلى منزله.

ظلَّ كبار مساعدي الوزير في أماكنهم بفناء وزارة الداخلية، فلم تمضِ عدة لحظات، حتى وصل اللواء حسن الألفي وزير الداخلية الجديد إلى مبنى الوزارة، حيث استقبله قيادات الوزارة بالود والترحاب.

بعد ترك اللواء موسى الوزارة بعدة أيام قمت بزيارته في منزله، فاستقبلني مرحبًا، وقال بسعادة: اسكت يا صلاح، مش بقيت أحلم وأنا نايم.

كان يريد أن يقول إنه شعر بالراحة وبدأ ينعم بالنوم بعد تقاعده.
كنت أحسُّ بداخلي أنه متأثر لترك مقعد وزير الداخلية.
قلت له: حمد الله على سلامة سيادتك.. سيادتك أدت دورك بكى
الوقت اللي ترتاح فيه.

قاطعني نافيًا تأثره أو ضيقه بسبب ترك الوزارة وقال إنه بداية لم
يكن يحلم أو ينتظر أن يجلس يومًا على مقعد وزير الداخلية في مصر،
أضاف أنه وبعد أن شاءت إرادة المولى جلا وعلا أن يصبح وزيرًا
للدخالية لم يغب عنه في يوم من الأيام اليوم الذي سيترك فيه الوزارة
سوف يأتي، وقال: ما أنا كنت عارف أني هاييجي اليوم اللي أبقي فيه
الوزير السابق أو المرحوم.

وارتفعت نبرة صوت اللواء عبد الحليم موسى وقال: شوف أنا
مش فارق معاي أي حاجة غير الراجل الساهي الدكتور عاطف صدقي
رئيس مجلس الوزراء، ده أنا كنت معاه في مكتبه لحد الساعة أربعة
الصبح، وكان عارف أن سيادة الرئيس قرر إقالتي، ولم يخبرني.
قلت: يمكن يافندم، كان عنده تعليقات أنه ميبغش سيادتك.

قال: أيوه بس لو كان قالي، كنت طلعت علي مكتبي، وخذت
حاجتي براحتي، بدال الشحطة اللي عملها لي!

اللواء محمد عبد الحليم موسى أحد وزراء الداخلية الذين لهم
وضع خاص وطبيعة أكثر خصوصية، فهو أحد الوزراء الذين سبقهم،

قبل أن يعتلي كرسي وزير الداخلية، تاريخ طويل من العمل في خدمة الأمن، منذ أن تخرج من كلية الشرطة سنة ١٩٥٤، وتدرج في المناصب والرُتب في عدد من الجهات والمصالح والإدارات التابعة لوزارة الداخلية، إلى أن أصبح مديرًا لمصلحة الأمن العام، ثم اختير محافظًا لأسبوط، ومنها تم اختياره وزيرًا للداخلية.

تولّى اللواء محمد عبد الحليم موسى مسؤولية وزارة الداخلية يوم الجمعة ١٢ يناير ١٩٩٠ خلفًا للواء زكي بدر، لم يكن ينتظر اللواء موسى حين تولي مسؤولية الوزارة أي مهام أمنية عاجلة اللهم معالجة الصورة السيئة التي ترسبت في أذهان مختلف أبناء الشعب المصري بفئاته كافة عن وزارة الداخلية وضباطها وأجهزتها ووزيرها السابق، الذي لم يترك كبيرًا ولا صغيرًا إلا ووجه له الإهانات والسباب سواء في لقاءاته المفتوحة أو المغلقة!

لم تكن للجماعات الإرهابية حينئذ أي أنشطة متصاعدة بارزة ولكنها كانت كامنة يبرز نشاطها بين الحين والآخر في صورة مظاهرة أو مصادمة محدودة مع أجهزة الأمن بعيدًا عن المناطق الحضرية، كما كان يبرز نشاطها بين الحين والآخر في صورة حادثة إرهابية ضيق النطاق.

الأمانة تقتضي أن نسجل أن اللواء محمد عبد الحليم موسى تسلم مقاليد الأمور في وزارة الداخلية، وهي في حاجة ماسة إلى تطوير وتحديث شامل من جميع الجوانب، فقد كان جهاز مباحث أمن الدولة -

علي سبيل المثال - وهو الجهاز المسئول عن إقرار الأمن السياسي جهازًا فاقدًا لفاعليته ولكفاءته، بعد أن تعرض لاعتداءات عديدة من الوزير السابق زكي بدر خلال السنوات الأربع التي قضاها وزيرًا للداخلية، فخلال هذه الفترة تم تفريغ الجهاز من أبرز كفاءاته من القيادات والضباط، وبالأخص مسئولو النشاط الديني، وتؤكد الإحصاءات الرسمية أن زكي بدر أبعد خلال تنقلات الشرطة التي أُجريت في عهده ١٥٦ قيادة من أكفأ قيادات وضباط جهاز مباحث أمن الدولة، أيضًا كانت وسائل الاتصال والانتقال والخطط الأمنية والتدريبية في حالة يرثى لها، وتعاني فقرًا شديدًا في الإمكانيات والدعم.

استقبلت دوائر الرأي العام في مصر والأوساط السياسية وعلى رأسها قوى المعارضة تعيين اللواء عبد الحليم موسى وزيرًا للداخلية بترحاب شديد وبحفاوة بالغة، فقد كان وجهًا مقبولًا وصاحب رصيد كبير من الحب والاحترام لدى الرأي العام وقوى المعارضة، والغالبية العظمى من أبناء جهاز الشرطة، وصاحب تجربة ناجحة في العمل التنفيذي عندما تولى منصب محافظ أسبوط، بذل جهودًا كبيرة بالتعاون مع أجهزة المحافظة والحكم المحلي ومجلس الوزراء لحصار مشكلة الإرهاب في محافظة أسبوط التي كانت فيما سبق مركزًا لانطلاق أول محاولة جادة للخروج على النظام والاستيلاء على السلطة باحتلال أعضاء الجماعات الإرهابية مبنى مديرية أمن أسبوط بعد أن قتلوا

العديد من الضباط والجنود والأفراد والمواطنين، عقب اغتيال الرئيس السادات يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ وتوالت الأنشطة الإرهابية في أسبوط متصاعدة حتى تولّى عبد الحليم موسى منصب محافظ أسبوط عام ١٩٨٨.

شَغَلَ اللواء محمد عبد الحليم موسى منصب وزير الداخلية لمدة تجاوزت الثلاث سنوات وثلاثة شهور، ومنذ نهاية العام الأول من هذه السنوات الثلاث تزايدت حدة النشاط الإرهابي بعد أن تزامن ذلك مع عودة الأفغان العرب من أفغانستان، وكانت الحوادث الإرهابية تتوالى ضد المواطنين الأبرياء ورجال الشرطة بصورة غير مسبقة، مما دفع القيادة السياسية إلى التوجيه بالإسراع بإجراء تعديل وتطوير شامل في أداء الأجهزة الأمنية، فكان القرار بتعيين وزير جديد للداخلية.

حمادة والإصلاح من كلوا!

في أوائل تسعينيات القرن الماضي كان وزير الداخلية في ذلك الوقت هو اللواء محمد عبد الحليم موسى، وذات يوم وبينما كان الرجل يستقل سيارته في طريق عودته من مكتبه بوزارة الداخلية متوجهاً إلى منزله بمنطقة المساحة خلف قسم شرطة الدقي.

بعد تجاوز السيارة كوبري عباس انحرفت يساراً إلى ميدان الجلاء (أمام فندق شيراتون وأعلى نفق الجلاء)، لفت نظر الوزير - الذي كان يجلس بالكرسي الخلفي للسيارة التي يستقلها - لفت نظره وقوف ضابط شرطة على الرصيف بالجانب اليمين من الميدان، لاحظ الوزير إن هيئة الضابط ليست على ما يرام، كان لا يرتدي الكاب على رأسه وسترته مفتوحة وشعره غير مصفف، وغالية أزرار القميص مفتوحة إلى منتصف صدره!

انفعل الوزير بشدة وأمر السائق بالتوقف، وطلب إلى رئيس
مجموعة الحراسة الخاصة به بالتوجه للضابط وإحضاره.

لحظات وكان الضابط وجهًا لوجه أمام وزير الداخلية، سأله
الوزير: انت ماشي إزاي من غير كاب يافندي؟

تلعثم الضابط، فعاجله الوزير بسؤال آخر: وإيه شعرك ده؟
فتشجع الضابط وهو يضع يده على شعره وقال: يافندم ما هو
كويس أهوه.

وأكمل الوزير استفساراته: وفتح السترة كده ليه يا فندي، وإيه
السلسلة الي انتة لابسها دي!

وزادت حدة انفعال الوزير بينما كان الضابط لا يرد إلا بكلمة
واحدة: ما هو كويس أهوه يافندم.. ما هو كويس أهوه يافندم!

صرخ الوزير في قائد مجموعة الحراسة الخاصة: يا عبد الحميد هات
كارنيه الأفندي ده، وقال الوزير وجهًا كلامه للضابط: انت اسمك إيه
يابني.

فرد الضابط باستسلام: الرائد حمادة.

وهنا استشاط الوزير غضبًا وقال مقاطعًا الضابط: كمان حمادة.. أنا
هاصلح فيك إيه ولا إيه.. امشي غور وانصرف الوزير تاركًا المكان
عائدًا إلى منزله!

ثمن براءة ابن السيد الوزير!

في أوائل تسعينيات القرن الماضي ذهب المحامي المعروف، إلى مكتب أحد وزراء الحكومة البارزين، مبشراً ومُبَارِغاً، بحصوله على البراءة لابن الوزير، الذي كان محكوماً عليه بالحبس غيابياً لإدانته مع آخرين بتشكيل عصابة لسرقة السيارات!

كانت الشرطة قد ألقت القبض على أفراد العصابة - ومن بينهم ابن الوزير - متلبسين بسرقة إحدى السيارات، فاقتادوهم إلى قسم شرطة الدقي، وأُجريت مع أفراد العصابة تحقيقات موسعة، اعترفوا خلالها بسرقة العديد من السيارات.

وبينما كانت تجري التحقيقات مع أفراد العصابة تمكّن ابن الوزير من الهرب من قسم الدقي، وأُحيل باقي أفراد العصابة إلى النيابة للتحقيق ثم أُحيلوا المحاكمة وصدرت ضدهم عدة أحكام حضورية

بالحبس، وصدرت ذات الأحكام ضد ابن الوزير الهارب ولكن كانت غيابة!

شكر الوزير المحامي المعروف بشدة على جهوده في استصدار حكم البراءة لصالح ابنه، فقد كانت تلك الأحكام بمنزلة "شوكة" في ظهر الوزير .. إذا كيف يكون وزيرًا بارزًا في الحكومة وابنه هارب ومطلوب القبض عليه لتنفيذ أحكام قضائية لإدانتته بتكوين تشكيل عصابي لسرقة السيارات!

ردَّ المحامي المعروف بتواضع شديد وقال للوزير: تأمر يا فندم .. بس أنا ليا عتاب عند سيادتك.

فرد الوزير بجدية شديدة وقال: أأمر؟

رد المحامي المعروف: يا فندم .. مش انا طلبت من سيادتك تساعدنا في إن المتهمين الي في نفس القضية يطلعوا من السجن يوم نظر الاستئناف بس ما يوصلوش المحكمة، عشان نعرف ناخذ البراءة للمحروس ابن سيادتك .. مش انا طلبت من سيادتك كده؟

رد الوزير بسرعة: وده الي أنا أديت تعليمات يتعمل كده فعلاً!

وقال الوزير مستفسراً: هو ما حصلش الكلام ده؟

رد المحامي المعروف: طبعا ما حصلش .. ده المتهمين كانوا يا دوبك فاضلهم دقيقة ويدخلوا قاعة الجلسة الي بيتنظر فيها الاستئناف، وكانت هاتبقي حوسة، ومكناش هانقدر ناخذ البراءة للمحروس ابن

سيادتك لأن العيال طبعًا معترفين وكانوا هايقولوا كل حاجة أدام القاضي.

وأكمل المحامي المعروف: ولولا الجماعة بتوع مباحث القاهرة - الله يباركلهم - خدوا المتهمين بالظابط اللي جايهم من السجن وحبسوهم في الحجز بتاع مديرية الأمن اللي جنب المحكمة، لحد ما خلصت جلسة الاستئناف، ولولا كده ما كناش عرفنا ناخذ حكم البراءة!

كان الوزير قد أصدر تعليمات بالفعل، لمدير مصلحة السجن بناء على نصيحة المحامي المعروف، بأن يتم إخراج المتهمين في العصابة مع ابنه من السجن في اليوم المقرر لنظر جلسة الاستئناف، ويتم إثبات ذلك في الدفاتر الرسمية، على ألا يتوجهوا إلى السجن، وكان المعنى واضحًا لتسهيل استصدار حكم بالبراءة في غيبة أولئك المتهمين، المعترفين بارتكاب عدة وقائع لسرقة سيارات بالاشتراك مع ابن الوزير!

وصدرت التعليمات بالفعل - تنفيذًا لأوامر الوزير - لمأمور سجن القناطر للرجال، بأن يتم إخراج المتهمين من السجن على أن تتعطل السيارة التي ستقلهم إلى المحكمة بعد كيلومترات قليلة من السجن، وأن تظل السيارة معطلة حتى نهاية اليوم، ثم يتم إعادة المتهمين للسجن، يكون خلال تلك الفترة قد صدر حكم البراءة لصالح ابن الوزير!

وكانت مفاجأة .. فقد قام مأمور السجن بتنفيذ التعليمات ولكن بعكس التوجيهات الصادرة من الوزير!

كان المأمور متألمًا جدًا من قرار صدر بنقله من شرطة مطار القاهرة إلى مصلحة السجون .. كان المأمور على دراية تامة بأمر تورط ابن الوزير مع أفراد العصابة المحبوسين لديه في السجن، ووجدها فرصة للثأر لنفسه بسبب قرار النقل الذي كان يعتبره ظالمًا!

فكر المأمور في حيلة لإفساد مساعي الوزير لتبرئة ابنه، استدعى أحد ضباط السجن، ودون أن يطلععه على دوافعه الحقيقية، قال له: انته مكلف بمأمرية هامة جدًا، لاصطحاب عدد من نزلاء السجن إلى مبنى محكمة جنوب القاهرة، لحضور جلسة نظر استئناف على الأحكام الصادرة بسجنهم، وكرر المأمور تحذيراته للضابط: لا بد من تنفيذ المأمورية بكل دقة.

أضاف المأمور موجهًا كلامه للضابط محفزًا إياه على تنفيذ التعليمات: سأعطيك سيارتي الخاصة، عليك أن تأخذ هؤلاء المتهمين ولا تتركهم إلا أمام القاضي شخصيًا.

قام الضابط بتنفيذ تعليمات المأمور، اصطحب المتهمين في السيارة الخاصة بالمأمور ومضى بأقصى سرعة إلى مبنى المحكمة بوسط القاهرة، ولم يتوقف إلا أمام قاعة الجلسة التي سوف تنظر الاستئناف.

أمام قاعة الجلسة لمح ابن الوزير شركائه في القضية بصحبة الضابط، فنبه المحامي المعروف الذي استعان بقيادات وضباط من

مباحث القاهرة لإنقاذه من الورطة، الذين اقتادوا الضابط والمتهمين
وقاموا بحجزهم حتى انتهت المحكمة من نظر استئناف ابن الوزير
وأصدرت حكماً ببراءته!
وفي أعقاب ذلك، تم إقالة مدير مصلحة السجون ونائبه، لانهما لم
ينفذا التعليمات!

محمود أبو حليلة!

في أواخر شهر فبراير عام ١٩٩٣ انتفضت أجهزة الأمن الأمريكية على وقع حادثة تفجير شاحنه في مرأب السيارات أسفل مركز التجارة العالمي بجزيرة مانهاتن بمدينة نيويورك، التفجير أسفر عن مصرع ستة أشخاص وإصابة أكثر من ألف شخص، هذا العدد من الضحايا كان هو العدد الأكبر من القتلى والمصابين الذين يتم نقلهم إلى المستشفيات الأمريكية منذ انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية.

عقب الحادث بدأ خبراء الأمن بمكتب التحقيقات الفيدرالي المهمة العاجلة للإسراع بكشف غموض الحادث، وكانت البداية ضرورة الإجابة عن سؤال محدد هو: من الذي يقف وراء هذا الانفجار؟

وكعادة خبراء الأمن الأمريكيين، في التعامل مع مثل هذه الحوادث، وانطلاقاً من شعورهم بالانتماء لدولة عظمى، واعتقاداً منهم

بأن من يجرؤ على اختراق الأمن الأمريكي لا يكون إلا دولة كبيرة أو
كياناً أكبر!

أطلق خبراء "الإف.بي.أي" لخيالهم العنان وافترضوا، بحساباتهم
ومعلوماتهم المحفوظة داخل أجهزة الحاسوب، أن جيش تحرير صربياً
هو المسئول عن تنفيذ الجريمة، وبناء على هذه الفرضية وضعوا عدة
نظريات ربما تكون إحداها هو الهدف من تنفيذ الجريمة.

في ذات الوقت وعلى بعد آلاف الأميال، وفي وسط مدينة القاهرة،
كان مجموعة من خبراء متابعة نشاط الجماعات الدينية المتطرفة بمباحث
أمن الدولة بوزارة الداخلية، يرصدون بدقة التطورات التي أعقبت
حادثة تفجير مركز التجارة العالمي، فقد كانت لديهم المعلومات
الحقيقية الموثقة لكيفية التخطيط للحادث ومن قام بالتنفيذ.

هذه المعلومات المؤكدة تلقاها الخبراء المصريون، من خلال أعين
وآذان موالية، تتابع ولحساب أجهزة الأمن المصرية - ومنذ سنوات
نشاط الخلايا والعناصر التابعة للتنظيمات الإرهابية، وبخاصة العناصر
المنتمية لتنظيم الجماعة الإسلامية المصرية، هذه العناصر والتنظيمات
أتاحت لها الولايات المتحدة الأمريكية سبل الإقامة والتمويل للممارسة
أنشطتها الإرهابية!

اختراق التنظيمات الإرهابية على الأراضي الأمريكية بدأته أجهزة
الأمن المصرية منذ نهايات ثمانينيات وبدايات تسعينيات القرن الماضي،

فقد رصدت أجهزة الأمن المصرية لقاءات تمت داخل السفارة الأمريكية بالقاهرة في عام ١٩٨٩ بين عناصر من جهاز المخابرات الأمريكية ورموز ينتمون لجماعات دينية متطرفة، من بينها الجماعة الإسلامية والجهاد والإخوان المسلمون.

وفي عام ١٩٩٠ وصلت معلومات مؤكدة لأجهزة الأمن المصرية عبر مصادر متعددة بأن هناك صلات وطيدة نشبت خارج مصر بين كل من المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (F.B.I) وبين العناصر الهاربة خارج مصر من أعضاء تنظيم الجماعة الإسلامية (الذي شارك أعضاؤه في التخطيط والتنفيذ بالمشاركة مع أعضاء تنظيم الجهاد لحادث المنصة الذي قتل فيه الرئيس السادات في العام ١٩٨١).

كانت أجهزة الأمن الأمريكية، تشعر بتقدير كبير للجهود الذي قام به جماعات جهادية عديدة من دول عربية وإسلامية، وعلى رأس هذه الجماعات تنظيم الجماعة الإسلامية وزعيمه الشيخ عمر عبد الرحمن (الذي صدر حكمًا ببراءته في قضية اغتيال السادات وكان هو المتهم الأول في لائحة الاتهام بالقضية)، كانت أمريكا مقدرة الإسهامات التي قدمتها الجماعة الإسلامية في وقائع الحرب ضد القوات الروسية في أفغانستان، تلك الحرب التي كانت تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية ليس حبًا في الإسلام، أو لنصرة أفغانستان الدولة المسلمة في مواجهة غزو القوات الروسية الشيوعية، ولكن الدعم الأمريكي للمجاهدين

العرب كان استمرارًا للحرب الصامتة التي كانت تشنها الولايات المتحدة لإسقاط الاتحاد السوفيتي، المنافس الرئيس لأمريكا في الهيمنة على العالم، وهو ما نجحت فيه أمريكا في عام ١٩٨٩ حيث سقطت الإمبراطورية الروسية.

أيضًا كانت المخابرات المركزية الأمريكية، لا تريد أن تكرر فشلها في التنبؤ بالثورة الإسلامية التي قامت في إيران في عام ١٩٧٩ وأسقطت شاه إيران، الذي كان هو الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط.

مع هذا الفشل اندفعت المخابرات الأمريكية للانفتاح على جميع القوى المناوئة للأنظمة الحليفة لأمريكا وإقامة علاقات وطيدة معها، توقعًا منها إن هذه الكيانات يمكن أن تتولى السلطة والحكم ذات يوم في بلدانها، وكانت الجماعات الدينية المتشددة في المنطقة العربية وفي مقدمتها الجماعات المتشددة المصرية وعلى رأسها الجماعة الإسلامية، كانت من بين الكيانات التي سعت المخابرات وأجهزة الأمن الأمريكية إلى توطيد العلاقات معها.

الجدير بالذكر أن الشيخ عمر عبد الرحمن الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية، غادر مصر في عام ١٩٩٠ بعدما تقدم بطلب للسلطات المصرية للتوجه للأراضي السعودية لأداء فريضة العمرة، وكان وراء مغادرة الشيخ عمر عبد الرحمن لمصر قصة مثيرة.

ففي يوم ٢٤ شهر مارس عام ١٩٩٠، استقبل وزير الداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى الشيخ عمر عبد الرحمن بمكتبه بمبنى وزارة الداخلية بشارع الشيخ ريجان.

المقابلة تمت وسط تعظيم إعلامي متعمد من جانب وزارة الداخلية التي لم تصدر أي بيان رسمي عن تلك المقابلة!

على الجانب الآخر لم يظل الدكتور عمر عبد الرحمن على تعهده الذي قطعه على نفسه في لقائه مع وزير الداخلية بعدم الإعلان عن المقابلة - كما عُلم فيما بعد - فقد صدرت جريدة الأحرار بعد أسابيع قليلة من اللقاء، وبها تصريح منسوب للدكتور عمر عبد الرحمن عن لقائه بوزير الداخلية، وبيع بعض ما دار بينهما خلال المقابلة.

راجعت اللواء عبد الحليم موسى وسألته عن حقيقة ما قاله عمر عبد الرحمن عن لقائهما بمقر الوزارة.

أكد اللواء محمد عبد الحليم موسى إجراء المقابلة، وأضاف أن المقابلة تمت بناء على طلب الشيخ عمر نفسه، فقد أجرى اتصالاً بمكتب وزير الداخلية عن طريق مكتب مدير أمن الفيوم وطلب لقاء الوزير شخصياً، وأضاف موسى أنه استجاب فور علمه برغبة الشيخ عمر، وحدد له موعداً للقاء عصر يوم ٢٤ مارس ١٩٩٠، وقال إنه أصدر تعليماته لمدير أمن الفيوم - حيث كان يقيم الشيخ عمر - بإعداد سيارة خاصة تقل الشيخ عمر وأحد مرافقيه - اعتاد مصاحبته في تحركاته لمعاونته في السير.

وقال اللواء موسى إنه رأى أن الشيخ عمر "ضريير" ورأى ألا يكبده مشقة السفر من الفيوم للقاهرة، في المواصلات العامة، فأمر بإعداد سيارة خاصة تنقله من محل إقامته لمقر وزارة الداخلية.

أضاف اللواء موسى أن الشيخ عمر جاءه يشكو متابعة الشرطة ومضايقاتها الدائمة له خلال تحركاته وتوجهه لأداء الصلاة، ومضايقاتها لزوارة ومريديه الذين يترددون إليه بمنزله بالفيوم.

وقال الوزير إن الشيخ عمر، خلال اللقاء قال: إن الدولة كافرة وكذلك الحكومة، لأنها لا تطبق شرع الله، ومن ثم وجب جهاد الحكومة ومحاربتها والخروج عليها.

وأضاف الوزير إنه صرخ في وجه الشيخ عمر متهمًا إياه هو بالكفر والخروج عن الملة، لأنه يحكم بالكفر - دون سند أو دليل من القرآن أو السنة - وقال له: إننا مسلمون أكثر منك، وإنك ستدخل النار لأن من يسُنُّ سنة حسنة له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن يسُنُّ سنة سيئة فعليه وزرها، ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، وأنت تعطي فتاوى بالقتل والضرب والحرق وحمل الجنازير، واستحلال الأموال والأعراض والقتل في الإسلام عقوبته دخول النار.

وقال الوزير: إنه قال للشيخ عمر: إنك خريج جامعة الأزهر الشريف وحصلت منه على إجازة الدكتوراه، والأزهر هو منارة العالم الإسلامي، ولا يصحُّ أن تصفَ بلدًا يوجد بها الأزهر الشريف والجامعة التابعة له بالكفر.

وقال موسى: إن اللقاء انتهى عند هذا الحد، ولكن الشيخ عمر وقبل أن يغادر المكتب طلب السماح له بأن يغادر القاهرة، لأداء فريضة العمرة بالأراضي السعودية، فوافقت!

المثير أن أجهزة الأمن المصرية وافقت على طلب عمر عبد الرحمن رغم أنها كانت تعلم أن الشيخ لن يتوجه للسعودية، ولكنه سيتوجه للولايات المتحدة الأمريكية، والتي وافق سفيرها في القاهرة فرانك ويزنر على منحه تأشيرة دخول، وإمعاناً في التمويه، تم منح الشيخ عمر عبد الرحمن تأشيرة دخول أخرى من السفارة الأمريكية بالخرطوم التي سافر إليها الشيخ، بعدما رفضت المملكة العربية السعودية منحه تأشيرة دخول لأداء العمرة، وكان من المفترض أن يبدأ رحلته للولايات المتحدة من هناك، حينها اتخذت سلطات الأمن المصرية القرار بتوسيع دائرة المتابعات للعناصر المتشددة على الأراضي الأمريكية.

ومنذ اللحظة التي وصل فيها الشيخ عمر عبد الرحمن ومعاونوه تحت بصر الأجهزة الأمنية المصرية، ومضت السنوات الثلاث الأولى من عقد التسعينيات، والأمور تسير على ذات الوتيرة، حتى وقع حادث تفجير مركز التجارة العالمي.

وبعد أسابيع قليلة من وقوع الحادثة، وقف اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية في مجلس الشعب يرد على بعض الأسئلة التي وجهها عدد من أعضاء المجلس للحكومة حول ما رددته بعض

الإذاعات الأجنبية ووكالات الأنباء العالمية عن قيام السلطات الأمريكية بتسليم مواطن مصري يدعى "محمود أبو حليلة" من السلطات المصرية لتورطه في حادث تفجير مركز التجارة العالمي.

كان بعض أعضاء مجلس الشعب وخاصة من ممثلي المعارضة مستائين جداً من تلك الأنباء، استنكروا قيام الحكومة بتسليم أحد رعاياها لحكومة أجنبية للتحقيق معه للاشتباه في تورطه في ارتكاب حادثة إرهابية.

في رده على طلبات الإحاطة والأسئلة التي تقدم بها نواب البرلمان لم يشأ وزير الداخلية أن يوضح الأمر بحقيقته وملايساته الكاملة والمعلومات المتوافرة لدى أجهزة الأمن عن حادث التفجير، وأثر أن ينهي الأمر نهاية مثيرة، قال: إن مصر لم تسلم أحد رعاياها ليحاكم أمام جهات قضائية بدولة أخرى، نافيةً بذلك ما تردد وأذاعته وكالات الأنباء، وما ضمنه أصحاب الأسئلة في أسئلتهم!

أكد أن مصر لا تفرط في أبنائها، مشيراً إلى أن الحكومة تحترم الدستور والقانون، وقال كل ما في الأمر أن المواطن المصري محمود أبو حليلة علم أن اسمه ورد في التحقيقات التي تجري لكشف غموض حادث مركز التجارة العالمي بنيويورك وأنه استاء جداً للزج باسمه في هذه التحقيقات، فقرر أن يذهب بنفسه للولايات المتحدة لتبرئة نفسه أمام أجهزة التحقيق هناك، خاصة أنه يحمل الجنسية الأمريكية!

الحقيقة أن المواطن الأمريكي الجنسية المصري الأصل "محمود أبو حليلة" كان العقل المدبر لحادث تفجير مركز التجاري العالمي بنيويورك بالتعاون مع رمزي يوسف وهو شخص كويتي المولد ويحمل الجنسية الباكستانية.

كان أبو حليلة ويوسف مسئولين عن المجموعة الإرهابية التي نفذت العملية، وأبو حليلة كان من بين الأفغان العرب الذين قضوا فترة طويلة في الجهاد ضد الاحتلال الروسي لأفغانستان، ثم توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية والتحق بالعمل بمكتب أقيم بنيويورك لتسجيل أسماء المتطوعين العرب الراغبين في الانضمام للمجاهدين الأفغان، وجمع التبرعات من أفراد الجاليات العربية هناك لدعم ذلك الجهاد وعندما وصل عمر عبد الرحمن إلى أمريكا سنة ١٩٩٠، أصبح "أبو حليلة" سائقًا ومساعدًا خاصًا له.

وأفادت معلومات الأمن المصري أن "محمود أبو حليلة" غادر الولايات المتحدة عقب الحادث مباشرة إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة العمرة وأنه يعتزم العودة إلى مصر، فتمت متابعته لدى وصوله إلى مطار القاهرة، وكان بصحبته زوجته وطفلاه، ورؤى أن يسمح له بالدخول، دون لفت انتباهه وبالفعل خرج أبو حليلة من مطار القاهرة، وتوجه إلى منزل أسرته بإحدى القرى التابعة لمحافظة دمياط، وفي اليوم التالي أرسلت الأجهزة الأمنية في استدعاء "أبو حليلة"، بصورة لم تثر شكوكه.

وكانت مفاجأة ل(أبو حليلة) أن تلك الأجهزة الأمنية لديها سجل كامل بنشاطه وأفراد شبكته التي يديرها عمر عبد الرحمن، وتورطت في تنفيذ الحادثة، وأدلى أبو حليلة باعترافات مثيرة تم تسجيلها بالصوت والصورة ل (أبو حليلة) واستغرقت جملة الاعترافات ١١ ساعة، حكى فيها كل شيء.

اعترف بالاشتراك بالتخطيط والتنفيذ لحادث تفجير مركز التجارة العالمي، وأدلى باعترافات مثيرة عن عدة حوادث أخرى كان يجري التخطيط لها، ومن بينها محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك والدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك تفجير الجسر الذي يربط نيويورك، بولاية نيو جيرسي.

حُكم الشيخ عمر عبد الرحمن أمام القضاء الأمريكي وأدين في هذه القضية وصدر ضده حكم بالسجن مدى الحياة، وظل نزيلاً بالسجون الأمريكية إلى أن تُوفي في عام ٢٠١٦، وتم نقل جثمانه إلى مصر حيث وُوري الثرى بمسقط رأسه بمحافظة الدقهلية.

الكتكوت والحوث..!

في انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٠، كان الحاج محمد الفيومي أشهر نائب برلماني في مصر وكان مرشحاً للحزب الوطني الديمقراطي لمقعد الفئات عن دائرة طوخ، التي مثلها فيما سبق عدة دورات برلمانية ممثلاً للحزب الوطني الحاكم، آنذاك، ومن قبلها كان ممثلاً لكل أحزاب الحكومة المتعاقبة.

في انتخابات ١٩٩٠ تقدم للترشيح منافساً للفيومي في الدائرة المستشار عادل صدقي، رئيس محكمة الجنايات السابق والشقيق الأكبر للدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت.

حينها كان النخبون قد ملوا من الاحتلال شبه الدائم لمقعد البرلمان من قبل الحاج الفيومي الذي كان يطلق عليه لقب "الحوث" كنايةً عما كان الناس تظنُّ أن الفيومي حققه من ثروة ومكاسب

شخصية بسبب وجوده في البرلمان، فاندفعوا مؤيدين للمستشار عادل صدقي الذي لم يكن له أدنى علاقة بالسياسة، وتباروا في مساندتهم له في مواجهة الحاج الفيومي، واخترع الناس حينها شعارًا طريفًا، كانوا يرددونه في المسيرات الانتخابية حيث كانوا يقولون: "يا كتكوت يا كتكوت إحنا وراك بالنبوت لما نموت الحوت" .. وبالطبع كان المقصود بالكتكوت هو المستشار عادل صدقي، والحوت هو الحاج الفيومي!

بعد انتهاء عملية التصويت، وقبل بدء عملية فرز الأصوات، بدأت معركة أخرى، حاول الحوت وأنصاره استخدام السبل التي اعتادوها لضمان الفوز، ومنها قطع الكهرباء عن السرادق الذي تجري فيه عمليات الفرز وتبديل صناديق الاقتراع التي لا يثقون بأنها تحتوي غالبية أصوات لمرشحهم، إضافة إلى السُّبل الأخرى المعتادة من محترفي الانتخابات!

وعلى ما يبدو أن المستشار عادل صدقي كان على بينة من تلك الألاعيب، فأخطر القاضي رئيس اللجنة العامة بأنه يريد أن يشهد بنفسه عملية فرز ويقوم بحصر الأصوات "صوتًا صوتًا"، وهذا يعني أن وقت الفرز سيتضاعف عدة مرات، وطلب إلى القاضي كذلك أن توضع حراسة خاصة من الشرطة على صناديق الأصوات!

لم يجد رئيس اللجنة العامة بُدًّا من تنفيذ طلبات المستشار صدقي رغم صعوبة تنفيذها، فقد كان كل ما طلبه كانت من حقه قانونًا، وظلت عملية فرز الأصوات مستمرة لأكثر من ثلاثة أيام متتالية ليلاً

نهارًا، ما ترتب عليه تأخر إعلان النتيجة العامة للانتخابات على مستوى الجمهورية، ولم يستطع وزير الداخلية في ذلك الوقت اللواء محمد عبد الحليم موسى إعلان النتيجة حسبما كان يقضي القانون الذي كان يلزم الداخلية بتلقي النتائج من لجان الفرز وتجميعها ثم إعلان النتيجة كاملة في مؤتمر صحفي تأجل عدة مرات، إلى أن تمَّ حسم النتيجة بفوز المستشار عادل صدقي.

وفي أحد المؤتمرات الصحفية التي تأجّلت كان الصحفيون ينتظرون إنهاء فرز الأصوات بدائرة طوخ، قلت للواء الحليم موسى لماذا لا يتدخل رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي، ويطلب إلى شقيقه التنازل عن حكاية مطالعة أوراق التصويت ورقة ورقة بنفسه دونما ثقة حتى في مؤيديه، ما عطل الإجراءات الدستورية لانعقاد البرلمان الجديد، وجعل الأنظار كلها معلقة بالنتيجة العامة للانتخابات. فرد اللواء موسى ردًا غريبًا وطريفًا في الوقت ذاته، قال: ما شاء الله عيلة متربية، رئيس الوزراء مش قادر يفتح عينيه في أخوه الكبير ويطلب منه يراجع نفسه!

ومرّت السنوات الخمس هي فترة عضوية المستشار عادل صدقي بمجلس الشعب، لم يوجد في الدائرة، كما كان يتوقع أو يظنُّ أهالي الدائرة الذين ساندوه، ومكنوه من الفوز بمقعد الدائرة، على الجانب الآخر كان الحاج محمد عطية الفيومي "الحوث"، متممًا متحفزًا

للمستشار صدقي، وظل "الحوت" خلال السنوات الخمس التي قضاها بعيداً عن البرلمان، يعد العدة للحظة التي تنتهي فيها مدة البرلمان، وبمجرد أن تم فتح باب الترشح، تقدم الحوت بأوراق ترشيحه منافساً لغريمه المستشار عادل صدقي، الذي أعاد الترشح لذات المقعد.

وخلال فترة الدعاية الانتخابية، قبيل إجراء عملية التصويت، نجح الحاج الفيومي في استعادة أنصاره، ومؤيديه، وكان أمراً لافتاً أن أنصار الحاج الفيومي الذين تخلوا عن المستشار صدقي الذي لم يؤدي أي خدمات للدائرة، كرروا ذات الشعار أو الهتاف الذي رددوه في الانتخابات السابقة، بتغيير بسيط جداً، قالوا "يا حوت يا حوت.. إحنا وراك بالنبوت لما نموت الكتكوت"، بدلاً من "يا كتكوت يا كتكوت.. إحنا وراك بالنبوت لما نموت الحوت"!

وعقب انتهاء عملية التصويت تم إعلان فوز الحاج محمد عطية الفيومي "الحوت" بعضوية مجلس الشعب عن مقعد دائرة طوخ بمحافظة القليوبية!

إحنا اللي قتلنا المحجوب

صباح يوم الجمعة ٣ أغسطس ١٩٩٠ - نشرت الصحف الصباحية الصادرة في القاهرة، خبراً صغيراً، احتلّ مساحة صغيرة في صفحات الحوادث، قال الخبر: "إنه تم العثور على شاب من الجماعات المتطرفة مقتولاً بطلق ناري في رأسه وآخر في البطن، وقال مصدر أمني مسئول بوزارة الداخلية أنه تبين أن عددًا من زملاء القتل من أعضاء الجماعات الإرهابية قتلوه للاشتباه في صلته بأجهزة الأمن".

هذا الشاب، كان هو الدكتور علاء محيي الدين المسئول الإعلامي للجماعة الإسلامية، والمتحدث الرسمي باسم الدكتور عمر عبد الرحمن أمير الجماعة، والأب الروحي للجماعات الإسلامية في مصر كافة.

في اليوم التالي أصدرت الجماعة الإسلامية بياناً، اتهمت فيه الحكومة بالتورط في قتل الدكتور علاء محيي الدين، وتتابعت بيانات

الجماعة، إلى أن وجهت الاتهام بالتورط في قتل الدكتور علاء محيي الدين صراحة للواء محمد عبد الحليم موسى شخصياً بصفته مسؤولاً عن أجهزة الأمن، وفي ذات البيانات أعلنت الجماعة أنها سوف تتأمر لمقتل د. علاء محيي الدين، وكانت الإشارة واضحة لمن سوف يتم الثأر منه!

وتتابعت الأحداث، لتؤكد أن التهديدات التي أطلقتها الجماعة لم تكن تهديدات انفعالية، ولكنها كانت تهديدات حقيقية، فقد خططت الجماعة لاغتيال اللواء محمد عبد الحليم موسى، وهو في طريقه من منزله إلى مكتبه بوزارة الداخلية لإلقاء بيانه عن نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب صباح يوم الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٩٠.

التخطيط للتنفيذ، جاء بتكليف واستئذان من الشيخ عمر عبد الرحمن الزعيم الروحي للإرهابيين، الذي اعتبر أن حادثة اغتيال المتحدث الرسمي باسمه بداية لاغتياله هو والتخلص منه على الرغم أنه كان موجوداً بالولايات المتحدة الأمريكية، فكلف جناحه العسكري بالتخلص من وزير الداخلية، المثير أن عمر عبد الرحمن عدّ أن هذا الموقف يُعدُّ مخالفاً للاتفاق الذي تم بينه وبين وزير الداخلية عند لقائهما في القاهرة بمقر وزارة الداخلية!

في تمام الساعة الحادية عشرة صباح يوم الجمعة ١٢ أكتوبر ١٩٩٠، انطلقت الرصاصات قاصدة اغتيال اللواء محمد عبد الحليم موسى

وزير الداخلية، لتضل طريقها وتنهي حياة الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الذي مرَّ مصادفةً من المكان نفسه الذي كان سوف يمر به عبد الحليم موسى، وبدأت الصورة بملاحمها وبتدخلاتها، وكأنها رواية درامية ساخنة الأحداث.

في اليوم السابق - الخميس - كانت مصر كلها مشغولة بمتابعة تفاصيل إجراء الاستفتاء على حل مجلس الشعب، فقد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا، بعدم دستورية بعض مواد القانون الذي أُجريت على أساسه انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٨٧، وبناء عليه تقرر دعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم في جداول للتوجه لصناديق الاقتراع للتصويت على حل مجلس الشعب، كبار المسؤولين والوزراء - في ذلك اليوم - توجهوا إلى اللجان الانتخابية المقيدة بها أسماؤهم للاشتراك في الاقتراع، نقلت شاشات التليفزيون صورهم وهم أمام صناديق التصويت، من بين أولئك المسؤولين كان الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الذي قضى اليوم بين أبناء دائرته - الزرقا بمحافظة دمياط، وتوجه إلى لجنته الانتخابية حيث أدلى بصوته في الاستفتاء على حل مجلس الشعب.

في حوالي التاسعة مساءً، تلقى الدكتور رفعت المحجوب حيث كان لا يزال بدمياط مكاملة تليفونية، من الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب، بعد المجاملات والتحيات،

أخبر د. عبد اللاه رئيس مجلس الشعب، أنه لا يزال عائدًا لتوه من فندق ميريديان حيث يقيم رئيس مجلس الشعب السوري خلال زيارته للقاهرة، قال د. عبد اللاه أنه وحسب الاتفاق مع د. المحجوب قام باستقبال الضيف السوري لدى وصوله لمطار القاهرة وأنه أبلغه باعتذار د. المحجوب لعدم تمكنه من الوجود بالمطار لاستقباله نظرًا لظروف الاستفتاء على حل مجلس الشعب المصري، أضاف عبد اللاه أن الثامنة مساء غدًا الجمعة هو موعد الاستقبال الرسمي ومأدبة العشاء التي سوف يقيمها الدكتور المحجوب على شرف رئيس مجلس الشعب السوري تكريمًا له.

قبل أن ينهي الدكتور محمد عبد اللاه المكالمة، فاجأه د. المحجوب وقال له: إيه رأيك يا محمد، أنا حاسس إن حفل التكريم الرسمي الذي سيقام مساء غدًا ليس كافيًا للترحيب بالرجل - يقصد الضيف السوري -، وأضاف بصورة عفوية: لا أنا هانزل أبات في مصر الليلة، وأروح أزوره في مقر إقامته زيارة ودية في الصباح، وبرضه نقيم الاستقبال الرسمي في المساء، وبادر الدكتور المحجوب محدثه قائلاً: إيه رأيك يا محمد، ما تيجي معايا بكره الصبح، نروح نزور الراجل في الفندق فرد محمد عبد اللاه بعفوية: لا أنا آسف يافندم مش هاقدر آجي مع سيادتك أصل أنا باسافر الإسكندرية خميس وجمعة عشان الولاد زي ما سيادتك عارف، فأنا بأستاذن سيادتك، فرد المحجوب باستسلام وقال: خلاص يا محمد، وانتهت المكالمة.

وكأنه يُسابق الزمن ليلقى قدره، وبدون ترتيب مُسبق غادر المحجوب دمياط مساء الخميس - وعلى غير ما كان مقرراً - في طريقه إلى القاهرة، في دمياط لم تكن برفقة رئيس مجلس الشعب أي من مجموعتي الحراسة المكلفة بمرافقته، وحمايته حيث كان يتوجه، فالرجل لم يشأ أن يصحب أي منها معه، فقد كان بين أبناء دائرته وعشيرته وأقاربه في الزرقا بدمياط، ولم يفضل أن يتحرك بينهم وبصحبه حراسة شخصية، وبدون تلك الحراسة وصل إلى القاهرة في الثانية عشرة مساءً تقريباً.

فور وصوله إلى منزله، أجرى د. رفعت المحجوب اتصالاً هاتفياً بالمقدم عمرو الشربيني، قائد مجموعة الأمن والحراسة الخاصة به، كان عمرو الشربيني يعاني نزلة برد حادة، أخبره رئيس مجلس الشعب بوصوله للقاهرة، وطلب منه إعداد ركاب التحرك الخاص به ليكون جاهزاً أمام المنزل قبل الحادية عشرة صباحاً بوقت كافٍ، وأفضى المحجوب لعمرو الشربيني خلال المحادثة التليفونية بالتطورات التي حدثت خلال الساعات القليلة الأخيرة من ليلة الخميس.

لم يوفق عمرو الشربيني في التوصل إلى القائد المناوب لمجموعة الحراسة الخاصة برئيس مجلس الشعب، فقد كان الأخير - وفق ترتيب العمل بينهما - هو المكلف بمرافقة رئيس مجلس الشعب عند حضوره حفل تكريم رئيس مجلس الشعب السوري - كما كان مُعدّاً سلفاً -، وكأنه كان على موعد مع القدر هو الآخر، لم يجد المقدم عمرو الشربيني بُدّاً من ترتيب الأمور وفق الإمكانيات المتاحة، كان لا يرغب في أن

يشعر المحجوب بشيء، خاصة بعد حلّ مجلس الشعب قرر أن يتوجّه هو ليقود مأمورية مرافقة رئيس مجلس الشعب في صباح الجمعة - وكانت آخر مأمورية فيحياته، رتب الشرييني كل شيء، أعد سيارة الحراسة التي كانت سترافق سيارة د. المحجوب، وأعد طاقم الحراسة الذي سيستقلها، أجرى الاتصالات الروتينية بكل من مديرتي أمن الجيزة والقاهرة، كالمعتاد، بحيث تعد الجيزة أمين شرطة يقود "موتوسيكلًا" - دراجة بخارية - يتقدم ركب الدكتور رفعت المحجوب، عند سيره من أمام منزله بمنطقة الدقي، خلف فندق شيراتون القاهرة حيث يسلم الركاب لأمين شرطة آخر - يستقل دراجة بخارية - يتبع مديرية أمن القاهرة، حيث يستكمل المهمة ويتقدم ركب الدكتور المحجوب إلى وجهته!

من ناحية أخرى، كانت صناديق التصويت قد تم الانتهاء من فرزها وأكدت المؤشرات الأولية لعمليات فرز الأصوات أن هناك شبه إجماع شعبي على قرار رئيس الجمهورية بدعوة الناخبين للاستفتاء على حل مجلس الشعب، وتتابع نشرات الأخبار في الإذاعة والتلفزيون - وصدرت الطباعات الأولى من جرائد يوم الجمعة في مساء الخميس تُشير إلى ذلك، وكان معروفًا أن اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية، سوف يعقد مؤتمرًا صحفيًا عالميًا بمكتبه بوزارة الداخلية في تمام الحادية عشرة من صباح الجمعة لإعلان النتائج النهائية لعمليات فرز الأصوات في الاستفتاء على حل مجلس الشعب.

ومضت الساعات الباقية من ليلة الخميس في هدوء في كل الأماكن، إلا منطقة واحدة فقط، بحي بولاق الدكرور، شهدت مشاورات ومناقشات وتجهيزات، لوضع خطة تنفيذ الحادثة الدامية تم توزيع الأدوار، وتم تسليم كل من أفراد المجموعة المشاركة في التنفيذ "بندقية آلية" وفائضاً من الطلقات النارية لاستخدامها في تنفيذ التهديد الذي قطعه "الجماعة الإسلامية" على نفسها لاغتيال وزير الداخلية، ثأراً لمقتل د. علاء محيي الدين المتحدث الرسمي باسم الشيخ عمر عبد الرحمن!

المجموعة كانت تضم ٧ أفراد، بخلاف عدد آخر سوف يوجد بمسرح الحادث لن يشارك في التنفيذ إلا إذا طرأت مستجدات! أعيدت دراسة الخطة أكثر من مرة، وبعد أن شعر الجميع أن الخطة تم حفظها عن ظهر قلب، قال الجميع: على بركة الله!

في صباح الجمعة، وقبل الحادية عشرة صباحاً بدقائق غادر الدكتور المحجوب منزله، حيث كان يقيم في عمارة "سويس إير" الشهيرة، استقلَّ سيارته المرسيدس السوداء التي تحمل رقم ٧٢١٢ ملاكي القاهرة، وهي سيارة توحى لناظرها - أيّاً كان - بأن مستقلها شخصية كبيرة، وبجواره جلس المقدم عمرو الشربيني قائد مجموعة الأمن والحراسة الخاصة، وفي المقعد الأمامي بجوار السائق جلس أحد موظفي مكتب رئيس مجلس الشعب، وخلف سيارة المحجوب كانت توجد سيارة "بيجو ٥٠٥"، يستقلها أفراد مجموعة الحراسة الخاصة،

وكانت تضم ثلاثة أفراد مسلحين إضافة إلى سائق السيارة، ومضى
الركب في طريقه متوجهاً نحو فندق ميريديان القاهرة، حيث كان يقيم
رئيس مجلس الشعب السوري - المحتفى به من قبل الدكتور
المحجوب، وتقدم الركب الدراجة البخارية التابعة لمديرية أمن الجيزة،
وعند نهاية كوبري عباس المواجه لفندق شيراتون القاهرة، ودار
الأوبرا، كان مقرراً أن تعود الدراجة البخارية التابعة لمرور الجيزة،
ليتولى قيادة الركب أمين شرطة من مرور القاهرة حيث إن هذا
الكوبري كان يفصل إدارياً بين حدود مديرتي أمن القاهرة والجيزة،
ولسبب مجهول، أثر أمين الشرطة التابع لمرور الجيزة استكمال سيره أمام
ركب المحجوب، برفقة زميله أمين الشرطة التابع لمرور القاهرة، وسار
الركب يتقدمه دراجتان بخاريتان بدلاً من دراجة واحدة! وكأن لسان
حال أمني الشرطة يقول: "لمن لا يعرف اعرف"، أن هذا ركاب
شخص مهم!

في تلك اللحظات تقريباً، كان اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير
الداخلية يغادر مسكنه حيث كان يقيم بأحد العقارات الواقعة بشارع
عامر بمنطقة الدقي، وهو شارع متفرع من شارع الدقي، ويبعد عن
ميدان الدقي بحوالي خمسمائة متر، الذي يبعد عن فندق شيراتون القاهرة
ببضع مئات من الأمتار، ومن هنا كانت المسافة بين منزل وزير الداخلية
وفندق سميراميس - حيث وقع الحادث - تساوي ضعف المسافة
الواقعة بين منزل الدكتور رفعت المحجوب وذات المكان إضافة إلى

ذلك فإن المرور من أمام فندق سميراميس حتمياً لكلا "الركبين" -
ركبي رئيس مجلس الشعب ووزير الداخلية - خاصة وأن كلاً منهما
سوف يعبر كوبري قصر النيل، وينحرف يميناً الأول متوجهاً إلى فندق
ميريديان القاهرة للقاء رئيس مجلس الشعب السوري، والثاني قاصداً
مكتبه بمبنى وزارة الداخلية بشارع الشيخ ربحان! الخلاف البسيط في
الأمر أن كلاً منهما سوف يكون بينه وبين الآخر فاصلاً زمنياً لا يتعدى
دقائق قليلة، وقد كان!

واصل رَكْبُ الدكتور رفعت المحجوب سيره بعد أن عبر كوبري
عباس واقترب من المدخل الرئيسي لدار الأوبرا المصرية الجديدة،
واستكمل سيره نحو مدخل كوبري قصر النيل يتقدمه دراجتان
بخاريتان يستقلهما أميناً الشرطة، وعند وصول ركب المحجوب عند
منتصف كوبري قصر النيل، تأكد أحد أفراد المجموعة الإرهابية من
وصول الهدف، وها هو يكاد يمر أمامه بهيئة الهيبة، وكما هو مقرر
ومتفق عليه أعطى الإشارة لوح بقطعة كبيرة من القماش لأفراد الكمين
الأول الذين كانوا ينتظرون عند نهاية كوبري قصر النيل، المثير أن أفراد
هذا الكمين استعدوا ومرت أمامهم سيارة الدكتور رفعت المحجوب،
ولم يعطوها أدنى اهتمام! فقد كانوا مكلفين بالتعامل مع السيارة المقلدة
لأفراد الحراسة الخاصة للمحجوب، وحسب الخطة الموضوعة حيث
كان التعامل والانقضاض على سيارة المحجوب مسؤولية مجموعة
أخرى تنصب كميناً آخر على بعد أمتار قليلة من مكان الكمين الأول،
التخطيط بهذه الصورة كان جديداً وغير مسبوق في تنفيذ جرائم العنف
في مصر، التي كانت تتم بصورة أقل تنظيماً من ذلك.

أمطر أفراد الكمين الأول سيارة الحراسة الخاصة بالدكتور رفعت المحجوب بوابلٍ من الطلقات النارية، فقتلوا، وأصابوا جميع ركبها، أحد الحراس سارع بمغادرة السيارة، وقام الاحتماء بحائط خرساني مقام على النيل، فشل في التعامل مع القتلة، فقد كان يحمل طبنجة، بينما كانوا هم يصوبون رصاصات رشاشاتهم الآلية إليه وإلى باقي الحراس، فأردوه قتيلاً، ذلك الحارس كان هو الوحيد الذي قاوم وحاول ويكفيه شرف المحاولة! وكما هو مخطط أسرع أفراد ذلك الكمين بعد أن أنهموا ما هم مكلفون به بالهرب من مكان الحادث واستقلوا عدة دراجات بخارية مغادرين مكان الحادثة وسط ذهول جميع الموجودين وعجزهم.

في ذات اللحظات، انقضض أفراد الكمين الثاني على "الصيد الثمين" كما كانوا يتوقعون حتى تلك اللحظة، فقد كانوا يتخيلون أن وزير الداخلية هو الذي كان يستقل تلك السيارة المرسيدس السوداء! حسب الخطة كان أفراد هذا الكمين وعددهم ثلاثة أشخاص موزعين كالآتي: الأول كان على الرصيف الخاص بفندق سميراميس، والثاني كان يقف على الرصيف المجاور للنيل، والثالث كان كامناً على بعد عدة أمتار على الرصيف المجاور لفندق شبرد الذي يفصله عن فندق سميراميس شارع صغير، وتم التنفيذ كما هو مخطط ومن مكانيهما وباستخدام الرشاشات الآلية صوّب الإرهابيون الأول نيرانهما نحو سيارة المحجوب من اليمين واليسار، وتنفيذاً لمشية القدر حدث ما أتاح للخطة تنفيذاً ناجحاً، فقد فوجئ سائق سيارة الدكتور المحجوب

بانطلاق القذائف النارية، وبدلاً من أن يحاول الهرب بالسيارة بعيداً عن موقع الحادثة أثر الهرب - كما قاده تفكيره - ولكن بمفرده، فقام بفتح باب السيارة وقفز منها ثم سار مهرولاً بمفرده تاركاً السيارة تسير بضع خطوات بالقصور الذاتي لتصطدم بالرصيف الملاصق للنيل وتتوقف تماماً! وتصبح صيداً سهلاً في مرمى النيران، في تلك اللحظة لم يترك الفرد الثالث من أفراد الكمين سائق سيارة المحجوب يهرب مترجلاً، ولكنه عاجله بدفعة من نيران بندقيته الآلية، فأصابته عدة طلقات، ونقل للمستشفى حيث تُوفي متأثراً بإصاباته، وواصل ذلك الشخص تقدمه نحو سيارة المحجوب ومن بعد صوب رصاصاته نحو الشخص الجالس بجوار مقعد سائق سيارة المحجوب فأصابته إحداها في رأسه، فمات في الحال، ظناً منه أنه الحارس الشخصي له، ولم يكن يدرك أنه موظف بسيط بمكتب الدكتور المحجوب، كانت كل مهمته هو حمل حقيبة الدكتور المحجوب الخاصة! بينما اقترب في تلك اللحظة فردا الكمين الآخرين وهما يمطران المحجوب ورفيقه وحارسه الشخصي المقدم عمرو الشربيني من كلا جانبي السيارة بوابل من الطلقات فأردوهما قتيلين، وقد أفرغ أحدهما عدة طلقات من بندقيته في خزان الوقود بالسيارة رغبةً منه في إشعال النيران في السيارة وفي جثث مستقليها، ولعدم دقة التصويب لم تشتعل النيران، لتحدث مفاجأة، لقد اكتشف أحد القتلة، أن راكب السيارة ليس هو وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى، فصاح في زميله، بما رآه، فرد أحدهما بسرعة: ما أهو (ابن...) يستاهل الموت هو الآخر!

وسارع أفراد هذا الكمين بالهرب من المكان، باستخدام الدراجات البخارية، كما كان مخططاً، وشاء حظُّ أحدهم ألا يتمكن من ركوب إحدى الدراجات البخارية فسار مُترجلاً وهو لا يزال حاملاً بندقيته الآلية هرباً من مكان الحادثة، عبر النفق الموجود أسفل كوبري قصر النيل، حتى وصل إلى أمام فندق "هيلتون النيل"، وتحت تهديد السلاح استوقف إحدى السيارات نصف النقل، وهدد سائقها، طالباً منه الإسراع بمغادرة المكان، تصادف أن كان اثنان من ضباط مباحث القاهرة موجودين أمام فندق "هيلتون" لمعينة جثة غريق، تم استخراجها، شاهدا واقعة الاستيلاء على السيارة نصف النقل، تحت تهديد السلاح فطارداها باستخدام سيارة تاكسي، وتمكنا من استيقاف السيارة بعد مسافة قليلة من الأمتار، فقد تصادف وجود إشارة مرور، كانت مغلقة أتاحَت للضابطين الانقضاض على ذلك الشخص الذي كان يحمل البندقية الآلية - دون أن يعرفا ماذا فعل قبيل دقائق معدودة أمام فندق سميراميس -، ولكنه نجح في الهرب منهما، بعد أن صوب طلقات نيرانه إليهما، فأصاب أحدهما وكان برتبة عميد بإصابات أودت بحياته بعد نقله للمستشفى، بينما أُصيب الثاني وكان برتبة نقيب بعدة إصابات أمكن شفاؤه منها فيما بعد!

بحساب الزمن، استغرقت عملية اغتيال د. رفعت المحجوب عدة دقائق قال البعض، إنها دقيقتان! بينما قال البعض الآخر: إنها سبع دقائق! وسواء كانت المدة التي استغرقها تنفيذ الحادث دقيقتين أم سبع دقائق، فقد كانت تلك المدة هي الفاصل الزمني الذي كان يفصل بين

مرور ركب الدكتور المحجوب، وركب اللواء محمد عبد الحليم موسى وعند البوابة الرئيسية لدخل دار الأوبرا المصرية، التقط ضابط الحراسة المرافق لوزير الداخلية - وعبر جهاز اللاسلكي الخاص به - بعض اتصالات كان بعض ضباط الشرطة في مكان الحادث قد بدؤوا يتبادلونها عقب وقوعه مباشرة، لم تكن الإشارات التي التقطها حارس الوزير واضحة، ولكنه فهم منها أن هناك عمليات إطلاق رصاص أمام فندق سميراميس، فأمر حارس الوزير سائق السيارة بتغيير خط السير، فدلف الركب يسارًا صوب الطريق المؤدى إلى نادى الجزيرة، واستكمل سير الركب إلى يمين الطريق قاصدًا الصعود إلى كوبري أكتوبر، والهبوط منه إلى ميدان الشهيد عبد المنعم رياض، ومنه إلى ميدان التحرير، إلى شارع عمر مكرم، ثم إلى شارع الشيخ ريجان، حيث يوجد مبنى وزارة الداخلية، المثير أن اللواء عبد الحليم موسى سأل حارسه عن سبب تغيير خط السير، فقال له : على ما يبدو أن هناك مشاجرة بين مجموعة من المواطنين الكويتيين ومجموعة أخرى من المواطنين العراقيين من نزلاء فندق سميراميس - وكانت أزمة اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية لا تزال ماثلة ومثارة في ذلك الوقت فلم يعلق الوزير!

وصل اللواء عبد الحليم موسى إلى مكتبه، بمبنى وزارة الداخلية كانت القاعة الملحقة بمكتبه مزدحمة بعشرات الصحفيين المنتظرين بدء

المؤتمر الصحفي العالمي الذي كان يعتزم عقده لإعلان نتيجة الاستفتاء على حل مجلس الشعب، فوجئ الوزير باللواء مصطفى كامل مدير مباحث أمن الدولة يدخل عليه المكتب مذعورًا، وقال في كلمات قليلة : الدكتور رفعت المحجوب، اتقتل دلوقتي عند فندق سميراميس، امتعض وزير الداخلية، وسارع برفقة مدير مباحث أمن الدولة إلى مكان الحادث، تاركًا تجمع الصحفيين الذين كانوا ينتظرونه بالقاعة، وانتشر الخبر بينهم، فسارعوا لملاحقة الوزير إلى مكان الحادث.

المثير أن الوزير وجد أمين شرطة بمكان الحادث، بعد أن التقى بعدد من الموجودين في المكان، وسألهم أين ذهب القتلة؟ فقالوا له: لقد هربوا من هنا، وأشار له أحدهم إلى الوجهة التي هربوا منها، طلب الوزير من أمين الشرطة تسليمه الطبنجة الخاصة به، فسارع أمين الشرطة بتنفيذ أمر الوزير وأعطاه الطبنجة، وهُرع الوزير في حركة عفوية لملاحقة مرتكبي الحادث في اتجاه هروبهم، وبالطبع لم يجد أحدًا فعاد أدراجه ثائرًا منفعلاً!

أمام كاميرات التلفزيون وأجهزة التسجيل - في مكان الحادث -، وقف الوزير وكان لا يزال منفعلاً، وقبل أن تتجمع أي معلومات حول الحادث، أدلى ببعض التصريحات التي اعتبرها البعض بداية لسقوط وزير الداخلية محمد عبد الحليم موسى.

فقد بدا الوزير عصبيًا ثائرًا، متخبطًا فيما يدلي به من معلومات، واستشعر أحد مساعدي الوزير، وكان مختصًا بشئون الإعلام خطورة

ما يجري، وخطورة التصريحات التي أدلى بها الوزير، فكانت تصريحات عفوية، ولم ينتظر الوزير بعض الوقت لحين استقراء الحادثة وبيان أبعادها، وعند انتهاء الوزير من الإدلاء بتصريحاته انتحى به مساعده لشنون الإعلام محاولاً لفت نظره إلى خطورة تصريحاته وقال: إن التلفزيون سجل ما قاله وسوف يُذيعه على الناس، فردَّ الوزير وكان لا يزال منفعلًا ثائرًا: "وإيه يعني، سجل، سجل، يذيعوا اللي قولته، واللا ما يذيعوش مش مهم، المهم خرينا في المصيبة اللي احنا فيها" وقد كان الأمر بالفعل كارثة ومصيبة كبرى!

وشاء قدر عبد الحليم موسى أن تكون حادثة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب، أول اختبار حقيقي له في مواجهة الجماعة الإرهابية، بعد جلوسه على مقعد وزير الداخلية، وكان الاختبار صعبًا للغاية.

ردَّ الفعل الأول الذي اتخذته اللواء موسى عقب الحادث، أصدر قرارًا بإحالة ١٤ ضابطًا من ضباط الشرطة ممن كانوا في موقع الحادثة بحكم عملهم، ولم يتدخلوا للمواجهه أو لتعقب الجناة، كان معظم هؤلاء الضباط من العاملين بشرطة السياحة والمرور، ووجهت لهم تهم التقصير، وعقب التحقيق، أصدر الوزير قرارًا بنقل أولئك الضباط إلى الصعيد عقابًا لهم.

شاء القدر أن ينجو اللواء موسى بحياته من هذا الحادث! ولكن لم تنج أجهزة وزارة الداخلية من الاتهام بالتقصير سواء في جمع المعلومات عن التيارات التحتية أو في مواجهة الحادثة التي تم تنفيذها بطريقة

سينمائية، لو أراد مخرج سينمائي تصويرها في فيلم سينمائي، لفشل في إخراج هذه الصورة التي تم بها! وفي وسط القاهرة وأمام أحد أكبر فنادق الدرجة الأولى المطلة على نيل القاهرة.

الحادثة أثارت العديد من القضايا التي كانت كامنة وخامدة بعض الشيء، كشفت الحادثة عن خطورة التنظيمات الدينية المتطرفة وقوتها، التي كان البعض يظن حينئذ أنها انتهت وليس لها وجود! وللأسف فقد كان بعض قادة الأجهزة الأمنية تؤمن وتقتنع بهذا الرأي، وكان جهاز مباحث أمن الدولة كالزوج آخر من يعلم!

وعلى الرغم من توصل أجهزة الأمن إلى مرتكبي الحادثة بعد أسابيع قليلة من ارتكابه إلا أن الأدلة والقرائن لم تُوظف بالشكل القانوني السليم فقضت المحكمة التي نظرت القضية على مدى ثلاث سنوات ببراءة المتهمين من تهمة قتل د. المحجوب، ولكنها أدانتهم بتهم إحراز الذخيرة والأسلحة والمتفجرات وحيازتها التي تم ضبطها معهم!

ملحوظة: حول هذه القضية، أعد أحد المحامين البارزين المدافعين كتاباً أسماه "إحنا اللي قتلنا المحجوب"، استعرض خلاله التفاصيل كافة، ولكنه ادعى أن الجماعة الإسلامية لم تقتل المحجوب، وقال إن المخابرات الأمريكية هي التي قتلتها!

عاوز أسلم علي أونكل محمود؟

" في سجن الاستئناف قال الواعظ للمحكوم عليه بالإعدام: قول يا بني.. أشهد ألا إله إلا الله.. وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله.. ثُبْتُ إلى الله، ورجعت إلى الله وندمتُ على ما فعلت وعزمت على ألا أعود إلى المعاصي أبدًا.. بضعف ووهن شديدين ردد المحكوم عليه بالإعدام الشهادتين ودعاء التوبة خلف الواعظ!

هنا نظر رئيس النيابة للمحكوم عليه وقال: نفسك في حاجة ثاني يا احمد؟

فرد قائلاً: أيوه نفسي أسلم على أونكل محمود.

انفعل رئيس النيابة بشدة وقال هو فيه حد هنا اسمه أونكل محمود؟"

هنا اقترب من رئيس النيابة أحد الموجودين أمام غرفة الإعدام،
وقال: أنا محمود.

هذا الرجل كان هو اللواء محمود الفيشاوي مدير الإعلام بوزارة
الداخلية المصرية، وكان قبل ٢٥ عامًا من تلك الواقعة - يعمل معاونًا
لمباحث قسم شرطة قصر النيل بالقاهرة، وكان هو من ألقى القبض على
المحكوم عليه بالإعدام، الذي كان آنئذٍ صبيًا صغيرًا بعد قيامه بتنفيذ
أول واقعة سرقة في حياته.

ذلك المحكوم عليه بالإعدام والذي اشتهر إعلاميًا بلقب "سفاح
المهندسين" وكان اسمه أحمد محمود حلمي!

أدين أحمد محمود حلمي المعروف بسفاح المهندسين بارتكاب
جريمة قتل مليونير يُدعى حامد مندور وزوجته وشغالتها بمنطقة
المهندسين في إحدى ليالي شهر رمضان المبارك بأسلوب مبتكر حينها!

ليلة الحادث عاد القتييل وزوجته وشغالتها إلى شقتهم بمنطقة
المهندسين بعد أن تناولوا طعام الإفطار في منزل ابنة المليونير، وبمجرد
أن حاول المليونير فتح باب الشقة، تلاحظ له أن هناك أثارًا على الباب
لمحاولة فتح باب الشقة فلم يعبأ الرجل، وظن أنها محاولة فاشلة
للسرقة، ولكن وبمجرد أن دخل مع زوجته وشغالتها إلى الشقة سمع
صوت جرس الباب، فتوجّه إلى باب الشقة وقام بفتح الباب، فوجد

شخصاً يرتدي ملابس ضابط شرطة برتبة نقيب، ومعه شخص آخر بدا من هيئته أنه أمين شرطة.

قال الضابط للمليونير: لقد أمسكنا بأحد اللصوص واعترف بمحاولة سرقة هذه الشقة.. هل هذا صحيح؟

فقال المليونير: فعلاً.. أنا لسه جاي من بره، وفوجئت وأنا بأفتح باب الشقة إن فيه محاولة لكسر الباب، إنما واضح إن المحاولة ما نجحتش!

فقال الضابط: فعلاً إحنا مسكنا حرامي أرشدنا عن شقتك، واعترف بأنه حاول كسر باب الشقة لسرقته بعض محتوياتها، ولكنه فشل.

أضاف الضابط موجهاً حديثه لصاحب الشقة: من فضلك تعال معنا إلى قسم الشرطة لاستكمال بعض بيانات محضر السرقة.

فقال المليونير: ما ينفعش نخلي الكلام ده لبكره؟

رد الضابط بحسم: لأ ما ينفعش.. حضرتك مش هتتأخر كثير.. ربع ساعة بالكثير، ناخذ أقوالك وهاترجع على طول.

فقال الرجل: حاضر ياللا بينا.

واصطحب الضابط ومرافقه المليونير وانصرفوا جميعاً، ثم عاد الضابط بعد حوالي نصف ساعة بمفرده!

تلك المعلومات أدلت بها زوجة القاتل لإحدى جارتها المقيمة بالشقة المجاورة تليفونياً، استغلت قيام الضابط بالبحث داخل الأوراق بخزينة المتهم، ويعد أن ارتابت في الأمر، قامت بالاتصال بجارتها وأخبرتها بالتفاصيل.

خرج الضابط فجأة إلى الصالة فلاحظ الضابط أن زوجة المليونير تتحدث في الهاتف فسارع بإطلاق الرصاص فأرداها قتيلة في الحال بعد أن صرخت صرخة الموت، فسمعتها الجارة التي كانت تتحدث معها هاتفياً، وكذلك سمعت انطلاق أصوات الطلقات التي صوبها إليها القاتل، فقد كانت الشقتان متجاورتين.

أسرعت الجارة بإبلاغ شرطة النجدة التي هُرعت للمكان وتبعها العديد من رجال الشرطة، حيث توالى الحقائق، صادمة.. واحدة وراء الأخرى.

تبين أن القاتل شخص انتحل صفة ضابط شرطة، وتبين كذب رواية ضبط لص حاول سرقة الشقة، وتبين أن ذلك اللص هو ذلك الشخص الذي كان يرتدي ملابس ضابط شرطة برتبة نقيب، وتبين أنه قام بتأليف الواقعة ليتمكن من اصطحاب المليونير إلى خارج الشقة!

تبين أيضاً أن ذلك الشخص قام بقتل الشغالة في شقة المليونير التي كانت في المطبخ وقت إطلاقه الرصاص على زوجة المليونير، فجرت إلى صالة الشقة لتستطلع الأمر، فعاجلها بعدة طلقات فأرداها قتيلة في

الحال، حيث عثر على جثتها ملقاة في الممر الواصل بين الصالة والمطبخ غارقة في دمائها.

وتبيّن أيضًا أن القاتل أطلق الرصاص على بواب العمارة الذي حاول اعتراضه عند خروجه من باب العمارة لمنعه من الهروب، فأصاب البواب بعدة طلقات أصابت قدميه ولاذ بالفرار.

بعد نصف ساعة تلقت شرطة المهندسين بلاغًا بالعثور على جثة ملقاة بأحد شوارع المنطقة مصابة بعدة طلقات نارية، وبانتقال ضباط المباحث إلى مكان البلاغ، تبين أن الجثة هي جثة المليونير المختفي حامد مندور.

المعلومات الأولية التي توصلت إليها المباحث في محاولتها لكشف غموض الحادثة أشارت أن المليونير القاتل لديه دائرة علاقات واسعة، من بينها خلافات واسعة مع عدد من منافسيه في نطاق عمله في صناعة النسيج، حيث كان يملك عدة مصانع للنسيج، وتوصلت التحريات إلى أن أشد الخلافات ضراوة بين القاتل ومنافسيه كانت مع أحد رجال الأعمال اللبنانيين، ووصلت الخلافات بينهما إلى التهديدات المتبادلة بينهما بالقتل، ولكن سرعان ما تبددت الآمال لفك لغز الحادثة وراء هذا الخيط، فقد تبين أن رجل الأعمال اللبناني لم يكن موجودًا داخل مصر وقت ارتكاب الحادثة، حيث تبين أنه غادر القاهرة قبل وقوع الحادثة بعدة أسابيع.

وفي إطار البحث وراء الحادث تبين أن المليونير القاتل، سبق أن قام باستيراد مصنع للنسيج من لبنان في عام ١٩٧٩، وأوفد أحد المهندسين العاملين لديه إلى لبنان للإشراف على تفكيك معدات المصنع وتفكيكها والإشراف على شحنها إلى ميناء الإسكندرية تمهيداً لاستلامها والإشراف على تركيبها داخل المصنع المملوك للمليونير.

وقالت المعلومات إن أجهزة الشرطة بميناء الإسكندرية اكتشفت وجود شحنة "حشيش" مخفأة داخل معدات المصنع، وألقي القبض على المهندس الذي أنكر علاقته بالمخدرات المضبوطة، وتم استدعاء المليونير الذي أنكر علاقته بالمخدرات، فتم إحالة المهندس إلى المحاكمة بتهمة جلب شحنة الحشيش، وصدر ضده حكم بالسجن المؤبد.

المثير أنه وبينما كانت قوات الشرطة بالجيزة توالي بحثها لكشف غموض حادث مقتل المليونير وزوجته وشغالتها، الذي تحول إلى واحدة من قضايا الرأي العام، تلقت الدوائر العليا بمديرية أمن الجيزة إخطاراً من مكتب السيدة سوزان مبارك حرم رئيس الجمهورية، بضرورة تعيين الخدمات الأمنية اللازمة لتأمين حرم الرئيس خلال زيارتها لابنتي المليونير وزوجته اللذين قُتلا في الحادث، لتقديم واجب العزاء لهما.. تبين أن زوجة المليونير القتيلا ابنة عم حرم الرئيس!

وأسقط في أيدي رجال الشرطة بالجيزة، فكيف تصل حرم الرئيس لتقديم العزاء في وفاة زوجة رجل تحوم حوله شُبهات الاتجار في المخدرات؟!

وبصعوبة بالغة وبحيلة ذكية، أمكن للمسؤولين بوزارة الداخلية
إبلاغ المسؤولين بمكتب حرم الرئيس بالموقف، فتقرر إلغاء الزيارة فوراً!

بتكثيف البحث حول المهندس الذي صدر ضده حكماً بالسجن المؤبد في قضية محاولة تهريب شحنة المخدرات داخل المصنع المملوك للمليونير القليل، تبين أنه تعرف خلال وجوده بالسجن إلى شخص يُدعى أحمد محمود حلمي، تطابقت أوصافه مع الأوصاف التي أدلى بها بواب عمارة المليونير القليل، تبين أن هذا الشخص غادر السجن، وبتكثيف التحريات حوله تبين أنه في وقت معاصر للجريمة قام بإجراء عملية تجميل لتغيير بعض ملامح وجهه، وتبين كذلك أنه قام بنقل محل إقامته من الجزيرة إلى منطقة المعادي، وبتكثيف التحريات حوله تم التوصل إليه وبضبطه ومناقشته، اعترف بارتكاب جريمة مقتل المليونير وزوجته وشغالتهما، وكرر اعترافه في النيابة، حيث تقرر إحالته إلى محكمة الجنايات التي قضت بإعدامه شنقاً حتى الموت.

عودة إلى سجن الاستئناف..

سأل رئيس النيابة اللواء محمود الفيشاوي أونكل محمود حضرتك
تعرف المحكوم عليه!

رد محمود بتردد: أيوه يافندم عارفوا كويس!

فقال رئيس النيابة: طيب زي ما سيادتك سمعت هو عاوز يسلم عليك قبل ما يتشلق، عندك مانع تسلم عليه؟

قال الفيشاوي وقد أشعلت كلمات رئيس النيابة الرعب في صدره: لا يا فندم معنديش مانع!

قال رئيس النيابة: اتفضل سلم عليه.

تحرك اللواء الفيشاوي بخطى مثاقلة إلى أن اقترب من المحكوم عليه بالإعدام، فألقى بنفسه بين يدي اللواء محمود الفيشاوي وأجهش بكاء شديداً!

لحظات مرت.. أمر بعدها رئيس النيابة اللواء محمود الفيشاوي بالابتعاد عن المحكوم عليه بالإعدام، وأشار إلى عشاوي ومعاونيه، حيث تقدموا ناحية المحكوم عليه بالإعدام وحملوه على أيديهم بعد أن خارت قواه، ولم يستطع السير على قدميه، حيث صعدوا به إلى ما يعرف "بالطبلية" وهي الطاقة الواقعة أسفل جبل المشنقة، وبعد أن قاموا بإلباسه الطاقية السوداء، وقاموا بلف جبل المشنقة حول عنقه، قام أحدهم بفتح الطبلية فتدلى بداخلها سفاح المهندسين معلقاً من رقبتة، وظل يصارع الموت دقائق قليلة إلى أن فقد الحياة تماماً!

الأكثر إثارة أن المحكوم عليه بالإعدام، اعترف لمأمور سجن الاستئناف فجر يوم تنفيذ حكم الإعدام، بأن هناك شركاء له في

التخطيط والتنفيذ لحادث القتل، فطلب منه المأمور أن يبلغه بأسمائهم، ووعد المأمور بوقف تنفيذ الحكم، وإبلاغ النيابة لفتح التحقيق من جديد في القضية.. ولكن سفاح المهندسين رفض بشدة وقال للمأمور: لا أنا خائف على أبويا وأختي، وأصرَّ على المُضي في تنفيذ حكم الإعدام، ومات ومعه سره، وأسرار أخرى كثيرة.. ربما تتكشف ذات يوم!

بالمناسبة تم تنفيذ حكم الإعدام في عام ١٩٩٦.

يُشار إلى أن أحمد محمود حلمي، المعروف بسفاح المهندسين، كان زميلًا لابن إحدى الفنانات الشهيرات في عام ١٩٧٩، بإحدى مدارس منطقة الزمالك، وذات يوم وعقب زيارة قام بها أحمد محمود حلمي لمنزل الفنانة، تم اكتشاف سرقة مجموعة من المصوغات والجواهر الثمينة، فتقدمت الفنانة ببلاغ بالواقعة لقسم شرطة قصر النيل، وبتكثيف إجراءات البحث توصلت الشرطة إلى أن زميل ابن الفنانة هو الذي قام بسرقة الجواهر.

خلال تلك الفترة كان الضابط محمود الفيشاوي هو ضابط مباحث قسم قصر النيل، وخلال عمليات الاستجواب والبحث لكشف غموض حادث السرقة، كان الفيشاوي يتعامل برفق مع أحمد محمود حلمي الذي كان طفلًا صغيرًا.

ومرت الأيام سريعة ليشهد اللواء الفيشاوي مراسم تنفيذ الحكم
بإعدام أحمد محمود حلمي، بعد إدانته بجريمة قتل مليونير المهندسين
وزوجته وشغالتهم، ما دفع أحمد إلى طلب مصافحة اللواء الفيشاوي
ومعانقته قبيل اصطحابه إلى غرفة الإعدام لتنفيذ حكم الإعدام.

خناقة في مجلس الوزراء!

قبل إجراء العملية الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس الشعب الجديد بأيام قليلة عقد مجلس الوزراء اجتماعاً مهماً بكامل أعضائه لتدارس معالم المشهد السياسي في الشارع المصري.. بدأ وزير الداخلية في تلاوة تقرير مهم يحوي تقديرات جهاز الأمن لنسب المقاعد التي يُتوقع أن يحصل عليها مرشحو الأحزاب السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، بما فيها الحزب الوطني الحاكم.

أشار وزير الداخلية إلى أن تقارير المتابعة الميدانية والاستقصاءات تشير إلى أن مرشحي الحزب الوطني ينتظر أن يحصلوا على نسبة لن تتجاوز ٧٥٪ من العدد الإجمالي لمقاعد البرلمان، بينما يتوقع أن يحصل مرشحو باقي أحزاب المعارضة على نسبة الـ ٢٥٪ الباقية من المقاعد وسيكون في مقدمتهم مرشحو حزب الوفد المتوقع أن يحصدوا النسبة الأكبر من هذه المقاعد.

لاحظ الموجودون بالقاعة، أن علامات التأفف بدأت تكسو ملامح وجه رئيس الوزراء بمجرد أن بدأ وزير الداخلية في طرح الرؤى المتوقعة لنسب النجاح التي ستحصدها الأحزاب في الانتخابات المرتقبة، ولاحظوا أيضًا أن حدة ملامح وجه رئيس الوزراء وتأفّفه كانت تتزايد كلما كان الوزير يواصل طرح توقعات أجهزته عن النتائج المتوقعة لعملية التصويت المرتقبة.

لاحظ الموجودون، كذلك أن رئيس الوزراء لم يستطع احتمال ما يقوله وزير الداخلية عن تبريرات أجهزته للنسب المتوقعة التي سيحصل عليها مرشحو الحزب الحاكم، فقام رئيس الوزراء بإدارة كرسيه في وجه وزير الداخلية- أعطاه ظهره بما يعني إنه غاضب جدًا مما يقول وزير الداخلية ورفض لتوقعاته وتوقعات أجهزته عن عدد المقاعد المتوقع أن يحصل عليها مرشحو الحزب الحاكم.

تصاعدَ الموقف بصورة درامية ساخنة بعدما شعر وزير الداخلية بالإهانة من تصرف رئيس الوزراء وتوقف عن استكمال تلاوة تقريره وأغلق ملف الأوراق الموجود أمامه، وقال بانفعال موجّها كلامه لرئيس الوزراء: "لما وزير داخلية مصر يكون يعرض تقرير مهم على رئيس الوزراء واجب عليه - يقصد رئيس الوزراء - أن يستمع جيدًا وبإنصات"، ثم قام من مقعده غاضبًا حاملاً أوراقه متوجّها إلى خارج قاعة الاجتماعات.

حاول الوزراء تهدئة الموقف ولكن دون جدوى، وامتدت يد وزير الداخلية بعصبية ليفتح باب القاعة ثم شد الباب خلفه بقوة فتحطم "لوح زجاج" باب القاعة.

وهنا شعر رئيس الوزراء بإهانة شديدة، وروى بعض الموجودين أنهم سمعوا رئيس الوزراء يردد لنفسه: "يا أنا ياهوه!"

هذه الواقعة حدثت في الأسبوع الأخير من شهر أبريل سنة ١٩٨٤.

كان اللواء حسن أبو باشا بصفته وزيراً للداخلية يحضر اجتماعاً لمجلس الوزراء برئاسة الدكتور فؤاد محيي الدين - رئيس مجلس الوزراء وأمين عام الحزب الوطني الحاكم - لتدارس الموقف السياسي عشية إجراء الانتخابات البرلمانية لاختيار أعضاء مجلس الشعب الجديد.

عقب إتمام الانتخابات تحققت توقعات وزير الداخلية وحصل مرشحو الحزب الحاكم علي ثلاثة أرباع مقاعد البرلمان، وعلى الرغم من أن الدكتور فؤاد محيي الدين لم يمهله القدر لتأليف الوزارة الجديدة - فقد انتقل إلى رحاب الله بعد هذه الواقعة بأيام قلائل قبيل انعقاد مجلس الشعب الجديد- فإن اللواء حسن أبو باشا أبعد عن منصبه وزيراً للداخلية بعد هذه المشادة بحوالي شهرين تقريباً تنفيذاً لرغبة الدكتور فؤاد محيي الدين على الرغم من أنه كان "رفاة" لا يملك من أمر نفسه شيئاً وترك أبو باشا مقعد وزير الداخلية ليشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الحكم المحلي، ثم أُحيل بعدها بعدة أشهر للمعاش!

الحقيقة أنه كانت هناك عدة وقائع أخرى سبباً في بداية وتعدد الخلاف بين الرجلين أبو باشا وفؤاد محيي الدين كانت تتعلق بالانتخابات أيضاً، ففي أواخر عام ١٩٨٣، أُجريت انتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشورى، قررت أحزاب المعارضة مقاطعة هذه الانتخابات لاعتراضها على مبدأ نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة!

وعند إعلان نتائج عملية التصويت عقد اللواء حسن أبو باشا وزير الداخلية مؤتمراً صحفياً بمكتبه لإعلان نتائج الانتخابات، عمده أبو باشا إلى البدء في إعلان نتائج المحافظات تصاعدياً، بمعنى إعلان نتيجة الانتخابات في المحافظات ذات النسب الأقل ثم الأكبر منها وهكذا إلى آخر المحافظات، خلال انعقاد المؤتمر أجرى د. فؤاد محيي الدين اتصالاً بمكتب وزير الداخلية، وحال وجود أبو باشا في قاعة الاجتماعات بصحبة مراسلي الصحف ووكالات الأنباء بين إتمام المكاملة التليفونية بينه وبين رئيس الوزراء، فسأل د. فؤاد محيي الدين العميد محمد تعلب مدير مكتب وزير الداخلية عن نسب الحضور ثم طلب إبلاغ أبو باشا بأن يتم إعلان النتائج استناداً إلى عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو الحزب الوطني وكان هذا يعني أن تكون النتيجة النهائية هي ٩٩٪ على أساس أن جميع الحضور فيها عدا عدد ضئيل من الأصوات الباطلة قد صوتوا لصالح الحزب الوطني الذي كان مرشحوه يخوضون الانتخابات بلا منافس!

تلقى أبو باشا خلال وجوده بقاعة الاجتماعات ورقة صغيرة مدوناً بها ملخص ما طلبه رئيس الوزراء خلال اتصاله الهاتفي، ولكن أبو باشا

التفت جانبًا عما طلبه رئيس الوزراء، ومضى يعلن نتيجة الانتخابات كما خطط وقرر، وكانت النتيجة في ضوء حسابات أبو باشا هي حصول مرشحي الحزب الوطني على ٥١٪ من مجموع أصوات الناخبين المقيدين بالجدول.

كان أبو باشا يريد لعهد كونه وزيرًا للداخلية الذي تزامن مع بداية عهد الرئيس مبارك أن يشهد نهاية لنظم وأساليب إجراء الانتخابات والاستفتاءات التي كانت تُجرى خلال فترتي الستينيات والسبعينيات والتي كانت تتميز بنسبة الـ ٩٩.٩٩٪ سواء في التصويت لصالح الحكومة ومرشحيها أو في نسب الحضور!

كان اللواء حسن أبو باشا نموذجًا فريدًا من وزراء الداخلية الذين تولوا ذلك المنصب خلال العقود الأخيرة في تاريخ مصر، فقد كان رجل أمن ذا أفق واسع وتميز بحنكة سياسية لا بأس بها، وقد أصقلته سنوات عمله الطويلة في قطاع مباحث أمن الدولة خبرة سياسية واسعة كما أنه كان قارئًا جيدًا للتاريخ وحريصًا على متابعة الجديد في المؤلفات التي تصدر في مختلف العلوم والفنون.

ويعتبر اللواء حسن أبو باشا أول وزير للداخلية في عهد الرئيس حسنى مبارك حيث تولى مهام وزارة الداخلية مع أول تشكيل وزارى أجراه الرئيس مبارك بعد توليه مسؤولية البلاد، ففي أواخر أيام شهر يناير سنة ١٩٨٢، استدعى اللواء محمد نبوي إسماعيل نائب رئيس

الوزراء وزير الداخلية حينئذ اللواء حسن أبو باشا المساعد الأول لوزير الداخلية لمباحث أمن الدولة إلى مكتبه وأبلغه بالقرار.

قال له النبوي: لقد وقع الاختيار عليك لتتولي منصب وزير الداخلية خلفاً لي، أضاف قائلاً: إن تعديلاً وزارياً سوف يعلن صباح الغد شاملاً هذا التغيير.

تظاهر أبو باشا بأن ما سمعه مفاجأة غير متوقعة، وبلهجة اقتضتها طبيعة المناسبة قال أبو باشا: ولماذا هذا التغيير، فالأمور الأمنية قد استقرت إلى حد كبير؟

كان أبو باشا يسعى إلى تطيب خاطر النبوي إسماعيل ويحاول أيضاً أن يبدو متعاطفاً معه!

ردّ النبوي قائلاً: هذا التغيير تتطلبه اعتبارات داخلية متعددة وأنه - أي النبوي - على اقتناع تام بهذه الاعتبارات!

وخلال هذا التغيير الوزاري تم تعيين اللواء محمد نبوي إسماعيل نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للحكم المحلي.

قبل اختيار اللواء حسن أبو باشا لتولي منصب وزير الداخلية بارتياح وترحيب شديدين من جميع دوائر الرأي العام عامة ومن أوساط المعارضة والتيارات السياسية المشروعة خاصة، فقد جاء أبو باشا إلى مقعد المسؤولية بوزارة الداخلية بعد فترة ساخنة اشتعلت فيها

الأحداث وتداخل فيها جهاز الأمن مع التيارات السياسية المختلفة بما فيها رموز عنصري الأمة تداخلاً اصطدامياً ساهم في رفع درجة حرارة مناخ الحركة السياسية إلى أقصى الدرجات.

الترحاب الذي قُوبل به اللواء حسن أبو باشا من رموز التيارات المعارضة لم يكن راجعاً إلى معرفة سابقة باللواء أبو باشا وبعقليته وبقدراته السياسية والأمنية التي نسجل أنها لم تكن محل شك، ولكن الواقع أن اللواء حسن أبو باشا بحكم طبيعة عمله سنوات طويلة في جهاز مباحث أمن الدولة كان خلف الأضواء، ولم يكن من نجوم جهاز الأمن اللامعين على صفحات الجرائد أو على شاشات التلفزيون وإن كان للرجل العديد من العلاقات التي حددتها طبيعة عمله في مجال الأمن السياسي.

ومن هنا فكان أبو باشا إلى حد كبير شخصاً غامضاً وعلى الرغم من ذلك فإن تعيينه وزيراً للداخلية قوبل بالترحاب من رموز التيارات المعارضة التي استبشرت خيراً برؤية القيادة السياسية الممثلة في الرئيس حسني مبارك ومع توجهاته التي أعلنها منذ توليه المسؤولية في البلاد عقب اغتيال الرئيس السادات وقراراته التي اعتبرت بمنزلة مصالحة وطنية مع التيارات المعارضة كافة التي كان النظام السابق قد ناصبها جميعاً العداء.

يُضاف إلى ذلك فقد كانت دوائر المعارضة ورموزها والتيارات السياسية كافة تعتبر أن مجرد إزاحة النبوي إسماعيل بعيداً عن منصب

وزير الداخلية يعتبر بادرة طيبة واستهلاً جيداً لعصر جديد في تاريخ الحياة السياسية المصرية بل اعتبر البعض أن تعيين أبو باشا كان بمنزلة بداية لشهر عسل بين النظام الجديد وبين مختلف التيارات السياسية.

عقب تولي اللواء حسن أبو باشا مهام وزارة الداخلية، وجّه بإجراء "حوار" مع أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة نزلاء السجون والمعتقلات، مع بداية صيف عام ١٩٨٢، كانت لدى اللواء أبو باشا قناعة أساسها أن الرأي لا يُواجه بالقهر، وإنما بالرأي الآخر، وأن الفكر المتطرف لا يمكن انتزاعه بالقوة، وإنما يعالج بالفكر المعتدل الواضح.

ومع بدء جلسات الحوار بين أعضاء الجماعات المتشددة وعلماء الدين الإسلامي في المعتقلات والسجون بدأ مناخ جديد، وأسلوب جديد في مواجهة التطرف الفكري المتستر بالدين، كانت تلك الحوارات غير مسبوقة، وساهمت حينئذ في تفريغ الهالة المصاحبة لكيان الجماعات المتطرفة من محتواها، فقد كان من بين المنضمين أو المتسبين لهذه الجماعات المئات بل الآلاف من الشباب المضلل ذي الثقافة الدينية الضحلة، وكان عرض ندوات برنامج "ندوة للرأي" علي شاشة التلفزيون كفيلاً بتوضيح المفاهيم السليمة لبعض الأمور الدينية، والتي كانت محلاً "لبس" وكان يخضعها أمراء الجماعات الإرهابية المستترة خلف الدين لتأويلات وتفسيرات تخالف صحيح الدين.

هذه الندوات إضافة إلى ذلك كانت بمنزلة إعادة تفعيل لدور المؤسسة الدينية الممثلة في الأزهر الشريف وعلماء الدين، ولدور أجهزة الإعلام وخاصة جهاز التلفزيون في مناقشة القضايا المهمة المرتبطة بالمشكلات الحيوية التي يعانها المجتمع.

ومع بدء جلسات الحوار قامت أجهزة الأمن والنيابة باتخاذ الخطوة التالية حيث أُعيد دراسة مواقف جميع المقبوض عليهم في قضايا التنظيمات الإرهابية، ومع شهر سبتمبر ١٩٨٢ - بعد بدء ندوات الحوار - وعقب إعلان قرار الإحالة في قضية الجهاد بدأت عمليات الإفراج عن العشرات والعشرات من الشباب المعتقل على ذمة التنظيمات الإرهابية، وفي الشهور الأولى من عام ١٩٨٣، تتابع الإفراج عن باقي الدفعات من الشباب المعتقل على ذمة التنظيمات الإرهابية.

رغم أن اللواء حسن أبو باشا تولى مسؤولية وزارة الداخلية بشكل رسمي في بدايات شهر فبراير سنة ١٩٨٢ في أول تشكيل وزاري في عهد الرئيس مبارك، فإنه مؤشرات عدة رصدتها المتابعون بعد رحيل السادات بساعات تشير إلى أن مبارك، وقبيل انتخابه رئيساً للبلاد خلفاً للرئيس السادات، أوكل إدارة الملف الأمني اللواء حسن أبو باشا، وتم تكليفه بمواجهة الأحداث التي تفجرت بعد الظروف بالغة التعقيد والحدة التي أعقبت حادث المنصة ومصرع الرئيس السادات واحتلال مبنى مديرية أمن أسيوط، وفي صباح يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٨١ توجه

حسن أبو باشا بشكل فوري إلى أسبوط على متن طائرة حربية خاصة، وخلال أيام قليلة تم السيطرة على الموقف الأمني في أسبوط، عاد بعدها أبو باشا للقاهرة، ليصدر قرارًا بأن يعود ثانيًا للإشراف على جهاز مباحث أمن الدولة بعد غياب استمر أربع سنوات، بعد أن أبعد عنه بقرار من الرئيس السادات عقب حادث خطف الشيخ الذهبي وقتله سنة ١٩٧٧.

ومع منتصف شهر نوفمبر كان جهاز مباحث أمن الدولة بإشراف اللواء حسن أبو باشا قد تمكن من الإمساك بجميع خيوط الموقف وبدأ على الفور بعد ذلك في تصفية موقف جميع من تم ضبطه من أعضاء التنظيم سواء بالإحالة للنيابة العامة أو الإفراج، وكان عددهم قد وصل إلى نحو ٢٠ شخصًا.

مهمة أخرى كُلف بها اللواء أبو باشا فُيبل تكليفه رسميًا بمهام وزارة الداخلية، وهذه المهمة كانت تعني بل تؤكد أن أبو باشا يمضي بخطى واثقة نحو مقعد وزير الداخلية، ففي أواخر شهر نوفمبر ١٩٨١، وبعد أن استطاع جهاز الأمن فرض سيطرته على الأمور، وأكد حالة الاستقرار في شتى ربوع البلاد.

تم تكليف أبو باشا بإبلاغ جميع الشخصيات السياسية، التي تم التحفظ عليهم بمقتضى قرارات سبتمبر الشهيرة التي أصدرها

السادات قبل اغتياله، بأنه تقرر الإفراج عنهم، وأنهم سيغادرون المعتقل إلى مقر رئاسة الجمهورية للقاء مبارك.

نفذ أبو باشا التكليف وقد كان وتمت المقابلة بين الرئيس مبارك وبين السياسيين المفرج عنهم بقصر العروبة.

في مساء يوم الخامس من مايو عام ١٩٨٧ - أحد أيام شهر رمضان المبارك - كمن أفراد مجموعة إرهابية أمام منزل اللواء حسن أبو باشا. أطلقوا عليه سيلاً من الطلقات النارية محاولين قتله - ولكن إرادة الله شاءت أن ينجو أبو باشا من الموت بأعجوبة، تبين بعد ذلك أن المجموعة الإرهابية التي خططت لقتل أبو باشا، خططت بعد ذلك لاغتيال الكاتب الصحفي مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة ورئيس تحرير مجلة المصور، وخططت أيضاً لاغتيال اللواء محمد نبوي إسماعيل وزير الداخلية الأسبق، وشاءت الإرادة الإلهية أن ينجو الثلاثة من الموت، تبين من التحقيقات التي توصلت إليها أجهزة الأمن - فيما بعد - أن هذه الجماعة الإرهابية، أطلق عليها اسم "الناجون من النار"، وكانت تضم عناصر من المتهمين في قضية التكفير والهجرة، وتنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية، وألقى القبض عليهم.

كان أبو باشا وقت أن تعرض للاغتيال - على المعاش - بعد أن أُحيل للتقاعد خلال شهر نوفمبر ١٩٨٦ حيث كان يشغل منصب وزير

الحكم المحلي، وقبلها بحوالي عامين وبضعة شهور، ترك كرسى وزارة الداخلية في شهر يوليو ١٩٨٤.

أمام المحكمة التي تولت نظر قضية محاولة الاغتيال سأل المستشار عمر العطيفي رئيس محكمة جنايات أمن الدولة العليا "طوارئ" اللواء حسن أبو باشا باعتباره مجنئاً عليه، قال رئيس المحكمة: ما وجهة نظرك عن السبب وراء محاولة اغتيالك؟

- قال اللواء أبو باشا: "على ما يبدو أنها مجرد رسالة لجهاز الأمن - كما فعلوا في الماضي البعيد مع أحد رجال القضاء (المستشار الخازندار)، وحديثاً مع الشيخ الذهبي - ثم أخيراً بعد محاولة اغتالي مع أحد رجال الصحافة الأستاذ مكرم محمد أحمد، وأضاف اللواء أبو باشا قائلاً: ولكنني كنت أتصور: أن أكون آخر من يفكر أمثال هؤلاء المتهمين في اغتياله، فلقد تعاملت مع ظاهرة التطرف بمنطق الحوار، وهو منطق له منطلقه الديني والحضاري، ولنا في القرآن الكريم القدوة، فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ فإذا كان هناك من لا يزال يرفض هذا المبدأ ويفضل أن يناقش بالقنبلة والمدفع فهو امتداد لتلك الظاهرة التي لا يزال البعض يغذيها ويسعى إلى بعثها كل وقت".

وانتهت عند هذا الحد إفادة اللواء حسن أبو باشا عن وجهة نظره في الدوافع وراء محاولة قتله، وحقيقة يبدو أن أبو باشا حين نظر إلى جراحه، أدرك أخيراً - أنه ليس بالحوار فقط يتم التعامل مع الجماعات - ولكن متأخر جداً!

ليلة القبض على شقيق الرجل الثاني!

ظهر يوم الأربعاء ٤ فبراير ١٩٨٦ رن جرس التليفون على مكثبي بالجريدة.

المتحدث كان أحد كبار مفتشي مباحث وزارة الداخلية كان صديقاً غالباً قال: لا سلامات ولا تحيات يا زهار، الاثنان الكبار عندنا، ولم يتركني أستفسر أو أسأل ووضع السماعه بعد أن قال: سلام.

الأمر لم يكن يحتاج إلى تفكير، الاثنان الكبار هما إذن عبد الخالق المحجوب الخبير بإدارة النقد بوزارة الاقتصاد الشقيق الأصغر للدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب الرجل الثاني في الدولة بحكم الدستور- ورفعت بشير وكيل أول وزارة الاقتصاد لشئون النقد.

وكان الرأي العام في مصر في ذلك الوقت منتبهاً ويتابع بشدة قصة هروبهما بعد صدور حكم ضدهما بالسجن لمدة ١٠ سنوات في قضية رشوة.

لم أتردد، رفعت سماعة التليفون، وطلبت اللواء محمد عبد الحليم موسى مدير الأمن العام، وكان الرجل متعاونًا لأقصى درجة، لا يُخفي أي معلومات أو أخبار متعلقة بالجرائم أو القضايا، كان دائمًا صريحًا ويحيب عن كل ما أسأل عنه، ونادرًا ما كان ينبهني إلى أن بعض تلك المعلومات ليست للنشر، إلى حين، حماية للجهود الأمنية وكنت ألتزم.

بادرته قائلاً: مبروك يا باشا وفوجئت به ثائرًا وعلى غير عادته، وانطلقت الكلمات من فمه كطلقات الرصاص: "يا أخي سيونا نشوف شغلنا بقي.. مبروك علي إيه! مش معقول كده يا إخوانا".

وبصعوبة بالغة، نجحت في إيقاف استرساله العنيف، دعوت له بالتوفيق وأغلقت سماعة التليفون، وتملكتني الحيرة والاستغراب، بحثت عن صديقي مفتش المباحث لم أجده وحاولت إيجاد تفسير لما حدث، فلم أنجح، كما لم أجد مصدرًا آخر يؤكد لي صحة الخبر.

غادرتُ المكتب عائداً لمنزلي وفي اليوم التالي، هالطني المفاجأة، فقد طالعتُ خبراً مثيراً احتل مساحة كبيرة من الصفحة الأولى لجريدة "الأخبار" كان عنوانه:

"القبض على عبد الخالق المحجوب ورفعت بشير في شقة بمدينة الإسكندرية".

علمتُ أن إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية أبلغت الجريدة بالخبر في ساعة متأخرة من الليل وتم نشره بالطبعة الثالثة من عدد

الجريدة واكتشفت أن الخبر نشر كذلك بالطبعات التالية لباقي الجرائد الصباحية، فيما عدا جريدة الوفد التي خرجت بانشئات عريضة تهاجم أجهزة الأمن وتتهمها بالتقصير!

ساعتها شعرتُ بفشل ذريع، وبتأنيب كبير، وقلتُ لنفسي لقد كان الخبر صحيحًا إذن وكان يمكنني أن انفرد به، شعرتُ أيضًا بغضب حاد تجاه اللواء محمد عبد الحليم موسى مدير الأمن العام فشكوته إلى الأستاذ محمد زعزع رئيس قسم الحوادث والقضايا بجريدة الأخبار، وكانا صديقين حميمين ورويت له كل ما حدث، فقام بالاتصال باللواء موسى، ونقل إليه شكواي منه وعتابي عليه، وأعطاني الأستاذ زعزع سماعة التليفون، وقال مبتسمًا: خذ الباشا عاوز يكلمك، تناولت السماعة مُرغمًا، فقد كنت ما أزال غاضبًا بل ثائرًا.

وما إن وضعت السماعة على أذني، وسمع اللواء موسى صوتي إلا وانتابته ضحكة عريضة تصاعدت إلى فمقهة عالية! وإذا به يقول لي: "دا أنا لقيتك داخل في شمال وبتقولي مبروك يا باشا ولقيتك هاتكلني فلهقت نفسي على آخر لحظة، فزعت عشان أهرب من حصارك"، وأضاف مبررًا: "دا أنت كنت بتكلمني وعبد الخالق ورفعت قاعدين قدامي في المكتب، وكنت يا دوب مبلغ السيد أحمد رشدي وزير الداخلية بنجاح المأمورية".

قاطعته قائلاً: "برضه أنا زعلان قوي من سيادتك، احنا مش متعودين من سيادتك كده أبدًا".

فقال بودّ شديد: اسمع يا صلاح - كما كان يناديني - ماتزعلش هات عمك زعزع وتعالى وأنا هاأصالحك.

حاولت التهرب منه فكنت ما أزال غاضبًا - وقلت لنفسي: ماذا يفيد بعد ضياع الانفراد - إلا أنه حاصرني وأصر عليّ أن أذهب إليه، وعندما شعر بعدم استجابتي لدعوته، قال بحزم: إديني عمك زعزع.

ناولت السماعة للأستاذ محمد زعزع وأنهى المكالمة بعد أن قال للواء عبد الحليم موسى: إحنا جايين - ياخال - بس جهاز القهوة.

جذبني عم زعزع من يدي في حنان أبوي، وقال: تعالي نروح للراجل، وهو عايز يصالحك، تعالي بس.

دقائق قليلة مرت علينا الأستاذ زعزع وأنا قضيناها في سيارة جريدة الأخبار، وصلنا بعدها إلى مقر مصلحة الأمن العام، وبمجرد أن رأنا اللواء موسى نهض من خلف مكتبه وهُرع إلينا وكنا قد تجاوزنا نصف طول المكتب فقد كانت المسافة بين باب الحجرة وبين مكتب اللواء موسى تجاوز العشرة أمتار، بابتسامة عريضة طالعنا الرجل واحتضنني بشدة وكان لا يزال يقهقه!

وقال بودّ: "اقعد بس أنا هافهمك أنا ليه عملت معاك كده"، وصافح عم زعزع، وصحبنا إلى مقعدين بجوار مكتبه وجلسنا، كنتُ ما أزال متأثرًا، ونادماً على ضياع الانفراد.

لحظات ودخل المكتب أحد العاملين فبادره اللواء موسى قائلاً:
روح يا بني هات اثنين "جنزبيل" وداعبني قائلاً: "الجنزبيل" ده علشان
الصلح، وبعدين نجيب القهوة اللي قال عليها عم زعزع!
تدخل الأستاذ زعزع لإزالة جمود الموقف وقال موجهاً كلامه للواء
موسى: "اسمع بقه يا خال انت عايز تصالحنا"، فأوماً اللواء موسى بما
يفيد الموافقة.

رد الأستاذ زعزع: "خلاص تقولنا بقى الحكاية كاملة بتفاصيلها
ونعمل موضوع في "الأخبار" ننفرد بيه عن كل الجرائد".

فقال اللواء موسى: "ماشي، يا خال، تحت الأمر"، وأضاف
موجهاً كلامه لي: أنت عارف بقى يابو صلاح أنا ليه شخبطت فيك،
أصل جريدة الوفد كانت مجهزة مانشتات كبيرة بتهاجم الوزارة
والحكومة، زي ما اتعودت من ثلاثة أسابيع كمان مجلس الشعب
النهارده كان بينظر استجواب للسيد الوزير عن هروب المحجوب
وشركاه، ولما ربنا كرمنا امبارح الصبح، السيد أحمد رشدي طلب مني
عدم نشر الخبر في الطبعات الأولى بالجرائد علشان نسيب جريدة الوفد
تطلع بالمانشتات إياها، وبعد ما تخلص الوفد طبع الكمية بتاعتها كلها
نبليج الجرائد اليومية بالخبر لنشره في الطبعات الأخيرة، وأخبرني اللواء
رشدي أن العلاقات العامة في الوزارة هتتولى إبلاغ الجرائد بالخبر!

وضحك اللواء موسى مرة أخرى وقال لي: "إيه رأيك بقى كنت
عاوز ترفدني ياعم صلاح"، فضحكت وقلت: لا يا باشا ما يرضيناش!

بادرت اللواء موسى قائلاً: طوال الثلاثة أسابيع الماضية وبعد صدور الحكم في القضية، كنت سيادتك دائماً تؤكد أن عبد الخالق المحجوب ورفعت بشير بالذات لم يغادرا البلاد بطريق شرعي، سيادتك كنت تقصد إيه؟

قال: الحقيقة إن معلوماتنا أكدت أن عبد الخالق المحجوب بالذات كان جوه البلد، ولم يسافر للخارج زى الإثنين التانيين حمدي لبيب وحسن بجاتو المتهمين في ذات القضية وصدر بحقهما حكم بالسجن لمدة عشر سنوات وقد تأكدنا من خروجهما من البلاد - قبل صدور الحكم - بيومين، وسافرا بسهولة فلم يكونا مطلوبين.

وسأل الأستاذ زعزع: "وإزاي بقى عرفتوا واثأكدتوا أن عبد الخالق المحجوب ورفعت بشير ماسابوش البلد؟"

فضحك اللواء موسى، وقال: "احنا عملنا تحريات واسعة وراقبنا حوالي ١٤ (شقة وفيلا) كانت لعبد الخالق المحجوب وأقاربه، كنا عاوزين نتأكد من وجوده في أى منها".

قاطع الأستاذ زعزع "قائلاً": وال ١٤ شقة وفيلا دول كانوا في القاهرة والجيزة؟

فضحك اللواء موسى وقال موجهًا كلامه لي: "شايف كلام الناس العواجيز"، ونظر ناحية عم زعزع، وقال: أيوه يا خال في القاهرة والجيزة، وضحكنا جميعاً.

كان سؤال الأستاذ محمد زعزع يحي استفسارًا غير مباشر عن منزل الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، وهل خضع للمراقبة هو أيضًا؟ وجاءت إجابة اللواء موسى لتؤكد قيام الضباط بمراقبة منزل الرجل الثاني في الدولة بحثًا عن شقيقه الهارب.

واستدرك اللواء موسى كلامه قائلًا: طبعًا الكلام ده مش للنشر، وأضاف والكلام اللي هاقوله ده برضه مش للنشر لأنه ممكن يضر الناس اللي ساعدونا، قال: "خلال عملية التحريات التي قام بها بعض كبار ضباط المباحث الجنائية بالوزارة بإشرافي شخصيًا وبتعليمات صريحة من السيد أحمد شدي، وصلنا لصاحب محل جزارة، قلنا معلومات مهمة أكدت أن عبد الخالق ورفعت بشير ما زالوا في مصر، أخبرنا أن عبد الخالق اشترى منه ٥٠ كيلو لحمة دفعة واحدة - بعد صدور الحكم بيومين أو ثلاثة - وقال إن عبد الخالق في اليوم ده دفع ثمن اللحم وكان معاه عربية فيها ثلاثة آخرون انطلقت بسرعة لتعود بعد حوالي ٧ ساعات يقودها شخص لا يعرفه قام بوضع العربية بجوار العمارة اللي كان ساكنها عبد الخالق واختفى".

وقال اللواء موسى: "طبعًا العربية دي كانت بتاعة الأخ عبد الخالق المحجوب، وزى ما قلت المعلومات دي أكدت لنا أن عبد الخالق ورفعت موجودين في مصر حطينا عدة احتمالات عن الأماكن اللي ممكن يكونوا مختفين فيها، وما خرجتش عن دمياط حيث كانت قرية الزرقا مسقط رأس عائلة عبد الخالق، أو المنوفية حيث يوجد بعض

القرايب، ولكن المعلومات أكدت أن عبد الخالق ورفعت لم يذهبا إلى دمياط أو المنوفية، كثفنا التحريات لحد ما وصلنا لمعلومات مؤكدة أن عبد الخالق ورفعت قاعدين في شقة بالإسكندرية مملوكة لإحدى قريبات عبد الخالق، وكانت من الفرع الفقير في العيلة".

أضاف اللواء موسى: "أبلغت اللواء أحمد رشدي بما توصلنا إليه، وكانت تعليماته صريحة وواضحة قال لي: روح يا محمد بنفسك واضبط عبد الخالق ورفعت وما تدخلش أمن إسكندرية في الموضوع"، فقلت: "حاضر يافندم".

وقال اللواء موسى: "صحبت معي ثلاثة من أكفأ مفتشي مباحث الوزارة وكلهم كانوا لواءات، واحد منهم كان مدير مباحث وزارة الداخلية، ركبنا أول قطار من القاهرة وصل للإسكندرية السادسة صباحًا، وكان في انتظارنا سيارتين بأرقام ملاكي تتبعان مديرية أمن الإسكندرية طلبت من مدير الأمن تجهيزهم لأمر سري!

توجهنا - الضباط الثلاثة وأنا - إلى المنطقة التي توجد بها الشقة التي أشارت المعلومات أن عبد الخالق المحجوب ورفعت بشير يختفيان بها، صعدنا سلم المنزل بهدوء، حتى وصلنا إلى الدور الثاني حيث كانت توجد الشقة.

أضاف اللواء موسى، طرقت الباب عدة طرقات متلاحقة بهدوء، وبعد لحظات سمعت صوت سيدة مسنة من الداخل تقول: "مين".

قلت لها: "الأستاذ عبد الخالق موجود".

قالت: "أيوه موجود"، وقامت بفتح باب الشقة، وشاورت بيدها لأوضة من الأوض، وقالت: "عبد الخالق نايم في الأوضة دي خش انتة صحيه، لحسن دا نومه تقيل!"

ويضحك اللواء موسى وهو يكمل حديثه: وفوجئت بهذه السيدة، تتركني وتتوجه إلى داخل الشقة، فناديتها، كنتُ أريد الاطمئنان على وجود رفعت بشير في نفس الشقة، قلت لها: والأستاذ رفعت موجود، ففوجئت بها بلا مبالاة تشير إلى غرفة ثانية، وتقول: نايم في الأوضة دي، ودخلت مسرعة إلى إحدى الغرف لتواصل نومها!

ويواصل اللواء موسى كلامه: ناديت الضباط الثلاثة من فوق السلم وأشرت لإثنين منهم لدخول إلى غرفة رفعت بشير وتوجهت ومعني الضابط الثالث إلى الغرفة الأخرى فوجدنا عبد الخالق المحجوب غارقاً في النوم، جلست بجواره على السرير وناديته عدة مرات حتى صحا من نومه، وانتابه الذعر عندما رأي بجواره فبادرته قائلاً: إيه ياعبد الخالق كده برضه تخرج الدكتور رفعت قوم ياللا تعالى معايا!

في نفس اللحظة دخل الحجرة أحد الضباط وقال لي رفعت تمام يافندم ففوجئت بعبد الخالق يصرخ بأعلى صوته، ويوجه أظف السباب والشتائم لرفعت بشير، ويقول هو السبب ابن الـ.. هو الي رفض إننا نسافر برة البلد، فقلت له: يا عبد الخالق الكلام ده مالوش لزومه

دلوقتي، قوم البس هدومك، بلاش دوشة وقلت للضباط المرافق لي روح جهاز رفعت عشان نمشي علي طول.

ويكمل اللواء موسى حديثه قائلاً: نزلنا - الضباط الثلاثة وعبد الخالق المحجوب ورفعت بشير وأنا - من المنزل، أشرت لإثنين من الضباط باصطحاب عبد الخالق معهما في إحدى السيارتين وقررت اصطحاب رفعت بشير والضباط الباقي معي في السيارة الأخرى، واستدرك قائلاً: أنا قلت لنفسي عبد الخالق رغاي وهيوجع دماغي في الطريق، إنما رفعت راجل كبير وهادي، وفعلاً ومنذ أن دخلنا الطريق الصحراوي متوجهين للقاهرة ما فتحش بقه بكلمة واحدة وبالقرب من الرست هاوس، أشار لي أحد الضباط من السيارة الأخرى للتوقف، فأمرت السائق بالتوقف، وجاءني الضباط يقول عبد الخالق عاوز يدخل دورة الميه فقلت له: ماشي!

ويضحك اللواء موسى بشدة، ويقول: فوجئت بعبد الخالق ومعه الضابطان ينزلان من السيارة التي كانا يستقلانها ويقتربان من السيارة التي كانت تقلني مع رفعت بشير، فاعتقدت أن عبد الخالق عاوز يقول حاجة، إلا أنني فوجئت به يبصق في وجه رفعت بشير - ويوجه له أفضع الشتائم والسباب، فضحكت، وأشرت للضابطين لاصطحابه إلى السيارة وعدنا جميعاً إلى مكنتي.

وانتهت المقابلة مع اللواء عبد الحليم موسى - الأستاذ محمد زعزع وأنا- وعدنا إلى مقر الجريدة، وأعدنا موضوعاً بتفاصيل سقوط

عبد الخالق ورفيقه في أيدي الشرطة، انفردت به جريدة الأخبار في اليوم التالي.

كانت تلك هي المرة الأولى وربما الأخيرة في تاريخ مكافحة الجريمة في مصر، التي ينتقل فيها مدير الأمن العام بنفسه لتنفيذ مهمة أو مأمورية - كما يسمونها في جهاز الشرطة - كان من الممكن أن يقوم بها ضابط صغير برتبة ملازم ثانٍ وبصحبه مجموعة صغيرة من المخبرين فقد كان المئات من الهاربين من أحكام بالإعدام، وبالأشغال الشاقة المؤبدة يسقطون في أيدي الشرطة كل يوم بلا ضجة أو اهتمام، لا من الشرطة، ولا من الصحافة.. وإنما هذان الهاربان، وإن صح التعبير واحد منهما كان غير عادي كان شقيقاً لرئيس مجلس الشعب الرجل الثاني في الدولة بحكم الدستور، من هنا كانت خطورة المأمورية التي قام مدير الأمن العام لتنفيذها بنفسه وبتعلييات صريحة ومباشرة من وزير الداخلية.

الأكثر إثارة وخطورة أن شقيق رئيس مجلس الشعب لم يكن هارباً من حكم في قضية نفقة، أو جنحة ولكن قضية رشوة وصادر ضده ومعه متهمون آخرون حكم حضوري بالسجن لمدة ١٠ سنوات لكل منهم!

وقائع القضية كما تقول الأوراق إن تاجرًا من مدينة بورسعيد أُلقي القبض عليه بمطار القاهرة في أثناء محاولته تهريب كمية من النقد

الأجنبي وعقب ضبطه تنازل عن المبلغ المضبوط حتى لا تقام ضده الدعوي الجنائية حسبما ينص القانون، وبعد فترة - حسب ما تقول الأوراق أيضًا - تعرف هذا التاجر على شخصين هما حمدي لبيب وحسن بجاتو الأول ضابط شرطة ويرتبط بصلة نسب بكل من عبد الخالق المحجوب وشقيقه د. رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، هذان الشخصان وعدا التاجر بإمكانية استصدار قرار من وزير الاقتصاد برد المبلغ المضبوط معه إليه، نظير مبلغ مالي يدفعه «كرشوة» لعبد الخالق المحجوب ورفعت البشير نظير جهودهما في رد المبلغ الذي تمت مصادرته بما لديهما من إمكانات وصلاحيات في إدارة النقد الأجنبي بوزارة الاقتصاد.

تظاهر التاجر بالموافقة ثم أبلغ الأجهزة الأمنية، التي تابعت اللقاءات والاتصالات بين التاجر والموظفين الكبارين ووسيطيهما في الرشوة - وتم ضبط الواقعة - وأحيلت إلى محكمة جنايات أمن الدولة العليا (طوارئ)، باعتبارها قضية رشوة واستغلال نفوذ، وتُدوِّلت القضية في عدة جلسات بحضور المتهمين الأربعة ومحامين عنهم، إلى أن تم حجزها للحكم بجلسة ١٤ يناير ١٩٨٦، ليصدر فيها الحكم حضورياً ضدهم بالسجن مدة ١٠ سنوات، ويفاجأ الرأي العام باختفاء المحكوم عليهم الأربعة في نفس يوم صدور الحكم.

حارس خصوصي!

"وبينما كانت مجموعة السيارات التي تقل وزير الداخلية تهم بالخروج من مبنى الوزارة بشارع الشيخ ربحان، فوجئ أفراد مجموعة الحراسة الخاصة بالوزير، بأحد الأشخاص يقفز بسرعة شديدة من أعلى الرصيف المجاور لمبنى الوزارة ملقيًا نفسه أمام سيارة الوزير.

هرع أفراد الحراسة الخاصة بالوزير وأفراد مجموعة الحراسة التي تقوم بتأمين مقر الوزارة، وتمكنوا في لحظات قليلة جدًا، من الإطباق على ذلك الشخص وتقييد حركته، بعد أن نجح سائق السيارة التي كان يستقلها الوزير بصعوبة بالغة من التوقف قبل ستمترات معدودة من المكان الذي سقط به ذلك الشخص، وبسرعة بالغة قام مجموعة منهم بإجلاء الوزير عن المكان، حفاظًا على حياته، وتم اتخاذ عدة إجراءات سريعة لتأمين المكان فقد بدا الأمر لقوة الحراسة المرافقة كمحاولة

لاغتيال الوزير، خصوصاً أن الأنشطة الإرهابية كانت منتشرة في تلك الفترة، ورغم عدم وجود أي أسلحة أو متفجرات أو أحزمة ناسفة بحوزة ذلك الشخص الذي اقتحم موكب الوزير، فإن الأجهزة الأمنية تحسبت للأمر بأقصى الدرجات".

المناقشة الأولية التي أجراها خبراء الأمن، كشفت عن مفاجئة صاعقة، فقد تبين أن الشخص الذي حاول اقتحام موكب وزير الداخلية، أمين شرطة مفصول من الإدارة العامة لشرطة الحراسات الخاصة، ولم يكشف ملف خدمته عن سابقة اعتناقه أو ارتباطه بأي كيانات متطرفة، كما أن ملف خدمته على مدة خدمته التي امتدت أكثر من خمس عشرة سنة، خلا من أي جزاءات أو ارتكاب مخالفات مسلكية أو وظيفية، بخلاف تحقيق واحد تم إجراؤه معه بناء على مذكرة تلقتها رئاسته من الوزير الذي كان حارساً خاصاً له، قال فيها إن أمين الشرطة اعتاد استغلال قربه من الوزير وحصل على رشاوى وهدايا من كثيرين من أصحاب الطلبات والشكاوى الذين كانوا يلجؤون للوزارة لإنهاء مصالح خاصة بهم، وتم التحقيق معه وعوقب إدارياً بالإحالة للمحاكمة التأديبية وتقرر فصله نهائياً من الخدمة بجهاز الشرطة!

وعلى مدى عدة أيام متوالية وخلال المناقشات المطولة التي أجراها خبراء الأمن مع المتهم، كان لديه رواية واحدة لم يغير منها أي تفصيلاً واحدة.

روى أمين الشرطة المتهم حكايته في التحقيقات، وقال إنه قرر التخلص من حياته بإلقاء نفسه أمام سيارة وزير الداخلية، بعد أن أغلقت أبواب الحياة كافة أمامه بعد أن تم فصله من خدمه بجهاز الشرطة، وفقد دخله الذي كان يُعينه على الإنفاق على زوجته وأولاده، أضاف أنه استدان من كل من يعرفه من الأهل والأقارب، ونجح بعد ثلاث سنوات قضائها في المحاكم في الحصول على حكم نهائي يُلزم وزارة الداخلية بإعادته للعمل مرة أخرى، بعد أن اقتنعت المحكمة بصحة دفاعه في مواجهة اتهامات الوزير التي تسببت في فصله من الخدمة، ولكنه فشل في تنفيذ الحكم!

قال إنه كان من الملتزمين في عمله، وكان محبوباً من قياداته وزملائه ومعروف عنه الالتزام والاجتهاد في عمله، إلى أن تم إلحاقه بالعمل ضمن مجموعة الحراسة الخاصة بأحد الوزراء، وسرعان ما حاز ثقة الوزير ونال إعجابه، وواصل التزامه في العمل في حراسة الوزير، الذي كثيراً ما أثنى عليه وأمر بمكافأته عدة مرات، وبات مصدر الثقة والاطمئنان من الوزير الذي كان يعتمد أن يصحبه معه في مهامه التي كان يقوم بها خارج البلاد، كما بات مصدر ثقة لأفراد أسرة الوزير وخاصة السيدة زوجته، التي كان يشعر بأنه تعامله كواحد من أبنائها، وكانت دائمة الاطمئنان على زوجته وأولاده، وكانت تنتهز أي مناسبة لإرسال الهدايا لأولاده وزوجته.

أضاف .. أن الأمور سارت هادئة في مهمته بصحبة الوزير، إلى أن علم ذات يوم أن الوزير تزوج بزوجة أخرى على زوجته الأولى، أم

أولاده، وبدأ الوزير يقضي معظم وقته بصحبة زوجته الجديدة، وكان يبرر غيابه المستمر لزوجته الأولى بانشغاله بمهام الوزارة، فقد بدأ الشكُّ يتسرب بداخلها حول زوجها!

أضاف أمين الشرطة أنه ورغم تعاطفه الشديد مع الزوجة الأولى للوزير، فإنه والتزاماً بمهمته الأساسية في حماية الوزير وحفظ أسرارهِ، كان حريصاً على عدم البوح بأي سرٍّ من أسرار الوزير!

وذات يوم، والكلام لا يزال على لسان أمين الشرطة، رافق الوزير لدى خروجه من منزله متوجّهاً لمكتبه بالوزارة، وكان مخططاً أن ينهي الوزير عمله بالوزارة، ثم يتوجه بعد ذلك إلى مطار القاهرة ليستقل الطائرة في مهمة خارجية.

أضاف أمين الشرطة في كلامه أمام خبراء الأمن قائلاً: وعند اقترابنا من مطار القاهرة، فوجئنا بالسيارة التي يستقلها الوزير تغير من اتجاهها وتتوجّه لأحد الفنادق بدلاً من المطار، أمام الفندق نزل الوزير من السيارة، فهُرَعْتُ خلفه ودخل إلى الفندق واستقل الأسانسير حتى وصل إلى الدور الثالث، وكنت لا أزال خلفه، وفجأة توقف أمام أحد الأجنحة تبين أن الزوجة الثانية للوزير توجد بداخله .. وقبل أن يغلق الوزير باب الجناح خلفه، طلب مني مغادرة المكان والعودة إلى كشك الحراسة الموجود أسفل منزله، وقال إن طاقم الحراسة الآخر سيأتي في الصباح لمرافقته خلال رحلته الخارجية المنتظرة!

قال أمين الشرطة: أحسستُ بمسئولية كبيرة وخشيتُ أن أترك الوزير بمفرده، خوفاً من حدوث أي تطورات يمكن أن تمسّ سلامة الوزير، عندها سيتم مُساءلتي وربما محاكمتي عن سبب تركي لمهمتي في حماية الوزير والحفاظ على حياته، خصوصاً أن التعليقات الدائمة لنا تلزمنا بعدم الابتعاد عن الشخص الذي نقوم بحراسته وحمايته، وفكرت كثيراً في الخروج من المأزق إلى أن هداني تفكيري إلى الاتصال هاتفياً بزميلي الحرس المناوب للوزير كي يأتي إلى الفندق ليتولى حراسة الوزير إلى حين يأتي موعد سفره، ويرافقه في الرحلة.

وبالفعل - والكلام لا يزال على لسان أمين الشرطة - اتصلتُ بزميلي على تليفون كشك الحراسة فلم يرد أحد على التليفون، فقلتُ لنفسي ربما يكون أحد من أفراد أسرة الوزير قد طلب من زميلي قضاء أي طلب، فأجريتُ اتصالاً بتليفون منزل الوزير، للسؤال عن زميلي، ففوجئتُ بزوجة السيد الوزير ترد على التليفون، وشعرتُ بأني ارتكبتُ خطأ كبيراً وشعرتُ باضطراب شديد عندما اكتشفتُ أنها فوجئتُ بوجودي في القاهرة، سألتني بانفعال: أين الوزير؟ تلعثمت ولم أرد .. فقالت: أنتوا مش مفروض مسافرين النهارده بره .. إيه اللي مخليك لسه في القاهرة؟!

كان الوزير قد أخبرها أنه سوف يغادر القاهرة اليوم، لقضاء الليلة مع زوجته الثانية بالفندق، ويغادر في الصباح في مهمته الخارجية!

لم تدعني السيدة زوجة الوزير أرد بكلمة واحدة، نهرتني بشدة وقالت لي: تعال هنا فوراً، وهددتنني إذا لم آت إليها.

أقسمتُ لها أني سأتوج إليها الآن وفورًا .. في المنزل وجدتها مضطربة جدًا ومنفعلة، وفشلت كل التحسبات التي أعدتها مع نفسي كي أتجاوز هذا المأزق، فقد شعرت بالتعاطف الشديد معها، وقررت أن أبوح لها بالسّر، خصوصًا وإنها كانت بمنزلة أمّ وكانت تعاملني وزملائي بودّ شديد، وكنت أشعر كذلك أن الوزير ظلمها بزواجه بسيدة أخرى عليها.

قلت لها الوزير تزوج سيدة أخرى!

وعلى ما يبدو أنها كان لديها شكوك، فلم أشعر أنها تفاجئت بالأمر، قالت بهدوء: أين هو الآن؟

قلت: في الفندق معها .

قالت: تعالى معايا وريني الفندق.

وفوجئت بها تنفعل بشدة عندما شعرت بترددي عن مرافقتها إلى الفندق الذي يوجد فيه الوزير مع زوجته الثانية!

صرخت في وجهي وكررت تهديداتها لي، إذا لم أرافقها إلى حيث يوجد الوزير.

في الطريق إلى الفندق شعرتُ أني على وشك مصيبة كبرى سوف تحلُّ بي، وامتلاً قلبي رعباً إذا ما تصاعدت الأمور بين الوزير وزوجتيه، وماذا سأفعل حينها؟ وكيف أحقق الحماية للسيد الوزير؟!

وأمام الجناح الذي كان يوجد به الوزير مع زوجته الثانية، تعرض الوزير لفضيحة مُدوِّية، شاهدها غالبية نزلاء الفندق، بعدما فوجئ بزوجه الأولى تطرق عليه باب الجناح الذي كان يقيم فيه مع زوجته الثانية.

ونجح الوزير بصعوبة بالغة في السيطرة على زوجته الثانية وتمكن من اصطحابها إلى منزله، وعاد معها وقضى ليلته في منزله، وتوجَّه في اليوم التالي إلى مهمته الخارجية، وبعد أن عاد استدعاني بمكتبه، وقال لي: انته مش كنت عاوز تنتقل!

ولم يتركني أرد.

قال: ارجع إدارتك أنا وصيت عليك يودوك حتة كويسة!

وهناك وجدت قرارًا بإحالي للتحقيق، وعلمت أن الوزير قال في مذكرة أرسلها إلى جهة عملي إني أستغل مهمتي في الوجود بالقرب منه لتحقيق مكاسب خاصة.

حاولت توضيح الموقف .. ولكن قرارًا بإدانتني صدر، وبعدها تقرر فصلي من الخدمة بجهاز الشرطة.

وأصبحت في الشارع .. ولم أجد سوى المحكمة الإدارية توجهتُ إليها وحصلت بعد فترة طويلة على حكم نهائي بعودتي للعمل، لم أستطع تنفيذه.

وعندما أغلقت الدنيا في وجهي .. قررت أن آتي للوزير وأشرح لي قضيتي، فتم منعي من الدخول إلى مكتبه، فقررتُ أن ألقى نفسي أمام

سيارته عند خروجه من الوزارة، فإما أموت تاركًا أولادي لمصيرهم
وإما يستمع لي ويأمر بحل مشكلتي!

المُثير أن التحريات التي أُجريت أكدت صحة كلام أمين الشرطة،
الذي ألقى نفسه امام سيارة وزير الداخلية، وتم عرض التحريات على
الوزير، فتعاطف بشدة مع أمين الشرطة، وطلب إلى مساعديه أن يأتوا
بأمين الشرطة للقاء الوزير.

ضحك الوزير وقال له .. انتبه طبعًا غلطت لأنك سمحت
لعواطفك وأحاسيسك ان تتحكم في عملك، ولكن يكفي الفترة التي
قضيتها خارج الوزارة .. سأمر بإعادتك للعمل ولكن بعيدًا عن شرطة
الحراسات الخاصة، وبالفعل أصدر الوزير قرارًا بإعادة أمين الشرطة
للعمل تنفيذًا لحكم المحكمة، وأمر بإلحاقه بإدارة تابعة للداخلية بعيدة
تمامًا عن الحراسات الخاصة!

معذرة للإطالة.

ملحوظة ١: قمت بإخفاء الأسماء الحقيقية لأبطال هذه القصة تجنبًا
للتشهير أو الخوض في الأمور العائلية للشخصيات العامة، فليس لنا
شأن بها، وإنما المعنى هنا فقط هو تفاصيل القصة التي قد نتعظ أو
نستفيد منها.

ملحوظة ٢: هذه الحدودة تحولت إلى فيلم سينمائي باسم "الواد محروس بتاع الوزير" سنة ١٩٩٧، قمتُ بكتابة قصته وأعدّ المعالجة السينمائية والحوار يوسف معاطي وقام ببطولته زعيم الفن والإبداع في العالم العربي الفنان عادل إمام، وبالطبع تغيرت بعض الوقائع وأضيفت وقائع أخرى للقصة الحقيقية التي كتبتها هنا بكل تفاصيلها.

ملحوظة ٣: بعد عرض الفيلم صدرت تعليمات عليا، قيل في حينه إنها من رئيس الجمهورية، بعدم استمرار أفراد الحراسة المرافقة للشخصيات العامة والوزراء أكثر من ثلاث سنوات.

ملحوظة ٤ وأخيرة: هذه الواقعة حدثت في عقد التسعينيات من القرن الماضي.

يحييا الأمن المركزي!

وقعت أحداث الأمن المركزي في أواخر شهر فبراير سنة ١٩٨٦، وكانت المرة الأولى التي تقوم فيها قوات نظامية مهمتها حفظ الأمن، بالخروج على الأمن.. هُرع جنود الأمن المركزي إلى الشوارع في عشر محافظات مصرية في وقت واحد، وقاموا بتدمير كل ما طالته أيديهم من ممتلكات خاصة وعامة في أكبر حوادث تخريب وفوضى تشهدها مصر في تاريخها الحديث.

طوال هذه الفترة، التي تجاوزت ثلاثة عقود من الزمان، تم فرض سياج هائل من السرية والكتمان حول تلك الأحداث ولم تُبدل أي محاولة للكشف عن أبعادها وأسبابها الحقيقية والجناة الذين أشعلوها!

المحاكم التي أُحيلت إليها أوراق قضايا تلك الأحداث أصدرت قرارات بتأجيل نظر كل القضايا إلى أجل غير مسمى، بعدما وجد

القضاة أمامهم أوراقاً خالية من أي معلومات أو أدلة، ولم يجدوا أمامهم سوى مئات من جنود الأمن المركزي «الغلاية» تم حشدتهم داخل «أقفاص الاتهام» دون أن يكون لدى أي منهم أي معلومة تتعلق بتلك الأحداث!

آنذاك، كانت القراءة المتعمقة للأحداث تشير إلى أن الهدف الرئيسي من وراء إشعال تلك الأحداث كان هو التخلص من اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية الذي جلس على مقعده الوزاري مدة عام ونصف العام فقط قاد خلالها حرباً حقيقية على تجار المخدرات وأباطرة الفساد!

أصابع الاتهام أشارت إلى مجموعة من أبرز رموز النظام القائم ممن يشغلون أكبر المناصب السياسية والتنفيذية والتشريعية، خططوا لإحراج اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية وإظهاره أمام الرأي العام كقائد غير مسيطر على أفراد جهاز الأمن، ولم يكن أمامه سوى الاستقالة والتواري بعيداً عن الأنظار مفضلاً الصمت رغم يقينه بأبعاد المؤامرة التي تعرضت لها البلاد، وظل رموز المؤامرة والسلطة في آن واحد ظلوا على مقاعدتهم إلى أن هبَّ الشعب المصري في مواجهة المفسدين خلال ثورة يناير ٢٠١١، وأطاح بهم خلف أسوار مزرعة طرة.

اللواء أحمد رشدي خرج عن صمته، بعد اشتعال أحداث ثورة يناير عام ٢٠١١، وعقب الإطاحة بمبارك ورموز حكمه، ولأول مرة

واعترف بكلمات قليلة في حوار أجراه معه الزميل سيد عبد العاطي رئيس تحرير الوفد الأسبوعي كشف فيه أن المؤامرة التي تعرضت لها مصر سنة ١٩٨٦، فيما عرف بأحداث الأمن المركزي، كانت بتخطيط عدد من كبار رموز الحكومة والحزب وتنفيذهم في تلك الفترة.

كنتُ واحدًا من الصحفيين الذين قاموا بمتابعة تلك الأحداث، بحكم عملي محررًا أمنيًا لجريدة «الأخبار»، وكنتُ واحدًا ممن ساورتهم الشكوك حول تداخلاتها وأسبابها الحقيقية والمخططين لإشغالها.

عندما أبعد اللواء أحمد رشدي كان قد مر على توليه مسؤولية وزارة الداخلية عام واحد وسبعة شهور فقط، فقد تولى الوزارة يوم ١٧ يوليو ١٩٨٤، استهل عمله في الوزارة بالإعلان أن إستراتيجية عمل وزارته تستند إلى ركيزتين أساسيتين هما مكافحة الرشوة واستغلال النفوذ والقضاء على تجارة المخدرات، كما أعلن عزمه إعادة الانضباط إلى الشارع المصري، وأجبر جميع قيادات الشرطة من مختلف الرتب على النزول إلى الشارع لتحقيق ذلك الانضباط.

لم يصدر الرجل قرارًا مكتبيًا بوجود القيادات في الشارع، ولكنه دفعهم إلى الشارع دفعًا بما كان يفعله بنفسه، فقد اعتاد التعامل بنفسه مع المخالفات المرورية أو التعديات الصارخة على الأرصفة أو أنهر الطرق في أثناء سيره في الشارع سواء كان متوجهًا إلى مكتبه أو عائدًا إلى منزله، كان لا يكتفي بتوقيع العقوبة على السائق أو المواطن المخالف،

بل كان يوقع أشد الجزاء على ضابط المرور أو مأمور القسم أو ضابط المرافق المسئول عن المنطقة التي وقعت فيها المخالفة، كما كان يوقع أشد الجزاءات على القيادات المسئولة عن المناطق التي شهدت وقوع المخالفات ودون تفرقة بين ضابط صغير أو كبير.

أيضاً اعتاد الرجل - وبلا ترتيب - مفاجأة أقسام ومرافق الشرطة للاطمئنان على حسن سير العمل، وكثيراً ما أصدر أوامره الفورية بنقل المقصرين، كما أصدر عشرات القرارات بمكافأة المجتهدين.

أيضاً استهل اللواء أحمد رشدي قيادته لوزارة الداخلية بالتخطيط للقضاء على «أسطورة الباطنية»، تلك البقعة التي كانت تشوه صورة عاصمة مصر وكانت المخدرات تُباع فيها علناً، وكان المدمنون يقفون بالطوابير وبنظام محكم للحصول على احتياجاتهم من الحشيش والأفيون بهدوء ودون إزعاج من رجال الشرطة الذين كانوا لا يستطيعون مهاجمة المنطقة، أباطرة الكيف المسيطرون عليها، كانوا يستخدمون جيوشاً من «الناضورية» لإحكام الرقابة على مداخل المنطقة التي حباها جوهر الصقلي مؤسس القاهرة الإسلامية بالعديد من الموانع الطبيعية والجبلية، التي جعلتها أشبه بالقلعة الحصينة.

أيضاً استعان أولئك الأباطرة بالعديد من أفراد الشرطة الصغار كانت كل مهمتهم الإبلاغ عن أي محاولة أمنية من ضباط مكافحة المخدرات للاقترب أو التسلل إلى الباطنية.

اللواء أحمد رشدي كان يعرف كل هذه المعلومات، فالرجل كان قبل سنوات قليلة من توليه مسئولية وزارة الداخلية يعمل مديراً لأمن القاهرة وعاني الكثير من وجود تلك البقعة السوداء في قلب القاهرة، وحاول إزالتها دون جدوى، أما هذه المرة فقد وضع لها تخطيطاً شاملاً ودرس كل شيء بدءاً بتوقيت الهجوم على المنطقة، ومروراً بتسليل القوات إلى شوارعها ودروبها، وانتهاء بشكل الحياة في تلك المنطقة بعد تطهيرها من أباطرة الكيف.

وبالفعل ومع بدايات عام ١٩٨٥ بعد شهور قليلة من توليه الوزارة، أعلن اللواء أحمد رشدي - بحق - انتهاء أسطورة الباطنية وبعدها فتح الرجل النار على الفساد والمفسدين ومستغلي النفوذ، وبدأ يُحقق ما قال.

ومع بدايات عام ١٩٨٦، تواصلت خطى اللواء أحمد رشدي على ذات النهج الذي سار عليه منذ أن تولى المسئولية، وبدأ واضحاً للكافة أنه لن يحيد عن سبيله ولن يميل إلى التوازنات، وبدأ أنه مُصرٌّ على أنه عدم استثناء أحد من الفاسدين أو التمييز بين صغير وكبير.

وشاء القدر أن تتواصل على مدى أيام شهر فبراير عدة ضربات موجعة وغير مسبوقة، فقد استهدفت مجموعة من كبار المسؤولين، وكانت هذه الوقائع هي «القشة التي قصمت ظهر البعير»، وبمعنى آخر كانت الدافع الرئيس للتخلص من اللواء أحمد رشدي الذي بات

مع أجهزته يشكل خطرًا داهيًا على كبار الفاسدين، الذين نجحوا في النهاية وقبيل انتهاء أيام شهر فبراير سنة ١٩٨٦ .

واقعة أخرى مهمة حدثت في أيام اللواء أحمد رشدي الأخيرة على مقعد وزير الداخلية، وحسبها مثير من المتابعين أنها من الوقائع التي عجلت بالإطاحة به وإبعاده!

هذه الواقعة حدثت بعد ظهر يوم ١١ فبراير ١٩٨٦ حيث هاجم ضباط الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة بقيادة اللواء حسن الألفي - مدير الإدارة - مبنى وزارة الصناعة بجاردن سيتي، وقاموا بضبط ١١ وكيل وزارة، كانوا جميعًا شاغلي غالبية مبنى الوزارة، وقام الضباط بتفتيش مكاتب وكلاء الوزارة المقبوض عليهم بحثًا عن الأدلة والمستندات التي تفيد في القضية.

المكتب الوحيد في مبنى وزارة الصناعة الذي لم يقترب منه الضباط، كان مكتب الوزير فقد كان إذن النيابة الذي استصدره الضباط للتفتيش والضبط لا يتضمن مكتب السيد الوزير، وربما كان الضباط يطمعون في ذلك، ولكنهم كانوا على علم تام بأن قانون محاكمة الوزراء لا يسمح!

سُميت هذه القضية - حينئذ - بقضية الرشوة الكبرى، وكانت أكبر وأخطر قضية رشوة في تاريخ مصر، فكانت تضم أكبر عدد من

المسؤولين معظمهم في وزارة واحدة، هي وزارة الصناعة، يتقدمهم اثنان من الوكلاء الأول للوزارة واثنان من رؤساء الهيئات التابعة لها وكل منهم بدرجة نائب وزير و ٨ من وكلاء الوزارة ومدير عام ورئيس مجلس الإدارة و ٧ من رجال الأعمال أحدهم ألماني الجنسية.

الالتهم كان تقاضي رشوة بلغت ٥.٥ ملايين جنيه لإرساء عطاء مصنع الورق بقوص على شركة ألمانية بالمخالفة للقانون ودون اعتبار لصالح الدولة ومالها العام.

على وقع هذا النهج الذي اختطته أجهزة وزارة الداخلية بقيادة اللواء أحمد رشدي كانت خيوط المؤامرة تُحاك في الخفاء، للتخلص من اللواء أحمد رشدي، وبدأت أول خيوط المؤامرة في البروز على الساحة ومن الجيزة.

في السادسة من بعد ظهر الثلاثاء ٢٥ فبراير ١٩٨٦، كان اللواء أحمد رشدي في منزله يستعد للذهاب إلى مكتبه، التقط ضابط الحراسة المرافق له إشارة لا سلكية صادرة من مديرية أمن الجيزة تقول إن مجموعات ضخمة من جنود معسكر قوات أمن الجيزة بأول طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي تمردوا ويحاولون الخروج من معسكرهم.

قرر الوزير ألا يترك الأمر لمساعديه بادر بالتوجه إلى مكان الأحداث وهناك واجه مجموعات الجنود المتمردة، تحاور معهم بعد أن

قدم لهم نفسه فلم يكن أي منهم يعرف اسم أو شكل وزير الداخلية، ونجح الرجل في إقناعهم بالعودة إلى المعسكر رغم إصابته بجرح قطعي في جبهته متأثراً بإصابته بإحدى قطع الحجارة التي كان يلقيها الجنود المتجمعون.

أكد اللواء أحمد رشدي للجنود كذب شائعة استمرارهم سنة رابعة بالأمن المركزي، تلك الشائعة التي انتشرت بينهم بسرعة البرق وكانت السبب في إثارة الجنود الذين يعانون معدلات الساعات المضاعف التي يقضونها في تنفيذ المهام التي يكلفون بها فيما يعرف بالخدمات الأمنية، ولم يكن لها ما يبررها حيث إن مدة التجنيد التي يقضيها مجندو الأمن المركزي لا تحددها وزارة الداخلية، ولكن تحددها جهات أخرى تتبع القوات المسلحة كما تحدد كل الإجراءات المتعلقة بمدة خدمة الجنود ومواعيد إنهاء خدماتهم وتسريحهم.

عادت بالفعل جموع المتمردين إلى داخل معسكرهم مرة أخرى وعد الوزير الجنود بلقاء موسع يعقده معهم صباح اليوم التالي - الأربعاء ٢٦ فبراير - للاستماع إلى شكاواهم كافة وتذليلها جميعاً، بعد أن تطرق الحديث بين الوزير والمتمردين إلى الشكوى من سوء المعاملة، وسوء نظام تشغيلهم وعدم كفاية الأغذية ووسائل الإعاشة.

وعاد الرجل بسيارته قاصداً محافظ الجيزة بأول شارع الهرم لإبلاغ الرئاسة بتفاصيل ما حدث فوجد هناك في مبنى المحافظة الدكتور عبد الحميد حسن محافظ الجيزة، وبصحبه اللواء عبد الحميد بدوي

مدير أمن الجيزة كما وجد اللواء حسن أبو باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الحكم المحلي - وزير الداخلية السابق - بادر الدكتور عبد الحميد حسن بتضميد جراح الوزير وكان اللواء رشدي سعيدًا بقدرته على احتواء الأزمة بمفرده ولكنه فوجئ بالدكتور عبد الحميد حسن محافظ يبادره قائلاً: لازم حد فينا يستقيل دلوقتي يأننا ياسيادتك؟ فتعجب وزير الداخلية ورد قائلاً: أديني بس التليفون، أنا عاوز أبلغ الرياسة بالي حصل كله، وأبلغ بالإجراءات التي تمت، وبالفعل تم للوزير ما أراد وأجرى اتصاله الذي كان يرغب في إجرائه وعاد الوزير إلى مكتبه، لتدارس الموقف من جميع جوانبه، لإيجاد حل سريع وحاسم لهذه الأزمة.

ساعات قليلة مرت، اشتعل بعدها الموقف لأسباب مجهولة في معسكر قوات الأمن المركزي الذي يبعد بضعة كيلومترات قليلة عن معسكر قوات الأمن، فقد كان المعسكر الأول يقع في نهاية شارع الهرم، بينما يقع الثاني في بداية طريق مصر الإسكندرية الصحراوي، هُرع المجندون إلى الشوارع حطموا السيارات الخاصة والعامة، وأشعلوا النيران في العديد من الفنادق والمنشآت السياحية، وبذلت قوات الشرطة التي هُرعَت إلى المكان جهودًا جبارة لإنقاذ شاغلي تلك المنشآت السياحية من السياح والزوار الأجانب ولكنها فشلت في وقف زحف المتمردين صوب باقي شارع الهرم.

وعقد مجلس الوزراء اجتماعاً طارئاً لتدارس الأزمة واستمر الاجتماع حتى الساعة الواحدة صباحاً وتقرر في أعقاب الاجتماع إعداد بيان بتفاصيل ما حدث وإذاعته على الرأي العام، طلب اللواء أحمد رشدي إرجاء إذاعة البيان حتى الصباح، ولكن وزير الإعلام صفوت الشريف وعدد من الوزراء عارضوا وزير الداخلية متحججين بضرورة مخاطبة الرأي العام بحقيقة ما جرى وطالبوا بضرورة إعداد بيان وإذاعته، ولكن وزير الداخلية اللواء أحمد رشدي الذي أكد أهمية الإعلام وأهمية إطلاع الرأي العام على ما يجري من أحداث وأهمية أن يعرف الحقائق كافة إلا أنه طلب تأجيل إذاعة البيان لحين اتخاذ أجهزة الشرطة المعنية لإجراءاتها الاحترازية لمواجهة الانتشار غير المبرر لشائعة السنة الزائدة التي سيقضيها جنود الأمن المركزي، وأضاف أن إذاعة البيان يمكن أن تسهم في نقل الشائعة إلى باقي المعسكرات على مستوى الجمهورية، وقال الرجل إنه يطلب إذاعة البيان مع ساعات الصباح الأولى بدلاً من إذاعته في هذا الوقت المتأخر من الليل!

ظنَّ أحمد رشدي أنه حاز إجماعاً ومساندةً من أعضاء مجلس الوزراء لوزارة الداخلية في مواجهة الأزمة وانتهى اجتماع مجلس الوزراء، ولكنه فوجئ بالشكوك التي تساوره وراء هذه الأحداث ومنذ اللحظة الأولى تتزايد بداخله، وبدأت تتحول من شكوك إلى يقين، فقد علم الرجل بعد انتهاء مجلس الوزراء أن خبر تمرد الجنود بمعسكري الهرم والجيزة بدأ إذاعته بشكل عاجل في مواجيز الأنباء ونشرات الأخبار التالية، كما علم أنه تم إبلاغ الصحف اليومية بالبيان وتم نشره بالطبعات الأخيرة الصادرة صباح الأربعاء وتبين لوزير الداخلية أن صفوت الشريف

وزير الإعلام وراء إذاعة البيان في مواجيز ونشرات الأخبار وبالطبوعات التالية من الصحف اليومية، وخلال الساعات الأولى من صباح اليوم التالي الأربعاء ٢٦ فبراير، اشتعلت الأحداث التخريبية المماثلة من جنود المعسكرات التابعة لقوات الأمن والأمن المركزي بمحافظة القاهرة والجيزة والقليوبية وأسيوط وسوهاج والإسماعيلية.

اشتعلت الأحداث بصورة غير طبيعية، وغير مفهومة، وتقرر في الحادية عشرة من صباح الأربعاء فرض حظر التجول في جميع المحافظات التي شهدت أحداثاً تخريبية، وعلى رأسها محافظات المنطقة المركزية (القاهرة - الجيزة - القليوبية) كما تقرر تدخل بعض وحدات القوات المسلحة لمواجهة الموقف.

وشر البلية ما يضحك .. كما يقولون فقد هاجم بعض جنود معسكر قوات أمن طرة، سجن طرة، وأطلقوا سراح جميع المسجونين المحبوسين علي ذمة تنفيذ أحكام صادرة ضدهم، وتجاوز عددهم الألف سجين، هُرِّعوا جميعاً إلى أقسام الشرطة التي تتبعها مساكنهم وسلموا أنفسهم للشرطة، فكان الكثير منهم قد قضى مدداً كبيرة من العقوبات الصادرة ضدهم ويرغبون في تأدية باقي هذه العقوبات ليعودوا للحياة من جديد! التقيتُ بعدد كبير من هؤلاء المساجين الذين سلموا أنفسهم لقسم شرطة بولاق أبو العلا وأطرف ما قالوه إن جنود الأمن المركزي عندما اقتحموا السجن، أمرؤهم بالخروج من السجن، وطلبوا من جميع المساجين أن يرددوا في صوت واحد: يحيا الأمن المركزي، وهو ما نفذه المساجين الذين تم تهريبهم!

صباح الخميس ٢٧ فبراير ١٩٨٦، خرج اللواء أحمد رشدي وزير الداخلية من منزله وقام بجولة تفقدية في المعسكرات التي شهدت وقوع أحداث تخريبية بالقاهرة والجيزة، بعد أن أعادت القوات المسلحة خلال الليلة الماضية الهدوء إلى تلك المعسكرات، توجه اللواء أحمد رشدي بعدها إلى مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة وترك استقالته لدى سكرتارية رئيس الجمهورية.

كان اللواء أحمد رشدي تلقي مكالمة تليفونية في الثالثة صباحاً من الدكتور يوسف والي أمين عام الحزب الوطني الحاكم، وأحد رموز السلطة الذين شكلوا جبهة الصد في مواجهة اللواء أحمد رشدي، وأبلغه برسالة من رئيس الجمهورية، طالبه بالتوجه إلى مقر الرئاسة والتقدم بالاستقالة.

وعاد اللواء أحمد رشدي إلى مكتبه بوزارة الداخلية لآخر مرة، أمر باستدعاء كبار مساعديه من قيادات الوزارة الأمن المركزي ومباحث أمن الدولة وإدارة شئون المجندين لحظات سريعة مرت وكان الجميع يجلسون أمام الرجل في قاعة الاجتماعات الملحقة بمكتب الوزير.. قال اللواء رشدي مُوجَّهاً حديثه بنبرة يكسوها الحزن والأسى في آخر اجتماع يعقده - لكبار مساعديه: لقد قدمت استقالتي، ولست آسفًا على الاستقالة، ولكنني آسف أشد الأسف على تركي لكم في مواقعكم طوال الفترة الماضية.

وزير الداخلية وأمين الشرطة!

ذات يوم من أيام عام ١٩٨٥ كان اللواء رشدي وزير الداخلية قادمًا من منزله بميدان روكسي بمصر الجديدة متوجهًا إلى وزارة الداخلية - ذلك اليوم كان يوم جمعة - كان الرجل لا يسلك طريقًا واحدًا في الذهاب أو العودة لم يكن يفعل هذا للتمويه، ولكنه كان يرغب في أن يترك شعورًا لدى جميع أفراد الشرطة بأنه موجود في أى مكان!

في ذلك اليوم قرّر التوجه إلى مكتبه مارًا بشارع الأزهر وميدان الأوبرا وبالقرب من ميدان الأوبرا، أمر الوزير سائقه بالتوقف بعد أن شاهد مجموعة من الشباب يلعبون الكرة الشراة على رصيف "مسجد كخيا" الشهير والواقع على ناصية شارع قصر النيل عند تقاطعه مع شارع الجمهورية!

المشهد استفز الوزير وقام بإجراء بعض الاتصالات باستخدام التليفون اللاسلكي الموجود سيارته لم يكن التليفون المحمول قد ظهر بعد بمكتبه وأمر باستدعاء قيادات مديرية الأمن ليلحقوا به إلى مقر قسم شرطة عابدين، الذي لم يكن يبعد عن المكان سوى أمتار قليلة.

أمر الوزير سائقه بالتوقف بعيداً عن مبنى القسم وترك السيارة وسار على قدميه، تصادف أن قسم شرطة عابدين كان قد نُقل قبل عدة شهور من مبناه العتيق الواقع أمام مسرح الجمهورية بعد أن تصدع المبنى وتقرر إخلاؤه ولم يجد المسئولون حينئذ مكاناً لنقل قسم الشرطة إليه إلا مبنى خيالة شرطة القاهرة الواقع خلف مطافئ القاهرة، حيث تم إخلاء نصف غرف مبنى خيالة الشرطة وخصصوها لقسم الشرطة، بينما تركوا النصف الباقي للخيول والدواب التي كانت تنام فيها!

المفاجأة صدمت الوزير عند دخوله إلى المبنى لم يعترضه أيُّ من أفراد الشرطة أو جنودها، وصعقته صورة الخيول والدواب والروائح الكريهة المنبعثة من "روثها" المتراكم أسفلها!

واصل الوزير سيره داخل المبنى حتى وصل إلى منتصف الجزء المخصص لقسم الشرطة من المبنى التفت يميناً ويساراً، لم يجد أحداً في الجزء المخصص لقسم الشرطة لا ضابطاً ولا أمين شرطة، ولا حتى جندياً درجة ثانية!

لحظات مرت وفوجئ الوزير بأحد أمناء الشرطة قادماً من خارج مبنى القسم ويحمل بين يديه لفافة تبين فيها بعد أنها مجموعة من

"الساندويتشات" أحضرها أمين الشرطة ليتناولها فكان وقت الغداء قد حان!

اقترب الوزير من أمين الشرطة وشاء حظ أمين الشرطة هذا أنه لم يدرك أنه يقف أمام وزير الداخلية شخصياً ووجهاً لوجه!
ودار أغرب حوار بين وزير الداخلية وأمين شرطة!
مين موجود هنا في القسم يا بني؟
مفيش حد يا بيه.

إزاي يعني؟

زي ما انت شايف، دا النهاردة الجمعة يا بيه أجازة يعني!
كتم الوزير غيظه وانفعاله وقال: هو الشرطة بتأخذ أجازة يا بني؟
هو مش أجازة بالضبط، إنما يعني تقدر تقول حاجة زي كده!
المأمور جه النهاردة؟

لا يابيه، البيه المأمور في الراحة النهاردة.

ونائب المأمور؟

في مأمورية!

وباقى الضباط محدش جه منهم؟

كانوا هنا قبل الصلاة.. رئيس التحقيقات - النوبتجية - رَوَّح..
ورئيس الدورية بيمر، وباقي الضباط في خدمة الكورة!

وهنا شعر أمين الشرطة أن الحوار مع الوزير قد طال بلا فائدة،
فبادره قائلاً:

إنت بتسأل ليه يابيه، هو انت عاوز حاجة؟

لا يا بني، دا أنا مواطن وعاوز أعمل بلاغ.

خلاص يابيه، انت تروح دلوقتي وتيجي بالليل يكون الضباط
جم!

قطع تسلسل هذا الحوار المثير بين اللواء أحمد رشدي وزير
الداخلية وبين أمين الشرطة وصول مدير أمن القاهرة ونائبه ومن
بعدهما العديد من قيادات الشرطة بمديرية أمن القاهرة وقسم شرطة
عابدين.

لم يتفوه الوزير بأي كلمة، اكتفى بالإشارة بيديه إلى الخيول
والدواب التي تطالع وجه أي زائر للقسم أصدر أوامره الفورية بنقل
نائب مدير أمن القاهرة لقطاع الغرب، ومأمور قسم عابدين ونائبه
واثنين من الضباط خارج القاهرة مع منعهم من التعامل مع الجمهور.

الوحيد الذي نجا من هذه المذبحة كان أمين الشرطة، الذي هربت
دماؤه من عروقه بعدما عرف الحقيقة المفزعة! وإنه كان يتحدث بلا
مبالاة مع وزير الداخلية، اكتفى الوزير بخضم خمسة أيام من راتبه فربما
قدر الوزير له أنه كان رجل الشرطة الوحيد الموجود بمبنى القسم، وأنه

تحدث بمنتهى الصراحة معه دون موارد وكان الوزير يرى أن المسؤولية تقع على القيادات المسؤولة بالقسم والمديرية، ولا تقع على مثل أمين الشرطة هذا الذي كان من أبناء الريف ولا تزال الطيبة والعفوية تسيطر على تكوينه!

نواب الأغلبية

ذات يوم في أواخر عام ١٩٨٨ تلقى رئيس أكاديمية الشرطة بالإنباء اللواء د. أحمد جلال عز الدين خلال وجوده بمكتبه، اتصالاً هاتفياً من وزير الداخلية اللواء زكي بدر وزير. (كان اللواء جلال عز الدين يشغل منصب نائب رئيس أكاديمية الشرطة وأسند إليه القيام بأعمال رئيس الأكاديمية بشكل مؤقت خلفاً اللواء حسين جوهر الذي كان قد انتقل للرفيق الأعلى عقب رحلة طويلة مع المرض).

قال الوزير بلهجة أمرة لرئيس أكاديمية الشرطة بالإنباء: تعال إلى مكنتي فوراً، وأغلق الساعة.

هـرع رئيس الأكاديمية من مكتبه بمبنى أكاديمية الشرطة بالعباسية، قاصداً مكتب زكي بدر وزير الداخلية، بشارع الشيخ ربحان بوسط القاهرة.

فوجئ رئيس أكاديمية الشرطة عند خروجه من مصعد الدور السادس بالمبنى الذي يشغله وزير الداخلية وأجهزته المعاونة، فوجئ بتجمع كبير من الأشخاص علم فيما بعد أنهم جميعاً هم نواب الحزب الوطني الحاكم بمجلسي الشعب والشورى، وقد ضاق بهم مكتب زكي بدر، فخرج عدد كبير منهم إلى مكتب مدير المكتب، وإلى الطرقات المحيطة بمكتب الوزير!

بصعوبة بالغة، دخل رئيس أكاديمية الشرطة بالإجابة إلى غرفة مكتب الوزير، اقترب من مكتب اللواء زكي بدر، فوجد نواب الحزب الوطني يتفاوضون مع الوزير على عدد التوصيات التي سوف يستجيب لها الوزير لإدخال أبناء دوائرهم إلى كلية الشرطة، فقد كان موعد القبول بالكلية على الأبواب في تلك الأيام.

كان الوزير يقول للنواب: اعملوا كشف وكل واحد منكوا يكتب فيه اسم اثنين من الطلبة المتقدمين للقبول بكلية الشرطة.

ولكن النواب عارضوا وردوا بود مطالبين الوزير بأن يتيح لكل منهم التوصية بقبول ثلاثة طلاب بكلية الشرطة.

وبعد إلحاح من النواب وافق الوزير على أن يرشح كل نائب منهم ثلاثة أسماء من المتقدمين للقبول بكلية الشرطة.

استدعى اللواء زكي بدر مدير مكتبه، وقال: اعمل كشفًا، واكتب أمام اسم كل نائب أسماء ثلاثة من المتقدمين للكلية.

استغرق مدير مكتب الوزير بعض الوقت في إعداد الكشف المطلوب، حيث احتاج الأمر المرور على كل الموجودين من نواب الحزب الوطني الموجودين بكثرة بمحيط وداخل مكتب وزير الداخلية. بعد أن تم الانتهاء من إعداد الكشف، إقترب مدير مكتب الوزير من اللواء زكي بدر وسلمه الكشف، طالع الوزير الكشف، ثم أعاده مرة أخرى لمدير مكتبه وقال: أعمل منه صورة وهاتوا تاني!

وأمام جميع نواب الحزب الوطني بمجلسي الشعب والشوري، أمسك زكي بدر بصورة الكشف بيده، بينما وضع الصورة الأخرى داخل حافظة للملفات والأوراق على مكتبه، كان النواب سعداء فرحين بالصفقة التي عقدوها مع زكي بدر، فقد ضمن كل واحد منهم إدخال ثلاثة من أبناء دائرته لكلية الشرطة!

لكنهم فوجئوا باللواء زكي بدر يوجه كلامه لرئيس الأكاديمية وهو يقدم له صورة من الكشف ويقول: خذ الكشف ده، وأنا عندي صورة منه، ولو دخل كلية الشرطة واحد من ولاد الـ... دول هارفدك. (وقال كلمة نابية جدًا)!

الوزير قال العبارة بهدوء وثقة!

ورد رئيس أكاديمية الشرطة بالإنابة بكل جدية وحسم وقال: حاضر يافندم!

ولم يعلق أي من نواب الحزب الوطني الديمقراطي بمجلسي الشعب والشوري بكلمة واحدة.

حدث في أسيوط!

في يومي السادس والعشرين والسابع والعشرين من فبراير عام ١٩٨٦ اشتعلت أحداث الأمن المركزي في أكثر من تسع محافظات بعدما سرت شائعة، تقول إنه سيتم مد خدمة مجندي الأمن المركزي لمدة سنة رابعة، ما دفع الجنود إلى التمرد والخروج إلى الشوارع في مظاهرات غاضبة وأتلفوا وحرقوا الكثير من المنشآت، وكانت أحداثاً غير مسبقة، فلم يحدث فيما سبق أن تمردت وحدات عسكرية نظامية تابعة للدولة في فاعليات احتجاجية بهذا الشكل.

محافظة أسيوط .. كانت واحدة من تلك المحافظات التي شهدت تمرداً من مجندي الأمن المركزي، خرجوا من معسكراتهم وارتكبوا أحداث عنف تم تقلييل حدتها والسيطرة عليها بعد أن أمر اللواء زكي بدر محافظ أسيوط بإغلاق الهاويس المقام على النيل والواصل بين شرق أسيوط وغربها حيث توجد معسكرات الأمن المركزي، ما أدى إلى منع

الجنود المتمردين من عبور النيل إلى الجانب الشرقي من المدينة حيث كانوا ينوون ارتكاب المزيد من وقائع العنف والإتلاف.

وفي مساء يوم السابع والعشرين من فبراير، وبينما كان اللواء زكي بدر محافظ أسيوط يرأس اجتماعاً لجميع لقيادات التنفيذ والأمنية بالمحافظة لتدارس التطورات بعد أحداث الأمن المركزي بالمحافظة، دخل إلى قاعة الاجتماع السكرتير الخاص بالمحافظ وهمس في أذنه ببعض الكلمات، همّ على أثرها المحافظ من مقعده وأستاذن الموجودين في إنه سوف يغيب لحظات للرد على تليفون مهمّ.

لحظات سريعة مرت عاد بعدها المحافظ إلى قاعة الاجتماع بعد تلقي المحادثة الهاتفية وجلس على مقعده على رأس مائدة الاجتماع دون الإشارة بأي كلمة إلى المكالمات الهاتفية.

وعندما بدأ الكلام لاحظ الجميع أن لهجة المحافظ قد تغيرت تماماً حيال مفتش مباحث أمن الدولة الذي كان أحد حاضري الاجتماع، فعند أول مناسبة تحدث فيها، انفعل زكي بدر، وقال أصل بتتوع أمن الدولة دول ولاد..... وقال كلمات نابية!

المفاجأة عقدت لسان العقيد أحمد ممدوح كدواني مفتش أمن الدولة بأسيوط، ولم يعلق، إلى أن انتهى الاجتماع.

قبل أن ينصرف المجتمععون عاجلاً زكي بدر العقيد كدواني، وقال له: يا ممدوح عايزك في المكتب لحظات.

قال كدواني وكان لا يزال مذهولاً: حاضر يافندم!

في مكتب السكرتارية الخاصة بمحافظ أسيوط أمضى العقيد كدواني عدة ساعات انتظارًا للقاء زكي بدر تنفيذًا لاستدعائه.

سكرتير المحافظ كان حريصًا على الاعتذار للعقيد كدواني بسبب طول مدة الانتظار، وكان يقول لكدواني إن المحافظ مشغول، ولكنه يحتاجك في أمر مهم، أرجوك تحمل وانتظر.

وعندما اقتربت الساعة من الثالثة صباحًا، انفعل العقيد كدواني لطول فترة الانتظار وهمَّ بمغادرة المكان، ولكن مدير مكتب زكي بدر طلب إمهاله لحظات، وقام بالفعل بالدخول إلى مكتب المحافظ، وخرج ليخبر العقيد كدواني بأن المحافظ يبلغه بأنه - أي العقيد كدواني - مطلوب للقاء وزير الداخلية في مكتبه بالقاهرة في الصباح لأمر مهم!

غادر العقيد كدواني مبنى المحافظة قاصدًا استراحته، وفي الصباح الباكر أعد حقيبة بها بعض حاجياته الشخصية وتوجَّه إلى محطة قطارات أسيوط واستقل القطار في طريقه للقاهرة وعند وصول القطار إلى محطة المنيا، حدث ما لم يكن يتوقعه أو يتخيله، علم أن اللواء زكي بدر أصبح وزيرًا للداخلية!

هنا فقط أدرك العقيد كدواني أن الاتصال الذي تلقاه زكي بدر خلال ترأسه لاجتماع الأمس بالمحافظة كان لإبلاغه باختياره وزيرًا للداخلية، وعاد بعده لرأس الاجتماع، وبدأ في مهاجمة مباحث أمن الدولة، وأيقن العقيد كدواني سبب استدعائه لمقابلة وزير الداخلية الذي هو زكي بدر!

هبط العقيد كدواني من القطار وعاد مرة أخرى إلى محافظة أسيوط، حيث قام بجمع متعلقاته وحاجياته الشخصية كافة، وعاد إلى القاهرة قاصداً مكتب وزير الداخلية الجديد، ليصدق حدسه، فقد وجد قراراً من الوزير بنقله من مباحث أمن الدولة، لتتصاعد الأمور بعد ذلك، ليكتشف أن زكي بدر قد كتب عبارة مثيرة على ملف خدمته، وهي "يتم عرض الملف علينا عند كل حركة تنقلات"، وبالفعل كان يتم تنفيذ هذه التأشيرة عند كل حركة تنقلات، حيث قام زكي بدر وخلال الفترة التي قضاها وزيراً للداخلية بنقل مفتش مباحث أمن الدولة بأسيوط السابق في أكثر من مكان وفي أكثر من جهة تابعة للوزارة، كلها كانت في المناطق النائية! المثير أن زكي بدر رفض استقالة من جهاز الشرطة، تقدم بها ممدوح كدواني، وقال مبرراً الرفض لمدير شئون ضباط وزارة الداخلية: يستقيل ويمشي طب ولما أحب أطلع عينوا أعمل إيه!

المهم.. أثّرت - حينها - عدة أقاويل لم تتأكد أي منها حول السبب الحقيقي لاستهداف زكي بدر بعدما أصبح وزيراً للداخلية لمفتش أمن الدولة السابق بأسيوط، فقد قيل إن كدواني كتب عدة تقارير تتهم زكي بدر باستغلال نفوذه كونه محافظاً لأسيوط، وقيل إنه كان وراء تفتيش السيارة الخاصة بالمحافظ - لدى سيره بدون المحافظ، بحثاً عن مخدرات بداخلها.. ولم يتأكد أي من هذه الحكايات.

المثير أن ممدوح كدواني ظلّ في الخدمة بجهاز الشرطة إلى أن أصبح مديراً لأمن بني سويف ثم محافظاً لسوهاج.

زكي بدر

صباح يوم الجمعة ١٢ يناير ١٩٩٠، تلقى ضابط الاتصال بمكتب اللواء زكي بدر وزير الداخلية مكالمة هاتفية مهمة، المتحدث كان أحد الوزراء البارزين بمجلس الوزراء، طلب لقاء اللواء زكي بدر لأمرٍ مهم وخطير.

ردَّ ضابط الاتصال بأن الوزير موجودًا في الإسكندرية منذ الليلة السابقة، وسوف يعود للقاهرة في المساء.

رد الوزير بحسم، وطلب إخطار زكي بدر بضرورة أن يوجد في مكتبه خلال ساعات قليلة لإتمام المقابلة، التي وصفها الوزير البارز بأنها مقابلة مهمة جدًا.

وعد ضابط الاتصال بأنه سوف يُجري اتصالًا عاجلاً بزكي بدر بالإسكندرية لإبلاغه بالأمر، وقال الضابط للوزير إنه سوف يخبره بنتيجة الاتصال بزكي بدر.

كان زكي بدر قد قضى ليلته السابقة في الإسكندرية لحضور حفل خطوبة كريمة اللواء رشاد الشرقاوي مفتش مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، وظل موجودًا في الحفل حتى ساعة متأخرة من الليل، وكان مقررًا أن يؤدي صلاة الجمعة مع قيادات الشرطة بالإسكندرية في مسجد المعمورة، ولكنه اضطر لمغادرة الإسكندرية عقب الاتصال العاجل الذي تلقاه من ضابط الاتصال بمكتبه، للقاء الوزير البارز.

ساعتان من الزمن استغرقتها رحلة زكي بدر للعودة من الإسكندرية للقاهرة.

في مكتبه بالوزارة كان اللواء زكي بدر في استقبال زميله الوزير البارز، بعد مزيد من تبادل المجاملات بين الرجلين وتفرع الحديث لأمر عديده، قرّر زكي بدر أن يحسم الأمر، بعد أن اكتشف أن ضيفه الوزير البارز لم يُدلّ بأي معلومات تنم عن الخطورة والأهمية التي أُبلغ بها وهو في الإسكندرية وجاء على القاهرة إلى عجل!

قال زكي بدر مباغتًا زميله: خير يا سيادة الوزير فيه إيه؟

فرد الوزير بعد أن قام بجمع شتات نفسه بصعوبة بالغة: لقد صدر قرار بتعين وزير جديد للداخلية.

ردّ زكي بدر بعفوية: ما هي دي آخرتها ياكلوني لحم ويرموني عضم، ثم قال محاولاً استشارة زميله، وإن شاء الله عليك الدور أنت كمان!

لم يعلق الوزير، وواصل كلامه الذي كان لا يزال يوجهه للواء زكي بدر: أرجو من سيادتكم إخلاء المكتب حتى يكون جاهزاً لاستقبال وزير الداخلية الجديد.

السبب الرئيسي لإقالة اللواء زكي بدر من منصبه وزيراً للداخلية، هو تجاوزاته اللفظية اللاذعة الشدة التي مس بها العديد من رموز العمل العام في مصر من الاتجاهات كافة، خلال حضوره للمؤتمر الشعبي الذي أُقيم في مدينة طوخ بمحافظة القليوبية، تحدث زكي بدر في كلمته التي ألقاها في مؤتمر عام في بنها كما لم يتحدث من قبل قال إنه بدون الأمن فلا تنمية ولا استقرار ولا سيادة ولا زراعة ولا حياة في أي فرع - إلى هنا والكلام كان معقولاً ومطلوباً - ليبدأ بعدها سيل من الشتائم والسباب وجهها للجميع كباراً وصغاراً وقد نشرت جريدة الشعب التي يصدرها حزب العمل الاشتراكي في صدر صفحتها الأولى الصادرة صباح الثلاثاء ٩ يناير ١٩٩٠، وبعناوين مثيرة "تسجيل صوتي لزكي بدر يثبت كل ما قاله"، وأفردت مساحة كبيرة على الصفحة الأولى ومساحة أخرى كبيرة على الصفحة الثانية عرضت خلالها محتويات التسجيل الصوتي لزكي بدر خلال مؤتمرين سياسيين عُقدا في مدينة بنها.

وصباح الجمعة ١٢ يناير ١٩٩٠ صدرت جريدة الأخبار وفي عموده الشهيرة فكرة كتب مصطفى أمين: "نشرت جريدة الشعب نص

شتائم وزير الداخلية ضد قادة الأحزاب والجامعات وعلماء الدين والصحفيين والنواب وأعضاء النقابات والأطباء والمحامين وذكرت - الجريدة - أن كل هذه الشتائم والسباب مُسجَّلة عندها على شرائط التكتط في أثناء اجتماعات شعبية في بنها، وكل هذه الشتائم مرت تحت أقدامنا ولكن الشيء المهم الخطير أن وزير الداخلية قال بالحرف الواحد: أنا شايف من هنا العمد والمشايخ والخفراء.. العيال بتوع الدفن والجلباب والإخوان المسلمين اللي ينزل بلدك منهم أقطع رقبتة وأدفنه وهذا أمر مني.

فوقف أحد مشايخ قرية الرملة يسأل الوزير: "طب أنا لما أقطع رقبتة وأدفنه الصحافة موش حاسكت؟"

فقال له الوزير زكي بدر: "من بعيد لبعيد أقطع رقبتة وملكش دعوة بالباقي".

وقال وزير الداخلية: لسنا في حاجة إلى فئة ترتدي جلبابًا وتطلق اللحن ويسمون أنفسهم الإخوان المسلمين والجماعات، دول اسمهم الإخوان الشياطين ولاد الكفرة وسوف أظل وراءهم حتى أقطع دابرهم وأنهيهم أو أهلك دون ذلك.

أعتبُ على الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات الذين تركوا الساحة لهؤلاء الإخوان الشياطين وسوف أظل وراءهم حتى أقطع دابرهم كلهم كلهم، لا بد من قطع خبرهم، إخوان مسلمين إيه ولاد الكفرة دول لازم يقتلوا وحتقتلهم بالشرع اللي بينادوا به.

"ويقول الإمام الشافعي يجوز للحاكم أن يقتل ثلث الناس في سبيل أن يحيا الثلثان في أمان، وأنا عاوز أقتل بس ١٪ من الشعب".

انتهى الكلام المنسوب إلى وزير الداخلية، وقد انتظرنا أكثر من ٢٤ ساعة حتى يكذب الوزير هذا الكلام الخطير المنسوب إليه، وانتظرنا ٤٨ ساعة حتى يُقال هذا الوزير من منصبه فلم يحدث وهذه أول مرة في تاريخ مصر يقف وزير ويهدد بقتل ٥ آلاف مصري وإبادتهم، ومهمة وزير الداخلية أن يحرس المصريين لا أن يقتلهم ونحن نريد أن نعرف هل هذا رأي الدولة أم هو رأي وزير الداخلية؟

وعند هذا الحد انتهت مقالة مصطفى أمين.

لم يكن مصطفى أمين يعلم وقت كتابته للمقال أن الرئيس مبارك أصدر قرارًا بإقالة زكي بدر عقب تلقيه تقارير تؤكد صحة ما نُسب إلى زكي بدر.

ولكن تم تنفيذ قرار الإقالة صباح يوم ١٢ / ١ / ١٩٩٠ في الوقت الذي كانت فيه جريدة الأخبار وبها مقالة مصطفى أمين بين يدي القراء.

ملحوظة: بعد عشرات السنين من واقعة إقالة زكي بدر، جئني نجل أحد ضباط مباحث أمن الدولة الذين أبعدهم زكي بدر عن الجهاز، في إطار التصفية التي مارسها ضد عدد كبير من ضباط الجهاز، خلال فترة توليه مهام وزير الداخلية، ثأراً منهم بسبب ما كان يظنُّ

زكي بدر من أن جهاز أمن الدولة أعد له ملفاً خلال توليه منصب محافظ أسيوط، تضمن اتهامات ووقائع تنال من نزاهة بدر.

قال لي نجل الضابط السابق بأمن الدولة، أعلم أنك من المهتمين بكتابة تاريخ وزارة الداخلية وتوثيقه، ولهذا أفضي إليك بسرّ احتفظت به سنوات طويلة، هذا السر خاص بوالدي وهو أحد الذين أبعدهم زكي بدر عن جهاز أمن الدولة بلا سبب، ليس هذا فحسب، كان يتأكد بنفسه بتنفيذ تعليماته باستمرار نقل أولئك الضباط والضباط المبعدين من أمن الدولة في كل حركة تنقلات الشرطة السنوية التي كان يتم إعدادها في عهده.

أضاف أن والدي وبعض زملائه تم نقلهم للعديد من الجهات الشرطة ومديريات الأمن، طوال فترة تولي زكي بدر مهام الوزارة، إلى أن استقرّ المقام بهم بمديرية أمن القليوبية في بدايات شهر يناير عام ١٩٩٠ التسجيل الصوتي لزكي بدر وكرر فيه إساءات بالغة لرموز المجتمع كافة الذي تم تصعيده لأجهزة الدولة العليا.

اللواء زكي بدر وزير داخلية مصر في منتصف ثمانينيات القرن العشرين كان مختلفاً كل الاختلاف عمن سبقوه، وربما عمن سيأتون من بعده، مختلفاً في إدارة أمور الوزارة وفي التعامل مع قياداتها وضباطها من مرؤوسيه وزملائه، وتصادف عقد المؤتمرين الجماهيريين اللذين تحدث فيهما زكي بدر ووجه أفطع الشتائم والأوصاف لغالبية

السياسيين والصحفيين والمفكرين، فوجد والدي وزملاؤه الفرصة سانحة أمامهم للرد على كل الإساءات والأضرار التي سببها لهم زكي بدر، فقاموا بتصعيد الشريط الصوتي الذين يدين زكي بدر للأجهزة السيادية التي قامت برفعه للرئيس مبارك، الذي قرر إقالة زكي بدر بعد أن تأكد عبر أجهزة الدولة المختصة من صحة التسجيل.

وإلى هنا انتهت إفادة نجل ضابط أمن الدولة الذي نقله زكي بدر، وإلى هنا أيضًا تنتهي الملاحظة.

الحقيقة أن الآراء اختلفت في تقييم كفاءة اللواء زكي وإمكاناته بدر كرجل أمن مسئول عن إدارة مؤسسة أمنية تضطلع بأدوار متعددة في حفظ الأمن والاستقرار في البلاد، هناك من قال إنه كفاءة أمنية نادرة، أدار المسيرة الأمنية باقتدار وتمكّن، وهناك من قال العكس!

لكن إجماعاً غير مسبوق تحقق - ومن كل الاتجاهات - على وصفه بأنه لم يكن وزيراً سياسياً بالمرّة!

في اليوم التالي لخروج زكي بدر من الوزارة، تلقى رسالة تلغرافية مُطوّلة، أرسلها له لواء شرطة المعاش أُحيل للتقاعد خلال تولي زكي بدر مقاليد الوزارة، أبدى اللواء المتقاعد في رسالته فرحاً شديداً، وتشفيّاً في اللواء زكي بدر بمناسبة إحالته للتقاعد، ووجه له العديد من العبارات القاسية، وامتدت الرسالة لأكثر من صفحة ونصف من

مقاس الفلوسكاب، احتوت على عبارات شديدة اللهجة والقسوة، وجهها اللواء المتقاعد إلى زكي بدر.

بعد أن انتهى زكي بدر من قراءة الرسالة كاملة، التقط ورقة وقلماً، وكتب برقية تلغرافية للواء المتقاعد ردّاً علي برقيته، وطلب إرسالها إليه، برقية زكي بدر كانت تحتوي على عبارة واحدة فقط مكونة من "كلمتين"، ولكنها كانت عبارة فاضحة! وكلف زكي بدر حارسه الشخصي أن يتوجه إلى مكتب تلغراف مدينة التوفيق بمدينة نصر بالقاهرة حيث كان يقيم بعمارة الوزراء المقامة هناك، طلب إليه أن يرسل هذا التلغراف إلى اللواء المتقاعد.

عاد حارس زكي بدر بعد لحظات، وأخبره بأن مكتب التلغراف رفض إرسال البرقية لأنها تحتوي على ألفاظ خارجة! استاء زكي بدر وصحب حارسه الشخصي إلى مكتب التلغراف، والتقى مدير المكتب، بعد أن علم أنه هو الذي رفض إرسال البرقية، وبعد أن وجّه له العديد من الكلمات القاسية قال: إن هذا اللواء، أرسل لي برقية صفحة ونصفاً تحتوي على كلمات قاسية كثيرة، ثم إنه راجل (فاضي)! وأنا مش فاضي زيه عشان أكتب رسالة كبيرة، ففضلت أن أرد عليه بكلمتين فقط!

رد مدير المكتب بأدب: ولكن كلمات الرسالة التي وصلت لسيادتك ليس فيها أي ألفاظ خارجة، إنما رسالة سيادتكم تقع ضمن المحظورات فهي تضم ألفاظاً جارحة، ومحظور على مكاتب التلغراف إرسال برقيات تحوي مثل هذه الكلمات.

رفض زكي بدر ما يقوله مدير مكتب التلغراف وسخر مما يقول،
وثار في وجهه وقال إنه سوف يتحدث إلى وزير النقل والمواصلات.
فلم يجد مدير المكتب بُدًّا من استرضاء زكي بدر، ووعدته بإرسال
البرقية.

فانصرف زكي بدر راضيًا، وبالطبع لم يرسل مدير مكتب التلغراف
البرقية، فقد كانت تحتوي على كلمات خارجة يعاقب عليها القانون.

ذات يوم من عام ١٩٩٧ رغب اللواء زكي بدر في الحضور إلى
مستشفى الشرطة بالعجوزة لإجراء بعض الفحوص الطبية، قبيل رحلة
العلاج التي كانت مقررة له بالولايات المتحدة، أجرى بنفسه اتصالاً
هاتفياً باللواء وجيه عيسى مدير الإدارة العامة للخدمات الطبية بوزارة
الداخلية التابع لها مستشفى الشرطة، وطلب جمع "كونصولتو" من
أطباء مختلفي التخصصات لإجراء فحوص طبية له، وطلب تحديد
موعد لتوقيع الكشف الطبي.

أسرع اللواء وجيه عيسى بإجراء الاتصالات بالأطباء المطلوب
مشاركتهم في توقيع الفحوصات علي الوزير السابق، وحدد معهم
وبالتنسيق مع اللواء بدر موعداً لإجراء الكشف الطبي، وتوافق الجميع
على أن يكون الموعد مساءً، فقد تصادف أن كان يوم توقيع الكشف
الطبي خلال أيام شهر رمضان المبارك من ذلك العام.

وبالمناسبة كان اللواء وجيه عيسى مديراً للعلاقات العامة والإعلام خلال تولي اللواء زكي بدر مهام وزارة الداخلية، وبحكم العمل كان عيسى ملازمًا لزكي بدر طوال تلك الفترة.

وأكمل الصديق اللواء وجيه عيسى لي وقائع هذه القصة في لقاء بيننا تم قبل أكثر من ١٥ عامًا قائلًا: صباح يوم توقيع الكشف الطبي علي اللواء زكي بدر، بالطبع كنت صائمًا وبذلت جهدًا كبيرًا في بعض الأمور المتعلقة بالعمل التي استغرقت غالبية ساعات النهار، وصلت المنزل قبيل حلول موعد الإفطار بلحظات، وبعد أن تناولت الإفطار أُلِّمْتُ بي حالة من الإرهاق الشديد حاولت مقاومتها ومغادرة المنزل عدة مرات إلا أنني فشلت، ولكنني تحملتُ على نفسي ونجحت في النهاية في مقاومة حالة الإرهاق وغادرت المنزل بصعوبة شديدة، كنت أريد ألا أخلف موعدني مع اللواء زكي بدر، فالرجل أصبح وزيرًا على المعاش ولا أريده أن يشعر أنني اتجاهله أو لا أهتم به وطوال الطريق كنتُ أردد الدعوات لله سبحانه وتعالى ألا يصل اللواء زكي بدر قبل وصولي.

أضاف اللواء وجيه عيسى، ولكن عندما وصلتُ مبنى المستشفى وجدت اللواء بدر قد وصل وبدأ حواراته مع أعضاء الفريق الطبي الذي طلب تشكيكه، اقتربت منه بخطي متثاقلة، فلاحظت أنه يتحدث والأطباء يستمعون له، وما أن رأني حتى نظر إلى وقال مستكتمًا حديثه للأطباء: أهو وجيه كان موجود.

والتفت لي وقال: فاكري يا وجيه يوم مبارك ما كان يفتتح مبنى
الأوبرا الجديدة؟

قلت: أيوه.

قال: فاكري، لما كنا مستنينا أدام الأوبرا من بره؟

قلت: أيوه فاكري.

قال بجديّة: وفاكري يا وجيه لما أسدين قصر النيل نزلوا من على
قواعدهم وقفلوا الكوبري ومنعوا مبارك من المرور؟

قال - لي - اللواء وجيه عيسى، هنا شعرت أن اللواء زكي بدر
سوف يورطني في هذه الحكاية، فلم أعلق!

وأكمل اللواء بدر روايته للأطباء وقال: المهم .. زكريا عزمي نزل
ومدير أمن الرئاسة جه والدنيا كلها اتجمعت، إنما محدش عرف يعدي
مبارك، فقال مبارك طب هاتوا زكي بدر، فندهوا عليا فروحت بسرعة،
وروحت موشوش الأسدين في ودنهم راحوا راجعين أماكنهم وقلت
لمبارك عدي يا ريس!

وأكمل زكي بدر ولكن مبارك لم يشأ أن يمر ونادي علي وسألني:
انت قولت إيه للأسدين؟

قلت: خلاص يا فندم.

قال بإصرار: قولتهم إيه يا زكي؟

قلت: يا فندم أتفضل.

فزادت حدة انفعال مبارك وقال: وبعدين يا زكي .. مش هامشي
من هنا إلا لما أعرف انته قولتلهم إيه؟

قال زكي بدر: أبداً يا فندم قولتلهم ده ابن مرات أسد زيكوا خلوه
يعدي .. (وقال الوصف الدارج لأنثي الأسد)!

وأكمل اللواء وجيه عيسى القصة لي قائلاً: وبمجرد أن سمعت ما
قاله اللواء زكي بدر قمت بالجري بسرعة مغادراً المكان، فما كان من
اللواء زكي بدر أن ضحك بصوت عالٍ وقال موجهًا كلامه لي: بتجري
يا جبان!

ظل زكي بدر عقب خروجه من الوزارة عضوًا معيّنًا بمجلس
الشوري لعدة سنوات كان يواظب خلالها على حضور جلسات
المجلس والاشتراك في مناقشاته، إلى أن خرج في التجديد النصفى
للمجلس التالي، وفي أوائل عام ١٩٩٧، وفي أثناء إجراء كشف دوري
بمستشفى الشرطة اكتشف الأطباء وجود "ورم" بالكبد، ونصح
الأطباء بإجراء العلاج بالأدوية، ولكنه أصر على إجراء جراحة إزالة
الورم، فصدر قرار علاجه على نفقة الدولة بالولايات المتحدة
الأمريكية ولكن إرادة الله سبحانه وتعالى قد نفذت بعد وصول زكي
بدر للولايات المتحدة بأيام.

وأُعيد الجثمان إلى القاهرة، حيث تقرر تشييعه في جنازة عسكرية من مسجد رابعة العدوية ورفع مؤذن مسجد رابعة آذان الظهر، فسارع المشيعون لأداء الصلاة ثم قاموا بنقل الجثمان - الذي كان ملفوفًا بعلم الجمهورية - بعد ذلك إلى السيارة لتتقدم الموكب المهيّب حيث بدأت مراسم الجنازة العسكرية للواء زكي بدر، تقدّم المشيعون مندوب عن رئيس الجمهورية، وعلى يمينه اللواء حسن الألفي وزير الداخلية، وعلى يساره محمد زكي بدر الابن الأوسط للواء بدر وبعض أفراد العائلة وبجوارهم ومن خلفهم باقي المشاركين في تشييع الجنازة من قيادات سابقة وحالية بالداخلية ولفيف من الوزراء والمحافظين السابقين والحاليين.

نفقات العلاج!

في أحد أيام شهر فبراير من عام ١٩٨٨ فوجئ الموظف المختص بتلقي طلبات العلاج على نفقة الدولة بوزارة الصحة، بشخص مهيب، تبدو على هيئته ووجهه أمارات الوقار والجدية، يقف في طابور الراغبين في الحصول على قرارات العلاج.

وعندما حلَّ الدور على ذلك الشخص وأصبح في مواجهة الموظف قدم مجموعة من الأوراق كانت عبارة عن طلب مكتوب بخط اليد يلتبس فيه استصدار قرار بعلاجه في الخارج على نفقة الدولة، ومرفق مع الطلب تقرير معتمد من أحد كبار أساتذة الجراحة بالإسكندرية يُوصي فيه بضرورة السفر للعلاج بالخارج لخطورة الحالة الصحية لعدم توافر علاج داخل البلاد.

وكان مرفقاً مع التقرير مجموعة من التحاليل والتقارير الطبية.

طالع الموظف الأوراق بسرعة وفضول، فقد كانت ملامح الشخص صاحب الطلب قد استحوذت على حواسه كافة، وتسلسل الموظف بعينه بسرعة شديدة إلى مجموعة الأوراق التي أمامه، لتصعقه المفاجأة، اكتشف أن صاحب الطلب الذي يقف أمامه هو ممدوح سالم مساعد رئيس الجمهورية.

لم يرد الموظف بكلمة واحدة، جمع الأوراق بسرعة وهرب متوجهاً إلى رؤسائه، وفي لحظات قليلة أصبح الأمر على مكتب رئيس مجلس الوزراء الدكتور عاطف صدقي.

لحظات سريعة أخرى مرت، وجد ممدوح سالم مساعد رئيس الجمهورية أمامه كل من رئيس الوزراء والدكتور راغب دويدار وزير الصحة، وكان العتاب منهما حاراً للمدوح سالم، ولماذا لم يطلب هاتفياً أو عبر مدير مكتبه ما يريد.

وكان رد الرجل أنه مواطن شأن أي مواطن، ولا ينبغي أن يحصل على ميزة لا يمكن لآخر أن يحصل عليها، وصدر القرار بعلاج ممدوح سالم على نفقة الدولة بالعاصمة البريطانية، ولكن شاءت الأقدار أن ينتقل إلى الرفيق الأعلى بعد وصوله مباشرة.

وبعد ١٠ سنوات وبالتحديد يوم ٢ مارس ١٩٩٨، أرسلت وزارة الصحة خطاباً إلى الورثة تطالبهم بسداد نفقات علاج ممدوح سالم

بالخارج وقدرها نحو ٢٠ دولارًا، ما يوازي ٤٧١٦.٦ جنيهاً، وهددت الوزارة بإحالة الأمر للقضاء إذا لم يتم السداد.

وبعد أن أثار الموضوع ضجة صحفية، عادت وزارة الصحة لتصحيح الأمر وتقول إنها لا تطالب بنفقات العلاج ولكنها تطالب برد بدل السفر الذي حصل عليه ممدوح سالم، حيث إن المبلغ الذي صرف لسيادته وللمرافق نقدًا هو عبارة عن بدل سفر يصرف فقط عن الليالي التي تقضي خارج دور العلاج.

وقالت الوزارة وبما أن المرحوم قد انتقل إلى رحمة الله في اليوم التالي لسفره مباشرة فمن ثم أصبح يستحق بدل السفر لهما عن ليلة واحدة فقط!

يومها قال الكاتب الكبير مصطفى أمين في عمود فكرة بجريدة الأخبار: إنني أعجب لقوم تقف الإبرة في حلقهم ويتلعون المئذنة، يغمضون عيونهم عن الملايين التي تنهب وتسرق وتختلس، ثم يتحدثون عن ألفي دولار مصاريف علاج رئيس وزراء سابق، خرج من الحكومة بعد ثلاثين سنة وهو لا يملك بيتًا يسكنه، كان ما كان يملكه هو شقة بالإيجار.

واختتم مصطفى أمين مقاله قائلاً: من بخت ممدوح سالم أنه لم يتزوج، ولم يترك ولدًا ولا بنتًا وإلا لمات أولاده من الجوع!

وحينها أيضًا كتب أحمد رجب في نص كلمة بالأخبار: "أفنى ممدوح سالم حياته في خدمة الدولة وكان نظيف اليد وعلى خلق عظيم، إلا أن هذا لا يمنع - كما قرأت - أن رئاسة مجلس الوزراء أرسلت تطالب ورثته بمبلغ ألفي دولار من نفقات علاجه، فهذا اتجاه محمود لترشيد الإنفاق الحكومي خصوصًا بالعملية الصعبة، كما سمعت أن خطابًا مماثلًا أرسل إلى ورثة سعد زغلول يطالبهم بخمسة وثلاثين جنيهًا إسترلينيًا أجره المركب الذي سافر عليه إلى لندن ذهابًا وإيابًا لمفاوضة الإنجليز وقد اتضح أن سعد باشا كان مسرفًا لأنه قطع تذكرة درجة أولى".

اليوم الأخير لممدوح سالم في السلطة كان يومًا غريبًا، فقد كان يشغل منصب رئيس الحكومة وفي نفس الوقت كان يرأس حزب الأغلبية آنذاك "حزب مصر"، فوجئ بصدور قرار من الرئيس السادات رئيس الجمهورية بإنشاء حزب جديد أسماه الحزب الوطني الديمقراطي وقرر أن يكون هو السادات رئيسًا للحزب الجديد.

أحدث قرار الرئيس السادات دويًا هائلًا ونتج عنه عدة ردود أفعال متباينة، فسارع عدد من نواب حزب مصر بالتقدم إلى الحزب الجديد رغم أنهم أعضاء بارزون في حزب الأغلبية القائم حزب مصر!

غضب ممدوح سالم وقرر أن يقدم استقالته من رئاسة حزب مصر فذهب إلى مقر الحزب ليعلن استقالته وحدث من بعض القيادات

المتحمسة بعض التصرفات الانفعالية تضامناً مع ممدوح سالم، والذي كان قرار الرئيس السادات بهذه الصورة التي صدر بها مأساً به وبكرامته السياسية!

أعلن ممدوح استقالته وغادر مقر الحزب بينما استمر الاجتماع بين الأعضاء، وبعد انتهاء الاجتماع قرر بعض الأعضاء القيام بمظاهرة تتوجه إلى مقر مجلس الوزراء تطالب بالتمسك بممدوح سالم رئيساً لحزب مصر، تم إبلاغ وزير الداخلية نبوي إسماعيل بما حدث، فأصدر تعليمات لرجاله بمنع المظاهرة وقال إن المظاهرات ممنوعة خصوصاً بالليل خشية أن يندس بينهم أحد ويخرج بالمظاهرة عن هدفها المقرر وطلب من رجاله أن ينعوا الأعضاء بأن هذا أمر لا يمكن الموافقة عليه، وأن ممدوح سالم نفسه لا يرضيه ذلك ويمكنهم انتخاب وفد عنهم ويصل لممدوح سالم في مكتبه ويحاول إقناعه برغبة المجموع.

وقال وزير الداخلية لرجاله: وإذا لم يمثل الأعضاء نفذوا عليهم القانون وفرقوهم.

وكان من الممكن أن تنتهي الأمور عند هذا الحد ولكن الأمور سارت بشكل مثير وغريب!

علم الرئيس السادات بما دار خلال الاجتماع وغضب بشدة مما حدث وبالذات غضب من تصرف ممدوح سالم الذي أثر ترك الاجتماع الاحتجاجي وانصرف عائداً إلى منزله، وأجرى السادات مكالمة تليفونية بوزير الداخلية اللواء نبوي إسماعيل في الواحدة والنصف

صباحًا، وقال له: تم إيه يا نبوي في الاجتماع اللي كان عامله ممدوح سالم
وقدم فيه استقالته؟

فقال النبوي: يا سيادة الرئيس ممدوح سالم قدم استقالته وغادر
الحزب ثم بعد ذلك بقي الأعضاء في الحزب يوزعون التشكيل الجديد
للحزب وفلان اختير كذا وفلان اختير كذا.

فرد السادات بانفعال شديد وقال: لقد حدثت انفعالات وعدم
التزام وهجوم شديد على الحزب الوطني!

فقال النبوي: يا سيادة الرئيس أنا أعرف أن هذا الاجتماع مهم
ولقد أرسلت أنا سًا داخل الاجتماع لمتابعة سير الأمور وكنت أتابع لحظة
بلحظة ما يحدث داخل الاجتماع قبل أن ينتهي وأعرف ما حدث فيه
بالحرف الواحد، ولكن لم يحدث ما يدعو أن سيادتكم تغضب ناس
بتصفي أوضاعها وتعيد توزيع مناصبها فكون أن يحدث أي كلام حول
هذا الموضوع فإنهم متضايقون أن هناك حزبًا جديدًا قائمًا إلى جوار
حزب مصر ودي مسألة لا تدعو إن سيادتكم تغضب.

فقال السادات: يعني عندك خبر بكل الذي حدث.

فقال النبوي: وبالحرف الواحد.

قال: طيب متشكر.

ثم بعد ذلك يوم أو يومين قابل السادات ممدوح سالم ولامه على
ما حدث وما دار في الاجتماع وقال له كان مفروضًا أن تنتظر حتى

النهاية، وليس أن تذهب وتثير الأوضاع ثم تقدم استقالتك وتغادر الحزب وتترك الأمور تغلت إلى هذه الدرجة!

وكان ممدوح سالم قد أسرَّ إلى بعض أصدقائه وقال لهم: إن نبوي إسماعيل وشي عند الرئيس السادات بما جرى في هذا الاجتماع!

وفي هذا اليوم سطر التاريخ أحداث اليوم الأخير لممدوح سالم في السلطة، ذلك الرجل الذي يعتبر أول ضابط شرطة في تاريخ مصر يصبح رئيسًا للوزراء.

على جانب آخر كان هناك يوم مهم آخر في حياة ممدوح سالم السياسية.. هذا اليوم هو يوم الثالث عشر من شهر مايو عام ١٩٧١، لقد كان يومًا مشهودًا في تاريخ مصر.. وكان يومًا مشهودًا أيضًا، ليس هذا فحسب، ولكن كان نقطة تحوُّل مهمة في حياة ممدوح سالم محافظ الإسكندرية.

لم يكن ممدوح سالم يدرك أن الصراع المشتعل بين الرئيس السادات، وبين باقي كبار المسؤولين في الدولة، قد وصل إلى نقطة اللاعودة، ولم يكن ممدوح سالم يعلم أيضًا أن السادات قرر أن يواجه خصومه بنفس الطريقة التي واجه بها محمد على المهاليك، ولكن بصورة مختلفة، وباستخدام ممدوح سالم نفسه مع آخرين!

كانت تلك المرة هي الوحيدة التي يشارك فيها ضابط شرطة في حسم صراع على السلطة في مصر في التاريخ المعاصر.

في صباح ذلك اليوم ١٣ مايو ١٩٧١ أوفد الرئيس السادات مندوباً إلى ممدوح سالم محافظ الإسكندرية حاملاً رسالة شفوية ولكنها كانت رسالة مهمة جداً.

قال موفد السادات لممدوح سالم عندما التقاه في مكتبه: سيادة الرئيس يطلب منك أن تتوجه له وبأقصى سرعة فالأمر خطير للغاية، أضاف: سيادة الرئيس ينتظرك في منزله بالجيزة، ويحذرك من الاتصال به تليفونياً!

ماذا حدث؟ وفيم يحتاجني الرئيس الآن؟ ولماذا يستدعني بهذه الطريقة؟ ولماذا التحذير من الاتصال به تليفونياً؟ وما الأمر الخطير؟

كل هذه الأسئلة وغيرها داعبت عقل ممدوح سالم محافظ الإسكندرية، ولكنه لم يصل لإجابة واحدة لأي منها.

لم يجد أمامه بُدّاً من ترك الإسكندرية وبأقصى سرعة ومضى قاصداً منزل الرئيس السادات بالجيزة.

في إحدى القاعات المجاورة للصالون الرئيسي بمنزل السادات، جلس ممدوح سالم، لحظات قليلة مرت دخل الرئيس السادات بعدها إلى القاعة، فهم ممدوح سالم واقفاً، لاحظ أن الرئيس منهك القوى وتبدو على وجهه أمارات الإرهاق والتعب، كما لاحظ أن عينا الرئيس مليئتان بالكلام، وأنه يتعجل لبدا حديثه، وهو ما حدث بالفعل.

قال السادات بعد أن جلس بأقرب مقعد: أقعد يا ممدوح.

أضاف السادات قائلاً: البلد في خطر يا ممدوح، مراكز القوى
عاوزين يحولوها لبحور دم، دول عاوزين يركبوا البلد كلها، وعاوزين
يفرضوا وصايتهم عليّ وعلى كل حاجة.. لازم أواجههم وبأقصى
سرعة، دول حولوا البلد لسجن كبير، انتهاكات للأعراض، ومراقبات
وتسجيلات تليفونية.

وانفعل السادات بينما كانت كلماته تتواصل وقال: دول بيتجسسوا
عليّ أنا شخصياً!

ثم قال السادات بلهجة حاسمة، أنا قررت أواجههم وفوراً، أنا
قررت إقالة شعراوي جمعة وزير الداخلية—أخطر ما فيهم وتعيينك
مكانه.

توقف السادات عن الكلام برهة، وبطريقة مسرحية مزج فيها بين
الاستجداء والترغيب قال موجهًا كلامه للمدوح سالم: إن لك كل الحق
في أن تقبل، أو ترفض، ولن ألومك أبدًا إذا اعتذرت، بل ستعود إلى
منصبك فورًا.

وبدا أن السادات وكأنه يضع ممدوح سالم أمام خيارين ليفاضل
بينهما، لكي يختار واحدًا منهما، ولكن الحقيقة أن السادات لم يكن يضع
ممدوح سالم سوى أمام خيار واحد فقط، فلم يكن من أصول اللياقة
والذوق وهذا أضعف الإيمان أن يُبدي ممدوح سالم رغبة في أن يعود إلى

منصبه محافظاً للإسكندرية ضارباً عرض الحائط بكل ما سمع، كما لم يكن من المقبول كذلك أن يطلب من الرئيس السادات ولو حتى مهلة للتفكير، للمفاضلة بين الخيارين الذين وضعهما أمامه!

بلا تفكير اندفع ممدوح سالم وبكلمات واثقة قال: أنا مع سيادتكم ومع الشرعية ومع الشعب.

لحظات قليلة مرت، أرسل خلالها السادات من يستدعي د. محمود فوزي رئيس مجلس الوزراء، وكبير الياوران، وأعدت الإجراءات، لتنتهي بقيام ممدوح سالم بحلف اليمين الدستورية، ليصبح وزيراً لداخلية مصر.

المهمة كانت صعبة، شرحها السادات بكل أبعادها، وعدد معالم الصورة أمام ممدوح سالم بعد أن أصبح وزيراً للداخلية، أحاطه علماً بقصة الضابط الذي جاء إلى منزله في الليلة السابقة، وطلب أن يُدلي بمعلومات مهمة ومثيرة، ورفض أن يُدلي بما لديه لأحد من العاملين سواء بإدارة الأمن الملحقة بالمنزل أو بالسكربتارية الملحقة، وكل ما قاله الضابط أنه يريد إبلاغ السادات شخصياً بما لديه من معلومات، أضاف السادات أنه استمع إلى الضابط بعد أن استشعر خطورة ما يمكن أن يكون لديه، وصدق حدسه، فقد قدم له ذلك الضابط عددًا من شرائط كاسيت تحوي مكالمات مثيرة ومهمة بين عدد من كبار المسؤولين في الدولة، ومكالمات أخرى أولئك المسؤولين كانوا طرفاً فيها، ومكالمات مُسجَّلة للرئيس نفسه!

أضاف السادات أنه علم أن هذه التسجيلات تتم بمعرفة مديري المخابرات العامة والمباحث العامة، وأن الأمر يشير إلى أن هناك مخططاً يدبر ضده للاستيلاء على الحكم، ويتزعم هذا التحرك شعراوي جمعة وزير الداخلية ويعاونه آخرون.

عند البوابة الرئيسية لوزارة الداخلية، وقفت سيارة سوداء تحمل لوحات معدنية رقم "١" محافظة الإسكندرية، كان يستقلها ممدوح سالم، الذي لم يكن نبأ تعيينه وزيراً للداخلية قد أعلن بعد.

سارع أفراد حراسة البوابة الرئيسية لوزارة الداخلية بفتح البوابة، وانطلقت السيارة إلى داخل فناء وزارة الداخلية وتوقفت أمام مدخل المبنى الذي يوجد فيه مكتب وزير الداخلية.

دخل ممدوح سالم المبنى واستقل المصعد وتوجه إلى حيث يقع مكتب الوزير، وتتابع خطواته حتى وصل إلى غرفة مدير مكتب الوزير، الذي نهض من مكانه تقديرًا واحترامًا لممدوح سالم باعتباره من كبار الزوار فقد كان معروفًا أنه محافظ الإسكندرية ومن كبار ضباط الشرطة السابقين.

ولكن مدير المكتب لاحظ أن ممدوح سالم دلف مسرعًا إلى داخل غرفة مكتب الوزير، بينما تبعه مدير المكتب، وفي كلمات قليلة وبأسلوب مهذب، قال لممدوح سالم: لا مؤاخذه يا فندم، سيادة الوزير مش موجود، سيادتك تأمر بأي أوامر.

لم يرد ممدوح سالم بكلمة واحدة وواصل سيره داخل الغرفة إلى أن وصل إلى جوار مقعد ومكتب وزير الداخلية، جلس على المقعد، وهنا فقط نظر إلى مدير المكتب بهدوء وقال بكلمات واثقة: أنا وزير الداخلية الجديد يا بني.

فانتفض مدير المكتب بشدة، وأصابته صدمة قوية، أفقدته توازنه للحظات، أفاق بعدها على تعليقات من ممدوح سالم، بإجراء بعض الاتصالات التليفونية العاجلة، حيث بدأ في تنفيذ مهامه العاجلة.

قام باستدعاء اللواء سيد فهمي من الإسكندرية وكلفه بالحضور على عجل لمقر وزارة الداخلية، وعيَّنه مديرًا للمباحث العامة، في نفس الوقت تمكن ممدوح سالم من السيطرة على غرفة التسجيلات بوزارة الداخلية تنفيذًا لتعليمات السادات، الذي أوفد قوة من رجال الحرس الجمهوري لاستلامها.

بعد انتشار خبر إقالة شعراوي جمعة، تضامن معه باقي كبار المسؤولين في الدولة وتقدموا باستقالاتهم من مناصبهم لإحداث فراغ دستوري في محاولة منهم للضغط علي السادات، ولكن السادات انتهزها فرصة وقرر أن يتخلص منهم جميعًا متهمًا إياهم بمحاولة الانقلاب والاستيلاء على السلطة وأوكل إلى ممدوح سالم والليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري بوضع خطة عاجلة وتنفيذها لتحديد إقامة جميع المناوئين له في منازلهم والمشاركين في المؤامرة كما أسماها السادات.

في شهر نوفمبر ١٩٧١، وبعد ستة أشهر فقط من تعيين السادات لممدوح سالم وزيراً للداخلية، صدر قرار جمهوري لممدوح سالم بأن يتولى الإشراف على الأمانة العامة للحكم المحلي، وتكون له سلطات وزير الحكم المحلي كافة الواردة في القوانين واللوائح، وكان من بين أهم خصائص هذا المنصب وسلطاته الإشراف والمتابعة الكاملة لأعمال جميع المحافظين على مستوى الجمهورية.

وبعد أقل من شهرين أصدر الرئيس السادات قراراً بتشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور عزيز صدقي خلفاً للدكتور محمود فوزي، عين فيها ممدوح سالم نائباً لرئيس الوزراء لشئون الخدمات بالإضافة إلى تولية مهام وزارة الداخلية، وكان هذا القرار يعني مزيداً من المهام والسلطات لممدوح سالم، ومزيداً من التوظيف والاستغلال من جانب الرئيس السادات للقدرات السياسية والتنفيذية لممدوح سالم.

وفي بدايات عام ١٩٧٣، أصدر الرئيس السادات قراراً بتعيين ممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية نائباً للحاكم العسكري، وفسر المراقبون هذا القرار بأنه تفويض لممدوح سالم بصفته لإحكام الرقابة ومنع السوق السوداء أو الاستغلال خلال الحرب المنتظرة.

وعقب انتصار أكتوبر ١٩٧٣، كانت الحاجة ملحة إلى تحويل الاهتمام إلى المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدأ الرئيس

السادات في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وجنح إلى التحول إلى نظام التعددية الحزبية بدلاً من الحزب أو التنظيم السياسي الواحد، وفي هذه الأثناء كانت قدرات ممدوح سالم السياسية محل تقدير وإعجاب من جانب الرئيس السادات، فقرر أن يكلفه برئاسة الوزارة، وعند هذا الحد انتهى دور ممدوح سالم وزيراً للداخلية، وأصبح رئيساً للسلطة التنفيذية- مجلس الوزراء بأكمله، وكان أول ضابط شرطة يصل لتولي هذا المنصب، ومن بعده تولى صديق عمره اللواء سيد فهمي منصب وزير الداخلية في منتصف شهر أبريل ١٩٧٥.

وأعاد ممدوح سالم تشكيل الوزارة أكثر من مرة تنفيذًا لتوجيهات الرئيس السادات الذي كان يباهي في كل مكان بممدوح سالم، وكان يقول "معنديش حد يفهم سياسة زي ممدوح سالم"، وقد شهدت فترة توليه مهام رئاسة الوزارة تطورات عديدة على جميع المستويات والأطر الداخلية والخارجية والسياسية والاقتصادية.

ثم تولى ممدوح سالم منصب وزير الداخلية مرة أخرى إلى جانب رئاسته للوزراء عقب أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ ثم تدخلت الدسائس بين الرئيس السادات وبين ممدوح سالم إلى أن تقدم باستقالته من منصبه رئيساً للوزراء في عام ١٩٧٨، وعاد ممدوح سالم إلى الإسكندرية ليعيش فيها مواطناً عادياً.

وذكر لي أحد المقربين لممدوح سالم أنه وجد في رصيده في البنك مبلغ ١٦ جنيهاً فقط، وأعاد ثلاث سيارات ملاكي أرسلها إليه نبوي

إسماعيل وزير الداخلية من الوزارة ليستخدمها في تنقلاته، ولكنه رفض وأثر استخدام سيارته الخاصة ماركة فيات ٢٣ والتي كانت لوحاتها المعدنية تحمل أرقام ١١٠ ملاكي الإسكندرية، ثم أصدر الرئيس السادات قرارًا بتعيين ممدوح سالم مساعدًا للرئيس الجمهورية، وأجمع المراقبون على أن ممدوح سالم خرج من الحكم نظيف السمعة، قليل الخصومات واستمر على التزامه بنظام الحكم، ولم يستثمر أي موقف، وعندما تولى الرئيس مبارك مقاليد الحكم في البلاد في أكتوبر ١٩٨١ أعاد تعيين ممدوح سالم في منصبه مساعدًا للرئيس الجمهورية، وظل بهذا المنصب إلى أن تُوفي خارج البلاد في رحلة علاج.

كبش الفداء!

صباح يوم الثاني من فبراير عام ١٩٧٧ وبينما كان وزير الداخلية اللواء سيد فهمي يعقد لقاء موسعاً مع قيادات مديرية أمن الإسكندرية وضباطها بمقر قسم شرطة باب شرقي، في ختام زيارة تفقدية للمرافق الأمنية بالمحافظة، اقترب من وزير الداخلية أحد مساعديه وهمس في أذنه ببعض الكلمات، نهض على أثرها الرجل مغادراً القاعة، للرد على تليفون عاجل من القاهرة.

وضع الرجل السماعه على أذنه، وقال كلمة واحدة فقط: ألوه، وظل يستمع لمحدثه لحظاتٍ دون تعليق، ثم أغلق السماعه وترك المكان، وغادر الإسكندرية كلها، دون التفوه بكلمة واحدة.

فقد تم إبلاغ الوزير أن قراراً صدر من الرئيس السادات بإقالته!

شعرَ الرجل بصدمة شديدة وسيطرت عليه حالة من الاستغراب، بعد أن أخبره المتحدث بأن الرئيس السادات أعلن أن الإقالة بسبب خطأ وتقصير أجهزة الأمن في عدم توقع وتلافي اندلاع ومواجهة المظاهرات التي نشبت في عدد من محافظات الجمهورية ومن بينها القاهرة يومي ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧.

وما زاد شعور الاستغراب لدى سيد فهمي، أنه كان قد التقى الرئيس السادات، قبل عشرة أيام فقط في اجتماع عام، حضره عدد من كبار رجال الدولة، وأشاد السادات خلال اللقاء بأدائه وبأداء جهاز الشرطة خلال الأحداث!

عندما تمت إقالة اللواء سيد فهمي كان قد مضى عليه ٢٠ شهرًا فقط قضاها وزيرًا للداخلية، وقبلها ظل مدة ست سنوات في دائرة صنع القرار بوزارة الداخلية، حيث تولى منصب مدير مباحث أمن الدولة (الذي كان اسمه جهاز المباحث العامة قبل ١٥ مايو ١٩٧١، وبات اسمه جهاز الأمن الوطني بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١)، ثم نائبًا لوزير الداخلية.

ففي مساء اليوم الثالث عشر من شهر مايو ١٩٧١، وفي أثناء وجوده بمكتبه في الإسكندرية حيث كان يعمل مفتشًا للمباحث العامة بالمحافظة تلقى سيد فهمي مكالمة هاتفية من القاهرة.

المتحدث كان ممدوح سالم لم تدم المكالمة طويلاً، قال: يا سيد تعالى
لي القاهرة فوراً في مقر وزارة الداخلية!

لم يدع ممدوح سالم محدثه - صديق عمره - يسأل أو يستفسر،
عاجله قائلاً: أنا عاوزك ضروري، ياللا سلام.

واستدرك ممدوح سالم قبل أن يضع الساعة قائلاً: أرجوك مر على
منزلي وأحضر مجموعة من البدل والملابس.

وأنهى ممدوح سالم المكالمة!

في تلك اللحظات لم تكن أنباء بدء اشتعال الصراع على السلطة في
القاهرة قد تسربت بعد، ولم يكن نبأ تعيين ممدوح سالم وزيراً للداخلية
قد عرف، ولكن سيد فهمي أيقن أن ممدوح سالم أصبح وزيراً للداخلية،
فقد أفضى إلى أقرب معاونيه بهذا الاستنتاج عقب تلقيه المكالمة القصيرة
العاجلة من ممدوح سالم، فلم تكن كلمات ممدوح سالم غامضة.

هَمَّ سيد فهمي بمغادرة الإسكندرية، ووصل إلى مقر وزارة
الداخلية بالقاهرة في الحادية عشرة مساءً.

التقى ممدوح سالم الذي قال له: أنت تستلم من الآن مباحث أمن
الدولة وطلب إليه تنفيذ قرارات تحديد إقامة عدد من الأشخاص الذين
كانوا يشكلون مراكز القوى.

اجتمع سيد فهمي بقيادات مباحث أمن الدولة، وكانوا بالترتيب
في المسؤولية، اللواء حسن طلعت رئيس المباحث ثم اللواء زهدي ثم
اللواء حسن أبو باشا.

وقال لهم، إننا في مباحث أمن الدولة جهاز محترفي أمن سياسي لمصلحة مصر، لا ارتباط أبداً بأشخاص، ولن يمس أحد في هذا الجهاز، ولكنه فوجئ بعد ذلك بتليفون من ممدوح سالم وزير الداخلية بأن أمراً قد صدر باعتقال كل من رئيس الجهاز اللواء حسن طلعت ونائبه اللواء زهدي، وطلب منه تنفيذ الأمر، واصطحب اللواء طلعت ونائبه لإيداعهما بحجز بكلية الشرطة!

اعتذر سيد فهمي عن عدم تنفيذ هذا الأمر لأنه يناقض تماماً ما كان قد قاله في الاجتماع الذي عقده، وقال لممدوح سالم بحسم: هذا أمر لا أستطيع أن أنفذه، والعمل له تقاليده وقيمه، وقسمًا بالله لو صممت على ذلك فإني سأعود إلى الإسكندرية!

فما كان من ممدوح سالم إلا أن كلف شخصاً آخر بتنفيذ الأمر.

وبعد منتصف تلك الليلة اتصل الرئيس السادات مباشرة لأول مرة بالرئيس الجديد لمباحث أمن الدولة اللواء سيد فهمي.

سأل السادات عن رد الفعل في الشارع وعن الاستعداد لمواجهة أي تحرك في الصباح التالي، فقد كان يوم الجمعة، وكان السادات يخشى حدوث أي تحرك في المساجد من خلال مراكز القوى.

ورد سيد فهمي قائلاً: إن الشعب متجاوب وسعيد ولا يوجد ما يشير إلى احتمالية صدور أي رد فعل مضاد في الشارع.

وبالفعل لم يحدث ما يكدر الأمن وخرجت مظاهرة صغيرة جداً من جامع يقع في شارع الجمهورية وفضت المظاهرة في دقائق.

وفي اليوم التالي اتصل الرئيس السادات للمرة الثانية بسيد فهمي، وكان قد تقرر القبض على عدد كبير من الوزراء وكبار رجال الدولة ممن شكلوا الطرف الآخر في مواجهة السادات وكانوا جميعاً قد أصبحوا رهن الاعتقال وتم إرسالهم إلى سجن القلعة، لكي يبدأ معهم تحقيق قانوني وسأله السادات: ماذا يكون رد الفعل في تقديرك؟

وأجاب سيد فهمي: لا شيء.

وقال السادات: توكل على الله، وابقى إديني تمام.

وفي صباح اليوم التالي اتصل سيد فهمي بالرئيس السادات، وأبلغه تمام بلغة العسكريين.

والتقى سيد فهمي بعد ذلك بأنور السادات في مبنى التلفزيون حيث كان الرئيس يسجل خطاباً، قال السادات له ولمن حوله: نريد أن نبدأ عهداً جديداً، كفى أن الشعب ظل يعاني طويلاً، وأنا لا أرفع شعارات غير قابلة للتطبيق.

وقال سيد فهمي: هذا يسعدنا يا سيادة الرئيس، سنطبق الشعارات، في الشارع، والناس مرتاحة، وعندها أمل إيجابي في مرحلة جديدة.

تطوّرت الأمور والأحداث، وتحقق نصر أكتوبر سنة ١٩٧٣، وبدأ الرئيس السادات يحول القدر الأكبر من اهتمامه إلى النواحي الداخلية، قرر اختيار سيد فهمي وزيراً للداخلية في أبريل ١٩٧٥، بعد أن سبق أن

عينه السادات نائباً لوزير الداخلية، تقديرًا لأسلوبه في معالجة قضايا الأمن السياسي.

الحقيقة الجديرة بالتسجيل أن اللواء سيد فهمي كان وزيرًا مختلفًا عن وزراء الداخلية كافة في مصر في التاريخ المعاصر!

فقد اقترنت به صفة لم تتوافر لأحد سواه منهم، سوف يذكر التاريخ أن منهم السياسي، ومنهم رجل الأمن المحترف، ومنهم الذي يمزج بين الأمن والسياسة، ومنهم الهادئ الحاسم والذي يصل لما يريد وفي إطار القانون والدستور، ومنهم الدموي الذي يؤمن بالقمع كأداة للتفاهم في أي موقف.

أما اللواء سيد فهمي كان بخلاف كل أولئك - قد يكون حاملًا لصفة أو أكثر من تلك الصفات التي تميز بعض أو كل نظرائه - ولكن صفة "كبش الفداء" التصقت به هو فقط، ودون منازع، وسيتذكرها كل من يتذكره على مر التاريخ.

علاوة على ذلك فقد تعرض هذا الرجل لظلم تاريخي شديد، فقد أجمع الكثيرون من المتابعين والمعاصرين لتلك الفترة التي جلس فيها على مقعد وزير الداخلية - فترة السبعينيات - أن أبرز إنجازاتها على المستوى السياسي كانت انتخابات سنة ١٩٧٦ التي تمت بنزاهة وحيدة تامة من الحكومة وأجهزتها وعلى رأسها جهاز الشرطة.

هذا الإنجاز تم تسجيله والإشادة به بأقلام العديد من أبرز كتاب هذه الفترة وسياسيها منسوباً "لممدوح سالم" رئيس مجلس الوزراء بمفرده! ولم يتطرق أيُّ من هؤلاء لسيد فهمي ولدوره من قريب أو بعيد على الرغم من أنه كان وزيراً للداخلية، وهو الذي قاد جهاز الشرطة بطريقة أتاحت للعملية الانتخابية المناخ الملائم لكي تتم بحيدة ونزاهة تامة!

تلك الانتخابات تمت في وقت شهدت فيه الممارسة السياسية في مصر تحولاً من التنظيم السياسي الواحد إلى نظام التعددية، وكان النظام الذي أجريت على أساسه الانتخابات مقدمة لنشأة الأحزاب السياسية، فقد أُجريت وفق نظام المنابر (وسط - يمين - يسار).

كشفت نتائج الانتخابات (خلال مرحلتها) عن مفاجآت لم تكن متوقعة، فقد سقط في الانتخابات جميع أعضاء الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي، الذين تقدموا للانتخابات ضمن تنظيم الوسط - الذي كان ممثلاً للحكومة وكان أمينه العام ممدوح سالم رئيس الحكومة.

خلال المساعي التي قمت بها قبل أكثر من عشرين عاماً لتوثيق أحداث فيرة تولي اللواء سيد فهمي مهام وزارة الداخلية، ذهبت إلى الإسكندرية حيث معظم علاقات وصدقات اللواء سيد فهمي وكانت كثيرة ومتعددة وكلها من رجال الأمن.

التقيت أحد المقرين من اللواء سيد فهمي - رفض ذكر اسمه وهو أحد قيادات الشرطة السابقين - قال لي: "هل تصدق أن اللواء سيد فهمي عندما تم إبلاغه بقرار إقالته كان في جيبه ١٢٠ قرشاً فقط؟!" تعجبت وكررت ما قاله مُحدثي مستغرباً: ١٢٠ قرشاً فقط!

فقال بابتسامة واثقة: "صدق هذه الحقيقة، ولا أقولها رياء أو نفاقاً أو مجاملة، فالرجل أصبح الآن في دار الحق، ولا يملك لي نفعاً ولا ضرراً!"

تضمن قرر الرئيس السادات بإقالة اللواء سيد فهمي وزير الداخلية إسناد مهمة تولي وزارة الداخلية مرة أخرى إلى ممدوح سالم بجانب رئاسته لمجلس الوزراء.

وفي اجتماعه الأول مع قيادات وزارة الداخلية، شَنَّ ممدوح سالم هجوماً حاداً على أجهزة الداخلية ووزيرها- المقال سيد فهمي، متهمًا إياه بالتقصير في مواجهة الانتفاضة التي أسفرت عن مصادمات دامية وخسائر شديدة في الممتلكات العامة والخاصة، وقال إن أجهزة وزارة الداخلية فشلت فشلاً ذريعاً في مواجهة تلك الأحداث سواء بعدم توقعها قبل حدوثها، أو بعدم القدرة على مواجهتها عقب وقوعها ولم تتمكن من تطويق المظاهرات التي نشبت في العديد من عواصم محافظات الجمهورية وعلى رأسها العاصمة واجهة البلاد.

اللواء حسن أبو باشا-رئيس جهاز مباحث أمن الدولة آنذاك كان من بين حاضري ذلك الاجتماع والاتهامات التي وُجِّهت لأجهزة الأمن بالتقصير كانت في غالبيتها موجهة له هو شخصياً وللجهاز الذي يرأسه!

أبو باشا لم يشأ أن يراجع ممدوح سالم رئيس الوزراء ووزير الداخلية- فيما يقول على الملأ أمام باقي قيادات الداخلية، وأثر أن يفتاحه في الأمر ولكن على انفراد!

في المساء أجرى أبو باشا اتصالاً بمكتب ممدوح سالم برئاسة مجلس الوزراء طالباً موعداً عاجلاً للقاء، بسرعة شديدة تم إبلاغ رئيس الوزراء فطلب إبلاغ أبو باشا للحضور فوراً.

ظَنَّ ممدوح سالم أن اللواء أبو باشا لديه معلومات أو أنباء مهمة تتعلق بالوضع الأمني أو أي تطورات مرتبطة، فعاجَلَ أبو باشا "متلهفًا": خير يا حسن، فيه حاجة؟!

رد أبو باشا (بهدوء): لا يافندم مفيش حاجة، أنا بس حبيت أناقش سيادتك في بعض الملاحظات الي قولتها النهارده الصبح في الاجتماع.

قال ممدوح سالم (باهتمام): خير.. قول.

قال أبو باشا (بود): سيادتك وجهت اتهامات لأجهزة الأمن، بالفشل في مواجهة ما حدث، ولكن سيادتك تعلم أن الحقيقة غير ذلك، وتعلم أن وزير الداخلية السابق ومعه جهاز الأمن تنبأ بوقوع

هذه الأحداث وطلب اتخاذ عدة إجراءات تلافياً لما سوف يحدث وتعلم أنه لم يؤخذ بنصائح وتحذيرات اللواء سيد فهمي وزير الداخلية السابق وأجهزته.

أضاف أبو باشا: من هنا اسمح لي سيادتكم، فقد تحملت على الوزير السابق وجهاز الأمن وحملتهم باتهامات عديدة هم أبرياء منها، واسمح لي سيادتكم أنت تعلم هذه الحقيقة!

وهنا سكت حسن أبو باشا عن الكلام، فقد أحس أنه قال كل ما عنده، وأحس أيضاً أن ممدوح سالم لم يعد يقوى على الاستماع أكثر من ذلك.

لم يعلق خلالها ممدوح سالم بكلمة واحدة، وسرح مع نفسه وكأنه كان يسترجع تفاصيل ما حدث وسرت لحظة صمت ليست بالقصيرة، إلى أن تكلم بمعاناة شديدة وقال بلهجة غلفها الكثير من الهم والغم: "يا حسن الي حصل ده كان كبير قوي، أنا كان لازم أستقيل!"

وسكت ممدوح سالم بعد أن قال هذه العبارة، وكان يبدو وأنه يريد أن يختفي أو يتوارى خجلاً.

وهنا أدرك حسن أبو باشا ما لم يُرد أن ينطق به ممدوح سالم أيقن أنه يريد أن يقول إنه كان مطلوباً "كبش فداء" يتحمل تبعات كل ما حدث، ولم يكن هناك سوى "اللواء سيد فهمي" وزير الداخلية لكي يكون هو "كبش الفداء" الذي يفدي رئيس النظام ورئيس وزرائه ورموزه المسؤولين كافة وقد كان!

في الساعة الحادية عشرة والنصف صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧، كان الرئيس السادات جالساً في حديقة استراحة الخزان في أسوان يدلي بحديث لإحدى الصحف العربية، لاحظ أن الصحيفة التي كانت تجري الحوار معه شردت عما يقول وراحت تتطلع بعينها إلى شيء ما في خلفية المشهد!

استغرب السادات بشدة، فأحست الصحيفة بأنها مطالبة بأن تبرر تصرفها، فقالت للسادات إنها ترى دخاناً يتصاعد من المدينة التي تبدو بعيدة هناك عند مدى النظر.

التفت الرئيس السادات إلى حيث تشير الصحيفة، فشاهد أعمدة دخان تتصاعد في الهواء، ولكنه لم يلبث غير قليل حتى جاءه أحد ضباط الحراسة على عجل حاملاً ورقة قدمها له فقرأها السادات مقطب الجبين، ثم أنهى لقاءه مع الصحيفة اللبنانية قبل أن يكمل حوارها معها.

ما شاهده الرئيس السادات بعينه، وتم إبلاغه به، لم يكن سوى احتجاجات عالية الضجيج، شهدتها في ذات اليوم وفي توقيت متزامن العديد من المحافظات والمدن المصرية.

سبب واحد كان وراء انطلاق كل هذه الاحتجاجات هو القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة وأقرها الرئيس السادات، وشملت زيادة أسعار العديد من السلع الغذائية والخدمات.

سميت هذه الاحتجاجات تاريخياً بأحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

في صباح ذلك اليوم وبينما كان وزير الداخلية اللواء سيد فهمي مجتمعاً مع عدد من قيادات الأمن، وصلته أنباء بأن عمال مصانع حلوان يتحركون في مسيرة بدأت في الثامنة من الصباح متجهين إلى مجلس الشعب للاجتماع بأعضاء المجلس، وفي نفس الوقت تجمعت أعداد من الطلبة في حرم جامعتي عين شمس والقاهرة.

في نفس الوقت اتصل مدير أمن الإسكندرية بوزير الداخلية وأبلغه بأن عمال الترسانات البحرية يتجمعون للتوجه في مسيرة إلى ميدان المنشية، ثم توالى البلاغات من المنصورة وبورسعيد وغيرهما كما حدثت تجمعات في أسوان.

توالى الإخطارات بعد ذلك عن تعاطف جماهير الشارع مع المظاهرات وانضمامهم إليها، وخلال المظاهرات ترددت الشعارات التي تنادي بسقوط القرارات الاقتصادية وتهاجم الحكومة.

وعلى مدى اليوم تواصل تطور الأحداث وسرعان ما بدأت الأنباء تتوالى عن تكرار حدوث التجمعات والتظاهرات في عدد من المحافظات.

خلال المظاهرات ترددت الشعارات التي تنادي بسقوط القرارات الاقتصادية، التي صدرت قبل ساعات، وتهاجم الحكومة ثم بدأت المظاهرات في التحول إلى الاعتداء على المنشآت العامة والخاصة.

واستمرت أعمال التظاهر والتخريب في القاهرة والإسكندرية حتى ساعة متأخرة من الليل بشكل غير مسبوق.

ورغم حدة المظاهرات واتساع نطاقها أصدر وزير الداخلية اللواء سيد فهمي أوامره بفض المسيرات دون التصادم مع الناس، ودون إراقة أي دماء.

واستمرت المظاهرات والفاعليات الاحتجاجية حتى الساعة الثالثة من صباح اليوم التالي، وكانت قوات الأمن قد أنهكت تمامًا، وكان سيد فهمي وزير الداخلية لا يزال عند رأيه أن يأخذ العملية بالنفس الطويل، وأن تتحاشى قوات الشرطة إطلاق النار باتجاه المتظاهرين.

وتواصلت المظاهرات بحدة شديدة صباح اليوم التالي انطلاقًا من مراكز التكتلات الجماهيرية في مدينتي القاهرة والإسكندرية ثم اتسع نطاقها إلى ٩ محافظات أخرى في الوجهين البحري والقبلي.

وعند منتصف النهار قام اللواء أحمد رشدي مدير أمن القاهرة بإجراء اتصال تليفوني بوزير الداخلية ليلغيه بأن القاهرة تحترق وأنه يعتبر هذا الاتصال آخر استغاثة!

وبدا واضحًا أن قوات الأمن - ليس في القاهرة والإسكندرية فقط بل في المحافظات الأخرى التي اشتعلت فيها الأحداث - عاجزة عن التصدي للموقف أو الحيلولة دون امتداد التظاهرات والأعمال التخريبية إلى محافظات جديدة.

رفض سيد فهمي إصدار الأوامر لقوات البوليس كطلب الرئيس السادات أن تستخدم الرصاص الحي لفض التجمعات وتفريق المتظاهرين، للحيلولة دون المزيد من وقوع حوادث التخريب. فقد أبى الرجل تنفيذ الأمر، خشية وقوع أبرياء قتلى أو مصابين، وأبلغ رفضه لتوجيهات "السادات" إلى "ممدوح سالم" رئيس الوزراء، مما دعا الأخير إلى الإسراع بإيجاد بديل للسيطرة على الموقف. وباتت الحاجة ضرورية لنزول القوات المسلحة للسيطرة على الموقف.

أجرى رئيس الوزراء ممدوح سالم اتصالاً هاتفيًا بوزير الحربية الفريق محمد عبد الغني الجمسي طالباً منه المعاونة وتدخل قوات الجيش للسيطرة على الموقف.

فوجئ ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء باعتذار الفريق الجمسي عن عدم إصدار قرار بنزول قوات الجيش للشوارع، منوها إلى أن قرار نزول قوات الجيش للشوارع لا بد أن يصدر من القائد الأعلى للقوات المسلحة وليس من وزير الحربية، ولا من مجلس الوزراء كله مجتمعاً!

أضاف الجمسي في تبريره عدم الاستجابة لطلب رئيس الوزراء قائلاً: إن نزول الجيش لمواجهة مشكلة داخلية وفي مواجهة جماهير الشعب هو محظور سبق له وللمشير أحمد إسماعيل أن اتفقا مع الرئيس

السادات على تجنبه مهما تكن الظروف، فالجيش بحرب أكتوبر وضع صورته أمام جماهير الشعب حيث ينبغي لها أن تكون ودخوله بمقولة المحافظة على الأمن الداخلي يعرض القوات لاحتمال صدام مع الجماهير وهذا يسيء إلى الجيش.

اتصل رئيس الوزراء "ممدوح سالم" بالرئيس السادات وروى له تفاصيل المحادثة التليفونية التي جرت بينه وبين وزير الحربية وطلب إليه إصدار الأمر إلى "الجمسي" بإنزال الجيش إلى الشوارع وإلا تكررت مأساة حريق القاهرة سنة ١٩٥٢.

فوجئ الرئيس السادات عندما اتصل بالجمسي بأنه على استعداد بالطبع لإطاعة الأمر ولكنه يرجو أن يصدر الرئيس أولاً قراراً بإلغاء الزيادات التي طرأت على الأسعار لأنه لا يستطيع أن يضمن موقف القوات إزاء الشعب إذا جرى نزولها إلى الشوارع لحفظ الأمن في ظل تلك القرارات.

ولم يكن لدى الرئيس "السادات" وقت ليفكر!

أصدر قراراً بالتراجع عن القرارات الاقتصادية كافة التي أنتجت الأزمة، ونزلت قوات الجيش إلى الشوارع ونجحت في إعادة الهدوء التام إلى الشوارع بصورة فورية.

وكان أكثر ما أرق الرئيس السادات أنه اضطر إلى استعمال القوات المسلحة في السيطرة على الموقف.

وفي مساء ذات اليوم ١٩ يناير تقرر أن يعود الرئيس السادات من أسوان وعندما وصل إلى مطار القاهرة لم تكن القوات المسلحة قد انتهت من نشر قواتها في أنحاء العاصمة، ولم يكن ميعاد سريان قرار حظر التجوال قد بدأ بعد.

وتقرر تعديل خط سير الرئيس خلال عودته إلى منزله بالجيزة تلافياً للمرور في قلب العاصمة التي كانت لا تزال كثير من مرافقها العامة والخاصة مشتتة وتعتج بالتجمعات والمظاهرات، وقاد أفراد من الأجهزة الأمنية ركب الرئيس عبر طرق جانبية إلى أن وصل إلى منزله بالجيزة بسلام.

عادت القاهرة إلى حالتها الطبيعية في صباح اليوم التالي ٢٠ يناير حيث عقد الرئيس السادات اجتماعين لمجلس الأمن القومي الأول في منزله بالجيزة والثاني باستراحة القناطر وشرح سيد فهمي الموقف كاملاً وقال له الرئيس: معلش ياسيد إنت خدت حموة العملية كلها!

وتحدث الفريق الجمسي وأثنى على دور الشرطة، وتحدث كمال حسن علي رئيس المخابرات.

وكان كمال حسن علي قد تقدم بتقرير إلى الرئيس السادات قبل أحداث يناير بحوالي الشهر يحذر فيه من تحركات شيوعية متوقعة يمكن أن تستثمر أي قرار مفاجئ وجرت اجتماعات بين المخابرات ومباحث

أمن الدولة ونوقش التحرك الشيوعي المتوقع واستقر الرأي على ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية باعتقال عدد من الشيوعيين ورفع تقرير بذلك إلى الرئيس السادات، ورفض السادات إجراء هذه الاعتقالات، وفهم رجال المخابرات والداخلية أن هناك موقفًا سياسيًا مع الاتحاد السوفيتي، يمنع اتخاذ هذا الإجراء وكان القرار "عدم ضرب الاتجاهات اليسارية" ولم تعرف قيادات الأمن السبب السياسي وراء ذلك.

وقعت أحداث ١٨، ١٩ يناير خلال التشكيل الثاني لوزارة ممدوح سالم الذي تم في شهر أبريل عام ١٩٧٥ وعُين فيه اللواء سيد فهمي وزيرًا للداخلية.

وفي إحدى جلسات مجلس الوزراء تحدث الدكتور عبد المنعم القيسوني رئيس المجموعة الاقتصادية عن ضرورة رفع الدعم عن بعض السلع استجابة لقرار من البنك الدولي بعدم إقراضنا مليوني جنيه ما لم يتم رفع الدعم.

وقال القيسوني: إن المركب تميل الآن من الناحية الاقتصادية ويمكن أن تغرق، وإنه لا مهرب من اتخاذ القرار، وحدد القيسوني السلع التي يقترح رفع الدعم عنها ومنها سلع تموينية.

وفي جلسة أخرى ردد القيسوني نفس الكلام ونوه إلى أن عددًا من الدول العربية قررت عدم دفع أي مساعدات إلا بعد استشارة خبراء من البنك الدولي.

اعترضت الدكتورة عائشة راتب وزيرة الشؤون الاجتماعية على ما يطرحه الدكتور القيسوني.

وقال سيد فهمي وزير الداخلية إن الوزارة ألفت لكي تثبت الأسعار، فكيف يفاجأ الناس بعد شهرين برفع الأسعار؟ وقال: إن هذا يؤثر في الوضع الأمني.

بعد ذلك عقد السادات اجتماعًا، تحدث فيه الدكتور حامد السايح وزير الاقتصاد والاستثمار، وقال إن رفع الأسعار إجراء لا مهرب منه وهو لازم اليوم قبل الغد، وأي تأخير في رفع الأسعار يمكن أن يعرضنا لكارثة اقتصادية.

وقال السادات: إذا كان هذا هو الرأي الفني، وإذا كان التأخير يعرضنا لكارثة، فإنني موافق، وفي أعقاب إعطاء الرئيس السادات الضوء الأخضر للمُضي في خطة رفع الأسعار التي أوصى بها الدكتور القيسوني ووزراء المجموعة الاقتصادية، بدأت الأمور تتصاعد بصورة درامية.

يوم ١٢ يناير ١٩٧٧ عقد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء، بصفته رئيسًا لحزب مصر "الحزب الحاكم"، اجتماعًا مع أعضاء الهيئة البرلمانية

للحزب، شرح لهم الموقف وأوضح كل الظروف الاقتصادية المحيطة بالقرارات المرتقبة لرفع أسعار بعض السلع الغذائية.

في يوم ١٣ يناير كان ممدوح سالم رئيس الوزراء أعلن القرارات الاقتصادية في مجلس الشعب، وإذا بأعضاء حزب مصر (الحزب الحاكم) يهاجمون القرارات، فشعر الرجل بأنه يواجه التطورات بمفرده، وفسر رد فعل نواب الشعب بأنهم فضلوا ود الرأي العام والناخبين في دوائرهم الانتخابية على الالتزام الحزبي، فلم يجد أمامه سوى وزير الداخلية، الذي استشعر بما لديه من خبرات أمنية أن البلاد مقبلة على حالة من عدم الاستقرار، فشاطره نفس الهواجس واتفقا على اتخاذ احتياطات أمنية للحيلولة دون وقوع ما يخشاه، ولكن دون جدوى!

في يوم ١٣ نوفمبر ١٩٨٨ نُقل اللواء سيد فهمي إلى مستشفى القصر العيني مصاباً بنزيف حاد في المخ، حيث فاضت روحه إلى بارئها بعد عدة أيام قضاها في غرفة العناية المركزة.

مراجع:

- كتاب عواصف الحرب والسلام لمحمد حسنين هيكل.
- كتاب السادات والأسطورة لموسى صبري.
- ملف قضية ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

اللقاء السري!

في أواخر العام ١٩٦٩ وصلت معلومات إلى جهاز المباحث العامة (أمن الدولة فيما بعد والأمن الوطني حالياً) تفيد بأن الدكتور محمود جامع، أحد العناصر المحسوبة على تيار الإخوان المسلمين، بدأ في إجراء الاتصالات بقيادات الإخوان خارج السجن لبحث محاولة إعادة نشاط الجماعة ولملئة شتات عناصرها بعد الضربات الأمنية الكبيرة التي وجهت لهم في أخريات عهد عبد الناصر.

في تلك الأثناء استطاع ضباط المباحث العامة رصد موعد وتحديد دعاء إليه الدكتور جامع مجموعة من قيادات الإخوان معهم في منزله بمدينة طنطا.

وفي الموعد المحدد اكتمل وصول قيادات الإخوان، وكانت آذان ضباط المباحث العامة وأعينهم تراقبهم باهتمام شديد.

في هذه الأثناء وصلت إلى المكان سيارة ملاكي يقودها سائق،
وشخص يجلس في المقعد الخلفي نزل من السيارة ودخل مباشرة إلى
مكان الاجتماع، وكانت مفاجأة مذهلة لضباط المباحث العامة، فقد
تبينوا أن ذلك الشخص لم يكن سوى السيد أنور السادات نائب رئيس
الجمهورية!

استمر اللقاء قرابة ساعتين، ولكن لم يستطع الضباط معرفة ما دار
به فلم تكن داخل منزل الدكتور جامع الذي جرى فيه اللقاء أجهزة
تسجيل أو تنصت!

وتكررت هذه اللقاءات السرية بذات الأشخاص وبفس
السيناريو ثلاث مرات في غضون أسبوعين، ثم تم الاتفاق على أن يعقد
اللقاء للمرة الرابعة في منزل السادات بميت أبو الكوم، ما دعا ضباط
المباحث العامة إلى الشروع في اختراق بيت السادات (بوضع أجهزة
تنصت وتسجيل) لمتابعة اللقاء، ولكن وزير الداخلية شعراوي جمعة
وزير الداخلية، في ذلك الوقت، وبعد أن تم العرض عليه، قرر أن
تقتصر المتابعة والرصد للقاء عن بعد فقط، وأن يتم تحديد أسماء كل
العناصر التي سوف تحضر اللقاء بمنزل السادات، وشدد على قيادات
المباحث العامة وضباطها المعنيين بعدم وضع أجهزة تنصت أو تسجيل
داخل بيت السادات إلا بتعليمات مباشرة منه.

وكانت مفاجأة للضباط توقف اللقاءات تمامًا بعد إخطار وزير
الداخلية شعراوي جمعة، ولم يتم بعدها رصد أي اتصالات، سواء بين
أفراد هذه المجموعة أو بينهم وبين السادات!

وبعد فترة قصيرة من حدوث تلك الواقعة، تواترت أنباء عن صدور قرار من جمال عبد الناصر بتحديد إقامة السادات بمنزله في ميت أبو الكوم، دامت لعدة أشهر، تلاها تواتر أنباء أخرى عن إصابة السادات بأزمة قلبية، قام على أثرها عبد الناصر بزيارة لميت أبو الكوم للاطمئنان على صحة السادات.

واعتبر متابعون آنذاك أن تلك الزيارة كانت تصفية للموقف الغامض الذي أحاط بموقف عبد الناصر من اكتشاف علاقة السادات بالإخوان المسلمين، وعاد السادات يزاول نشاطه نائباً للرئيس بشكل عادي!

تصادف أن تلك المصالحة بين عبد الناصر والسادات تمت قبل فترة وجيزة من وفاة عبد الناصر، وبعد أن رحل عبد الناصر تولى السادات الرئاسة من بعده، ليستكمل نهج التصالح مع رموز التنظيمات الدينية، وخصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، أملاً في خلق تيار ديني قوي لمواجهة التيار اليساري والناصري المناهضين له وتحييد دورهما وثقلهما.

استعان السادات بأناس كانوا بعيدين كل البعد عن أي منصب تنفيذي أو رسمي في تنفيذ ما يريد فيها يتعلق بخلق تيار ديني - يميني - يسارته في مواجهة قوى اليسار!

أبرز هؤلاء الذين استعان بهم الرئيس السادات كان الدكتور محمود جامع مدير مستشفى المبرة بطنطا سابقاً، هذا الرجل كان أحد

اثنين أو كل لهما السادات المهمة - سرًا - مهمة إنشاء جماعة دينية في الجامعات المصرية، إضافة إلى أنه كان له دور آخر لا يقل أهمية في إحداث التقارب بين السادات وبعض عناصر الإخوان.

العلاقة بين د. جامع والسادات كانت في أساسها علاقة عائلية، فقد كانت امتدادًا للعلاقة التي كانت تربط بين والدي السادات والدكتور جامع، الرجل روى القصة كاملة، وبتفاصيل مثيرة قال:

فور تولي الرئيس السادات الحكم اتصل بي زميل دراسة قديم هو دكتور سالم نجم أستاذ الأمراض الباطنة في طب الأزهر وأحد قيادات الإخوان المسلمين، وكان د. نجم أيامها مثل الكثير من قيادات الإخوان يعيش في المنفى، أبلغني نجم في اتصاله الهاتفي أن الإخوان يريدون العودة، ومستعدون للتعاون مع أنور السادات، وطلب مني إبلاغه تلك الرسالة، وفي نفس الوقت اتصل بي من داخل سجن طره وعن طريق آخرين المستشار عبد القادر حلمي عضو مكتب الإرشاد وصهر المرحوم حسن عشاوي الذي حكم عليه بالإعدام أيام عبد الناصر، فانتهزت فرصة وجودي ذات يوم مع السادات في سيارته، وفي أثناء مرورنا ببداية شارع الهرم حيث منزل المستشار حلمي سألته إذا ما كان يعرف صاحب المنزل وشجعني رده بالإيجاب على أن أنقل له رسالة الإخوان، ورغم ترددده وافق وقتها على أن نبدأ بالإفراج عن عبد القادر حلمي وصالح أبو رقيق، بالإضافة لعبد الفتاح حسن وزير الداخلية الوفدي، وطلب مني أن أسافر إلى خارج مصر لألتقي بالإخوان هناك، وأرسل إليّ أبو رقيق والمستشار حلمي في السجن أستاذًا في كلية الحقوق اسمه دكتور سعيد النجار "زوج بنت عبد الرازق باشا السنهوري".

وفي الخارج التقيت بواسطة د. سالم نجم مجموعة أذكر من بينها الشيخ يوسف القرضاوي والدكتور أحمد العسال والمهندس عبد المنعم مشهور وغيرهم من القيادات الإخوانية الذين عرضوا نسيان ما فات مقابل الإفراج عن كل من في السجون وإصدار عفو عام بشأنهم يسقط الأحكام الصادرة بحقهم.

في ذلك الوقت كانت مجموعة مايو ما زالت في السلطة وكان موقفهم المعارض لأي تقارب مع الإخوان معروفاً حتى أنهم امتنعوا عن تنفيذ أمر - السادات وهو رئيس الجمهورية - بالإفراج عن عبد الفتاح حسن، ولم يعلم السادات بذلك إلا مني بعد عودتي من السعودية، فتم الإفراج عن صالح أبو رقيق وعبد القادر حلمي، فاصطحبتهما إلى منزل السادات في ميت أبو الكوم حيث تناولنا معه الغداء، ووضعت الخطوط العامة لتطبيع العلاقات بين السادات والإخوان.

أما قصة الجماعات الإسلامية فقد بدأت فور نجاح السادات في التخلص من مجموعة ١٥ مايو، إذ دعاني السادات للقاء منفرد أسرّ لي فيه بعدم ارتياحه لتنامي التيار الناصري والشيوعي في الجامعات، وقال لي ما نصه: "يا محمود العيال الناصرين والشيوعيين هايتعبوني في الجامعة" وأردف قائلاً: "أنا عايز نربي شباب مسلم ونصرف عليهم ويصبحوا ركيزتنا في الجامعة" وبالفعل أوكل إلى مع محمد عثمان إسماعيل تلك المهمة بعد أن خصص مبالغ معينة للإنفاق عليها، على أن

أتولى مهمة جامعات الوجه البحري ويتولى عثمان إسماعيل مهمة الوجه القبلي انطلاقاً من أسبوط التي كان محافظاً لها، وكان معروفاً بعلاقاته القوية والتميزة في أوساط شبابها، وأعطى السادات لمحمد عثمان إسماعيل صلاحيات مطلقة لتنفيذ هدفين: الأول خلق تيار إسلامي يوازي الاتجاه اليساري في المجتمع ككل، والثاني أن يكون هذا الشباب هو أداته لضرب الطلبة الناصريين والشيوعيين داخل الجامعات.

وفعلاً حدثت معارك بالعصى والسلاح الأبيض داخل الجماعات وقتها، لم تكن هناك مؤسسة رسمية لتنظيم أمور تلك الجماعات بل كنا نتولى الإنفاق عليها مباشرة، وكنا ننظم معسكرات صيفية لأولئك الشباب كأحد الأساليب المتبعة في تنظيمهم.

وهكذا تراكب مع تلك العملية خروج المعتقلين من الإخوان وتزايد الطرح الإسلامي في المجتمع عموماً، وبالفعل سرعان ما أصبحت تلك الجماعات التي أنشأناها وربيناها وأنفقنا عليها قوة ضاربة في الجامعات، ومحل مساندة ودعم سياسي ومادي من رئيس الدولة ومن ثم من كل الأجهزة السياسية في الدولة.

وسرعان ما قويت شوكة الجماعات في ظل كل تلك الظروف المواتية، وعندما استشعروا قوتهم، أصبح لهم رأى، وأصبحوا يعبرون عنه، بل وابتدأت المقالات التي تنتقد السادات وزوجته تظهر في مجلات الحائط التي يصدرونها ثم بدؤوا في فرض سيطرتهم وقوانينهم الخاصة في مجتمعاتهم، مما أصبح يشكل تحدياً للسلطة الرسمية.

وهنا بدأت جهات الأمن تحاربهم أو بالأحرى تناورهم ولكن دون

قسوة!

في ذلك الوقت ظهرت حركة "التكفير والهجرة" وبدأ واضحاً أن بعض تلك التيارات قد أخذت منحى آخر.

وفوجئت الدولة بأن أحد وكلاء النيابة الذين أوكل إليهم التحقيق مع أعضاء من تلك الجماعة لم ينته من مهمته إلا وكان قد آمن بفكرهم وانضم إليهم واسمه يحيى هاشم، بل هرب مع المتهمين الذين كان يحقق معهم إلى أحد جبال الصعيد، وتلك الواقعة لم تنشر وقتها، واسم يحيى هاشم جاء في الأنباء أخيراً، إذ أطلقت الجماعة الإسلامية اسمه على المجموعة المسؤولة عن محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري حسن الألفي عام ١٩٩٣ م.

ويضيف الدكتور جامع، كنتُ قريباً جداً من السادات حينما استضاف السادات شاه إيران بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، أقيم وقتها معرض كتاب في الإسكندرية، فقام أعضاء الجماعة الإسلامية بمهاجمة المعرض وأحرقوا كتباً لطفه حسين وغيره استنكاراً لعلمانيتهما كما أذاعوا وقتها، ومساء اليوم نفسه، خطب الخميني في إيران ليهاجم السادات ويقول في خطبته: أن هناك في مصر كذا مليون شاب من أعضاء الجماعات الإسلامية يمثلون نواة الحكومة الإسلامية وهم رهن إشارته لتحقيق ذلك، ما أثار غضب السادات بشدة!

وهناك قصة أخرى لم تنشر قط، أيام أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران، فقد طلب الأمريكيون من السادات أن يوسط الإخوان المسلمين في التفاوض مع قادة الثورة الإسلامية وصولاً إلى الإفراج عن

الرهائن وبالفعل تمت الإجراءات لسفر الشيخ عمر التلمساني. إلا أن السادات ألغى المهمة كلها في اللحظة الأخيرة. بعد أن كان هاجس العلاقة بين الإيرانيين والتيار الإسلامي في مصر قد وصل لديه إلى حد لا يمكن تجاوزه.

وعندما أدرك السادات الخطورة الحقيقية لتلك الجماعات كانت الأمور قد أفلتت من يده فالجماعات تعددت ولجأت إلى السرية، وهناك من يعرفون - وهم قليلون - أن السادات حاول في أواخر أيامه اتباع التكتيك ذاته الذي اتبعه حين أنشأ الجماعات الإسلامية، فأتى بتوفيق عويضة الذي كان قد فصل بحكم قضائي من أمانة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - وقت أن كان الشيخ الشعراوي وزيراً للأوقاف - أتى به السادات ليعينه مستشاراً لرئيس الجمهورية للشئون الإسلامية، وطلب منه تكوين جماعات لضرب الجماعة الإسلامية، وبدأت معسكرات أبي بكر الصديق الصيفية لطلاب الجماعات والتي كان ينفق عليها من ميزانية خاصة تحت إشراف محمد توفيق عويضة.

وأخذ السادات يحرص على زيارة تلك المعسكرات والالتقاء بشبابها كما أخذ يغدق عليهم، إلا أن تلك الطريقة لم يكن لها أي فائدة!

ملحوظة: هذه الحكايات رواها اللواء فؤاد علام نائب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة الأسبق في مذكراته التي نشرها بعنوان "الإخوان وأنا"، ورواها لي أيضاً الدكتور محمود جامع في لقاءات متعددة أجريتها معه في منزله بطنطا قبل أكثر من عشرين عاماً.

السادات وشعراوي جمعة ورئيس مباحث الجمالية!

مصير أسود كان ينتظر النقيب محمود عبد العال رئيس مباحث قسم شرطة الجمالية وستة من أفراد الشرطة السريين المرؤوسين له بالقسم، الترتيبات كانت قد أُعدت لمحاكمتهم عسكرياً.

كان سيصدر قرار بإحالة الضابط للاستيداع - فصل من الخدمة - وأفراد الشرطة السريين "المخبرين" كان سيصدر ضدهم أحكام بالسجن إلى جانب فصلهم من العمل نهائياً بجهاز الشرطة!

شيء ما حدث أنقذ هذا الضابط وأفراد الشرطة السريين "المخبرين"، فقد أصدر الرئيس السادات قراراً يوم الثالث عشر من مايو عام ١٩٧١ بإقالة شعراوي جمعة وزير الداخلية من مناصبه السياسية والتنفيذية كافة، وتعيين ممدوح سالم محافظ الإسكندرية وزيراً

للداخلية، لتتصاعد بعد ذلك أحداث أغرب صراع على السلطة بين الرئيس السادات، ومعظم كبار المسؤولين في الدولة، كانوا هم كل رجال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ولتأكيد سيطرته على البلاد وجه الرئيس السادات باعتقال خصومه السياسيين كافة ووضعهم رهن التحفظ، وفي مقدمتهم وزير الداخلية المُنْقال شعراوي جمعة، وكَلَّف وزير الداخلية الجديد ممدوح سالم بتنفيذ قرارات التحفظ، فأُسرع بعقد الاجتماعات تلو الاجتماعات مع قادة الأمن (المساندين) في القطاعات والمواقع الأمنية كافة، لتنفيذ التوجيهات.

من بين هؤلاء المساندين للنظام كان اللواء زكريا علام مدير أمن القاهرة، الذي عاد إلى مكتبه بمديرية أمن القاهرة مساء ذات اليوم ١٣ مايو ١٩٧١، بعد لقاء ممدوح سالم وزير الداخلية الجديد، وبحوزته خطة أمنية متكاملة لاعتقال خصوم السادات كافة.

وبينما كانت كل هذه الأحداث تتصاعد، كان النقيب محمود عبد العال رئيس مباحث قسم شرطة الجمالية لا يزال رهن التحفظ بمكتب أركان حرب مديرية أمن القاهرة، تنفيذًا لقرار أصدره شعراوي جمعة وزير الداخلية قبل يوم واحد فقط، بإحالاته ومرؤوسيه الستة للمحاكمة.

كان النقيب محمود عبد العال بعيد كل البعد عما يحدث، ولم يكن يدري أو يعرف أي أنباء عن ذلك الصراع السياسي المشتعل، بين الرئيس السادات وكبار رجال الدولة، كان فقط مهمومًا وأسيرًا لهواجس ومخاوف، انتظارًا للعقوبات التي ستصدر بحقه!

في الساعة السادسة والنصف مساء اليوم السابق ١٢ مايو ١٩٧١، كان النقيب محمود عبد العال رئيس مباحث قسم شرطة الجمالية بالقاهرة يقود سيارة الشرطة "البوكس" بطريق صلاح سالم قادمًا من مأمورية بمنطقة الدراسة، في السيارة من الخلف كان يجلس ستة من أفراد الشرطة السريين "المخبرين".

فوجئ الضابط بسيارة ملاكي صغيرة تتخطاه من الناحية اليسرى وتقطع الطريق على سيارته فتوقف في آخر لحظة قبل أن يصطدم بتلك السيارة، وقبل أن يفيق من المفاجأة - صعقته المفاجأة الأشد - اكتشف أن قائد السيارة التي قطعت عليه الطريق لم يكن سوى شعراوي جمعة وزير الداخلية وكانت تجلس بجواره سيدة تبين بعد ذلك أنها زوجته.

نزل الوزير من السيارة وصرخ في وجه الضابط مستفسرًا عن اسمه ورتبته وجهة عمله، فأجابه الضابط بكل الخوف والرعب، فما كان من الوزير إلا أن أصدر إلى الضابط أمرًا بأن يتوجه فورًا إلى مكتب مدير أمن القاهرة ليسلم نفسه انتظارًا للإحالة للمحاكمة العسكرية هو ومجموعة الشرطة السريين الذين كانوا في سيارة الشرطة من الخلف!

لم يرد الضابط بكلمة واحدة، أسرع بتأدية التحية العسكرية للوزير الذي عاد أدراجه واستقل سيارته وانصرف وهو في قمة الغضب والانفعال.

في مديرية الأمن صدر قرار بوقف النقيب محمود عبد العال رئيس مباحث الجمالية بالقاهرة عن العمل ووضعه تحت التحفظ، وإيداع

مجموعة الشرطة السريين (المخبرين) السجن، وصرخ مدير الأمن في الضابط طالبًا إليه أن يغادر مكتبه فورًا و ينتظر مصيرًا أسود جزاء لما فعل!

خرج الضابط من مكتب مدير الأمن، شاردًا ساهمًا.. كان يريد أن يعرف الجرم الذي سيحال بسببه للمحاكمة ولكنه فشل، أو بالأحرى لم يستطع السؤال عما هو منسوب إليه، سلم "سلاحه الميري" وتم اقتياده إلى حيث تم وضعه تحت التحفظ!

مرت الليلة الأولى علي النقيب محمود عبد العال - تحت التحفظ - وكأنها "دهر" ثقيل طويل وبات ليلته متيقظًا لم يغمض له جفن، الهواجس والظنون تفترسه في كل لحظة.

في الصباح عاد ضجيج الحياة إلى مبنى المديرية، والنقيب محمود عبد العال لا يزال على حاله، لم يقترب منه أحد، ومرت ساعات النهار كاملة دون جديد، لم يأت أحد إليه، لم يتم تحقيق معه، وعاد إلى هواجسه وظنونه مرة أخرى.

في المساء فوجئ النقيب محمود عبد العال بمن يدخل عليه المكان حيث كان تحت التحفظ - سقط قلبه في قدميه - تسارعت نبضات قلبه، فيها هو على وشك ملاقة مصيره المحتوم، سحابة شديدة مظلمة غطت عينيه، شعر أنه لا يرى بعينه لحظة وظن أنه أصيب بالعمى!

أخبره زميله الذي جاءه بأنه مطلوب لمكتب مدير الأمن، أوماً برأسه باستسلام.

نهض من مكانه، وسار بخطى متثاقلة خلف زميله.

بصعوبة بالغة اقترب النقيب محمود عبد العال من مكتب مدير الأمن، وكاد يعرج إلى المكتب، إلا أن مرافقه أخبره أنه مطلوب للقاء مدير الأمن في قاعة الاجتماعات القريبة من مكتب مدير الأمن، استبدَّ به الذعر والرعب أكثر وأكثر، وقال لنفسه: على ما يبدو أن المجلس العسكري الذي سوف يحاكمني ينعقد الآن في تلك القاعة، وسكت عن الكلام حتى مع نفسه، فهذا هو قد أصبح على وشك ملاقة المصير المجهول!

في قاعة الاجتماعات وكانت تعجُّ بالضباط من مختلف الرتب شعر بزلزلة شديدة هزت كيانه، لم يجد مجلساً عسكرياً منعقداً، ولم يرَ ملف الاتهام مُعداً لتلاوته، كما يحدث في المحاكمات العسكرية.

التقطه مجموعة من زملائه، أخبروه بكلمات متسارعة بما حدث، أحاطوه علماً بالهدف من الاجتماع، لم يقوَ على استيعاب ما حدث.

كل ما استطاع التلفظ به وبصعوبة هي بضع كلمات قليلة .. قال: "يعني أنا براءة، لستُ مُحالاً للمحاكمة العسكرية".

ضحك زملاؤه وقالوا: لقد كتب الله لك عُمرًا جديداً.

لم يكن يدري النقيب محمود عبد العال أنه مدعو مع باقي ضباط إدارة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة للاجتماع بمدير الأمن لتلقي تعليمات خطة التأمين الجديدة للعاصمة، ومن بنودها التحفظ على كبار المسؤولين المناوئين للنظام ومن بينهم شعراوي جمعة وزير الداخلية السابق!

لحظات ودخل مدير الأمن إلى القاعة واحتل مقعده على المائدة الرئيسية في منتصف القاعة، بجواره كان يجلس كبار مساعديه من قيادات مديرية أمن القاهرة، في بداية اللقاء ألقى مدير الأمن كلمة قصيرة ارتجلها بعفوية لخص فيها ما حدث، ثم انتقل في كلامه إلى الجانب المهم - كما ذكر - وهو توضيح الهدف من عقد هذا الاجتماع - شرح خطة تأمين القاهرة والمهام الملقاة على أجهزة الشرطة لتنفيذها، ثم أوضح الشق الثاني من الخطة وهو تنفيذ توجيهات الرئيس السادات التي كلف بها وزير الداخلية الجديد بوضع كبار المسؤولين المناوئين رهن التحفظ، وقال إنه تم تقسيم المهام بحيث يتولى أحد الضباط الكبار الإشراف على عدة فرق من الضباط، تتولى كل منها التوجه إلى منازل المسؤولين المطلوب التحفظ عليهم للتنفيذ، على أن يتم مهاجمة جميع المنازل في وقت واحد لتحقيق عنصر المفاجأة وتنفيذ المهمة بهدوء، ثم تلا أسماء فرق الضباط المكلفة بالمأمورية، وحدد مع كل مجموعة اسم المسئول المطلوب وضعه تحت التحفظ.

إلى أن جاء الدور على اسم شعراوي جمعة وزير الداخلية فقال وهو ينظر في الأوراق أمامه: السيد شعراوي جمعة، سوف يتولى النقيب

محمود عبد العال وعصام نجم مع قوة من الحرس الجمهوري التوجه لمنزله لوضعه تحت التحفظ، ثم رفع مدير الأمن عينيه من الأوراق، وقال موجهاً حديثه للنقيب محمود عبد العال: أنت مسئول عن تنفيذ أخطر المأموريات، مطلوب منك الحذر والحيلة وتنفيذ المأمورية بنجاح وبأي وسيلة، وعند تمام المأمورية تعود إليّ وتخبرني بالتنفيذ.

فتح شعراوي جمعة باب شقته، وكان على الباب قوة من الشرطة والحرس الجمهوري، بذكاء شديد أيقن الرجل الهدف من المأمورية، قال بابتسامة خافتة للضباط: هيا بنا ومضى معهم إلى حيث تم وضعه في السجن.

في مكتب مدير الأمن، كان النقيب محمود عبد العال يؤدي التحية العسكرية لمدير الأمن وبابتسامة واثقة قال: تمام المأمورية، فرد المدير التحية وقدم له الشكر.

وقبل أن يهم محمود عبد العال بالانصراف، قال بتردد: لو سمحت يافندم ممكن أسأل سيادتكم سؤال واحد! رد المدير: خير.

قال محمود عبد العال: أنا عايز أعرف إيه الي كان منسوب لي، وكنت سأحاكم بسببه.

ضحك مدير الأمن بصوت عالٍ وقال: أبداً يا سيدي "المخبرين"
اللي كانوا راكبين في صندوق العربية معاك عاكسوا حرم السيد شعراوي
جمعة وأشار أحدهم لها بإشارة فاضحة بيده، فاستاء جداً السيد
شعراوي جمعة وقرر إحالتك وإحالتهم للمحاكمة العسكرية!

تنظيم الفنية العسكرية

في عام ١٩٧٤ أصدرت الشيخة زينب العزالي، الناشطة الإخوانية المعروفة، بياناً صحفياً، قالت فيه إن الرئيس السادات حاكم يتقي الله وإنها تعرفه وتعرف المرحوم والده، وكانت تعرف أنه رجل تقى. الشيخة العزالي أصدرت هذا البيان في أعقاب القبض على تنظيم إرهابي كان يسعى للاستيلاء على السلطة بالسلح لإنشاء دولة إسلامية في مصر.

القضية عُرفت إعلامياً باسم بقضية الفنية العسكرية، وكان يتزعم التنظيم شخص فلسطيني الجنسية اسمه صالح سرية وكان يعمل موظفاً بالجامعة العربية.

خطط زعيم التنظيم بحسب تحقيقات النيابة مع باقي أعضاء التنظيم لاقتحام مقر الكلية الفنية العسكرية والاستيلاء على الأسلحة

الموجودة بها، ثم التوجه إلى مقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، التنظيم السياسي الحاكم في تلك الفترة وإلقاء القبض على الرئيس السادات وكبار رجال الدولة، ومن ثم إعلان قيام الدولة الإسلامية!

زعيم التنظيم صالح سرية قال في التحقيقات: إنه كان وأفراد أسرته (زوجة وثمانية أولاد) كانوا مقيمين بمنزل الشيخة زينب الغزالي مدة عامين ونصف، قال إنه التقى الشيخ محمد الغزالي القطب الإخواني المعروف خلال وجود الأخير في العراق وأوصاه بالتوجه إلى الشيخة زينب الغزالي في القاهرة لكي تعاونه!

زعيم التنظيم قال أيضًا إنه التقى خلال فترة إقامته في القاهرة بعدد كبير من قيادات الإخوان، ومنهم المستشار حسن الهضيبي مرشد الجماعة- كان المرشد قد انتقل إلى رحمة الله قبيل القبض على أعضاء التنظيم بفترة قصيرة- وقال صالح سرية: إنه فاتح كل تلك القيادات في مسألة السعي لإقامة الدولة الإسلامية في مصر، وقال إنه نبههم إلى أن الإخوان المسلمين في مصر أصبحوا سلبيين وخاملين ولا بد من مساندته في إقامة الدولة الإسلامية.

تم إحباط العملية بعد تصدي قوات حرس الكلية الفنية العسكرية لمحاولة أعضاء التنظيم اقتحام مقر الكلية، وسقط ١١ قتيلاً وعدد كبير

من المصابين، وألقي القبض على أعضاء التنظيم وزعيمهم، وأدلى
باعتراقات تفصيلية عن مخططه.

المهم.. أن الشيخة زينب الغزالي في تحقيقات النيابة أنكرت كل ما
قاله صالح سرية عن اطلاعها وقيادات الإخوان عن عزمه السعي
لإقامة دولة إسلامية، ولكنها لم تنكر أن زعيم التنظيم وأولاده كانوا
مقيمين في بيتها، وقالت إنها كانت تحسن إليهم! الشيخة الغزالي أيضًا لم
تنكر أنها استقبلت في بيتها أيضًا المتهم الثاني في القضية- التي كشفت
التحقيقات أنه قام بزيارتها- في أثناء التخطيط لتنفيذ عملية الهجوم على
الكلية الفنية العسكرية، وقالت إنها تشجب التكفير وترفض ما فعله
المتهم وباقي أفراد التنظيم!

أيضًا الشيخ الغزالي نفى استقباله لزعيم التنظيم في العراق، ولكنه
قال إنه ينفي حدوث اللقاء ولكن بنسبة ٩٩ ٪، وقال إنه يترك نسبة الـ
١ ٪ الباقية للنسيان، وأضاف إنه يستقبل أناسًا كثيرين جدًا، ومن
الممكن أن يكون قد استقبل زعيم التنظيم، ولكنه لا يتذكر ذلك على
سبيل اليقين!

قبيل إحالة أعضاء التنظيم للمحاكمة أصدرت الشيخة زينب
الغزالي بيانًا نُشر بكل الصحف، قالت فيه: إن الرئيس السادات رئيس
مؤمن ابن مؤمن، وقالت: إنها كانت تعرف والده، وكذلك فعل الشيخ

محمد الغزالي وقال في بيانه إن السادات رجل تقي، وأعادته للعمل
بوزارة الأوقاف، كما سمح بإعادة طبع كتبه التي كانت ممنوعة!

كان السادات يريد أن تصبح جماعة الإخوان المسلمين والجماعات
الإسلامية في الجامعات سنداً له في مواجهة التيارات الناصرية
واليسارية والقومية، فأخرج قيادات الإخوان من السجون ومنهم
الشيخة زينب الغزالي التي توسط الملك فيصل عاهل السعودية من
أجل الإفراج عنها، كما سمح السادات بعودة قيادات الإخوان الذين
كانوا هاربين بالخارج منذ أواخر عهد عبد الناصر، كما دعم الجماعات
الإسلامية بالجلالين ومطاوي قرن الغزال!

ملحوظة: كل كلمة واردة في هذا البوست مستمدة من نص
تحقيقات النيابة في قضية الفنية العسكرية.

كبير العيلة المصرية!

كانت العلاقة بين السادات رئيس الجمهورية، واللواء نبوي إسماعيل وزير الداخلية، أقرب ما تكون إلى العلاقة بين العمدة وشيخ الخفر، فالسادات لم يكن يعتبر نفسه رئيسًا للجمهورية، ورئيسًا لكل المصريين فحسب! بل كان يعتبر نفسه كبيرًا للعائلة المصرية بكل ما يحمله هذا المنصب من معانٍ وسمات، والنبوي كان يدرك شغف السادات وولعه بحكاية كبير العائلة المصرية!

ومن هنا نمت العلاقة بينهما وتوثقت وفق أخلاق القرية وليس وفق مقتضيات الأمن وضروراته!

ذات يوم في شهر أغسطس سنة ١٩٨١، فوجئ اللواء نبوي إسماعيل وزير الداخلية بورود خطاب سري من رئاسة الجمهورية، متضمنًا قرارًا جمهوريًا موقَّعًا من الرئيس السادات، بالإفراج عن

شخص يُدعى صلاح يوسف عبد السيد الطحاوي صاحب صيدلية بجوار منزل الرئيس السادات بالجيزة، كان قد أُلقي القبض عليه متلبساً بحيازة كميات كبيرة من الأقراص والمساحيق والحقن المخدرة، وأمرت النيابة بحبسه على ذمة التحقيقات بعد أن وجهت له تهمة حيازة المخدرات بقصد الاتجار!

آثر اللواء نبوي إسماعيل إرجاء تنفيذ القرار الجمهوري بالإفراج عن ذلك المتهم حين مراجعة الرئيس السادات شخصياً، وبعد عدة أيام التقى مع الرئيس السادات في استراحة الرئاسة بالقناطر الخيرية.

وبعد أن مرت بضع دقائق تبادلوا فيها الحديث في موضوعات شتى، قال النبوي: "والله ياسيادة الرئيس كان جاني جواب كذا، والراجل ده محبوس في قضية مخدرات، وحببت ألا أنفذ القرار، وأرجع لسيادتك علشان قضايا المخدرات حساسة وفيها كلام!"

فقال السادات "ب عفوية": أبداً يا نبوي الراجل ده جارنا وأجز خانته جنب بيتنا في الجيزة، ومراته جت عيطت في البيت، وقالت إنه مظلوم! وأنا من حقي كرئيس جمهورية أن أعفو عنه نهائياً وعن الجريمة طبقاً للدستور.. مش كده ولا إيه؟!

فقال نبوي: آه!

أضاف السادات: وأنا أعفو عنه يمكن ينصلح، ولو أنصلح ده يبقى مكسب!

قال النبوي: أنا بس مارضيتش، أنفذ وقلت إن قضايا المخدرات حساسة وفيها لغط، وقلت أعيد عرض الأمر على سيادتك ثاني! فقال السادات: لا.. لا مفيهاش حاجة.

وعاد النبوي إسماعيل إلى مكتبه، ليصدر توجيهاته بتنفيذ قرار السادات بالإفراج عن جاره الصيدلي المتهم بالاتجار في المخدرات!

حدث ذات يوم أن نشرت الصحف الصباحية خبراً مثيراً عن قيام موظفي إحدى السفارات الأجنبية بالقاهرة بالاعتداء بالضرب على إحدى السيدات المصريات وابنتها وكانت السفارة تشغل عدة أدوار من ذات العقار التي تشغل تلك السيدة وأفراد أسرتها أحد أدواره.

أشارت الصحف في تناولها للخبر أن عائل الأسرة التي تعرضت للضرب يعمل بإحدى الدول العربية، وتقيم زوجته وابنته وباقي أفراد الأسرة بمفردهم في غيابه.

طالع الرئيس السادات الصحف، وساء جداً التفاصيل المثيرة التي احتواها الخبر المنشور عن واقعة تعرض الزوجة المصرية وابنتها للضرب بهذه الصورة.

أجرى السادات اتصالاً عاجلاً باللواء نبوي إسماعيل وزير الداخلية، وقال (مستفسراً): يا نبوي إيه حكاية موضوع السفارة الأجنبية والاعتداء على الزوجة المصرية المنشور في الصحف اليوم؟

فقال النبوي: ده موضوع قديم، وهناك مشاكل بين هذه الأسرة المصرية، وبين السفارة الأجنبية، حيث إن مقر السفارة يشغل بعض الأدوار بمبنى سكني في حي الزمالك، وتسكن هذه الأسرة في شقة بنفس المبنى، وكانت السفارة ترغب في إبعاد الأسرة لإخلاء المبنى كله، وشغله بمعرفة السفارة، وجرت مفاوضات في هذا الشأن بين السفارة والأسرة المصرية، ولكنها لم تصل إلى نتيجة، حيث إن الأسرة طالبت بشقة مماثلة في المساحة والموقع بذات المنطقة، وهي منطقة الزمالك، فلم يتيسر هذا وتعثرت مفاوضات الوصول إلى تسوية سلمية بينهما، فبدأت السفارة في إحداث بعض المضايقات لزوار الأسرة المصرية وأفرادها، ووصل الأمر إلى تدخل من وزارة الخارجية لمحاولة التوفيق بين السفارة والأسرة، ولكن دون جدوى، إلى أن حدثت المشاجرة المنوه عنها في الجرائد اليوم، حيث اعتدى رجال السفارة على الزوجة والابنة بالضرب، وتم إخطار وزارة الخارجية، وهي تتولى هذا الموضوع من ناحية السفارة، ونحن كوزارة داخلية بدأنا في اتخاذ إجراءات قانونية لمواجهة ما حدث.

فقال السادات وكان منفعلًا واثراً: لا يا نبوي.. هذا غير كافٍ، وأنا لا أقبل بأي حال من الأحوال أن أسرة مصرية عائلها غير موجود، وغائب في الخارج، وتتعرض للإهانة من ناس زي دول.. وكرر السادات مستنكراً: أسرة مصرية، وليس لها عائل، ويعتدون عليهم بالضرب، هذا أمر غير مقبول بأي حال من الأحوال.

وقال السادات بحزم موجهاً كلامه للنبي إسماعيل: وقراري هو الآتي.. إنت تبعت ناس من عندك يطردوا السفير والمجموعة اللي معاه، وتغلق السفارة وتعيد الأسرة المصرية لمكانها، وعايذ الخبر ده يذاع في نشرة أخبار الإذاعة الساعة اتنين ونص، وأغلق السادات سماعة التليفون.

كانت الساعة وقت هذه المحادثة التليفونية قد قاربت من الثانية
ظهراً ببضع دقائق!

للوهلة الأولى توقف نبوي إسماعيل قليلاً مع نفسه، فالأمر الذي أصدره السادات يمكن أن يتسبب في أزمة دبلوماسية بين البلدين (مصر وتلك الدولة التي تتبعها تلك السفارة)، إضافة إلى أن لدينا هناك في عاصمة تلك الدولة بعثة دبلوماسية مصرية مماثلة لتلك البعثة التي قرر السادات إخراجها من مقرها في القاهرة، ويمكن أن يتعرض أعضاء تلك البعثة المصرية هناك لموقف مماثل، وربما أشد قسوة!

اللهجة التي كان يتحدث بها السادات أيقظت النبوي إسماعيل من سراحته مع نفسه ومن محاذيره وتحولاته، بل دفعته إلى طرد كل محاولات التراجع التي راودته للوهلة الأولى، فقد كان السادات يتحدث بنخوة وشهامة مبعثها أن كرامة المواطن المصري في بلده يجب ألا تُهان بيد أجنبي خاصة أن السيدة التي تعرضت للاعتداء بالضرب مع ابنتها بلا عائل لوجود رب الأسرة في الخارج في مهمة عمل، وكان

السادات نائراً جداً، وغير مقتنع بالإجراءات القانونية التي تم اتخاذها، سواء المحضر الذي تم تحريره، وإحالة الأمر إلى النيابة لتوالي تحقيقاتها فيه، أو إبلاغ الخارجية للتدخل عبر الوسائل الدبلوماسية التي تحكمها قواعد القانون الدولي، كان السادات غير مقتنع بكل هذه الإجراءات على الإطلاق!

وسارع النبوي إسماعيل - بعد أن أثر تنفيذ تعليمات السادات وبحذافيرها - بإرسال مجموعة من الضباط، نفذوا المهمة التي أمر بها السادات، وقاموا بإخلاء مقر السفارة من السفير وموظفيه وأغلقوا مقر السفارة، وأعادوا الزوجة المصرية وابنتها لشقتيها.

وَقَتْلُ السَّادَاتِ رَغْمَ تَوَافُرِ الْمَعْلُومَاتِ

في ساعة مبكرة من صباح يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١، وصلت لجهاز مباحث أمن الدولة معلومات مؤكدة بأن الرئيس السادات سيتعرض لهجوم بالرصااص خلال وجوده على منصة العرض العسكري. المعلومات وردت من أحد المصادر السرية لأمن الدولة داخل التنظيمات الدينية المتشددة (الجهاد والجماعة الإسلامية كانتا أبرز هذه التنظيمات في تلك الفترة).

المعلومات أدلى بها المصدر إلى العقيد محمد إدريس، رئيس فرع أمن الدولة بشمال القاهرة. وذلك المصدر حسب تقييم العقيد إدريس (أ / ١)، ما يعني أنه مصدر موثوق بشكل مطلق.

في تلك اللحظات أعاد العقيد محمد إدريس مناقشة المصدر (وكان هذا المصدر بالمناسبة أحد القيادات التي كانت فاعلة جدًا بين قيادات تنظيم الجهاد، وكان في الوقت ذاته عميلًا لأمن الدولة، زُرِع داخل

الجماعة قبل سنوات، ليكون عيناً لمباحث أمن الدولة داخل الكيان الذي يدير التنظيم ويخطط ويوزع التكاليفات على الأعضاء لارتكاب أعمال العنف المختلفة).

ومع كل مرة يعيد مفتش أمن الدولة تقييم المعلومات التي أدلى بها المصدر، يجد نفسه أمام ذات الحقيقة الخطيرة، وهي أن السادات سوف يغتال بعد ساعات قليلة فوق منصة العرض العسكري.

لم يجد مفتش أمن الدولة أمامه سوى اصطحاب المصدر السري إلى مقر جهاز مباحث أمن الدولة بمنطقة لاظوغي، وهناك ألقى في وجه من قابلهم من قيادات الجهاز بالخبر القنبلة.

في تلك الأيام كان النشاط الدموي لأعضاء الجماعات الدينية المتشددة متزايداً، وبلغت الأمور الحد الذي تبين فيه أن هذه الجماعات اخترقت نطاق الحراسة الخاصة بالرئيس السادات شخصياً، وتم اكتشاف تورط المقدم عبود عبد الجواد الزمر الضابط بالمخابرات الحربية، والمعين ضمن الحراسة الخاصة بالسادات، تم اكتشاف تورطه بالإعداد لمحاولة اغتيال السادات أواخر سبتمبر ١٩٨١ خلال توجهه بالقطار لزيارة الوجه البحري، وتم إجهاض المحاولة في اللحظات الأخيرة، إضافة إلى أنه كانت هناك ملاحقات وصراع محموم بدأ بين الشرطة والجماعات المتشددة، ولا يتسع المجال هنا لسرد تفاصيل كثيرة عن حالة التوتر التي كانت سائدة في تلك الأيام.

داخل جهاز مباحث أمن الدولة لم يجد العقيد إدريس من القيادات سوى اللواء مطاوع نائب رئيس جهاز أمن الدولة، فقد كان عدد من أفراد القيادات مستسلمًا للنوم بعد أن قضوا الليلة الماضية ساهرين حتى الصباح لمتابعة العناصر الهاربة من الجماعات المتشددة، وعدد الآخر من القيادات، وعلى رأسهم وزير الداخلية، توجهوا بالفعل إلى المنصة لحضور الاحتفال الرسمي للدولة بانتصار السادس من أكتوبر، ومشاهدة العرض العسكري الذي سوف يحضره الرئيس السادات رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

فشلت كل المحاولات للاتصال بأي قيادة من قيادات وزارة الداخلية ومباحث أمن الدولة الموجودين في ساحة العرض العسكري. فقد تركوا جميعًا أجهزة اللاسلكي الخاصة بهم داخل السيارات التي أوقفت داخل ساحة الانتظار المعدة لسيارات كبار ضيوف العرض العسكري. تركها السائقون وانضموا لمشاهدي العرض العسكري، وسدت جميع الطرق أمام محاولة نائب مدير مباحث أمن الدولة، للإبلاغ عن المعلومات المؤكدة التي تفيد بحتمية تعرض السادات للاغتيال خلال وجوده هناك.

نائب مدير أمن الدولة كان يتمنى أن يبلغ قيادات الداخلية أو أمن الدولة بالمعلومات الخطيرة للمسارعة إلى منع السادات من حضور العرض العسكري بأي ثمن حفاظًا على حياته. ورغم الفشل المتكرر الذي واجهه اللواء مطاوع قرّر ألا يستسلم، خصوصًا أنه وجد أن

أمامه ما يقرب من ساعة ونصف ساعة قبل بدء العرض العسكري. كان لا يزال متفائلاً بإمكانية إنقاذ السادات، استدعى أحد ضباط مباحث أمن الدولة وسلمه ظرفاً مغلقاً، وطلب منه التوجه بأقصى سرعة لتسليمه للواء نبوي إسماعيل وزير الداخلية الموجود بين كبار المدعوين بالمنصة التي سينطلق أمامها العرض العسكري.

حمل الضابط الذي لم يعرف بمضمون الرسالة التي يحملها الظرف وانطلق صوب ساحة العرض العسكري، بينما تسمر كل من اللواء مطاوع نائب مدير أمن الدولة والعقيد إدريس مفتش فرع شمال القاهرة في مقعديهما أمام التلفزيون يتابعان وقائع العرض العسكري التي كانت قد بدأت بالفعل. وبالطبع كان السادات جالساً في وسط مقاعد الصف الأول بالمنصة يتابع العرض. وكلما كانت تمر دقيقة كان الأمل يتجدد لدى الضابطين في أن رسالتهما ستصل لوزير الداخلية وأنه سيتمكن من إقناع السادات بإنهاء العرض العسكري ومغادرة المكان.

وفجأة شاهد الضابطان، كما شاهد كل متابعو التلفزيون، حالة الهرج التي سادت منصة العرض العسكري والتي تلاها أصوات طلقات نارية وانفجارات توقف بعدها التلفزيون عن البث المباشر، وحدث ما كان يخشاه الضابطان ويرغبان في تلافيه، لقد قُتل السادات.

وبعد تولي مبارك المسؤولية بعد رحيل السادات أُجريت تحقيقات موسعة، وذكر قائد مجموعة الحراسة الخاصة بوزير الداخلية أنه وخلال

وجوده بساحة العرض العسكري شاهدَ بالفعل الضابط الموفد من نائب رئيس أمن الدولة لتسليم المظروف المغلق لوزير الداخلية، ولاحظ أن عناصر التأمين التابعة للحرس الجمهوري رفضوا السماح له بالدخول. وقال قائد مجموعة حراسة وزير الداخلية في التحقيقات: إنه سخر بشدة من هذا الضابط وظن انه كان يرغب في مشاهدة العرض العسكري!

وبعد أشهر قليلة من رحيل السادات أصبح اللواء حسن أبو باشا وزيراً للداخلية، وفي أحد لقاءاته بقيادات مباحث أمن الدولة علم بقصة المعلومات التي توافرت عن حادث المنصة قبيل اغتيال السادات، فنظر إلى اللواء مطاوع نائب رئيس جهاز أمن الدولة وقال له ساخراً: "أما يا مطاوع لو كنت أنقذت حياة السادات كان خلاك وزير داخلية، وكلنا كنا ها تشتغل عندك".

خطة الجاتوه!

شاءت الأقدار أن يرحل السادات إلى العالم الآخر، على أيدي أعضاء تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية في ظهر يوم السادس من أكتوبر ١٩٨١.

القدر وحده هو الذي أنقذ مصر، بعد مقتل السادات في المنصة، ولو نفذت خطة "الجاتوه" بنجاح لكان من الصعب وقف عمليات التخريب، التي كان من المتوقع أن تحدث لو سارت الأمور كما كان مخططاً من جانب قتلة السادات ومن وراءهم.

ففي نفس التوقيت الذي اتجه فيه ركب السادات إلى ساحة العرض العسكري بمدينة نصر تسلل عبود الزمر متخفياً إلى ميدان التحرير، بينما اتجه شخص مُكَلَّف من قيادة المجموعة الإرهابية، يرتدي زي جنود الجيش، حاملاً كمية كبيرة من "الجاتوه" محشوة بالأدوية المخدرة إلى محيط مباني كتيبة حرس وزارة الدفاع.

وبحسب الخطة الموضوعة كان مقرراً أن يقوم ذلك الشخص بتقديم قطع "الجاتوه" لطاقم حراسة وزارة الدفاع، مدعياً أنه رُزق بطفل، ويتم تخديرهم، تمهيداً للاستيلاء على أسلحتهم بعدما يغرقون في النوم.

وكان مخططاً أن يحضر إلى المكان في ذات الوقت مجموعة من أفراد تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية للاستيلاء على أسلحة الجنود المنومين ومدرعاتهم، ولكن شاء القدر أن تكون كمية المخدر كبيرة، كما أنها وُضعت قبل عدة ساعات، ما جعل مذاق "الجاتوه" مُراً، ولم يتناول الجاتوه إلا جندي حراسة واحد لَقِيَ حتفه على الفور.

وعندما ذهبت المجموعة المكلفة بالاستيلاء على الأسلحة، فوجئوا بجنود الحراسة حول وزارة الدفاع في أماكنهم، ولكنهم لم يجدوا الشخص الذي كان مكلفاً بتخدير الجنود، فقد خاف وهرب عندما فشلت العملية.

حاولوا المهاجمون الاصطدام بطاقم حراسة مبنى وزارة الدفاع فتصدوا لهم على الفور، ولاذوا بالفرار، لتفشل خطة الاستيلاء على أسلحة لاستكمال خطة الاستيلاء على مصر.

في تلك اللحظات كان المقدم عبود الزمر، أحد المتهمين الذين أُلقي عليهم في قضية قتل السادات وقضية أحداث تنظيم الجهاد، كان ينتظر بقلق في ميدان التحرير وصول تلك المجموعة التي من المفترض حسب

الخطّة أن تكون قد استولت على أسلحة ومدركات حراس مبنى وزارة الدفاع.

كان من المتوقع حسب الخطّة أيضًا أن تصل هذه المجموعة إلى عبود الزمر بعد مقتل السادات بحوالي ٢٠ أو ٣٠ دقيقة، وكان مخططًا أيضًا أن يقودهم الزمر باتجاه مبنى الإذاعة والتلفزيون للاستيلاء عليه، وكان بحوزة عبود ورقة مدون بها البيان رقم واحد وهو خاص بإعلان قيام الدولة الإسلامية بعد مقتل السادات، وكان مخططًا أن يتم إذاعة بعد الاستيلاء على الإذاعة، في نفس الوقت كانت تكليفات قد صدرت لبعض العناصر المنتمية للتنظيم بالتوجه إلى عدد من المساجد المهمة في أنحاء متفرقة من القاهرة لدعوة الناس للخروج بعد إذاعة البيان في مظاهرة شعبية تهتف "الله أكبر" وتحرض الناس على الخروج في الشوارع وبدء الثورة الإسلامية الشعبية كما كانوا يزعمون ويخططون.

وعندما تأخر وصول الأسلحة والمدركات إلى ميدان التحرير، فكر عبود في الذهاب إلى الإذاعة والاستيلاء عليها بمعاونة بعض أتباعه، غير أنه فوجئ في موقع بالميدان باللواء أحمد رشدي مساعد وزير الداخلية للمنطقة المركزية والذي أصبح وزير داخلية فيما بعد يقود مصفحته متجهًا بها إلى الإذاعة والتلفزيون تنفيذًا "للخطّة ١"، فأدرك أن محاولة السيطرة على البلاد قد فشلت، وأن الجيش نزل كي يؤمن البلد، فهرب عبود وترك أتباعه كل يهرب إلى جهة مختلفة، وتم ضبطهم فيما بعد، وحوكموا وأدينوا وصدرت بحقهم أحكام لمدد متفاوتة، من بينها حكمان ضد عبود الزمر وابن عمه طارق بالسجن المؤبد!

ليلة زرقا!

في بدايات ثمانينيات القرن الماضي، وبينما كانت المحكمة تنظر قضية تنظيم الجهاد، التي كان يُحاكم فيها ٣٠٠ وشخصان بتهمة قتل إصابة عشرات ضباط وجنود الشرطة خلال اقتحام مبنى مديرية أمن أسيوط، لإعلان ما يقولون إنه دولة إسلامية!

وكان من بين الذين كانوا يحاكمون في هذه القضية كان هناك ١٩ متهمًا سبق أن حوكموا في قضية اغتيال الرئيس السادات في حادث المنصة الشهير.

بينما كانت جلسات المحكمة تتواصل، فجأة انقلبت الأوضاع رأسًا على عقب، فقد تم اكتشاف سرقة مجموعة كبيرة من أحرار القضية التي كانت تضم الأسلحة والطلقات والأدوات، بالإضافة إلى شريط فيديو مسجل عليه اعترافات بعض المتهمين في القضية، وبدأ خبراء الأمن جهودًا مكثفة ومثيرة لإعادة الأحرار المسروقة.

وضع حادث سرقة الأحراز في قضية تنظيم الجهاد من خزينة النيابة، الأجهزة الأمنية كافة في حرج بالغ، إضافة إلى أنه كان بمنزلة رسالة بالغة السوء للرأي العام في الداخل والخارج، فقد كانت هذه القضية التي سُرقت أحرازها تعد من أخطر قضايا العنف التي شهدتها مصر خلال عقود، فقد استهدف المتهمون في القضية الاستيلاء على السلطة في البلاد، بدعوى إقامة دولة إسلامية في مصر، انطلاقاً من مدينة أسيوط وبالتحديد من مبنى مديرية الأمن الذي اقتحموه بالأسلحة والذخائر وقتلوا عشرات من الضباط والأفراد، وأصابوا المئات وجاءت هذه الأحداث الدموية بعد يومين فقط من اغتيال الرئيس السادات، الذي قتل في واقعة غير مسبوقة، فلم يحدث في التاريخ المعاصر أن تم قتل رأس الدولة في مصر، وتم نقل الحدث وقت وقوعه على الهواء مباشرة وعلى شاشات التلفزيون العالمية والمحلية، وكشفت التحقيقات أن هناك ارتباطاً تنظيمياً بين قتلة السادات ومن ساعدوهم وبين مرتكبي أحداث أسيوط، وكشفت التحقيقات أيضاً أن مخطط الاستيلاء على السلطة في مصر، عقب اغتيال الرئيس السادات لإقامة الدولة الإسلامية المزعومة، كان يتضمن ترتيبات واتفاقيات أخرى بين المتهمين لتنفيذ عمليات اقتحام لمبنى التلفزيون واغتيال عدد من جنود الجيش والشرطة، للاستيلاء على أسلحتهم واستخدامها في تنفيذ باقي المخطط.

وكشفت التحقيقات أن وراء المخطط خلايا تنظيمية في أكثر من محافظة، تنتمي لتنظيمي الجماعة الإسلامية والجهاد، اللذين أعلننا

الاندماج، وتوافقت القيادات على تنفيذ المخطط، بدء بقتل السادات، وقد فشل العديد من عناصر التنظيم في تنفيذ حوادث الاقتحام بالقاهرة، بعد أن قامت وزارة الداخلية والقوات المسلحة، بفرض حالة الطوارئ وتنفيذ خطط التأمين العاجلة، واقتصرت الحوادث الدموية التي وقعت عقب مقتل السادات على حوادث أسيوط، التي واجهتها قوات كبيرة من الجيش والشرطة، وتمكنت من ضبط العديد منهم وإخلاء مبنى مديرية أمن أسيوط، وأُحيل المتهمون للتحقيق أمام النيابة التي أدلوا أمامها باعترافات تفصيلية بالصوت والصورة، وأرشدوا عن الأسلحة التي استخدموها في ارتكاب التنفيذ.

وكانت سرقة الأحراز في القضية يعني ببساطة شديدة إغلاق ملف القضية وإفلات جميع المتهمين من قبضة العدالة، بعد ضياع أدلة الإدانة التي تستند النيابة إليها في المطالبة بمعاقبة المتهمين.

سرقة الأحراز في هذه القضية أيضًا كانت تحوي ترجيحات بأن قوات الشرطة لم تتوصل إلى كشف الخلايا الإرهابية كافة، ومن ثم بدأت الجهود الأمنية لمحاولة كشف غموض سرقة الأحراز، بتكثيف التحريات وراء الاحتمال الأقوى وهو احتمالية تورط بعض المتهمين في القضية مع أعوانهم خارج السجن، للاستيلاء على الأحراز.

كان الدخان الأزرق الكثيف يملأ الغرفة التي كان يجلس فيها "مسعود الدمياطي" وسط مجموعة من أصدقائه يتعاطون الحشيش،

كانوا يجلسون على الأرض ويلتفون حول مائدة خشبية مستديرة تعلو الأرض بحوالي عشرين سنتيمتر تقريباً، كانت عبارة عن " طبلية " التي اعتاد أفراد الأسر المتوسطة الحال الجلوس حولها لتناول الطعام!

وفجأة وبينما كان "مسعود" منهمكاً في مشاركة أصدقائه في تدخين الحشيش، قام واقفاً في مكانه فجأة وقال مستفسراً: حد فيكوا سمع صوت رصاص؟

رد أحدهم ساخراً: رصاص مين يا عم.. انتة الظاهر باين عليك
إتسطلت!

في الوقت ذاته رد صديق آخر، وبدا أنه فقد كثيراً من قدرات التركيز، وقال بجدية مغلقة بغباء: رصاص حقيقي يعني ولا رصاص كده وكده؟!

وهنا قطع ثالث الحوارات المتقاطعة وقال بانفعال شديد: ما تهمد منك ليك، رصاص ومدافع إيه، إنتوا هاتبوظولنا الدماغ الي إحنا عامليناها.. ده انتوا عيال هم!

وهنا سمع الجميع وبوضوح انطلاق صوت عدة طلقات رصاص متتابعة، وكان واضحاً أن الرصاصات تنطلق من مكان قريب جداً.

استجمع "مسعود" كل قدرات التركيز لديه، وصرخ في أصدقائه بنبرة غلب عليها الشعور بالرعب، قال: أنا مش قولتكم، فيه صوت رصاص قعدتوا تترأوا عليا!

في نفس اللحظة هُرع أحد الموجودين بالغرفة ناحية شباك الغرفة المطلة على الشارع الرئيس، محاولاً استطلاع الأمر، قام بفتح النافذة وأطل برأسه فشاهد المكان أسفل المنزل وقد تحول إلى ثكنة عسكرية.. مئات من جنود الأمن المركزي يملؤون الشارع يقودهم عشرات من الضباط.

لحظات قليلة مرت، وسمع الجميع أصوات طرقات متلاحقة على باب الشقة، ومع الطرقات المتلاحقة، سمع الجميع صوتاً جهورياً يقول: افتح الباب.. افتح يالي جوه.. افتح والا هانكسر الباب!

المفاجأة أصابت الجميع بما يشبه الشلل، وفقدوا جميعاً القدرة على الحركة أو النطق، وضاعف من شعورهم بالصدمة، سماعهم كسر باب الشقة، وفوجئوا بدخول مجموعة من الضباط والجنود إلى الغرفة.

وصرخ أحد الضباط وكان يرتدي الملابس المدنية، مين فيكوا "مسعود الدمياطي"، كرر الضابط السؤال بسرعة شديدة،.. مين فيكوا "مسعود الدمياطي"؟

بصعوبة بالغة استجمع الدمياطي قواه، وقال للضباط: وربنا العزيز يا باشا، آخر مرة أركن عربيتي صف ثاني في الشارع، أنا مالقيتش مكان جنب البيت.

كان تأثير تعاطي الحشيش مع هول مفاجأة اقتحام الشرطة، قد أحدث تأثيراً واهتزازاً نفسياً كبيراً على "مسعود"، وهنا تدخل أحد

أفراد قوة الشرطة، وقال موجهاً كلامه لمسعود بحدة وحسم: اخلص
انتة مسعود الدمياطي؟

رد الدمياطي باستسلام: أيوه يا باشا أنا.

عاجله الضابط الكبير مُستفسراً: فين الحاجات الي عندك؟

رد الدمياطي: حاجات يا باشا.. أنا معنديش حاجة سيادتك؟

قطع تسلسل الحوار، دخول اثنين من الضباط، إلى الحجرة، نظر
أحدهما للضابط الكبير وقال: ما لقيناش حاجة خالص يا باشا، فتشنا
في كل حطة، ما لقيناش أي حاجة.

أوماً الضابط الكبير برأسه وقال لأحد الضباط وهو يهم بمغادرة
الغرفة: هاتوا الأخ ده معانا، لما نشوف حكايته.. ياللا بينا.

ردّ أحد الضباط، وقال هو يشير لأصدقاء الدمياطي الذين كانوا
يشاركونه تعاوي الحشيش: ودول يا باشا هانعمل إيه فيهم؟

قال الضابط الكبير: افحصوهم والي ما عليهوش خلوه يمشي!

وهنا تدخل ضابط آخر وقال مبتسماً وهو يشير لمعدات تدخين
الحشيش: طب والحاجات دي يا باشا نعمل فيها إيه؟

رد الضابط الكبير بحسم وود: يا بيه احنا مش فاضيين للكلام ده،
ياللا هاتوا الأخ وحصلوني.

ليلة طويلة جداً عاشها علي الدميّاطي والضباط المحققون معه، فهو أصرَّ طوال التحقيقات على أنه لا يعرف شيئاً عن تلك المسموعات التي يبحثون عنها، وهم مصرون على أنه يخفيها، وكانوا يبررون اتهاماتهم له، باعتراف أدلى به أحد الأشخاص المتورطين في إخفاء هذه المسموعات وترويجها!

تلك المسموعات لم تكن سوى الأحرار الخاصة بقضية تنظيم الجهاد المسموعة من مخازن النيابة العامة، وكانت عبارة عن عدد من قطع أسلحة متنوعة وشرائط فيديو ومصوغات، واستمرت المناقشات على ذات الوتيرة، الضباط مصرون على أن مسعود يخفي المسموعات وهو ينكر وإصرار، إلى أن تولدت القناعة لدى الضباط، بأن مسعود صادق فيما يقول، ولكنهم سرعان ما تراجعوا، فمن أرشدهم عن مسعود لم يعتد الكذب وقدّم معلومات مهمة، وفي محاولة لفك اللغز قرر الضباط، إجراء مواجهة بين مسعود وبين ذلك الشخص، لتكشف الحقيقة.

تبين أن مسود الذي يملك أحد أندية الفيديو التي كانت منتشرة جداً في تلك المرحلة، تبين أنه حصل من بين المسموعات على شريط فيديو فقط نظير مبلغ ١٠٠ جنيه.

وعندما سأله الضباط عن شريط الفيديو أرشدهم عنه بسهولة، فقد كان يحتفظ به بنادي الفيديو، أكد أنه لم يشاهد الشريط، وكان يظن أنه فيلم إباحي، وكان ينوي نسخ عدة نسخ منه وبيعها لعدد من المتعاملين مع نادي الفيديو، ولديهم هواية مشاهدة هذه الأفلام!

وكاد مسعود يسقط مغشياً عليه، وعندما عرض الضباط شريط الفيديو، وتبين أنه يحوي مجموعة من اللقطات لحادثة اغتيال الرئيس السادات واعترافات بعض المتهمين في قضية الجهاد أمام النيابة العامة عما فعلوه خلال الأحداث الدموية التي وقعت بمدينة أسوط.

وبعد أن اكتملت جهود البحث وراء الأحرار المسروقة، تبين أن أحد مساعدي الشرطة (صول) من المكلفين بحراسة مخزن الأحرار، اعتاد بين الحين والآخر ان يتسلل إلى داخل المخزن، وفي كل مرة كان يستولي على قطعة من الأحرار (قطعة سلاح أو قطعة ذهبية.. إلخ)، ثم يقوم ببيعها، وظل على هذا الحال عدة أشهر إلى أن كُشفت السرقة مصادفةً، وفي النهاية تمكنت أجهزة البحث من إعادة الأحرار المسروقة كافة.

الرسالة التي لم تصل!

في منتصف فترة حكمه تقريباً، وذات يوم وبعد أن انتهى الرئيس مبارك من قص الشريط إيداناً بافتتاح أحد الكباري على النيل بإحدى محافظات الصعيد، قرر فجأة أن يستكمل سيره على الأقدام متجاوزاً المكان الذي حدده مسئولو أمن الرئاسة لما يعرف بخط سير الزيارة.

سقطت قلوب أفراد الحراسة الخاصة في أقدامهم، بالمنطقة التي قصدوها مبارك مجاورة لمنزل الكوبري ومليئة بالزراعات ومحاطة بالأحراش والوجود فيها أمر غير مأمون بالمرّة!

لم يجد الجميع بُدّاً من أن يسيروا خلف الرئيس، رجال الأمن والوزراء والمحافظون، وبعد فترة من السير وجد الجميع أنفسهم بمن فيهم مبارك، أمام بيت ريفي متواضع جداً.

طرق مبارك الباب عدة طرقات، فقام أحد الأشخاص بفتح الباب وكان قد تجاوز السبعين من العمر، وما إن شاهد مبارك لم يهتز أو يرتبك، قال وهو يهم بدخول المنزل موجهًا كلامه لمبارك: تعالى ادخل دا انا مستنيك من امبارح!

هُرع مبارك إلى داخل المنزل وراء الرجل ومن ورائه مرافقوه وحراسه، وكان يسير أمامهم صاحب المنزل الريفى.

توقف الرجل في قاعة واسعة بعض الشيء ويوجد بجوانبها عدد من المقاعد المقامة بالطوب "اللبن" واستدار الرجل ليصبح في مواجهة مبارك وقال: تشرب إيه؟

ردّ مبارك وقد أصابته حالة من الاضطراب وقال موجهًا كلامه للرجل: هو انتة عارف إني جايلك هنا.

رد الرجل بثقة: طبعًا عارف.

فزاد اضطراب مبارك وقال بحدة: مين اللي قالك؟

كان مبارك على ثقة بأن أحدًا ممن حوله لا يعرف بأمر هذه الزيارة، فقد قام بها مصادفة!

قال الرجل بذات الثقة: الكبير.

رد مبارك بانفعال شديد: كبير مين يا حاج؟

قال الرجل: مالك الملك، ربنا يابيه.

وهنا جلس مبارك علي أقرب مقعد، بعد أن أحس أنه أصيب بما يشبه الدوار!

وأكمل الرجل كلامه وقال بلهجة دارجة بسيطة: أصل أنا روحتك قصر الرياسة يوم التلات الي فات كنت عاوز أقابلك، فالجماعة الضباط الي على الباب طردوني وهددوني يجبسوني إذا مامشيتش من أدام القصر، فكلمت ربنا واشتكيتك ليه، وطلبت منو يجيبك لحد عندي، عشان أعرض عليك مشكلتي، ومن يومين جاتني البشارة في المنام إنك هاتيحي لحد هنا!

زاد الارتعاد في جسد مبارك وقال للرجل: وانتة كنت عاوز تقابلني ليه؟

قال الرجل: البهوات الكبار الي في المحافظة والحكومة ظلموني، خدوا مني حنة الأرض الي كنت بازرعها وخطوها في الكوبري ومارضيوش يشوفولي أرض غيرها وقالوا هايدوني تعويض، عرفت إنه شوية ملاليم، ما ينفعوشي أجيب بيه حنة أرض تانية أكل منها أنا وولادي.

وأشاح الرجل بيده في الهواء وقال: واديك شايف اهو مش باقي من الأرض الا حنة البيت ده وخلاص ومش عارف هاعمل إيه وأكل وولادي منين.

نظر مبارك للدكتور يوسف والي وكان من بين مرافقيه وقال وكان لا يزال راهباً الموقف: إيه يا دكتور يوسف، ما تشوف حل للراجل ده،

يا تعوضوه تعويض كويس يا تخصصولوا حتة أرض تانية يعرف ياكل منها عيش.

وبينما كان الدكتور يوسف والي يحاول الرد، قاطعه الرجل وقال موجهاً كلامه لمبارك: يايبه أنا روحت للدكتور والي وعارف الموضوع وقال مقدرش أعملك حاجة.

حاول يوسف الرد، ولكن مبارك قاطعه وانفعل بشدة وطرق بـكلتا يديه بشدة على مائدة متواضعة كانت أمامه وقال بصوت عالٍ موجهاً كلامه للرجل: أنا بنفسى اللي هاشوف الموضوع ده، ونظر ليوسف والي وقال بحزم: النهارده الموضوع ده لازم يخلص!

آخر من يعلم!

في منتصف شهر مارس من عام ٢٠٠١ تلقى مسئولو الاتصالات بمكتب الرئيس حسني مبارك إخطارًا من نظرائهم بمكتب المستشار الألماني جير هارد شرودر، برغبة شرودر في التحدث هاتفياً إلى مبارك في أمر مهمٍّ وعاجلٍ.

لحظات وكان الرئيسان مجتمعين على خط هاتفي واحد.. عبارات التحية من المستشار الألماني كانت سريعة جداً وقصيرة، وبعدها عاجل مبارك بكلمات كانت مفاجئة وصادمة!

قال شرودر: يا سيادة الرئيس إن الحكومة الألمانية والشعب الألماني يثقان بأن حكومتكم سوف تبذل كل ما في وسعها لحماية السياح الألمان الأربعة المختطفين والحفاظ على حياتهم!

بدت كلمات شرودر مفاجئة وصادمة لمبارك فسكت عن التعليق، واستشعر للوهلة الأولى أنه ربما يكون المستشار الألماني قد أجرى

الاتصال الهاتفي به بطريق الخطأ، ولكنه سرعان ما تبين أن الرجل يتحدث بمنتهى الجدية، خصوصاً أن شرودر، الذي كان لا يزال التأثير الشديد يسيطر على تعبيراته، استكمل كلامه وقال لمبارك: إننا يا سيادة الرئيس ومن منطلق العلاقات التاريخية والصداقة المتينة بين بلدينا وبيننا على المستوي الشخصي نطلب أن نكون على علم بكل التطورات على مدى اللحظة، ونرجو منكم تقبل مشاركة عناصر من أجهزة الأمن الألمانية مع رجالكم القائمين بالتعامل مع الواقعة، وخلال اللحظات القليلة القادمة سوف يغادر وفد من خبراء الاستخبارات والأمن لدينا على متن طائرة خاصة ستتوجه للقاهرة فوراً، وأضاف المستشار الألماني موجهها كلامه لمبارك: سيدي الرئيس أثق بأنكم ستصدرون التوجيهات المناسبة لوزرائكم المختصين ومسئولي الأجهزة المعنية لديكم، ببذل كل ما هو ممكن لضمان حسن تنفيذ خطة التعامل مع هذا الموقف وإنهاءه دون أي خسائر في الأرواح، وقال المستشار الألماني وقد زادت حدة التأثير في كلماته: سيدي الرئيس رجاء رجاء رجاء.. إننا نعلق آمالاً كبيرة على حكمتكم ورعايتكم حفاظاً على أرواح المحتجزين .

وقال المستشار الألماني: ومن المؤكد سنعاود التحدث مرة أخرى..
نهاركم سعيد سيدي الرئيس، وأغلق السماعه.

ورغم أن مبارك تنفس الصعداء، بعد انتهت المحادثة الهاتفية بينه وبين المستشار الألماني، فإن حالة من الغضب الشديد انتابته ورفع السماعه مرة أخرى، وطلب توصيله هاتفياً باللواء حبيب العادلي وزير الداخلية.

رنَّ جرس الهاتف على مكتب مبارك، وكان على الطرف الآخر
عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة، كان مبارك قد أخبره
بالمكالمة الهاتفية التي تلقاها من المستشار الألماني وكلفه بالتقصي والبحث
السريع وراء الأمر، بعد أن اكتشف أن حبيب العادلي ليست لديه أي
معلومات، فتضاعف غضبه وعنفَّ العادلي بكلمات قاسية، وكلف عمر
سليمان بالبحث.

مبارك: أيوه يا عمر.. وصلتوا لإيه؟

....

مبارك: في الأقصر.. إزاي الكلام ده يحصل وما نعرفش بيه؟

...

مبارك: طب وعملت إيه؟

....

مبارك: طيب تابع، وبلغني بكل التطورات.

.....

مبارك: مع السلامة.

كانت السفارة الألمانية بالقاهرة قد تلقت اتصالاً من شخص
مصري الجنسية قال إنه يعمل مرشدًا بإحدى الشركات السياحية، وإنه

يحتجز أربعة سياح ألمان، ولن يفرج عنهم إلا بعد أن يتم إعادة ولديه اللذين اصطحبتهما زوجته الألمانية الجنسية من القاهرة وترفض إعادتهما بعد تصاعد الخلافات الزوجية بينهما.. وهدّد المرشد السياحي بأنه سيقوم بقتل المحتجزين إذا لم يتم إعادة ولديه من ألمانيا للقاهرة.

أسرع السفير الألماني بالقاهرة، بعد أن راجع البيانات الخاصة بالسائح المحتجزين وتأكد من موعد وصولهم للقاهرة، أسرع بإجراء اتصال هاتفي بوزير الخارجية الألماني وأخبره بالحادث، فقام بدوره بإخبار المستشار الألماني جير هرد شيرودر، فقام بالاتصال بالرئيس مبارك، الذي لم يكن لديه أي علم بالحادث!

تسارعت جهود أجهزة الأمن المصرية وتوصلت إلى أن السياح الألمان محتجزون بإحدى ضواحي مدينة الأقصر، بعد أن تمكن المرشد السياحي من اصطحابهم بعيداً في الفوج السياحي الذي كان يضمهم، لحظات أخرى وتمكنت أجهزة الأمن من تبادل الاتصالات الهاتفية مع المتهم الذي كان قد حدد مهلة عدة ساعات لاستعادة ولديه وإلا سيبدأ بتنفيذ تهديده بقتل المحتجزين واحداً وراء الآخر.

ومن خلال تبادل المعلومات والتنسيق بين أجهزة الأمن المصرية ونظيرتها الألمانية تم تمكين الزوجة الألمانية من التحدث إلى زوجها خاطف السياح الألمان ومكنته من التحدث إلى ولديه ووعدته بأنها ستصحبهما وتعود لتسليمهما له بالقاهرة.

من جانب آخر كانت الأجهزة الأمنية قد توصلت إلى تحديد المكان المحتجز به السياح الألمان، وبينما كانت المفاوضات الهاتفية جارية بين الضباط المصريين والخاطف، قامت قوة من الضباط باقتحام المكان وتمكنت من تحرير السياح المحتجزين.

وفوجئ الضباط بالسياح المحررين يبدون تعاطفهم مع المتهم وقالوا إنه كان يعاملهم برفقٍ بخلاف ما كان يقول خلال محادثاته الهاتفية!

أُحيل المتهم لمحكمة الجنايات وصدر ضده حكم بالسجن مدة ١٥ عامًا.

وكسب مبارك الرهان!

وبينما كان التلفزيون ينقل على الهواء مباشرة وقائع مغادرة الرئيس مبارك مدينة السادس من أكتوبر، بعد جولة استغرقت عدة ساعات، قام خلالها بافتتاح وتفقد عدد من المشروعات الصناعية والسكانية الجديدة، فجأة توقفت السيارة التي كان يستقلها الرئيس، وكان يقودها بنفسه.

أشار مبارك بيده لأحد أفراد الشرطة السريين المخبرين المصطفين على جانبي طريق الواحات لتأمين خط سير موكب الرئيس عند ذهابه وعودته من مدينة السادس من أكتوبر.

ودار حوار لعدة دقائق بين الرئيس وفرد الشرطة السرية، غادر الرئيس المكان وكان بجواره في السيارة الدكتور مهندس محمد إبراهيم سليمان وزير الإسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة.

أحداث هذه القصة وقعت في منتصف عام ١٩٩٦ .

بعدها أُذيعت وقائع توقف الرئيس بسيارته وحواره مع فرد الشرطة السرية على شاشة التلفزيون على الهواء مباشرة، تكهّرت الأجواء في مكتب وزير الداخلية اللواء حسن الألفي، الذي فشلت في البداية مساعيه كافة لتحقيق اتصال مباشر مع مدير أمن الجيزة، الذي كان لا يزال موجودًا في الشارع مع باقي أفراد وضباط الشرطة المكلفين بتأمين زيارة الرئيس لمدينة السادس من أكتوبر.

كان وزير الداخلية يريد معرفة السبب الذي دعا الرئيس للتوقف بسيارته خلال مغادرة مدينة السادس من أكتوبر، كان يريد أن يعرف تفاصيل الحوار الذي دار بين الرئيس وبين فرد الشرطة السرية، كانت التخوفات قد تزايدت في صدر الوزير من أن يكون الرئيس قد توقف بسيارته بعدما لمح تقصيرًا أو خللاً أمنياً في خطة تأمين الزيارة.

ورغم أن ضباط الاتصال بمكتب وزير الداخلية نجحوا بعد عدة دقائق في تحقيق اتصال لاسلكي بين وزير الداخلية وبين مدير أمن الجيزة، فإن اللغز ظل قائماً، بعدما أفاد مدير أمن الجيزة بأنه يشرف على انتظام خدمة التأمين ومتوقف بمكان بعيد عن المكان الذي توقفت عنده سيارة الرئيس، لم يتمكن من معرفة سبب توقف الرئيس وماذا دار بين الرئيس وبين فرد الشرطة السرية، واستسمح مدير الأمن من وزير الداخلية في أن يتيح له مهلة لبعض الوقت لحين انتهاء خدمة تأمين

الزيارة المقرر لها أن تنتهي وتنصرف القوات المشاركة فيها، عند تلقي التمام بوصول ركب الرئيس إلى مقر إقامته بمصر الجديدة.

أكثر من نصف ساعة مرت انتهت بعدها خدمة تأمين زيارة الرئيس، نجح بعدها وزير الداخلية في إجراء اتصال هاتفي بزميله المهندس إبراهيم سليمان، الذي كان بجوار الرئيس عندما توقف بسيارته وتحاور مع فرد الشرطة السرية، فقد عاد سليمان إلى مكتبه بوزارة الإسكان والتعمير - لم تكن التليفونات المحمولة قد بدأ استخدامها في تلك الفترة، قهقهه وزير الداخلية بشدة بعدما أخبره وزير التعمير بما جرى.

قال سليمان: إنه فوجئ بالرئيس عندما كان يقود سيارته بعد انتهاء زيارته لمدينة السادس من أكتوبر، يقول وهو يشير لفرد الشرطة السرية الذي كان يشارك في تأمين الزيارة: تراهني إن المخبر ده ما فطرش، أنا شايفة من ساعة ما دخلت الصبح وهو واقف هنا في الحطة المقطوعة دي وأكد ما كلش أي حاجة!

وقال سليمان: وبالفعل اقترب الرئيس من مكان وقوف فرد الشرطة السرية، وأشار إليه، فجاء الرجل مهرولاً مُحيياً الرئيس بطريقة عسكرية.

سأله الرئيس: انت فطرت النهاردة؟ فتلعثم الرجل وتوقفت الكلمات في فمه، فابتسم الرئيس وقال له بحسم: قول الحقيقة.. انت فطرت النهارده ولا لا.. انت ما تردش ليه؟

فرد الرجل وقال: الصراحة يافندم.. فعلاً أنا مفطرتش، وكنت
مستني سيادتك الزيارة تخلص وبعدين أروح أكل!
فقال له مبارك: انتہ واقف هنا من إمتى؟
قال الرجل: من الساعة ستة الصبح!
قال مبارك: انتہ منين؟
قال: من شين الكوم يافندم.
وقال سليمان.. وهنا ضحك الرئيس بشدة وقال: من المنوفية،
وساكن فين؟ هنا؟
فرد الرجل: أنا سيادتك قاعد في شين الكوم.. بأجي وبارجع
بالمواصلات، باشتغل ٢٤ ساعة وباخذ راحة ٢٤ ساعة.
فقال الرئيس: وعندك عيال.
قال فرد الشرطة: الحمد لله عندي أربع ولاد كلهم في المدارس.
فقال الرئيس وهو يتأهب لإنهاء الحوار ومغادرة المكان: تمام.. مش
عاوز حاجة؟
رد الرجل: والله يافندم أنا نفسي في شقة هنا في مصر أجيب ولادي
فيها بدال ما انا رايع جاي كل يوم من شين الكوم.
وقال إبراهيم سليمان، التفت لي الرئيس وقال: شوف الموضوع ده،
دبر شقة للراجل ده، وغادر الرئيس المكان.
وقال سليمان مقهقهةً: ونظر لي الرئيس وقال هات يا عم ١ جنيه
الرهان الي انتہ خسرتوا، أنا مش قولتك الراجل ده ما فطرتش!

حشيش البيه المأمور!

كان لي صديق ضابط شرطة من عائلة محترمة وابن ناس، كما يقولون باللغة الدارجة، وكان يعمل رئيسًا لمباحث أحد أقسام الشرطة في القاهرة، وكان من المشهود لهم بالاستقامة ويحاسب نفسه دومًا حرصًا على عدم إلحاق الظلم بأي متهم.

في أحد الأيام جاء إلى مكتبه رئيسه في العمل (مأمور القسم) وبالمناسبة كان ذلك المأمور من الضباط المعروف عنهم الاستقامة وحُسن الخلق.

قال موجهًا كلامه لرئيس المباحث: يا محمود أنا مزنوق في خدمة كبيرة منك.

قال رئيس المباحث: أأمر يا باشا.

قال المأمور: النهارده الصبح جولي اتنين من قرايبي من البلد، وعزموني علي فرح شاب من ولاد العيلة، وشددوا عليا إني لازم أحضر الفرّح، بيتباهوا بيا وكده يعني!

رد رئيس المباحث: وإيه المشكلة في كده سيادتك؟

قال المأمور بتردد وخجل: أصلهم قبل ما يمشوا وهما بيسلموا عليا، قالي واحد منهم ياعادل بيه، ما تنساش وانتا جاي الفرّح تيجيبلنا معاك "حتة حشيش"، لزوم التفاريح!

وتوقف المأمور لحظة عن الكلام، ثم أكمل كلامه بنبرة أكثر خجلاً وتردد وقال: انت عارف يا محمود، في قريتنا وفي الأفراح يعني، المعازيم بيعملوا قعدات كده يشربوا حجرين ولا يلفوا سيجارتين حشيش أو إزازتين بيرة.

وأكمل المأمور كلامه بحسم: بس أنا والله العظيم، ما انتا عارف يا محمود، لا بأحشش ولا باشرب بيرة، ده أنا حتى ما ادخنش السجاير!

رد رئيس المباحث: طب يا باشا وإيه المشكلة؟

قال المأمور: أنا مش عارف أحل المشكلة دي إزاي، الناس متعشمة فيا ومتهيأ لهم بقى إن أنا ضابط شرطة ومأمور قسم، يعني مقطع السمكة وديلها وعارف كل حاجة في الدنيا، وأنا الصراحة برضو مش عاوز أهز صورتي قدامهم، لو قولتلهم أنا ماليش في الحاجات دي ولا باشرب مخدرات ولا باعرف بيشتروها، هايفضحوني في البلد وتبقى واقعة.

قال رئيس المباحث: بس سيادتك عارف يا باشا أنا برضو مليش في الحاجات دي، وبنظبط تجار حشيش ومتعاطين مخدرات، إنما يعلم الله، المتهم الي بيتمسك باي حاجة كده ولا كده بنعملوا محضر ونبعتوا النيابة بالحاجة المظبوظة معاه.

رد المأمور: عارف يا محمود والله، أنا بس قلقان إن صورتي تتهز أدام أهلي في البلد، وهايضحوني ويقعدوا يقولوا كاني ومانى ويقولوا ده مالوش في حاجة!

رد رئيس المباحث: هو سيادتك حتسافر البلد إمتى عشان تحضر الفرح ده؟

قال المأمور: يوم الأربعاء الي جاي، بعد بكره يعني.

قال رئيس المباحث: طب يا باشا سيبل الموضوع، وأنا هاشوف لسيادتك حل قبل ما تسافر!

كان ضابط المباحث قد توصل إلى حيلة لإنقاذ المأمور من المأزق الذي وجد نفسه فيه، قام بإرسال أحد مساعديه إلى أحد العطارين واشترى كميات صغيرة من بعض المواد مثل "الحنة التي تستخدم في تلوين الشعر" و"لبان ذكر" ومواد أخرى.. هذه المواد عند خلط بعضها ببعض تنتج معجوناً بني اللون يتشابه بشكل كبير من مخدر الحشيش.

وبعد أن انتهى رئيس المباحث من عمل التركيبة الشبيهة بالحشيش ذهب للمأمور، وروى له ما حدث.

وقال: يا عادل بيه، مطلوب من سيادتك حاجة واحدة بس.

رد المأمور بتحفز: إيه يا محمود؟

قال رئيس المباحث: سيادتك لما تقعد في القعدة، تستني شوية كده لحد ما الموجودين في القعدة يطلعوا الحشيش الي معاهم، وبعدين طلع انتة الورقة الي معاك دي.

وسلم رئيس المباحث للمأمور الورقة التي تحوي التركيبة الشبيهة بالحشيش، وقال: إن شاء الله يا باشا هاتعدي واما سيادتك ترجع بالسلامة ابقى قولي الي حصل.

ومرت عدة أيام عاد بعدها المأمور بعد حضور الفرح، التقى برئيس المباحث ولاحظ أن المأمور سعيد متهلل.

عاجله مستفسرًا: طمني يا عادل بيه إيه الي حصل؟

رد المأمور نبرة رضا شديدة: الله يباركلك يا محمود، مشيت العملية زي الفل واكثر كمان، عملت زي مانتة قولتي بالظبط، أول ما قعدنا كثير منهم طلع حشيش من جيبه، وقعدوا يشربوا، وأول ما حسيت إنهم بدأوا يتسطلوا، زي ما انتة قولتي، مديت إيدي في جيبي وطلعت الورقة الي انتة مديها لي وسييتها على الترايزة، قام واحد منهم خدها وفتحها وقعد يشم فيها.

وتوقف المأمور لحظة وقال: الصراحة يا محمود أنا قلبي كان
هايقف وكنت خائف أن الرجل ده اللي قعد يشم الورقة، يعرف إنها
مش حشيش، إنما بعد ما شم الورقة هَزَّ دماغه بإعجاب شديد، وقعد
يقطع منها وخط لأصحابه منها عاجوزة، ولحد ما خلصت القعدة ما
حدش خد بالوا من أي حاجة.

وضحك المأمور بشدة وقال: اسكت يا محمود.. على اللي حصل
بعد الفرح.

قال رئيس المباحث بشغف: إيه؟

رد المأمور: كل اللي كانوا في القعدة بعد الفرح ما خلص، قعدوا
يقولوا لبعض وفي حس واحد "إلا حشيش البيه المأمور.. إلا حشيش
البيه المأمور!"

عبد التواب!

"ظلت الشرطة تبحث وراء الجناة في جريمة مقتل ثري كان يعيش بمفرده بشقته الفاخرة بمنطقة وسط القاهرة مدة ٣ أسابيع كاملة ولكن بلا جدوى!

استعانت الشرطة في البحث وراء مرتكب الجريمة بـ "عبد التواب" بواب العمارة الذي كان يعرف كل علاقات القتل ودواخله، وكان البواب مع الشرطة لحظة بلحظة خلال رحلة محاولة كشف اللغز".

حدثت وقائع هذه القصة في نهايات السبعينيات من القرن الماضي في منطقة عابدين بوسط القاهرة، فقد تلقى مأمور قسم شرطة عابدين بلاغاً باكتشاف مقتل ثري معروف داخل شقته بالعمارة التي يسكنها بوسط القاهرة.

المعاينة المبدئية التي أجراها رجال المباحث، أشارت إلى أن الجاني استخدم سكنياً من محتويات الشقة عثر عليها بجوار جثة القتل.

معاينة مسرح الجريمة دعت رجال المباحث إلى وضع تصور افتراضي لكيفية وقوع الجريمة، واحتملوا أن الجاني والقتيل كانا يقضيان سهرة، تحولت لسبب مجهول إلى مشاجرة انتهت بالتقاط الجاني لسكين مطبخ وسددها إلى صدر المجني عليه، فاستقرت في قلبه وأودت بحياته على الفور.

المعاينة أشارت أيضاً إلى أن الجاني لم يستولِ على أي من المقتنيات الثمينة، التي تحتويها الشقة، فقد عثر رجال المباحث على متعلقات القتل الشخصية كاملة وكانت عبارة عن ساعة ذهبية وسلسلة ذهبية كان القتل يتحلّى بها في عنقه وسلسلة مفاتيح سيارته المرسيدس وكانت تضمها ميدالية ذهبية أيضاً، ومبلغ ١٣ ألف جنيه كانت في حقيبة اليد الخاصة بالقتيل، وتبين كذلك أن "الخزانة" الخاصة بالقتيل لم تمسها يد.

التحرّيات أشارت إلى أن عبد التواب "بواب العمارة" هو مستودع أسرار القتل وأنه هو الذي اكتشف الجريمة وأبلغ عنها، فقد كان يحتفظ بنسخة من مفتاح الشقة يستخدمه في فتح الشقة خلال غياب القتل، للقيام بأعمال النظافة وإعداد الملابس وتجهيز الطعام في بعض المرات القليلة التي يتصادف ويقضيها القتل لتناول العشاء بالشقة.

استدعى رجال الشرطة البواب، وقال إنه يعمل لدى القتييل منذ ٩ سنوات، وبعد وفاة زوجته وسفر ولده الوحيد للخارج، أصبح قريباً منه.

البواب قال أيضاً إن القتييل كان دائماً ما يحدثه في موضوعات كثيرة لا يفهمها، وأضاف وعندما كان يشعر أنى لا أفهم ما يقول كان يضحك ويقول: يا عبد التواب.. أنت مش فاهم الي أنا باقوله ولا يهكم يا عبد.. ما أنا كمان مش فاهم حاجة!

وقال عبد التواب إن القتييل في الأشهر الأخيرة، اعتاد إقامة سهرات خاصة في شقته كانت تحضرها بعض السيدات، وكان يحضر بعض هذه السهرات بعض أصدقائه، ولكنه وفي الغالب الأعم من السهرات كان يقضيها بمفرده!

وقال إن القتييل صباح يوم الحادث، طلب منه تجهيز سهرة لعدد من الأصدقاء وطلب شراء كمية من الفواكه وإعداد طعام يكفي ستة أشخاص، وأضاف أنه قام بتجهيز المطلوب، وانتظر القتييل وضيوفه في الشقة، واستقبلهم عند حضورهم إلى الشقة قبيل منتصف الليل بلحظات، وقال إنهم كانوا ثلاث سيدات ورجلاً ومرت السهرة كالمعتاد.

وقال عبد التواب إنه صعد إلى الشقة في اليوم التالي لإيقاظ القتييل كالعادة وإعداد طعام الإفطار وإعادة ترتيب الشقة بعد آثار السهرة،

ولكنه فوجئ بمصرع القتييل فأبلغ الشرطة، وذكر البواب أسماء أصدقاء القتييل الذين قضوا السهرة الأخيرة معه.

توصلت الشرطة إلى رواد السهرة الأخيرة مع القتييل.. ولكنهم جميعاً أدلوا برواية واحدة.. قالوا إنهم غادروا شقة القتييل في الثالثة صباحاً بعد أن تناولوا طعام العشاء وتركوه يستعد للنوم، وقالوا إن حالته النفسية كانت عادية جداً.

وأكدت التحريات صحة أقوالهم حيث تبين أنهم كانوا يستقلون سيارة واحدة، حيث تجمعوا معاً وأتوا بها لقضاء السهرة.

اتجهت جهود البحث إلى محاولة إزاحة الغموض حول لغز مصرع الثري، ناحية دائرة علاقاته في العمل، والتي كانت تضم العديد من العلاقات، ولكن التحريات لم تسفر عن عدم وجود أي عداوات للقتيل في محيط عمله.

وظلت عملية البحث مستمرة طوال ثلاثة أسابيع دون جدوى!

تملك اليأس رئيس فريق البحث بعد أن وصلت كل جهود البحث وراء الجاني المجهول إلى طريق مسدود، وقال يأساً موجهاً حديثه للبواب الذي كان يجلس بجواره قائلاً: "يعني يا عبد التواب ما تعترفش إنك أنت اللي قتلته وتريجنا!".

فرد البواب بثقة وقال: أيوه يابيه.. أنا اللي قتلته!

انتفض الضابط وكأنه لا يصدق ما يسمع، وقال للبواب: إيه..
بتقول إيه.. قول الي انتة قولته تاني؟!

رد البواب: أنا الي قتلته.. يعني هوه كان حد سألني وأنا ما
قولتش!

البواب.. أدلى باعتراف تفصيلي.

قال: إنه وفي أثناء وجوده بالمطبخ لإعداد مستلزمات السهرة تناول
كوبا من " البيرة"، فشعر برأسه تدور، وعندما خرج إلى الصالة لاحظ
أن القتل وصديقه رجلين فقط، ومعهما ثلاث سيدات، فقام بالجلوس
بينهم أملاً في أن يشاركهم السهرة، ولكنه فوجئ بالقتيل يثور في وجهه
بشدة ونهره وسخر منه وقام بطرده.

أضاف أنه شعر بالإهانة الشديدة، وانتظر حتى انصرف الأصدقاء
والتقط السكين وطعنه بها طعنة قاتلة وتركه غارقاً في دمائه.. وادعى في
اليوم التالي أنه اكتشف مقتله.

ابن كلب يتساهل السرقة!

ذات يوم في منتصف ثمانينيات القرن الماضي أوجدتني المصادفة في "دوار" عمدة إحدى قرى محافظة القليوبية، كنا مجموعة من كبار القرية وأنا، كان العمدة يتوسط الجلسة في المضيعة الرئيسية، وكان رجلاً ذا شخصية قوية ولا يخلو حديثه من الطرفة والنكتة، وكان مهذباً وله مكانة كبيرة بين أبناء القرية، ورث العمدية عن آبائه وأجداده، كما ورث عنهم أطيافاً واسعة المساحات، وأكسبته الحياة في هذا المناخ حنكة ورؤية، وكان قد تعدى السابعة والستين من العمر، وكان يعد ابنه الأكبر والوحيد ليرثه في تولى العمدية وفي إدارة الأملاك والأطيان المترامية الأطراف.

فوجدنا ونحن جلوس في حضرة العمدة بشيخ الخفراء واثنين من خفرائه يدخلون المضيعة، وهم يمسكون بتلابيب أحد الأشخاص، ويحملون معهم "جوالاً" مملوءاً بالدقيق!

قال "شيخ الخفراء" محدثا العمدة وهو يشير إلى الشخص الذي
يمسك به مع خفيـريه: "مسكنا الواد ده بيسرق شوال الدقيق ده من
مخزن الحاج فلان" .. وذكر شيخ الخفراء اسم ذلك الحاج.

وعلمت فيما بعد أن الحاج فلان هذا هو أحد أغنياء هوجة الانفتاح
الاقتصادي في فترة السبعينيات من القرن الماضي، دفعته ثروته الكبيرة
التي كونها إلى التمرد على "العمدة" رمز السلطة والأمن وكبير الناحية
في القرية شأنه شأن العديد من أصحاب الثروات المحدثين.

رد "العمدة" بسرعة دون تفكير، مصدرًا قرارًا ثلاثيًا.. قال لشيخ
الخفراء: أدوا الواد ده كام قلم على وشه، وسيبوه يروح ودخلوا الشوال
ده جوه يقصد جوال الدقيق.

وأضاف: ما هو الحاج..... ده ابن كلب ويستاهل السرقة!

أيام في تونس

فجأة تكهرب الجو داخل القاعة بعد أن اندفع، اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية، ودون حصول على إذن بالحديث من رئاسة الجلسة كما تقضي الأعراف المعتادة، وقال بانفعال مقاطعاً نظيره الليبي: "جرى إيه يا إبراهيم.. خبر أسود.. إنت بتتكلم في إيه.. دي مصر..؟". فانتفض الوزير الليبي وقال: والله ما قصدت يا سيادة الوزير أنا بس.

لم يتركه اللواء موسى يكمل عبارته وقال: بس إيه وبتاع إيه يا راجل إسكت بقه.. ده الدكتور بهاء ده باشا كبير أوى، انته بتتكلم في إيه؟!

وتمكن وزير الداخلية الليبي بصعوبة من استكمال كلامه، بعد أن انتهز فرصة سكوت عبد الحليم موسى عن الكلام لبضع لحظات، وبدأ كمن يريد أن يبرئ ساحته من اتهام خطير!

قال: أنا عاوز أقول إن المذكرة المصرية بطلب ترشيح الدكتور بهاء مش موجودة والأمانة العامة نسيت أن توزعها علينا، أضاف: هذا فقط ما كنت أريد قوله، إنما إحنا موافقين على الطلب المصري.

وحاول الوزير الدخول في حوار جانبي مع اللواء عبد الحليم موسى ولكنه أشاح بوجهه بعيداً.

وهنا تدخل وزير الداخلية السعودي، قاصداً إعادة الهدوء إلى القاعة وقال مكرراً السؤال: هل توافقون على طلب مصر بترشيح اللواء بهاء الدين إبراهيم مساعد أول وزير الداخلية مديراً للمكتب العربي للإعلام الأمني؟

كان قد تقرر في تلك الدورة إنشاء المكتب العربي للإعلام الأمني بمدينة القاهرة ليكون أحد الأجهزة الفنية التابعة للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، وقدمت مصر طلباً بترشيح اللواء د. بهاء الدين إبراهيم مساعد أول وزير الداخلية للعلاقات العامة مديراً لهذا المكتب الجديد.

لحظات سريعة مرت سادت القاعة خلالها حالة من الصمت الشديد، وبعد أن ألقى الأمير نايف وزير الداخلية السعودي نظرة سريعة على أرجاء القاعة قال: موافقة، ثم أشار للأمين العام للمجلس لتلاوة بقية القرارات المطروحة للتصويت وكانت في أغلبها قرارات إدارية وتنظيمية.

بعدها أعلن رئيس الجلسة انتهاء أعمال المؤتمر، عندئذ نهض اللواء عبد الحليم موسى واقفاً وقد انفكت أساريه وربما أسعده صدور قرار بالإجماع من المؤتمر بالموافقة على طلب مصر بترشيح اللواء الدكتور بهاء الدين إبراهيم مديراً للمكتب العربي للإعلام الأمني نظر إلى زميله الليبي وقال ضاحكاً: إنك عليك حق عرب كبير قوي بإبراهيم، ما يكفينش فيه لا إنت ولا بلدك كلها!

فرد الوزير الليبي قائلاً: لا والله ما نقدر وكررها عدة مرات.

وقام عبد الحليم موسى باحتضان زميله الليبي الذي بادله العناق.

هذه الأزمة وقعت في أثناء الجلسة الختامية للدورة التاسعة لمؤتمر وزراء الداخلية العرب التي عُقدت بمدينة تونس العاصمة في بداية شهر يناير عام ١٩٩٢.

تابعت ما دار في تلك الجلسة بوصفي عضواً في الوفد الرسمي المصري في اجتماعات تلك الدورة لوزراء الداخلية العرب، وليس بصفتي الصحفية، وكان وراء انضمامي للوفد الرسمي المصري قصة مثيرة!

كانت تلك هي المرة الأولى التي أوفدُ فيها ممثلاً لجريدة الأخبار في مهمة خارج البلاد.

قبل السفر بعدة أيام طاردتني بشدة هواجس الفشل وعدم التوفيق خصوصاً أنني تبينت الطائفة الوحيدة المتاحة ستصل العاصمة التونسية

قُبيل بدء جلسات المؤتمر بساعة واحدة فقط، بدأت أسعى في كل الاتجاهات كي أوفر لنفسي أي عوامل قد تكون كفيلة بتهيئة فرص نجاح المهمة، فقد كنت أحتاج تسهيلات لمعاونتي في تسجيل حضور المؤتمر واستخراج تصريح دخول قاعة المؤتمر، وكنتُ أخشى أن ضيق الوقت بين وصولي للعاصمة التونسية وبين موعد بدء المؤتمر سيكون عائقاً في سبيل نجاح المهمة.

لجأت للزميل السيد النجار الكاتب الصحفي بجريدة الأخبار وكان حينها يعمل محرراً لشئون وزارتي الإعلام والثقافة.. ألقىت بكل هواجسي، وبالمبالغة، في وجهه طالباً المشورة والمعاونة فتفاعل معي بشدة وقام بإجراء اتصال تليفوني بمكتب الدكتور ممدوح البلتاجي رئيس هيئة الاستعلامات، وبعد أن أنهى المكالمة، أخبرني أن الدكتور البلتاجي سيصدر توجيهات لمدير المكتب الإعلامي المصري بتونس لاتخاذ جميع الإجراءات لتسهيل مهمتي وأراد النجار أن يطمئنني فقال: إن مدير المكتب الإعلامي رجل ودود جداً اسمه حامد إسماعيل يتحلى بشهامة وجدعنة أولاد البلد وأنه لمس صفاته المتميزة حينما التقاه في عدة زيارات بتونس.

في الوقت ذاته حرصت على أن أكون في وداع اللواء عبد الحليم موسى وزير الداخلية والوفد المرافق بمطار القاهرة عند مغادرتهم القاهرة، والتي تحدّد لها مساء الليلة السابقة لبدء جلسات المؤتمر على طائرة الخطوط الجوية التونسية، بينما كان تذكرة السفر الخاصة بي كانت

محجوزة على طائرة مصر للطيران، التي سوف تقلع في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي، لتصل العاصمة التونسية قبيل بدء المؤتمر بساعة واحدة فقط!

عندما حان وقت المغادرة وبينما كنتُ أصافح الوزير همستُ في أذنه بتخوفاتي من عدم اللحاق بفاعليات المؤتمر وطلبت معاونته والتدخل لدى السلطات التونسية لتسهيل مهمتي في متابعة أعمال المؤتمر.

رد الوزير مستفسراً ولماذا لم تسافر معنا الليلة؟

فقلت: أخبار اليوم اعتادت إيفاد الصحفيين المكلفين بالمهام الخارجية على طائرات شركة مصر للطيران التي تتيح خصماً ٥٠٪ من قيمة التذكرة.

فضحك الوزير وقال: يعني هي أخبار اليوم فقيرة!

ونظر للواء حلمي الفقي مدير الأمن العام وعضو الوفد المغادر وقال: يا حلمي فكرني أول من ننزل تونس أوصي عبد الله القلال وزير داخلية تونس على صلاح.

فرد الفقي: حاضر يا فندم.

ودعت زوجتي وداعاً حاراً، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي أتركها وحيدة منذ زواجنا في خريف عام ١٩٨٧، وكانت على وشك وضع مولودتنا الأولى "أمنية" وغادرت منزلي بعد الفجر بقليل قاصداً مطار القاهرة.

كنتُ أول من أنهى إجراءات السفر وجلست ما يقرب من ساعتين في صالة الترانزيت، الجانب الأكبر منها قضيته منهمكًا في قراءة سورة البقرة بكاملها، تقربًا إلى الله وطمعًا في أن ينالني بعنايته ويشملني بعطفه وتصل الطائرة بسلام، فقد روادتني بقسوة "فويا" ركوب الطائرات التي أعانيها بشدة، ولم أهدأ إلا بعدما لامست عجلات الطائرة أرض مطار تونس.

أنهيتُ إجراءات الدخول بسرعة، وبينما كنت أهرولُ قاصدًا مكان استلام الحقائب، استوقفني شخص ضخم البنية، يُشبه رجال البوليس السري بالمسلسلات الأمريكية، كان يرتدي نظارة شمسية عريضة تحفي أكثر من نصف وجهه ويرتدي بالطو طويلاً أدكن ويضع "برنيطة" على رأسه.

للهولة الأولى ظننتُ أنه أحد رجال الأمن التونسي، ولكن سرعان ما خاب ظني، فقد تبينتُ إنه مصري، قال بتجهم شديد: إنت محمد صلاح الزهار.

رددت باستسلام: نعم.

فقال بابتسامة باهتة: حمد الله على السلامة، أنا حامد إسماعيل مدير المكتب الإعلامي.

هنا فقط أدركت مغزى ما قاله السيد النجار عن حامد إسماعيل إنه إنسان رائع ومجامل وشهم، ولكن ملامحه وهيئته تظلمه دائمًا!

قدم لي حامد خطاباً معتمداً من السفارة المصرية بتونس موجهاً للأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، لتسهيل مهمتي في تغطية أخبار المؤتمر، وأخبرني أنه قام بحجز غرفة لإقامتي بأحد الفنادق القريبة من مقر انعقاد المؤتمر، وعاونني الرجل في استلام حقيبتني الخاصة وصحبني خارج المطار إلى سيارته الخاصة.

شكرته شكراً جزيلاً، وسألته عن الساعة الآن في تونس، وربما لاحظ أمارات القلق بادية على وجهي.

قال: اطمئن لقد تقرر تأجيل موعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مدة ساعة كاملة وما زال أماننا وقت نتوجه للفندق نضع حقائبك، ثم نذهب للمؤتمر.

أمام قاعة المركز الصحفي، قدمني حامد إسماعيل لعدد من الصحفيين التونسيين والعرب الذين يتأهبون لمتابعة أعمال المؤتمر، كان بينهم سمير العجوز الصحفي المخضرم مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط في تونس وكان بينهم أيضاً علي ماهر- السفير المصري في تونس.

سألت سمير العجوز، وكان بشوشاً ودوداً، عما سيجري في المؤتمر؟

قال: اطمئن، الجلستان الافتتاحية والختامية ستكونان متاحيتين للصحفيين، الأولى ستخصص للكلمات التي سيلقيها كل من الأمين

العام لمجلس وزراء الداخلية العرب، ورئيسي الدورة السابقة والقادمة للمجلس، أما الجلسة الختامية ستعقد في نهاية المناقشات وسيعلن خلالها المقررات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر، أضاف وبينهما سيعقد أعضاء المؤتمر عدد من الجلسات المغلقة لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وستقوم أمانة المؤتمر بتوزيع صور من نصوص البيانات والكلمات التي ستلقى خلال تلك الجلسات.

قطع استرسال سمير العجوز الرائد عصام، ولا أذكر باقي اسمه الآن، وكان هو قائد مجموعة الحراسة المرافقة لوزير الداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى، اقترب مني وقال: تأخرت ليه ده السيد الوزير ببسأل عليك من الصبح، تعالى ده سيادته عاوز يشوفك.

استأذنت من الزملاء وتوجهت إلى مقر إقامة الوزير الذي استقبلني بحرارة وسألني: فطرت.

قلت: نعم، تناولت إفطاري في الطائرة.

قال: طيارة إيه، هو أكل الطيارة ده أكل! وصحبي من يدي إلى مائدة بوسط الجناح، كانت مزدحمة بكميات كبيرة ومنوعة من المأكولات والعصائر والفواكه.. أجلسني وجلس على مقعد مواجه، وظلّ يدفع بكل ما تصل إليه يده من أطباق، ليضعها أمامي، ولكنه فوجئ بأنني لم أتناول سوى قدر يسير من الفواكه. وأمام إصراري سخر الوزير من كمية الطعام التي تناولتها ونظر للرائد عصام وسأل: صلاح عمل تصريح دخول المؤتمر؟

فقال الرائد عصام: لسه يافندم.

قال الوزير بلهجة حاسمة: طب روح معاه إعمله التصريح بسرعة
عشان المؤتمر ها يبدأ بعد شوية.

عدتُ إلى الصحفيين.. فوجئتُ بسمير العجوز يقول لي بلهجة
ساخرة: كنت قلقان عالشغل وعلى أخبار المؤتمر، طب يا سيدي أدي
إنت بقيت مصدر.

لم أفهم ما يقول، وسألته: ماذا يقصد؟

فقال وهو يشير إلى تصريح دخول المؤتمر الخاص بي الذي كنت
أضعه على صدري: إنت دلوقتي عضو وفد رسمي يعني ها تحضر كل
جلسات المؤتمر، إنما إحنا معانا تصاريح أعلام، ها نحضر الجلسات
المفتوحة فقط.

وبالفعل لاحظتُ أن التصريح الذي أحمله مكتوب أمام اسمي
"عضو وفد مصر" بينما كان مكتوبًا أمام أسماء باقي الزملاء كلمة
"إعلام"، وعلمتُ بعد ذلك أن وزير الداخلية أمر بضمي إلى الوفد
الرسمي، وعلى مدى ثلاثة أيام هي مدة انعقاد المؤتمر كانت جلستي
بجوار علي ماهر السفير المصري بتونس.

وبعد انتهاء الجلسة الافتتاحية، وقَّبل بدء الجلسات المغلقة، تم
عقد اجتماع تمهيدي بين اللواء عبد الحليم موسى وزير داخلية مصر

رئيس الوفد المصري، وعلي ماهر السفير المصري بتونس، للتباحث حول الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

حضرت هذا الاجتماع، الذي بدأه السفير علي ماهر بالقول بأن التعليمات الواردة إليه من القاهرة بأن يصوت الوفد المصري بالموافقة على قرار نقل مقر المجلس من القاهرة إلى تونس، وكان الرجل يتحدث بهدوء وبعبارات واثقة محددة وبكلمات معدودة.

انفعل اللواء عبد الحليم موسى، وقال: يعني إيه المقر ينتقل من القاهرة لتونس؟!

تغير لون وجه السفير علي ماهر، ولكن بدا أنه بذل جهداً نفسياً كبيراً، ليظل على هدوئه، وقال بكل ديبلوماسية: لا يا فندم تعليمات الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن يوافق وفد مصر على قرار نقل المقر من القاهرة.

رد عبد الحليم موسى، وقد غلبت عليه مهنة ضابط المباحث، يعني ما نعقرش فيها (نعرقل)؟!

فرد السفير علي ماهر بذات الهدوء المكتوم: لا يا فندم لا بد من تنفيذ التوجيهات، ودي يافندم برضو توجيهات القيادة السياسية.

فقال عبد الحليم موسى مستسلماً: خلاص ما دام توجيهات القيادة السياسية، يبقى ما نعقرش فيها!

في تلك الفترة، كانت الجامعة العربية قد عادت إلى مصر، بعد فترة قطيعة دامت سنوات، وعاد مقر الجامعة إلى مبنائها الرئيس بوسط القاهرة مغادراً تونس العاصمة التي استضافت مقر الجامعة طوال فترة القطيعة، وتوافق العرب على أن يبقى بالعاصمة التونسية عدد من المجالس الوزارية التابعة للجامعة، ومنها مجلس وزراء الداخلية العرب، الذي كان ينص نظامه الأساسي على أن يكون مقره هو مقر الجامعة العربية، ومن هنا كان مدرجاً على جدول أعمال المجلس تعديل النظام الأساسي، بحيث تكون مدينة تونس العاصمة هي مقر المجلس بدلاً من القاهرة، تنفيذاً للتحفيمات التي سبقت التوافق العربي على عودة مقر الجامعة العربية للقاهرة.

عقب ختام أعمال المؤتمر دعا السفير علي ماهر وزير الداخلية وأعضاء الوفد لتناول العشاء في أحد المطاعم الشهيرة بالمنطقة الإسلامية بوسط مدينة تونس، وهي تشبه منطقة القاهرة الفاطمية، مبانيها يغلب عليها النمط المعماري الإسلامي، شوارعها ضيقة جداً وأرضياتها معبدة بـ "البازلت" وتتشابه إلى حد كبير مع الشوارع والأزقة المتفرعة من شارع المعز لدين الله الفاطمي "العطوف والجمالية والدرب الأصفر.. وغيرها".

وكان لافتاً اهتمام الحكومة التونسية بالمنطقة، المباني في حالة جيدة والكثير منها خُصص كمقار للعديد من الوزارات على رأسها مقر الوزير الأول (رئيس الوزراء).

"دار الجلد" .. كان تحفة معمارية وأثرية رائعة، ورغم تحوله إلى مطعم فقد ظلّ على حالته من حيث القدم والعراقة، لم تدخل عليه أي من مظاهر المدنية، حتى الكهرباء لم تدخل إليه وكان مُضاءً بكامله بالشموع فقط، أبوابه ومداخله وحوائطه وقاعاته كانت على حالها كما أنشئت قبل أكثر من ألف عام.

مائدة الطعام ضمّت عشرات من الأطباق لأنواع مختلفة من المشهيات الشامية واللبنانية والتونسية، وعلى رأسها "الهريسة"، وهي عبارة عن معجون من الفلفل الأحمر الحار أشبه بصلصة الطماطم المعلبة، ورغم تداعيات تناولها فقد كانت ذا مذاق مميز.

تسربت إيدينا جميعاً إلى محتويات الأطباق كافة، وقام أفراد طاقم الخدمة والضيافة بتبديل الأطباق الفارغة أكثر من مرة، إلى أن جاء رئيس الطاقم وألقى بالتحية واقترب أكثر من وزير الداخلية، وأخرج دفترًا وقلماً من بين ملبسه، وسأل: ماذا تطلب سيدي؟

قال الوزير وهو يشير إلى الأطباق التي تملأ المائدة: أطلب بعد كل ده؟

فرد الرجل بكل أدب وهدوء: هذه مفتحات سيدي.

وهي كلمة تعني بالتونسي فواتح شهية.

فرد الوزير وقد امتلأ فمه بايتسامة عريضة: يا عم دي مقفلات مش مفتحات!

وبعد أخذ ورد قال الرجل أن الطبق الرئيسي الأشهر هو
"الكسكسي" ويُقدَّم إما باللحم أو بالسّمك.

قال الوزير مستفسراً: كسكسي زي بتاعنا، بتعملوه بالدقيق كده
وتفتلوه، وبدأ الوزير ذو الخلفية الريفية يصف بيديه تفاصيل الطريقة
المصرية لعمل الكسكسي!

فضحك الرجل وقال: نعم سيدي، إننا نسويه كالمصريين تماماً.
نظر الوزير لأعضاء الوفد وقال: هاتخذوا إيه؟ أنا هاخذ "كسكسي
باللحم".

كنتُ لا أحب الكسكسي مطلقاً، بإضافات أو بدون، ولم أشأ أن
أبوح برأيي وأومأت برأسي موافقاً، وهو ما فعله باقي أعضاء الوفد،
وأقروا جميعاً باختيار الوزير!

وعندما وُضعت الأطباق على المائدة، لم أمد يدي إليه مطلقاً
وكذلك فعل الرائد عصام قائد مجموعة حراسة الوزير الذي تصادف
جلوسه بجواري، وبعدما التهمَ الوزير الطبق بكامله، نظر إلينا عصام
وأنا وقال: ما كلتوش ليه؟ فلم أستطع التفوه بكلمة واحدة.

فقال الوزير ساخراً: ده أنا أعجز واحد فيكوا وخلصت الطبق
كلوا، إنتوا باين عليكوا مسمومين!

وقضينا ليلة رائعة في ضيافة السفير علي ماهر، وفي نهايتها ودعت
اللواء عبد الحليم موسى، الذي كان سيغادر متوجّهاً للقاهرة صباح

اليوم التالي مرافقاً لوزير الداخلية الكويتي الذي اعتاد التوقف في مطار القاهرة لبعض الوقت سواء عند توجهه أو عودته من تونس.

ونظراً لارتباطي بالعودة على طائرة مصر للطيران دامت إقامتي في تونس عدة أيام أخرى، وفي ذات الليلة دعاني السفير علي ماهر لتناول فنجان قهوة بمقر السفارة ظهر اليوم التالي.

في الموعد المحدد هاتفني أحد سكرتارية مكتب السفير يبلغني اعتذار السفير علي ماهر ويلتمس تأجيل الموعد للغد، قبيل توجهي للمطار.

في اليوم التالي للفندق الذي أقيم به جاءني موفد من السفير واصطحبني بسيارته لمقر السفارة.

استقبلني السفير علي ماهر بودّ شديد، وكرّر اعتذاره عن عدم إتمام اللقاء أمس، وقال: والله غصب عني السيد وزير الداخلية ما كانش بيدخل ينام إلا وش الصبح كل يوم، وما كنتش أقدر أسيبوا، وضحك علي ماهر وقال: والسيد الوزير كان بيقولي انوا اتعود من سنوات طويلة انوا ما ينامش إلا لما الناس تصحى، كإحساس بالمسئولية الأمنية!

وبينما كنتُ جالساً في إحدى قاعات مطار تونس في انتظار موعد إقلاع الطائرة المصرية المتجهة إلى القاهرة، فجأةً اقترب مني أربعة من رجال الأمن يرتدون الملابس المدنية، سألني أحدهم: انتة سي محمد الزهار.

قلت: نعم.

قال: تعالى معنا.

سألته: لماذا؟

قال بصرامة شديدة: ستعرف كل شيء حالاً.

كنتُ قد استيقظتُ مبكراً في صباح ذلك اليوم، حزمتُ حقائبي وأنهيْتُ إجراءات المغادرة وجلست بقاعة الاستقبال بالفندق.

لحظات قليلة مرت، وصل بعدها حامد إسماعيل الملحق الإعلامي بالسفارة المصرية بتونس ليصحبني إلى المطار، في السيارة عرفني حامد إسماعيل بشخص، قال إنه زوج الملحقة الإدارية بالسفارة المصرية، وكان في زيارة خاصة لها وأضاف أنه سيصحبني في رحلة العودة بالطائرة إلى القاهرة، تبادل معي التحية فقط، وكان متحفظاً بشكل كبير ولم ينطق بكلمة واحدة حتى وصلنا المطار!

ودعت حامد إسماعيل بحرارة وشكرته على كل ما فعله، واخترقت قاعات المطار - بعد أن حصلت على خاتم الخروج إلى أن وصلت إلى مكان بوابة الخروج وجلست في انتظار النداء على الركاب المتوجهين للقاهرة.

وبينما كنتُ أسير بين رجال الأمن التونسي، تلاحقت أفكار كثيرة على رأسي، كلها كانت سيئة، سألت نفسي دون أن أصل لإجابة - ماذا جرى وفيما يحتاجني هؤلاء.. ماذا سأفعل لو تقرر احتجازي أو تم التحفظ عليّ؟

وقلت لنفسي بأسى: لقد غادر حامد إسماعيل المطار بعد أن ودعني، مَنْ إذن سوف يعاونني أو يسأل عني في رحلة المجهول التي أتجه إليها؟ لم أصل لجواب.

توقفنا أمام مكان مزدحم بالحقائب، أشار واحد من مرافقي إلى واحدة منها وقال: هذه حقبتك؟ بسرعة شديدة أجبتُ بالنفي.

عندئذ لاحظتُ ملامح غريبة تبدو على وجهه، مزيج من القسوة والتحفز، وأمسك الرقم المثبت على الحقيبة (الليل) بعصبية وكان اسمي مكتوبًا بجواره وقال بانفعال شديد: كيف لا تخصك هذه الحقيبة؟ أليس هذا أسمك؟

قلت: بلى.

شعرتُ بالدماء تتجمد في عروقي وتوقف عقلي تمامًا عن التفكير، استجمعت أشلاء نفسي بصعوبة شديدة وقلت: على ما يبدو أن هناك خطأ.

قال الرجل ساخرًا: خطأ.. كيف؟

وبدا أنه لا يصدق ما أقول!

استرجعت على عجل تتابع الأحداث منذ أن دخلت لمبنى المطار، كنتُ أحاول بشتى الطرق للممة كل قدرات التركيز بداخلي بحثًا عن أي ثغرة تنقذني من الورطة.

وفجأة.. تذكرت أن حامد إسماعيل هو الذي قام بإنهاء إجراءات وزن الحقائق لي ولزوج زميلته الذي رافقنا من الفندق للمطار وتذكرت أيضًا أن حامد وبعد أن تبادل النكات والقفشات مع موظف مصر للطيران تسلّم منه بطاقتي صعود الطائرة وبعد أن قام بلصق أرقام الحقائق علي تذكرتي السفر أعطى كلاً منا بطاقة الصعود وتذكّرة الطائرة الخاصة به وغادر بعد أن صافحنا.. لا بد أن الخطأ حدث في تلك اللحظات، هذا ما قلته لنفسي، لم أكن متأكداً ولكنني اعتقدتُ والأصح أنني تمنيتُ أن يكون هذا الاعتقاد هو السليم!

بصعوبة بالغة قلت لرجل الأمن إنني أعتقد إن هذه الحقيقة تخص أحد الأشخاص.

فعاجلني وقال بلهفة شديدة: من هذا الشخص؟ وأين هو؟

قلت: لا أعرف اسمه!

زاد انفعال الرجل وقال بلهجة زادت فيها نبرة الاتهام والسخرية وشعرت بأنه يعتقد أنني أماطله قال: كيف تعرفه ولا تعرف اسمه؟

قلت: نعم هذه هي الحقيقة، ولكنني أستطيع أن أدلك على مكانه.

قال بلهفة: أين؟

قلت: موجود ضمن الركاب المنتظرين المغادرة للقاهرة بصالة الترانزيت، فجذبني من يدي بشدة وهُرّعنا إلى الصالة!

وصلنا إلى صالة السفر المخصصة لركاب الطائرة المصرية وكان يحيط بنا عدد كبير من رجال الأمن، أشرت لهم من بعيد إلى زوج الملحقة الإدارية بالسفارة المصرية بتونس، اقتربوا منه وأحضره وعُدنا جميعا لمكان الحقائق.

بادره أحد رجال الأمن وهو يشير للحقيبة: هذه الحقيبة تخُصُّك؟

رد الرجل بهدوء وثقة: نعم

فسأل رجل الأمن: ماذا بها؟ وقال بحزم: أجهزة كشف المعادن والمتفجرات أصدرت إشارات تحذيرية عندما مررنا عليها هذه الحقيبة.

فرد الرجل الذي كان لا يزال على هدوئه: أبداً ليس فيها أي شيء غير عادي، وقال موجهاً كلامه لرجال الأمن المحيطين: هل تسمحوا لي بفتح الحقيبة؟

نظر رجل الأمن إلى زملائه، فهزوا رؤوسهم بالموافقة، وقال بتردد: اتفضل.

أخرج الرجل مفتاحاً من جيبه وفتح الحقيبة، وظل يقلب بين محتوياتها التي كان أغلبها من الملابس إلى أن أمسك بمفك مزود بلمبة بيان حمراء اللون كانت مضاءة مفك تست وقال بهدوء وثقة: على ما يبدو أنني نسيت أن أفرغ الشحنة الكهربائية منه.

وقام بالضغط على زر بالمفك فانطفأت الللمبة، وأعاد المفك مكانه وأغلق الحقيبة، فقام رجال الأمن بإدخال الحقيبة مرة أخرى على جهاز الكشف عن المعادن والمتفجرات، فمرت دون أن تصدر أي أصوات.

تبينت أن حامد إسماعيل بعد أن لاحظ أنني لا أحمل سوى حقيبة واحدة لا تزن أكثر من بضعة كيلوجرامات، بينما زوج الملحق الإدارية كان يحمل عدة حقائب تتجاوز أضعاف الوزن المسموح، تطوع حامد دون أن ينبه أيًا منا، وقام بوزن الحقائب دفعة واحدة تلافياً لتكبيد زوج زميلته أي رسوم عن الوزن الزائد، ووضع ورقة جميع الحقائب بطريق الخطأ على تذكرة السفر الخاصة بي ولذا كان اسمي ظاهرًا على الليل الخاص بالحقيبة سبب الأزمة!

تنفست الصعداء بعد أن اعتذر لنا موظفو الأمن التونسيون بشدة، وكانت السعادة بادية على وجوههم بشكل لافت، ورافقونا حتى صالة الانتظار، وظلت أُللمُ شتات نفسي شيئًا فشيئًا، ولم أهدأ إلا عندما وصلت مطار القاهرة، ورغم مرور ما يزيد على عشرين عامًا على هذه الواقعة، ورغم تكرار أسفاري خارج البلاد بالطائرة بعدها عشرات المرات، ألا أنني وفي كل مرة وعند قيامي بإنهاء إجراءات وزن حقائبي، أتذكر حامد إسماعيل وشهامته!

الحاج سوسو!

في أواخر شهر نوفمبر من عام ١٩٨٨، أصدرت وزارة الداخلية المصرية تعليمات مشددة للقيادات الشرطية بالقاهرة والجيزة بضرورة استدعاء الأشخاص المعروف عنهم إقامة علاقات غير سوية مع شبان، والتأكيد عليهم أن غالبية هذه العلاقات ينتج عنها جرائم قتل يكون خلالها أولئك الأشخاص هم الضحايا، ما يصعب من مهمة أجهزة الأمن في كشف غموض هذه الجرائم وضبط مرتكبيها، خصوصاً أن الشبان الذين يكونون أطرافاً في هذه العلاقات يتم استقدامهم من الشوارع والميادين، وغالباً ما يكونون غير معروفين للمجني عليهم من راغبي الممارسة غير السوية!

التحذير الذي أصدرته وزارة الداخلية، صدر في أعقاب بلاغ تلقتة أجهزة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة، بالعثور على رجل أعمال مقتولاً داخل شقة كان يستخدمها كاستراحة بمنطقة وسط القاهرة.

القتيل كما أشارت التحريات كان يمتلك إحدى الشركات الكبرى، وكان العمل بالشركة يمتد على فترتين يوميًا، تتخللهما فترة راحة للموظفين والعاملين بالشركة مدة ساعتين من الواحدة والنصف، ما دعا صاحب الشركة إلى استئجار شقة صغيرة بجوار مقر الشركة، كان يستخدمها كاستراحة خلال فترة الظهيرة.

وتزامنَ مع هذه الجريمة وقوع عدد من الجرائم المماثلة في نطاق منطقة وسط مدينة القاهرة، ووصلت جهود البحث لكشف غموض كل هذه الجرائم إلى طريق مسدود!

فقد كانت خيوط البحث كافة تتوقف عند نقطة واحدة، الجاني المجهول، الذي أكدت التحريات أنه في غالبية الجرائم يكون ارتباطه بالمجني عليه قبيل الحادثة بوقت قليل، وأن الجاني المجهول في كل واقعة يقوم بقتل الضحية عقب اللقاء غير السوي بينهما مباشرة، إما بهدف السرقة، وإما اشمئزازًا وكرهاً لما جرى بينه وبين القتيل!

في تلك الفترة، وبينما كنتُ أتابعُ عملي الصحفي في متابعة أخبار الجرائم والجهود الأمنية بمبنى مديرية أمن القاهرة، كنتُ بمكتب اللواء فادي الحبشي مدير مباحث العاصمة، تصادف أن دخل المكتب أحد مشاهير المحامين في ذلك الوقت وكان معروفًا بجولاته وصوراته ومرافعاته في ساحات المحاكم ودور النيابة، وكان ممن يعدون من

المحامين البارزين وكان ممن ترافعوا في العديد من القضايا الكبرى
وحققوا فيها مكاسب قانونية لا بأس بها!

الرجل كان معروفاً بخفة ظلّه وبصوته العالي دائماً، استهّل دخوله
لمكتب مدير مباحث العاصمة بأن ألقى نكتة غير بريئة، وضحك
الجميع.

اقترب منه اللواء فادي الحبشي وأسّر في أذنه ببعض الكلمات.
ولكن المحامي المعروف قال بصوته الجهوري: لا يا باشا.. أنا
بأجيب عيال نضاف، وبعدين، أي عيل أجيبوا بأخذ بياناتوا من بطاقته
الشخصية وباسجلها في الأجندة اللي موجودة على مكتبي!
وضحك المحامي الشهير، وضحك الجميع!

وكانت مفاجأة صادمة عندما علمت أن ذلك المحامي كان ممن
يعدون من الأشخاص المعتادين إقامة علاقات غير سوية مع شبان،
وكان من بين من قامت أجهزة الأمن باستدعائهم لإبلاغهم بتحذير
وزارة الداخلية بضرورة توخي الحرص والحذر في علاقاتهم الخاصة!

المهم.. بعد عدة أيام من هذه الواقعة، تصادف أن كنت في مبنى
محكمة جنوب القاهرة المجاور لمبنى مديرية أمن القاهرة، لمتابعة
تطورات إحدى المحاكمات المهمة، وبينما كنتُ أغادر المكان فوجئت
باللواء فادي الحبشي ينزل مسرعاً على سلم مبنى إدارة مباحث القاهرة،
فوجئتُ به يصيح: يا محمد يا محمد.

فأسرعت بالاقتراب منه، ففوجئتُ به يقول: فلان الفلاني اتقتل
(وقال اسم المحامي الشهير الذي رأيته قبل عدة أيام بمكتب اللواء
فادي).

قلت مستفسراً: اتقتل فين؟

قال: في مكتبه، في ميدان التحرير، تعالي معاي أنا رايح على هناك.

قلت له: لأ أنا هاجي ورا سيادتك بعرييتي.

قال: خلاص.. حصلني على هناك.

قطعت المسافة من ميدان باب الخلق إلى ميدان التحرير في لحظات
معدودة، ونجحت في أن أصل للمكان في ذات الوقت الذي وصل فيه
اللواء الحبشي، صعدنا إلى الدور الثالث بوحدة من العمارات المطلة على
ميدان التحرير، أسرنا اللواء فادي الحبشي وأنا، وكان موجوداً أيضاً
اللواء محمد إبراهيم يوسف (الذي أصبح وزيراً للداخلية في حكومة
الدكتور الجنزوري التي أعقبت حكومة عصام شرف بعد ثورة يناير
٢٠١١)، كان اللواء محمد إبراهيم نائباً لرئيس مباحث القاهرة لقطاع
غرب القاهرة حيث يقع مسرح الجريمة.

وجدنا جثة المحامي الشهير ممددة في صالة الشقة، غارقة في الدماء،
مجردة من الملابس تماماً، وتبين أن الوفاة حدثت نتيجة اعتداء الجاني على
المحامي بتمثال من البرونز على رأسه عدة مرات محدثاً إصابات بالغة،
نتج عنها عدة جروح عميقة.

تبين أيضًا أن المحامي الشهير وقبيل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة، تمكن من إجراء اتصال تليفوني بشرطة النجدة، وأبلغ بالحادثة!

المهم.. بعد انتهاء خبراء الأدلة الجنائية من رفع البصمات وتصوير مسرح الجريمة ومناظرة جثة المحامي القتل، هرولت وراء اللواء فادي الحبشي الذي دخل مسرعًا إلى غرفة المكتب الخاصة بالمحامي القتل، وبالفعل وجد اللواء فادي الحبشي الأجندة الخاصة بالمحامي القتل، وبدأ في التقلب بها بسرعة إلى أن توصل إلى الورقة التي تحمل تاريخ يوم الحادثة فوجدها ممزقة!

على ما يبدو أن المحامي الشهير دون البيانات الشخصية بقاتله، عندما صحبه إلى الشقة، وربما أحسَّ المتهم بذلك فقام بتمزيق الورقة حتى يخفي أي دليل يمكن أن يقود إليه، وهو ما حدث بالفعل، حيث وصلت الشرطة في هذه الجريمة إلى طريق مسدود وتم إغلاق ملف هذه القضية لعدم معرفة القاتل.

لحظات في الغرفة السوداء!

تلك اللحظات التي عشتها داخل غرفة الإعدام (التي تُسمى الغرفة السوداء)، كانت بمقياس الزمن دقائق معدودة ولكنها كانت في حقيقتها "دهراً - أو هكذا خُيِّلَ إليَّ!"

الحدث كان تنفيذ حكم الإعدام في شقيقين قتلا أرملة ثرية بعد أن استوليا على مصوغاتها ومجوهراتها وتمكننا من الهرب إلى أن سقطا في قبضة الشرطة وأحيلوا للمحاكمة، وصدر ضدهما حكم بالإعدام وتحدد موعد التنفيذ.

شعور "بالانقباض" الحاد سيطر على مشاعري، هذه هي المرة الأولى التي سوف أشهد فيها تنفيذ حكم إعدام، ولكن سرعان ما تحول هذا الشعور إلى رغبة شديدة في تعجل اللحظات، فقد تغلب شعور الصحفي على شعور الإنسان الذي التهب لمجرد السماع عن تنفيذ حكم إعدام!

وصلت قبل الساعة صباحاً إلى المكان وقبل أن أقترّب من بوابة سجن الاستئناف لفت نظري الاستعدادات الأمنية المشددة التي تم اتخاذها عند البوابة وفي المنطقة المحيطة بها.

صمت غريب كان يُخيم على الجميع، الحراس والضباط، بل على العدد القليل من المارة الذين تصادف مرورهم في هذا الوقت المبكر!

لم أتّين إن كان الموجودون من الضباط والحراس يعرفون سبب وجودهم أو أنهم سوف يشاركون في تأمين عملية تنفيذ حكم بالإعدام أم لا؟

تقدمت ناحية حارس بوابة السجن عرفته بنفسه، وأوضح لي سبب حضوره، سمح لي بالدخول.

قبل أن أعبر البوابة إلى الداخل تبعني شخص اقترب من حارس البوابة، سمعته يقول: أنا فلان الفلاني الطبيب الشرعي فسمح له الحارس بالدخول.

كان ذلك الشخص متهلاً وتقدم لعبور البوابة، فألقى عليّ تحية الصباح بوجه بشوش، لم تبدُ عليه أي علامات اضطراب أو ترقب مثلي ومثل باقي الوجوه التي طالعته، ومضى إلى داخل السجن!

في مكتب مأمور السجن وجدت تجمعاً كبيراً من الأشخاص علمت أنهم أعضاء ما يُسمى بلجنة الإعدام، بمجرد أن جلست بينهم،

تكرر بداخلي ذات الشعور الذي تولد عند بوابة السجن، فقد لاحظت أن جميع الموجودين في حالة صمت أقرب ما تكون إلى الوجوم.

أظنُّ أنها قدسية الروح مهما يكن صاحبها- هي السبب.. أظنُّ أن رؤية عملية إزهاق روح إنسان، حتى ولو كان مداناً بحكم قضائي، ليست بالأمر الهين على النفس.

لحظات وجاء إلى غرفة المأمور من يقول إن الوقت قد حان للتنفيذ وأعطى التمام، بأن كل شيء جاهز.

تحرك جميع الموجودين من المسؤولين سواء من النيابة العامة أو وزارة الداخلية والطب الشرعي، تتابعت خطواتهم وأنا خلفهم لحظات وكنا نقف جميعاً في ساحة كبيرة يوجد في أقصى اليسار منها باب صغير مكتوب عليه من الخارج "غرفة الإعدام" اصطف أعضاء لجنة الإعدام وتم إحضار المحكم عليه بالإعدام وسط حراسة مشددة، تسلمه عشاوي الجلاد الموكل إليه تنفيذ الإعدام ومساعدوه من أيدي الحراس ووقفوا به في مواجهة أعضاء لجنة الإعدام.

وبدأت أولى الإجراءات القانونية لتنفيذ حكم الإعدام.. بدأ مأمور السجن في تلاوة الخطاب الوارد من النائب العام إلى مدير مصلحة السجون.. قال: محكمة الجنايات قضت حضورياً بإجماع الآراء بإعدام كل من فلان وفلان شنقاً حتى الموت لأنها قتلا فلانة الفلانية عمداً مع

سبق الإصرار والترصد بأن عقدا العزم على قتلها في أثناء قيامها بسرقة نقودها وحُلِيها حيث سهل الثاني دخول الأول إلى شقة القتيلة متسللاً إلى غرفة نومها وحاول الثاني فتح الخزينة الحديدية المجاورة لفراشها، فاستيقظت من نومها فبادرها الأول بكتف أنفاسها بفوطة وضغط على عنقها، بينما أمسك الثاني يدها وشدَّ جسمها مع ساقها لمنعها من الحركة قاصدين من ذلك قتلها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية، والتي أودت بحياتها، وكان القصد من ارتكاب هذه الجناية هو ارتكابها جناحة هي في الزمان والمكان السالف بيانها سرقة النقود والعملات والمصوغات الذهبية والأشياء الأخيرة المينة الوصف بالتحقيقات المملوكة للمجنني عليها المذكورة، وقد طعن المحكوم عليها بطريق النقض على الحكم، وتم رفض الطعن وتقرر تنفيذ الحكم اليوم.

وما إن انتهى مأمور السجن من تلاوة الخطاب سأل رئيس النيابة المتهم: عاوز حاجة؟

فرد في استسلام: متشكرين يا سعادة الباشا!

تقدم واعظ السجن إلى المحكوم عليه وتلا عليه الشهادات ورددهما وراءه.

واققاد عشماوي ومساعد المحكوم عليه إلى غرفة الإعدام، فانتاب المتهم نوبة هستيرية، وظل يردد بعض الكلمات غير المفهومة، وختم كلماته بالحمد لله.

صعد به عشاوي إلى جوار حبل المشتقة، وألبسه الطاقية السوداء،
وقام بفتح "الطبلية" وهي مكان يكون أسفل قدمي المحكوم عليه يقع
فيها بمجرد فتحها فسقط المحكوم عليه بالإعدام فيها معلقاً من رقبته
حتى فاضت روحه.

زادت حدة الصمت التي كانت تسيطر على الجميع، وهبط الطبيب
الشرعي إلى الجثة حيث تيقن من وفاة المحكوم عليه.
وعاد المركب المهيب مرة أخرى إلى غرفة مأمور السجن انتظاراً
لتنفيذ الحكم في المحكوم عليه الثاني طلبت إجراء حوار معه فقادوني
إليه.

كان شاحباً مرعوباً سألته: بماذا تشعر الآن؟
لم يجب.

قلت: أنت راضٍ عما فعلته وعن الحكم الذي صدر ضدك؟
قال: الحمد لله، والحقيقة أنا ما كنتش عارف الصبح وربنا يغفر لنا.
سألته: ألا تريد أي شيء؟
قال: لقد كتبت إقراراً بدفن جثتي في مقابر الصدقة وأريد تنفيذ
هذا الطلب.

كان والده قد تبرأ منه ومن شقيقه عقب ارتكابهما للجريمة ورفض
زيارتها في السجن.

وقبل أن أتركه عاجلني المتهم قائلاً: عاوز حاجة أخيرة والنبي.

قلت: أأمر.

قال: أنا عايزهم يعدموني أنا لوحدي ويسيبوا أخويا علشان عنده
ولاد، إنها أنا ما لسه اتجوزتش!!

لم يكن يعلم أن شقيقه قد أعدم بالفعل!

هذه الواقعة حدثت في منتصف عام ١٩٨٥ بسجن الاستئناف
بالقاهرة.

العفاريت .. قتلوا المهندس!

في منتصف شهر يناير ١٩٨٦ .. في تلك الليلة كان الطقس شديد البرودة وعند عودتي قبيل الفجر بوقت قليل .. لاحظت من بعيد وقوف سيارة شرطة بالقرب من منزلي، مع اقترابي تعرفت على السيارة، فقد كانت سيارة وحدة مباحث قسم شرطة الزاوية الحمراء، واقتربت أكثر وأكثر فوجدت الرائد محمد كمال زكي معاون مباحث القسم يجلس بجوار السائق، اقتربت منه وألقيت عليه بالتحية، ففوجئت به ينزل مسرعاً، وبعد أن تصافحنا قال: يا عم .. دوختني عليك، أنا مستنيك من أكثر من ساعة ونص .. انته كنت فين؟

في ذلك الوقت لم تكن التليفونات المحمولة قد اكتشفت بعد، كان التليفون الثابت هو الوسيلة الوحيدة للاتصال بين البشر.

قلت: أبداً .. كنت مرافقاً لقوة من مباحث مكافحة المخدرات خلال مهاجمتها لأحد أوكار تجارة المخدرات في منطقة مصر القديمة.

سألت: خير؟

قال وهو يدفعني للدخول إلى كابينة السيارة: أدخل بسرعة، وفي الطريق أنا هافهمك كل حاجة، وأشار للسائق للانطلاق بالسيارة قائلاً: اطلع على القسم يا بني.

بينما كانت السيارة تنطلق، قال الرائد محمد كمال زكي: عندنا موضوع غريب والدنيا مقلوبة في القسم.. المديرية والنيابة، وقاللولي لازم أجيبك فوراً.

قلت: قتل ولا سرقة؟

قال: لا ده ولا ده.

قلت: آمال.. إيه؟

قال: عفاريت!

وسكت تماماً، ولم ينطق بكلمة!

فقلت: عفاريت؟

قال: أيوه عفاريت!

وقلت مستنكراً: يا باشا.. عفاريت إيه يا عم، ما عفريت إلا بني آدم!

قال: ما أنا كنت بأقول زيك كده، لحد ما شوفت بعينيا!

قلت: شوفت إيه يا باشا؟

قال: شوفت العفاريت!

قلت: يا عم الله يهديك، واحدة واحدة عليا.. قوللي بس إيه الحكاية من الأول.

قال: النهارده الساعة ستة بعد المغرب، جالنا بلاغ بوفاة مهندس زراعي في منزله، روحنا البيت وعايينا الجثة لقيناها طبيعية، ومفيش عليها أي آثار لعنف.

أشقاء المهندس وكانوا ثلاث فتيات وشابين، سألناهم عن ظروف الوفاة، أجمعوا كلهم على حكاية واحدة.

قالوا إن أخاهم المتوفى كان ومنذ فترة طويلة يُعاني أعراض نفسية قاسية، وإنهم قاموا بعرضه على كثير من الأطباء وجميعاً اتفقوا على تشخيص واحد وهو إنه لا يعاني من أي أمراض عضوية، ولم تخرج الأدوية التي وصفوها له عن بعض الحبوب المنومة والمهدئة، كان يتعاطاها، ولكن من دون أن تتقدم حالته، بل بدأت حالته تسوء بشدة، وتزايدت بشدة النوبات الانفعالية الشديدة التي كانت تصيبه وبدت تصيبه في اليوم الواحد أكثر من مرة، بعد أن كانت تتكرر كل عدة أيام، وهو ما حدث اليوم هاجمته واحدة من هذه الأزمات ولما فشل أشقاؤه في تهدئته بجميع الوسائل، أوصاهم بعض الجيران بضرورة الاستعانة ببعض المعالجين بالقرآن الكريم.

وبالفعل استعانا بشابين ملتحيين معروف عنهما ممارسة العلاج بالقرآن الكريم، وبمجرد أن شاهدها المهندس الزراعي والكلام لا يزال

على لسان الرائد محمد كمال زكي معاون المباحث نقلاً عن أشقاء المهندس المتوفى شخصاً حالته وقال إنه "ملبوس" بعفريت!

وبدا الاثنان في التعامل مع العفريت، استمرا لعدة دقائق في قراءة بعض آيات من القرآن الكريم، وبينما كانت تلاوتهما للقرآن تتواصل صمت المهندس تماماً، وبدا وكأنه راح في نوم عميق، ثم صحا وبدأ يتحدث معهما بصوت يختلف عن صوته، قال الشابان حينها لأشقاء المهندس إن هذا الصوت هو صوت العفريت وبدأ الأمر وكأنه مشاحنة عنيفة بين الشابين وبين العفريت الذي يسيطر على المهندس.

أحد الشابان يصرخ في وجه المهندس طالباً من "العفريت" أن يخرج من جسده، بينما المهندس يردُّ بالصوت المختلف بأنه لن يخرج، ويرد عليه الشاب بأنه لا بد أن يخرج، ويكرر المهندس بصوت العفريت رفضه الخروج، وتطور الأمر بأن بدأ الشاب الآخر في التدخل بصفع المهندس على وجهه صفعات متلاحقة، بينما الشاب الثاني يطلب من العفريت الخروج ويقول له: اخرج من قدمه!

ويرد العفريت: سأخرج من عينيه!

فتتزايد حدة نبرة صراخ الشاب ويقول للعفريت: لا إنك تريد أن تصيبه بالعمى، اخرج من قدمه بل اخرج من إصبعه الصغير!
ومع تصاعد حدة المشاحنة، قال العفريت للشابين، إذا لم تتركاني سأجعله يخنق نفسه يقصد المهندس!

وبالفعل أحكم المهندس على رقبتة بكلتا يديه، ما دعا الشابين إلى الإسراع بالتدخل ومحاولة فكّ يدي المهندس من فوق رقبتة، ولكن

المهندس كان ممسكًا بشدة بركبته، وبعد شدّ وجذب سقط المهندس
فأفقدًا الوعي إلى أن أكتشف الجميع وفاته!

وصلنا أمام قسم شرطة الزاوية الحمراء، فنزل الرائد محمد كمال من
السيارة وتبعته، وخلال صعودنا إلى وحدة المباحث، قال محمد كمال:
إنني سأعرف باقي الحكاية من قيادات المباحث التي توافدت على
القسم بعد الإبلاغ بوقوع الحادثة.

في مكتب رئيس المباحث وجدت العقيد عبد الجواد أحمد
عبد الجواد مفتش المباحث وبصحبه المقدم طاهر نصر الدين عاصم
رئيس مباحث القسم، وكانت تبدو على وجهيهما أمارات اضطراب لم
أعهدها فيهما من قبل، فهما من ضباط المباحث الأكفاء، وكثيرًا ما
شهدتُ وعاصرتُ صولات وجولات لهما في كشف غموض كثير من
الجرائم.

علمتُ أنها أعدا محضرًا بالواقعة، ضمناه التفاصيل والملابسات
كافة، بما فيها قصة العفريت، وأخطرا النيابة، حيث انتقل أحمد هاني
رئيس نيابة الحوادث بشمال القاهرة وقتها إلى مبنى القسم للتحقيق في
الواقعة وفوجئًا به يستخف بما احتواه المحضر، رافضًا التسليم بقصة
العفاريت، وطلب استدعاء أشقاء المهندس المتوفي، لمناقشتهم قبيل بدء
التحقيق الرسمي.

وبمجرد أن دخل أشقاء المتوفى إلى غرفة التحقيق، صرخ فيهم
رئيس التحقيق طالبًا منهم الحقيقة وراء مقتل شقيقهم وظلّ يتوعدهم

بالويل والثبور وعظائم الأمور إذا لم يقولوا الحقيقة، ففوجئ بواحدة من شقيقات المهندس المتوفى، تتبدل ملاحظتها وتتحدث بصوت رجل.. تبين أنها ملبوسة بـ "عفريت" هي الأخرى!

استبدَّ الرعب برئيس النيابة، ولم يجد بُدًّا من الاستعانة بالشابين المعالجين بالقرآن، الذين تم استدعاؤهما إلى غرفة التحقيق، وظلا يقرآن العديد من آيات القرآن الكريم لفترة حتى تمكنا من إعادة الهدوء إلى شقيقة المتوفى، فأنبى رئيس النيابة تحقيقاته بتوجيه تهمة ضرب أفضى إلى موت إلى الشابين المعالجين بالقرآن الكريم وأمر بحبسهما على ذمة التحقيقات!

"العفاريت.. قتلوا المهندس" .. كان هو العنوان الذي وضعته للخبر الذي قدمته للجريدة عن هذه الواقعة، ونُشر في مكان بارز في الصفحة الأولى، وبعد لحظات من طبع عدد الجريدة، وبينما كنت في صالة التحرير، رنَّ جرس التليفون وكان المتحدث على الناحية الأخرى الأستاذ سعيد سنبل رئيس تحرير الأخبار وكان معروفًا عنه دماثة الخلق والالتزام بالعقلانية الشديدة في مناقشاته، قال: إيه يا زهار.

قلت: نعم يا فندم.

قال: بتوع الشرطة ضحكوا عليك.

قلت: ليه؟

قال: يا راجل.. فيه حاجة اسمها عفاريت.

قلت: أيوه فيه!

قال: دي كلها خز عبلات وتخاريف.

قلت: لأ صدقني.

قال: يا راجل بلاش كلام فارغ.

قلت: طيب ممكن أستاذن حضرتك، أعمل تحقيق صحفي مع متخصصين ونشوف الرأي العلمي والفقهني في الموضوع.

قال: موافق.

سعيت بكل جدية إلى إعداد التحقيق الصحفي، وعلمتُ أن هناك جمعيات عالمية للبعض منها فروع في مصر متخصصة في العلاج الروحي، وكان من بينها جمعية يرأسها الدكتور رؤوف عبيد أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة عين شمس وكان من بين نخبة من أبرز فقهاء القانون تعلمت على أيديهم حينما كنتُ طالبًا بذات الكلية.

حدّد لي موعدًا لزيارته في فيلته الخاصة بشارع مصر والسودان بمنطقة حدائق القبة، بعد أن شرحت له غايتي.

بعدما استقبلني في غرفة مكتبه سألني عن اسم الجريدة التي أعمل بها.

فقلتُ له: جريدة الأخبار.

فقال مستفسرًا.. سعيد سنبل هو رئيس تحرير الجريدة بتاعتكوا؟

فقلت نعم.

فقال سلم عليه وقوله الدكتور رؤوف زعلان منك وهوها يفهم وعلمت أنه يمت بصلة قرابة مباشرة لحرم الأستاذ سعيد سنبل.

أوجز لي الدكتور رؤوف الأمر، قائلاً: إننا في العالم النامي نعرف أن الإنسان يصاب بنوعين من الأمراض عضوية أو نفسية، بينما العالم المتقدم يعرف إضافة إلى هذين النوعين نوعاً ثالثاً هو الأمراض الروحية، وهو ما نطلق عليه هنا بالعفاريت بينما هم يطلقون عليه علمياً "الباراسيكولوجي" وترجمتها إلى العربية "المس والاستحواذ".

وبعد أن أفاض في شرح الظاهرة وسبل العلاج، أهداني مجموعة كبيرة من مؤلفاته حول هذه الظاهرة وكان أبرزها مؤلف من مجلدين حمل عنوان "الإنسان روح لا جسد" وضمنت التحقيق الصحفي رأياً لأحد رجال الدين وأحد الأطباء المتخصصين في العلاج النفسي، وأدلى كل منهما بدلوه في الأمر.

وأسرعتُ بالتحقيق الصحفي مستكماً من جوانبه كافة للأستاذ سعيد سنبل وأبلغته رسالة الدكتور رؤوف عبيد فابتسم وقال: والله ليه حق يزعل مني.

وقال موجهاً كلامه لي بعد أن قرأ التحقيق الصحفي بعناية: وانه كمان ليك حق، وأمر بنشر التحقيق على كامل مساحة الصفحة الثالثة من جريدة الأخبار.

الكبير.. موسى صبري

وبينما كان رئيس تحرير صحيفة الأخبار الكاتب الكبير موسى صبري يجلس على مكتبه ويطلع بروفات عدد الجريدة التي ستصدر صباح اليوم التالي، استوقفه خبرًا مثيرًا كان عنوانه "ضبط طالبين جامعيين كونا ثروة ٥٥ مليون جنيه من تجارة العملة، بحث موسى صبري في تفاصيل الخبر فوجد المعلومات التي تضمنها الخبر شحيحة ولا يحوي تفاصيل تشفي غليل الصحفي بداخله!".

نظر موسى صبري إلى نائبيه اللذين كانا يعرضان بروفات الجريدة، وكانا هما الكاتب الصحفي الكبير جلال عيسى المسئول عن إصدار الطبعة الأولى والكاتب الصحفي الكبير العظيم وجيه أبو ذكري المسئول عن إصدار الطبعتين الثانية والثالثة من الجريدة، قال موسى صبري: مين موجود من قسم الحوادث؟

رد جلال عيسى: مفيش غير الواد اللي بيتمرن وحضرتك رفته
مع كل اللي بيتمرنوا في الجريدة، بيجي كل يوم يقعد على أمل إن
حضرتك توافق انوا يرجع يتمرن تاني في الجريدة!

قال موسى صبري بحسم: خلاص قوله إحنا عاوزين موضوع
متكامل للطبعة الثانية الليلة بالتفاصيل والصور عن موضوع الطالبين
الي كونوا ثروة خمسة وخمسين مليون جنيه من تجارة العملة، وقوله لو
عمل الموضوع هاوافق انوا يرجع يتمرن بالجورنال وإذا فشل ما يجيش
تاني!

حدثت هذه الواقعة في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وكنت أنا
ذلك "الواد الذي رفته موسى صبري مع كل اللي كانوا بيتمرنوا
بجريدة الأخبار!".

كان نظام التدريب بدار أخبار اليوم في تلك الفترة، نظامًا قاسيًا،
حيث كان المحرر تحت التمرين يظل شهورًا طويلة يكافح ويجهد
ليثبت جدارته، وكان قمة طموح أي واحد منا نحن المتدربين، أن يظل
متدربًا بأي من صحف مؤسسة أخبار التي كانت ولا تزال أهم قلاع
الصحافة في الوطن العربي، وغالبًا ما كانت شهور طويلة تمر دون أن
يحصل أي متدرب على أي مقابل مادي، ولكن نادرًا ما كان يتقرر
صرف مكافأة لا تتعدى عشرة جنيهات للمتدرب الذي يأتي بانفراد
صحفي أو يبلي بلاء حسنًا في تنفيذ التكاليفات.

ومن كانت تتكرر اجتهاداته وانفراداته من المتدربين، كان يحصل على مكافأة شهرياً، وكانت تتراوح ما بين ٢٥ و ٣٠ جنيهاً!

ولكن - وأعتذر عن تكرار كلمة لكن - إدارة شئون العاملين بالجريدة لم تكن تترك الذين يحصلون على المكافأة الشهرية، يهنؤون طويلاً، وغالباً ما كان يتم وقف المكافأة بعد تكرار الصرف مدة ثلاثة أشهر كحد أقصى، وكنا حينها نسمع تبريرات تتردد في الخفاء بأن إدارة شئون العاملين تسعى من وراء وقف صرف المكافأة الشهرية لقطع الطريق على أي متدرب ربما يفكر مستقبلاً في رفع دعوى قضائية للمطالبة بالتعيين استناداً إلى تكرار صرف المكافأة شهرياً، وكان يتردد في السر أيضاً في حينه أن تكرار الحصول على المكافأة شهراً متتالية يؤسس حقاً قانونياً للتعيين، والحقيقة أنه لم يكن يتم وقف المكافأة الشهرية فقط، بل كان يتبع وقف المكافأة صدور قرار بمنع المتدربين من بالدخول من مبنى المؤسسة أصلاً!

وكانت لحظات قاسية علينا، نحن المتدربين الذين كان يتكرر فصلهم كل عدة أشهر، فبعد ان أصبح الواحد منا مشهوراً ومعروفاً، بعد تكرار نشر اسمه في صفحات الجريدة، يفاجأ بأن أفراد أمن المؤسسة يمنعونهم من الدخول!

وشاء حظي أن كنتُ من أولئك المحظوظين الذين حصلوا على مكافآت الاجتهادات والانفرادات، ثم بدأت أحصل على مكافآت شهرية بشكل دوري، ما جعلني دوماً ضمن من يتعرضون للمنع من

دخول المؤسسة والمنع من التدريب، ولكن كان لديّ إصرار غريب على أني ومهما تتعدد مرات "الرفت" والوقف عن التدريب، كان لديّ إصرار أن أعمل في جريدة الأخبار ومؤسسة أخبار اليوم، مهما يحصل وكنتُ في فترات الوقف عن التمرين لا أنقطع عن الحضور للمؤسسة يوميًا، وعندما كان يتم منعي من دخول مبنى المؤسسة كنتُ أجلس على المقهى المواجه لمبنى أخبار اليوم، إلى أن أتمكن بحيلة أو بأخرى من التسلل لداخل المبنى في انتظار الفرج وصدور قرار جديد باستئناف التدريب بالجريدة، وهكذا عشتُ تجربة الفرد والمنع من دخول المؤسسة مرات عديدة، مدة تقترب من خمس سنوات إلى أن تم تعييني بالمؤسسة.

في ذلك اليوم الذي طلب فيه الأستاذ موسى صبري إعداد موضوع عن تاجري العملة الصغيرين كنتُ "مرفوئًا" وموقوفًا عن التدريب، ولكنني كنتُ موجودًا داخل مبنى مؤسسة أخبار اليوم وفي انتظار الفرج!

في صالة تحرير جريدة الأخبار بالدور الأول بالمبنى القديم استدعاني الأستاذ جلال عيسى نائب رئيس التحرير ونقل لي وبالتفصيل تكليف الأستاذ موسى صبري - وبالأخص - تحذيراته بآلا آتي مرة أخرى للجريدة إذا لم أنجح في إعداد الموضوع المطلوب!

شعرتُ في نبرة كلمات الأستاذ جلال عيسى بالتعاطف الشديد ولكنني شعرتُ أيضًا أنه كان تعاطفًا مشوبًا بياس وإشفاق وبأنني لن

أستطيع أن أنجز المهمة التي أمر بها بأمر الأستاذ موسى صبري، خصوصاً أنه طلب إنجاز المهمة بالحصول على معلومات تفصيلية عن ثروة الشابين الجامعيين وصوراً لهما، وحدد مهلة لإنجاز الموضوع وتسليمه للنشر قبل صدور الطبعة الثانية أي بعد أقل من أربع ساعات! أيضاً كان الأستاذ وجيه أبو ذكري نائب رئيس تحرير الأخبار متعاطفاً بشدة، ولكنني لاحظت في عينيه تشجيعاً كبيراً وتحفيزاً لي لاستغلال هذه الفرصة للاستمرار في جريدة الأخبار محرراً تحت التمرين، قالت الأستاذ وجيه كلمات قليلة ودعائي للإسراع بالمضي في التنفيذ وقال: فيه عربية ومصور معاك من دلوقتي لحد الساعة ١٢، كانت الساعة قد تجاوزت الثامنة مساءً، وختم كلامه بأن قال: شد حيلك يا بني.

كان الإصرار بداخلي على النجاح في هذه المهمة بلا حدود، لم أعبأ بالتحديات التي تعترضني من حيث الوقت المحدود المحدد لإنجاز المهمة، كنتُ على ثقة لم أكن أعلم منبعها أني سأوفق في إتمام هذه المهمة، ولم أشعر بأي خوف أو قلق من الفشل، مشاعر لم أكن أعرف سبباً لسيطرتها على كياني!

صعدتُ إلى صالة قسم الحوادث، بادرتُ بالبحث عن رقم الهاتف الخاص بمكتب اللواء حسن الألفي مدير مباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية - أصبح فيما بعد وزيراً للداخلية - فقد كان ضباط

٣٧٧

مباحث الأموال العامة هم الذين قاموا بضبط تاجري العملة الصغيرين، جاءني صوت الجندي المعين بمكتب اللواء الألفي ليقول إن الباشا مش موجود ومش جاي الليلة دي!

لم يستبد بي خوف أو قلق، بحثتُ عن رقم هاتف منزل اللواء حسن الألفي، وبادرت بالاتصال به والحقيقة أنه لم تكن لدي في ذلك الوقت أدنى علاقة باللواء الألفي، لم أعبأ، جاءني صوته عبر الهاتف وقال: أنا اللواء حسن، فقد سألت عندما أجابني على الهاتف بالسؤال عن اللواء حسن الألفي.

عرفته بنفسى، وأوجزتُ له طلب رئيس التحرير بإعداد موضوع تفصيلي عن تاجري العملة الصغيرين، أبدى الرجل تعاوناً غير محدود وقال: أنا تحت أمرك، شوف إيه البيانات والتفاصيل المطلوبة وأنا أجهزها وعدي بكره خدها مني في المكتب.

قلتُ بخجل وبتوسل: معلىش يافندم الحقيقة تفاصيل الموضوع مطلوبة الليلة دي عشان تنتشر في الطبعة الثانية وعاوزين كما صور للولدين دول.

ضحك اللواء الألفي وقال: بس أنا في البيت دلوقتي.

قاطعته بسرعة: ممكن أعدي على سيادتك، مسافة السكة أكون عند سيادتك.

رد الرجل بوذ شديد وقال: خلاص أنا مستنيك.. وأعطاني عنوان المنزل.

لم أدع فرصة تجاوب اللواء الألفي تمر، وقلتُ: طب والصور
يا فندم؟

ضحك اللواء الألفي وقال: حظك حلو.. أنا بالصدفة معاي ملف
القضية كله في البيت بأعمل منه مذكرة متكاملة عشان أعرضها على
السيد وزير الداخلية، والملف فيه كل التفاصيل وصور المتهمين.. تعالى
أنا مستنيك.

ولكن اللواء الألفي استوقفني وقال: بس انتہ بتقول إن ثروة
الولدين دول ٥٥ مليون جنيه من تجارة العملة.

قلت: نعم.. هذا ما لدينا.

قال: لا.. الثروة الي عملوها من العملة ٥.٥ مليون جنيه مش ٥٥
مليون جنيه.. ده الصح.

قلت: تمام.. ماشي يا فندم، هانصلح الرقم.. شكرًا جزيلاً.. هاجي
لسيادتك حالاً.

قال: تمام.. مع السلامة.

قلت: الله يسلم سيادتك.

ونزلت بأقصى سرعة من الدور الرابع حيث مقر قسم الحوادث إلى
الدور الأول حيث صالة التحرير، والتقيتُ بالأستاذين جلال عيسى
ووجيه أبو ذكري، وأوضحتُ ما قاله اللواء حسن الألفي عن الرقم

الصحيح لثروة الشابين الجامعيين تاجري العملة، وبأن هذه الثروة خمسة ملايين ونصف مليون جنيه فقط، وليست خمسة وخمسين مليوناً.

فبادر الأستاذ جلال عيسى بإجراء تغيير سريع في عنوان الخبر بوضع الرقم الجديد الذي أحضرته من اللواء حسن الألفي بعد أن أخبر الأستاذ موسى صبري تليفونياً.

وشعرت حينها بنظرات تشجيع وسعادة في عيني الأستاذين جلال ووجيه، خاصة بعد أن أخبرتهما بأني على موعد مع اللواء حسن الألفي مدير مباحث الأموال العامة في منزله، للحصول على صور الشابين وملف معلومات كامل عن القضية.

قالا: السيارة والمصور في انتظارك.

أقل من ساعتين قطعتهما في الذهاب والعودة ولقاء اللواء حسن الألفي في منزله، عدتُ بعدها لمقر جريدة الأخبار ومعني الموضوع المطلوب وبالصور، وسلمته الأستاذ ووجيه أبو ذكري، الذي أمر بفرد مساحة نصف صفحة داخلية للموضوع بالطبعة الثالثة من عدد جريدة الأخبار، إضافة إلى إشارة كبيرة في الصفحة الأولى.

في اليوم التالي حضرت لمقر جريدة الأخبار وتوجهتُ إلى مكتب الأستاذ موسى صبري، بناء على طلبه، دخلت إلى مكتبه وبينما كان

يجلس خلف مكتبه، نظر نحوي بجدية شديدة وقال: انته كويس يا صلاح.

وأمسك قلمه وكتب بعض الكلمات، وأعطاني ورقة صغيرة جدًا كانت عبارة عن قصاصة من ورقة فولسكاب بارتفاع سنتيمترين تقريبًا، وقال: اطلع لمدير أمن المؤسسة إديلوا الورقة دي.

نظرت في الورقة فوجدتها تحوي عبارة واحدة هي "يصرح للسيد محمد صلاح الزهار بالدخول للمؤسسة.. موسى صبري".

بالطبع لم تكن هذه هي المرة الوحيدة التي يعيدني الأستاذ موسى صبري للتدريب بالجريدة، بعد وقائع درامية أكثر سخونة، شهدتها يومياتي في أخبار اليوم.

رسالة .. لست آمال!

ثارت ثورة عارمة عندما استشعرت أنني أسخر مما تقول، وشارت في وجهي قائلة ولماذا تستهزأ بي.. أليس لي حق في الراحة والجلوس في منزلي بعد كل هذه السنوات الطويلة التي قضيتها في الشوارع والأتوبيسات، ألسنت مثل كل موظفي العالم الذين يتقاضون معاشاً عند بلوغهم سن التقاعد والامتناع عن العمل بسبب الظروف القهرية.

كان هذا الحوار من أغرب الحوارات التي أجريتها في حياتي الصحفية على الإطلاق وبالأخص في مجال التحاور مع مرتكبي الجرائم، فلم يحدث فيما مضى أن بلغت الجرأة بمجرم أو قاتل أو نصاب، كما بلغت بهذه الشالة الغربية.

قالت إن عمرها الآن تجاوز الـ ٦٠ عامًا بسنوات قلائل بدأت ممارسة نشاطها في النشل والسرقه، قبل قيام الثورة في مصر، أضافت

أنها تذكر أصوات الطائرات والغارات خلال الحرب العالمية الثانية أو حرب الألمان على حد قولها وحد التعبير الشائع في مصر عن تلك الحرب.

أضافت أنها تذكر المرة الأولى التي سقطت فيها في قبضة رجال الشرطة.. كانت في شارع الملك فؤاد - شارع ٢٦ يوليو حاليًا - وهو من أشهر الشوارع التجارية بوسط القاهرة - اقتربت من إحدى السيدات أمام إحدى فاترينات الملابس دست يدها في الحقيبة التي كانت تحملها تلك السيدة، وبحث عن كيس النقود والتقطته بالفعل، ولكن سيدة أخرى شاهدها فصرخت، فتنبهت صاحبة كيس النقود، فصرخت هي أيضًا، فتجمع المارة الذين تصادف وجودهم بالشارع وأطبقوا عليها.

داخل مبنى مديرية الأمن لم تجد مناصًا من الاعتراف بنشل كيس النقود، كان عمرها حينئذٍ يقل عن السادسة عشرة، أُحيلت إلى نيابة الأحداث وبعد التحقيقات المكثفة قررت النيابة استدعاء ولي أمرها - شقيق والدتها - وأمرت بتسليمها له بعد أن تأكدت النيابة أنه هو المُكَلَّف برعايتها بعد وفاة والدها المتوفى منذ عدة سنوات وأقر أمام النيابة بالمحافظة عليها ورعايتها.

في المنزل تعرّضت لأبشع أنواع التعذيب والضرب، على أيدي والدتها وشقيقها اللذين لقّناها درسًا في كيفية ممارسة النشل وتلافي السقوط في أيدي الشرطة.

كان شقيق والدتها لصًا محترف الإجرام، ووالدتها كانت نصابة محترفة توقع بالسيدات وتستولي منهن على مصوغاتهن الذهبية بعد تخديرهن، أما والدها كان تاجر مخدرات معروفًا بين كبار التجار.. تدرجت تجارته وكوّن منها ثروة كبيرة وخلال إحدى العمليات الكبرى التي كان يخطط لها وموّلها بكل ما يملك طمعًا في مضاعفة هذه الثروة دفعة واحدة، ولكنه سقط في قبضة الشرطة متلبسًا بحيازة صفقة المخدرات وصدر ضده حكم بالسجن المؤبد بعد أن حوكم أمام محكمة الجنايات، قضى ثلاث سنوات منها في السجن، مات بعدها داخل زنزانه.

كانت وحيدة لوالدتها، وأصبحتا وحيدتين بعد وفاة الأب وضياع ثروته التي كوّنهما من تجارة المخدرات، فما كان من الأم إلا احتراف مهنة السرقة بالتخدير وقامت بتدريبها على النشل في الأتوبيسات والأماكن المزدهمة اعتمادًا على صغر سنّها وضآلة جسمها، ووجد شقيق والدتها - اللص المحترف - فيها صيدًا ثمينًا.

عدة شهور مرت، عادت بعدها إلى مديرية أمن القاهرة بعد أن ضبطها أحد رجال الشرطة في أحد أتوبيسات النقل العام متلبسة بنشل حافظة نقود أحد الركاب وبها ثلاثة جنيّات كانت جملة راتبه الشهري الذي تقاضاه من عمله في إحدى المصالح الحكومية.. أمام ضابط الشرطة لم تستطع الإنكار، بعد أن واجهها بالشهود الذين ألقوا القبض

عليها متلبسة، أُحيلت إلى نيابة الأحداث فقررت إيداعها دور رعاية الأحداث المشردين مدة ٦ شهور، وهناك التقت بمن هم في مثل سنّها، ولكنهم كانوا أكثر احترافاً في ممارسة مختلف الجرائم، علموها الكثير والكثير وأكسبوها مهارات فائقة في مجال النشل.

خلال وجودها في دار رعاية الأحداث.. جاء من يخبرها أن والدتها لقيت حتفها تحت عجلات إحدى السيارات المسرعة بأحد شوارع القاهرة المزدحمة كانت متأكدة أن والدتها لقيت حتفها وهي بصدد ارتكاب جريمة أو بعد ارتكاب جريمة بلحظات، نمت بداخلها مشاعر حقد وكره لكل من حولها من البشر.. كانت تحقد على كل أسرة هادئة تضم الأب والأم وأولادهما، ولا تشعر بالسعادة إلا عندما تجد طفلة "يتيمة" أو أمّاً "تكلّي" أو "أرملة" هكذا قالت.

خرجت إلى الحياة مرة أخرى بعد مُضي الشهور الستة التي قضتها داخل مبنى دار رعاية الأحداث المشردين اكتشفت أن شقيق والدتها استولى على الشقة التي كانت تستأجرها والدتها وورثتها عن والدها، تزوج بإحدى السيدات وأقاما بالشقة، وعندما جاءت إليه طردها إلى الشارع ونهرها بشدة وطلب منها ألا تعود مرة أخرى، شعرت بالكراهية أكثر وأكثر لكل من حولها فتأكدت لديها الرغبة في الانتقام من كل شيء.

تعددت سرقاتها ونشاطها في مجال الجريمة وبالذات بأسلوب النشل وتكررت عمليات سقوطها في قبضة رجال الشرطة، وتزامن

تكرار عمليات الضبط مع انشاء ما يُسمى بالتسجيل الجنائي بدوائر الشرطة المصرية، وتقرر تسجيلها جنائياً ضمن الأشخاص معتادي الإجرام بأسلوب النشل، وجاء ترتيبها رقم ٩ بين النساء محترفات النشل، وأصبح لها ملفٌ كامل مرفق به صورها الشخصية وبياناتها والجرائم التي ارتكبتها وعدد مرات دخولها السجن، وسارت في طريقها إلى أن تزوجت بنشال زميل لها في نفس المهنة.

كانت لا ترغب في أن تدع أولادها - ثلاثة أطفال - يتعلمون ممارسة مهنة النشل أو السرقة، فقد حُيِّل إليها أن النقود التي تحصل عليها من جرائم النشل كافية لأن تجعلهم يواظبون على تلقي الدروس والالتحاق بالمدارس، وكانت تحلم بأن تلحقهم بالجامعات والمدارس الجامعية هكذا قالت أيضاً.. لم تتحقق آمالها، فقد كانت واهمة، اكتشفت أن أولادها يعرفون حقيقة مصدر الدخل الذي تنفقه عليهم، خاصة بعد أن دخل والدهم السجن، وصدر ضده حكم بالحبس مدة ثلاث سنوات ولم تستطع إخفاء حقيقة غياب والدهم فقد اكتشفوا بالمصادفة أنه أرسل خطاباً من "وراء القضبان" بصحبة أحد حراس السجن، يطلب بعض الحاجيات، وشاءت الظروف أن يأتي حارس السجن للمنزل، لم يجدها فالتقى بأحد الأبناء ونقل إليه رسالة والده، وشدّد عليه أن يبلغها إلى والدته، وشدّد عليه أن ينقل إليها رغبة والده في زيارته في السجن بعد عدة أيام.

أقنعها الأولاد الثلاثة أن وجودهم في المدارس لن يُجدي وطلبوا إليها أن تعلمهم ممارسة النشل لمعاونتها في كسب المزيد من النقود وتعويض فترة غياب والدهم، لم ينتظر الأولاد حتى تبدي موافقتها وبدؤوا في ممارسة نشاطهم الإجرامي، فقد تعلموه بأسرع مما تخيلت، وبخطوات سريعة، وسارت حياتها مع أولادها وزوجها في تيار الجريمة بخطى سريعة جداً، وكوّنت عصابة خطيرة، أصبحت مشهورة ومعروفة في الأوساط الشرطية، فقد تكررت جرائمهم ومكاسبهم وتكررت أيضاً عمليات سقوطهم في أيدي رجال الشرطة وأصبحت حياة كل فرد منهم مقسمة أحياناً في السجون، وأحياناً أخرى في ممارسة نشاطهم الإجرامي، تطورت سلوكيات الأولاد الثلاثة الذين تجاوزت أعمارهم الثلاثين عاماً، وتحولوا إلى تجار مخدرات وإدمانها، وانصرف الأب بعيداً عنهم بعد زواجه بأخرى، حتى جاء اليوم الذي وجدت نفسها فيه بمفردها، فقد دَخَلَ الأولاد الثلاثة السجون بعد أن اشتركوا في جريمة سطو مسلح على أحد المتاجر وقتلوا الأشخاص عندما حاول منعهم من إتمام جريمة السطو، وحُكم عليهم بالأشغال الشاقة فترات مختلفة.

التقيت بها في نهايات شهر ديسمبر عام ١٩٨٥ بمكتب المقدم مصطفى عبد العال رئيس قسم مكافحة جرائم النشل بمديرية أمن القاهرة، كانت قادمة من السجن بعد قضاء فترة الحبس مدة سنة، بعد

ضبطها في جريمة نسل.. قالت إنها لن تستطيع ممارسة النسل بعد ذلك، فقد بلغت سن التقاعد ويجب حصولها على معاش شهري تنفق منه على احتياجاتها بعد أن أصبحت وحيدة في الحياة وبعد أن ضاع كل ما استطاعت أن تحصل عليه من نقود من ممارسة جرائم النسل، وبعد أن أصبح أولادها نزلاء في السجون، قالت أيضًا إنها تطالب بإنشاء نقابة للنشالين لرعايتهم والتأمين عليهم ضد العجز والمرض والشيخوخة.

سألتها: إلى من تتوجهين بهذه الطلبات؟

قالت بهدوء: إلى الست آمال.

كانت تقصد الدكتورة آمال عثمان التي كانت تشغل منصب وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية في تلك الفترة.

وأضافت: إن الدولة مسئولة عن رعاية كل أبنائها بمن فيهم النشالون.

وعدتها بأن أنشر نداءها هذا، ليسمعه المسئولون، ولكني لم أفعل إلى أن وجدت هذه الرسالة في أوراقي الخاصة، بعد ما يزيد على ثلاثين عامًا.

الفهرس

الصفحة	النص
٥	• الإهداء
٩	• حبيب العادي .. وزير المصادفة
٢٣	• نص ونص!
٣٩	• من وحي الاستفتاء!
٤٣	• حسن الألفي .. إقالة على الهواء مباشرة
٦٧	• الواد هرب يا سيادة الرئيس!
	• أرملة السادات ومبارك وسمير رجب ومصطفى
٧٥	• بكري!
٨٣	• السيدة نفيسة!
١٠٣	• حمادة والإصلاح من كلو!
١٠٥	• ثمن براءة ابن السيد الوزير!
١١١	• محمود أبو حليلة!
١٢١	• الكتكوت والحوت!
١٢٥	• إحنا اللي قتلنا المحجوب!
١٤١	• عاوز أسلم على أونكل محمود!
١٥١	• خناقة في مجلس الوزراء!
١٦٣	• ليلة القبض على شقيق الرجل الثاني!
٣٩١	

الصفحة	النص
١٧٥	• حارس خصوصي!
١٨٥	• يحيا الأمن المركزي!
١٩٧	• الوزير وأمين الشرطة!
٢٠٣	• نواب الأغلبية!
٢٠٧	• حدث في أسيوط!
٢١١	• زكي بدر!
٢٢٥	• نفقات العلاج!
٢٤١	• كبش الفداء!
٢٦١	• اللقاء السري!
٢٦٩	• السادات وشعراوي جمعه ورئيس مباحث الجهازية! ..
٢٧٧	• تنظيم الفنية العسكرية
٢٨١	• كبير العيلة المصرية!
٢٨٧	• وقتل السادات رغم توافر المعلومات! ..
٢٩٣	• خطة الجاتوه!
٢٩٧	• ليلة زرقا!
٣٠٥	• الرسالة التي لم تصل!
٣٠٩	• آخر من يعلم!
٣١٥	• وكسب مبارك الرهان!
٣١٩	• حشيش البية المأمور!

الصفحة	النص
٣٢٥	• عبد التواب!
٣٣١	• ابن كلب يتساهل السرقة!
٣٣٣	• أيام في تونس
٣٥٣	• الحاج سوسو!
٣٥٩	• لحظات في الغرفة السوداء!
٣٦٥	• العفاريت.. قتلوا المهندس!
٣٧٣	• الكبير.. موسى صبري
٣٨٣	• رسالة للست آمال

السيرة الذاتية للمؤلف

- محمد صلاح الزهار.
- صحفي بدار أخبار اليوم.
- عضو نقابة الصحفيين المصريين.
- أجرى تغطيات صحفية مندوباً لجريدة الأخبار القاهرية للأحداث والتطورات الأمنية كافة التي شهدتها مصر والمنطقة العربية خلال ربع القرن الماضي وأخصها أشهر المحاكمات السياسية والأمنية.
- باحث في شئون الجماعات الإسلامية، ولديه العديد من المؤلفات والدراسات والأفلام الوثائقية المتعلقة بجماعات الإسلام السياسي.
- عمل مراسلاً لعدد من القنوات الإخبارية العربية.
- كاتب ومؤلف
- صدر له عدة مؤلفات هي:
- "البانجو .. قنبلة انفجرت في عقول الشباب"
- "وزراء على كف عفريت".
- "كارثة الطائرة المصرية - المأساة والمؤامرة"
- "عبد الناصر .. وزيراً للداخلية".